المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية

الجزائر ورهانات التكامل الاقتصادي الاقليمي:

دراسة حالة الشراكة الأورو-جزائرية

أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية

تخصّص: دراسات دولية

إعداد الطّالب:

الغنجة هشام داود

إشراف الأستاذ الدكتور:

ناجي عمارة

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. عبد الوهاب بن خليف... رئيسًا

أ.د. ناجي عمارة... مقررًا

أ.د. مصطفى بن عبد العزيز... عضواً

أ.د. ياسين بولالوة... عضوًا

د. مصطفى خواص... عضوًا

د. عبير بوضياف... عضواً

ديسمبر 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـداء

إلى أعزّ الناس إلى قلبي، إلى من رَبتني وصنعت مني رجلاً، بل إنسانًا..... أمي

إلى أبي، رمز المثابرة والعمل والنشاط بالنسبة إلي...

إلى أخي سيدعلي وأختاي ليليا وياسمين، اللذان لا تجمعني بهم رابطة الدم فحسب، بل القلب أيضًا...

إلى من أغدقتني حُبا، ولازمتني دربًا، إلى رائعتي ورفيقة قلبي.... زوجتي

إلى خِلاني وأصدقائي، بل إخواني الذين لم تلدهم أمي، نذير، غزلان، ياسين، محمد، صادق، جميلة...

إلى زملاء المدرسة والجامعة، الذين شدوا أزري، وأوقدوا همتي، ولم يبخلوا علي بتقديم كافة أشكال العون...

إلى كل طلبة وأساتذة وإداريي المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية...

أقول فيكم جميعًا ما يلي:

طِبتُم وطاب ذكركم...

يا أغلى الأنام إلى نفسي...

أدعوا ربي وربكم...

أن يُصبّحني بكم ويُمسي...

سأبقى وفيا لرقيكم...

حتى أغدوا وحيدًا إلى رمسي...

تشكُّرات

أشكُر وأحمد ربي سبحانه وتعالى، بُكرةً وعَشيًّا، الذي كُنت أدعوه وحيدًا في ظلمات الليل، حين تتفرّق بي السُبُل، ويكلّ النشاط، ويئنّ العقل عن الإبداع.

أشكُرُ المشرف على أطروحتي، الأستاذ الدكتور ناجي عمارة، الذي لم يبخل عليّ بالمساعدة والتوجيه وتقديم النصائح، من أجل إنجاز أطروحةٍ علمية ومميزة.

أمتن كذلك كثيرًا لكافة الأساتذة الذين أعانوني بالتوجيه، وبتقديم المراجع، وبمراجعة وتدقيق العمل من كافة نواحيه، وأخصّ بالذّكر الأستاذ بجامعة غرونوبل بودية عبد الحميد مراد، الذي أشكره شكرًا خاصًّا. إضافةً إلى الأساتذة: دريس شريف، بشاني أحسن، معمري مليكة، بن عبد العزيز مصطفى، مزراق مختار، وبوطورة مصطفى، من المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، والأستاذة بحري طروب من جامعة باتنة.

أشكر جزيل الشكر أيضًا الأساتذة الإداريين بالمدرسة، الذين لم يبخلوا عني بكافة أشكال الدعم المادي والمعنوي، وأخص بالذكر الأساتذة: مغراوي لقمان، لخضاري منصور، وصايح مصطفى.

شكر خاص موصول لكافة الأساتذة الذين درسوني في طور الدكتوراه، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

أشكركم وأمتن لكم جميعًا، ولكل من غاب عني ذكرهم، ممن ساهموا ولو بشكلٍ يسير في إنجازي هذا العمل.

أبقاكم الله ذخرًا وفخرًا للجزائر...

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إهداء	II
تشكرات	III
فهرس المحتويات	IV
قائمة الجداول	XII
قائمة الأشكال	XVII
مستخلص باللغة العربية	XIX
مستخلص باللغة الفرنسية – Abstrait	XX
مستخلص باللغة الانجليزية – Abstract	XXI
مقدمة	1
الباب الأول: الجزائر ورهانات التكامل الاقتصادي الإقليمي.	
الفصل الأول: تأصيلٌ مفاهيمي ونظري لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي..	21
تمهيد	22
المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي	23
المطلب الأول: تحليل مفهوم "التكامل الاقتصادي الإقليمي" لغةً واصطلاحًا	23
الفرع الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي كمسار	24
الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي كحالة	26
الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي الإقليمي بوصفه مسارًا وحالة في آن	26

المطلب الثاني: تحديد المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.....	**28**
الفرع الأول: الأقلمة والإقليمية.....	**28**
الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل.....	**31**
الفرع الثالث: الشراكة، والتحالف الاستراتيجي.....	**33**
الفرع الرابع: مفهوم الترتيبات / التجمعات / التكتلات التجارية الإقليمية.....	**35**
المطلب الثالث: تأصيلٌ تاريخي لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.....	**36**
الفرع الأول: الموجة الأولى للإقليمية (من منتصف القرن 19م إلى غاية بدايات الحرب العالمية الأولى).....	**37**
الفرع الثاني: الموجة الثانية (فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية).....	**38**
الفرع الثالث: الموجة الثالثة (من 1945 إلى ثمانينيات القرن العشرين).....	**39**
الفرع الرابع: الموجة الرابعة (من ثمانينيات القرن العشرين إلى اليوم).....	**41**
المبحث الثاني: من الإقليمية "القديمة" إلى الإقليمية "الجديدة".....	**43**
المطلب الأول: تحديد مفهوم الإقليمية "الجديدة".....	**43**
الفرع الأول: الإقليم كمحدد لمفهوم الإقليمية "الجديدة".....	**44**
الفرع الثاني: تعريف الإقليمية "الجديدة".....	**47**
المطلب الثاني: سمات وخصائص الإقليمية "الجديدة".....	**49**
المطلب الثالث: أسباب بروز الإقليمية "الجديدة" ودوافع الدول إليها.....	**53**
الفرع الأول: خلفيات بروز ظاهرة الإقليمية "الجديدة".....	**53**
الفرع الثاني: دوافع الدول نحو الإقليمية "الجديدة".....	**56**
المطلب الرابع: الأشكال الجديدة للإقليمية.....	**61**
الفرع الأول: الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بين الدول النامية (جنوب/جنوب).....	**61**

الفرع الثاني: الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بين دول متفاوتةٍ في درجة التقدّم (شمال/جنوب).....	**63**
المبحث الثالث: تأصيلٌ نظري لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.....	**66**
المطلب الأوّل: النظرية العامة للاتحاد الجمركي ودورها في تطوير دراسات التكامل الإقليمي.....	**66**
الفرع الأول: إسهامات الجيل الأوّل في نظرية الاتحاد الجمركي.....	**67**
الفرع الثاني: إضافات الجيل الثاني لنظرية الاتحاد الجمركي.....	**73**
المطلب الثاني: النظريات الجديدة للتكامل ودورها في إبراز الآثار الديناميكية (غير التجارية) للتجمعات الاقتصادية الإقليمية.....	**78**
الفرع الأوّل: تحفيز الاستثمار كأثر أساسي للتكامل الإقليمي.....	**79**
الفرع الثاني: دور التجمعات الإقليمية في تعزيز المنافسة والكفاءة والقضاء على الاحتكارات.....	**82**
الفرع الثالث: اقتصاد المعرفة وجلب التكنولوجيا كأثرين غير تقليديين للتكامل.....	**83**
الفرع الرّابع: أثر اقتصاديات الحجم أو النطاق كمخرجات للعملية التكاملية.....	**84**
المطلب الثالث: الآثار غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.....	**87**
الفرع الأوّل: الترتيبات الاقتصادية الإقليمية كأدوات لتحقيق السلم وحلحلة النزاعات بين الدول.....	**87**
الفرع الثاني: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في دعم الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.....	**91**
الفرع الثالث: الدول النامية والبحث عن المصداقية عن طريق التجمعات الاقتصادية الإقليمية.....	**92**
الفرع الرابع: الأهداف الجيوبوليتيكية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية.....	**93**
الفرع الخامس: الترتيبات الاقتصادية الإقليمية وقضايا الهجرة.....	**94**
الفرع السادس: المحرّكات الداخلية والإقليمية للمسار التكاملي الإقليمي.....	**95**
خلاصة الفصل.....	**98**

الفصل الثاني: التجارب التكاملية الإقليمية للجزائر: الدوافع والخياراتُ المُتّبَعَة.....	**99**
تمهيد.....	**100**
المبحث الأول: الدوافع الخارجية لاتجاه الجزائر نحو الإقليمية.....	**101**
المطلب الأول: النظام التجاري متعدد الأطراف ودوره في تعزيز التوجه نحو الإقليمية.....	**101**
الفرع الأول: "تعثر جولة الدوحة" وبروز حل الإقليمية.....	**102**
الفرع الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف والإقليمية: مساران متكاملان أو متعارضان؟.....	**104**
المطلب الثاني: صعوبات اندماج الجزائر في مسار العولمة الاقتصادية كدافع لها نحو الإقليمية.....	**109**
الفرع الأول: "تعثر" انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.....	**109**
الفرع الثاني: الجزائر و"معاناتها" من سياسات المؤسسات المالية الدولية.....	**113**
المبحث الثاني: دوافع الجزائر الداخلية لتوجّهها نحو الإقليمية.....	**118**
المطلب الأول: التحديات "الجديدة" للاقتصاد الجزائري ورهان الإقليمية.....	**118**
المطلب الثاني: موقع الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الاقتصادية العالمية.....	**127**
الفرع الأول: قياس تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.....	**127**
الفرع الثاني: قياس القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.....	**131**
المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي للجزائر مع الدول النامية.....	**135**
المطلب الأول: الجزائر ومشروع اتحاد المغرب العربي.....	**136**
الفرع الأول: ظهور وتطور المشروع التكاملي المغاربي.....	**136**
الفرع الثاني: عراقيل المشروع التكاملي المغاربي.....	**139**
الفرع الثالث: تقييم اقتصادي للمشروع التكاملي المغاربي.....	**141**

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كبديل إقليمي "طبيعي" للجزائر.....	**144**
الفرع الأول: بدايات المشروع التكاملي العربي.....	**144**
الفرع الثاني: تقييمٌ لتجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها الاقتصادية على الجزائر.....	**148**
الفرع الثالث: عوائق المشروع التكاملي العربي.....	**153**
المطلب الثالث: الجزائر ورهانُ التكامل مع دول القارة الإفريقية.....	**155**
الفرع الأول: محاولات التكامل الاقتصادي الإفريقي.....	**155**
الفرع الثاني: تقييم اقتصادي لمشروع التكامل الجزائري الإفريقي.....	**159**
الفرع الثالث: عراقيل المشروعات التكاملية الاقتصادية القارية في إفريقيا.....	**162**
خلاصة الفصل.....	**164**
الباب الثاني: اتفاق الشراكة الأورو–جزائري: مساره، مضمونه، وقياس آثاره على الجزائر.	
الفصل الأول: الجزائر ومساعي التكامل الاقتصادي مع الشريك الأوروبي....	**166**
تمهيد.....	**167**
المبحث الأول: تاريخ علاقات التكامل والتعاون الجزائرية/الأوروبية.....	**168**
المطلب الأول: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر إلى غاية سنة 1972.....	**168**
المطلب الثاني: اتفاقية التعاون الشامل بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية 1976.....	**170**
المطلب الثالث: الجزائر والسياسة المتوسطية المجددة 1992–1996.....	**174**
المبحث الثاني: مشروع الشراكة الأورو–متوسطية؛ الأسسُ والأهداف.....	**177**
المطلب الأوّل: تكاثر المشروعات الأورو–متوسطية في فترة بداية التسعينيات.....	**177**
الفرع الأول: إحياء الحوار العربي الأوروبي.....	**177**

الفرع الثاني: ندوة الأمن والتعاون في المتوسط.....	**178**
الفرع الثالث: حوار 5+5 وقضايا الأمن في المتوسط.....	**178**
الفرع الرابع: المنتدى المتوسطي كإطار موازي لـ 5+5.....	**179**
المطلب الثاني: مضمون مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.....	**181**
الفرع الأول: البعد السياسي والأمني.....	**183**
الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي.....	**184**
الفرع الثالث: الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، والإنسانية.....	**187**
المطلب الثالث: محاولات تطوير مشروع التكامل الأورو–متوسطي من خلال السياسة الأوروبية للجوار.....	**188**
المطلب الرابع: المقاربة الفرنسية الجديدة للتعاون المتوسطي من خلال الاتحاد من أجل المتوسط.....	**191**
المبحث الثالث: ظهور اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وتطور تنفيذه.....	**194**
المطلب الأول: استعراضٌ لمضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.....	**194**
المطلب الثاني: قراءةٌ في مضمون الاتفاق وآليات تطبيقه.....	**200**
الفرع الأول: آليات تنفيذ اتفاق الشراكة.....	**200**
الفرع الثاني: طبيعة الاتفاق وخصائصه.....	**207**
المطلب الثالث: تطور تنفيذ اتفاق الشراكة.....	**210**
خلاصة الفصل.....	**216**
الفصل الثاني: اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وآثاره على الجزائر.	**217**
تمهيد.....	**218**
المبحث الأول: الآثار الاستاتيكية (التجارية) والديناميكية (غير التجارية) لاتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر.	**219**

المطلب الأول: الآثار التجارية لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري.....	**219**
الفرع الأول: دراسة وضعية التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.....	**219**
الفرع الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري على الاستهلاك والطلب العام في الجزائر.....	**228**
الفرع الثالث: تقييم مخرجات برامج المساعدات المالية الأوروبية للجزائر.....	**231**
المطلب الثاني: الآثار الديناميكية الاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري.....	**239**
الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر.....	**239**
الفرع الثاني: الأثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.....	**245**
الفرع الثالث: أثر اقتصاد المعرفة (الآثار التكنولوجية والمعرفية).....	**252**
المبحث الثاني: الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر.....	**255**
المطلب الأول: قضايا الأمن والدفاع في المتوسط، بين اتفاق الشراكة والأطر الأمنية الموازية.....	**255**
الفرع الأول: حوار 5+5 كإطار أمني أساسي في المتوسط.....	**257**
الفرع الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ودوره في تعزيز الأمن في المتوسط.....	**258**
الفرع الثالث: دراسة حالة التعاون الأورو–جزائري حول قضايا الهجرة.....	**260**
المطلب الثاني: تقييم الأهداف السياسية ذات البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة.....	**264**
المطلب الثالث: الأبعاد الجيو–بوليتيكية والأيديولوجية لاتفاق الشراكة.....	**270**
الفرع الأول: التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المتوسط.....	**270**
الفرع الثاني: الأبعاد الأيديولوجية لمشروع برشلونة.....	**273**
المبحث الثالث: رهانات اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وسُبل تفعيله.....	**278**
المطلب الأول: ضرورة تفعيل الأطر التكاملية جنوب–جنوب.....	**278**

الفرع الأول: اقتراح انخراط الجزائر في تجمع دول الساحل والصحراء.....	**279**
الفرع الثاني: اقتراح تفعيل الاتحاد المغاربي.....	**280**
الفرع الثالث: اقتراح إنشاء أو تفعيل أطر اقتصادية إقليمية على المستوى الإفريقي.....	**282**
المطلب الثاني: مقاربة من أجل تطوير مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.....	**286**
خلاصة الفصل.....	**293**
الخاتمة.....	**294**
قائمة المصادر والمراجع.....	**301**
قائمة الملاحق.....	**323**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	العلاقة بين مفاهيم: الأقلمة، الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي	31
2	الإطار الزمكاني لموجات الإقليمية الأربع	42
3	مظاهر الاختلاف بين مفهومي الإقليمية "القديمة" والإقليمية "الجديدة"	51
4	المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية	110
5	نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر 1993-1997	116
6	مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر	119
7	مقدار انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام اليورو والدولار خلال الفترة 2013-2016	122
8	مكانة المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية بين 2012 و2016	123
9	وضعية الموازنة الحكومية في الجزائر 2013-2017	126
10	تدفقات الاستثمارات الأَجنبية المباشرة في الجزائر، تونس، والمغرب 2010-2015	128
11	حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct investment STOCK في الجزائر، تونس، والمغرب إلى غاية 31 ديسمبر 2015	129
12	ترتيب الجزائر مغاربيا وعالميا حسب مؤشر القيام بالأعمال Doing Business	130
13	ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي ومؤشراته الفرعية 2015-2016	132

14	الصادرات والواردات البينية المغاربية حسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد UNCTAD) لعام 2014	141
15	نصيب التجارة الخارجية الجزائرية من التبادلات مع الدول المغاربية 2013-2014	142
16	درجة التكامل بين الدول المغاربية حسب مؤشر التكامل التجاري	143
17	جدول يبين وضعية التجارة البينية العربية 2009-2013	148
18	مقارنة وضع التجارة البينية العربية، بالتجارة البينية داخل تجمعي الاتحاد الأوروبي والنافتا، حسب إحصائيات أونكتاد لعام 2014	149
19	تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية منذ انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2009	151
20	مؤشرات تجارية إضافية حول مشروع التكامل الجزائري – العربي	152
21	جدول يوضح أكثر الدول العربية هشاشة حسب تصنيف الدول الهشة لعام 2016	154
22	برنامج معاهدة أبوجا 1994-2027	156
23	التجارة البينية الإفريقية 2010- 2014	159
24	التبادلات التجارية الجزائرية مع دول القارة الإفريقية 2014 - 2015	161
25	المساعدات والقروض والأوروبية المخصصة للجزائر في فترة 1978-1996	172
26	البرامج والمشاريع المتوسطية الجديدة في إطار السياسة المتوسطية المجددة	176

27	الاتفاقيات الثنائية التي جرى التوقيع عليها بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي	185
28	أهم البرامج التعاونية الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي	203
29	معدّلات التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال سنة 2016	220
30	تطور التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة: 2004-2014	221
31	طبيعة المنتجات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي) خلال الفترة 2011-2015	222
32	طبيعة المنتجات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي) خلال عام 2015 (بالنسب المئوية)	225
33	تركيز التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014 حسب مؤشر تركيز الصادرات والواردات (من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي)	226
34	نصيب الحقوق الجمركية من إجمالي الإيرادات الجبائية للجزائر 2002-2015 (بـ %)	231
35	الالتزامات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 1 (بالمليون أورو)	232
36	الالتزامات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 2 (بالمليون أورو)	233

37	نسبة المدفوعات الأوروبية للجزائر مقارنة بالالتزامات المقدمة في برنامجي ميدا 1، و2	234
38	نسبة المدفوعات الأوروبية للجزائر ولباقي الدول المتوسطية مقارنة بالالتزامات المقدمة في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة	235
39	المساعدات المالية الأوروبية المخصصة للجزائر ولباقي الدول المتوسطية في إطار الآلية الأوروبية للجوار	237
40	إجمالي الاستثمارات الأجنبية القادمة من الاتحاد الأوروبي مقارنةً بإجمالي الاستثمارات التي تستقطبها الجزائر (الوحدة: مليون دولار أمريكي) خلال الفترة: 2005–2015	240
41	إجمالي تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو باقي دول العالم خلال الفترة: 2008–2015 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)	241
42	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب عدد العمال – 2016	248
43	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط – 2016	248
44	تصنيف الجزائر حسب مؤشرات التكنولوجيا والإبداع في مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي 2016/2015	253
45	عدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الموقوفين عند الحدود الأوروبية خلال الفترة: 2010–2016	263
46	الترتيب العربي والعالمي للجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية المعد من طرف مؤسسة Heritage Foundation – 2017	266

47	تطور تصنيف الجزائر عالميا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية المُعد من طرف معهد فرايزر الكندي، فترة 2005-2015	268
48	الآثار المتوقعة خلال الفترة 2012-2020 لبعض مسارات التكامل الاقتصادي الإفريقي على منطقتي شمال إفريقيا وإفريقيا معًا	283
49	الوجهات المفضلة للاستثمارات الأوروبية حسب استطلاع مؤسسة EY عام 2017	285

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الآثار غير الاقتصادية "المتوقعة" للتجمّعات الاقتصادية الإقليمية	97
2	نسبة نمو الناتج المحلي الخام: مقارنة بين الجزائر والشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل 2011-2014	120
4-3	أسعار النفط والغاز خلال الفترة 2008-2016	125
5	نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة التقريبية 2006-2016	228
6	أسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر اعتمادًا على مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة التقريبية 2008-2016	229
7	توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر – نسب التوزيع القطاعي 2011-2015	242
8	خريطة – التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى غاية عام 2014	243
9	خريطة – تركز الاستثمارات الأوروبية في روسيا، إسرائيل، وتركيا	244
10	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 2009-2016	246
11	تصنيف الجزائر من 2007 إلى 2017 حسب مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي	248
12	ترتيب الجزائر العالمي خلال الفترة 2008-2016 حسب مؤشر سهولة القيام بالأعمال	249
13	تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2006-2017	251

14	ترتيب الجزائر العالمي حسب مؤشر الفساد خلال الفترة: 2007-2016	264
15	خريطة – تصنيف الجزائر حسب مؤشر الديمقراطية 2016	268
16	خريطة – تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحرية في العالم 2017	269
17	خريطة – الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء	280

مستخلص

سعى الباحث من خلال دراسته إلى تحليل آثار مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي راهنت عليها الجزائر من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، بحيث أنّ هذه الدراسة تستمدّ أهميتها من الأهمية التي صارت تحظى بها هذه التجمعات بالنسبة للدول، بيدَ أنّ الباحث ركز على دراسة حالة معينة تمثلت في اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي كرهانٍ بالنسبة للجزائر، ما يُميز هذه الدراسة عن دراساتٍ سابقة متعددة حول الموضوع.

وتتمحور مشكلة البحث التي حاول الباحث معالجتها حول دراسة مدى استفادة الاقتصاد الجزائري تحديدًا من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الذي يندرج في إطار مسار برشلونة أو المشروع الأورو–متوسطي، أي بشكل أدق، دراسة مختلف الآثار التجارية وغير التجارية لهذا الاتفاق على الجزائر.

ومن أجل معالجة موضوعه، اتبع الباحث بعد تأصيل الموضوع نظريًّا، خطواتٍ تمثلت أولاها في محاولة استعراض وتقييم مختلف تجارب الجزائر التكاملية، على المستوى المغاربي، العربي، الإفريقي، والأورو–متوسطي، ليحاول بعدها دراسة حالة اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، ومختلف آثاره على الاقتصاد الجزائري.

وتوصّل الباحث إلى نتائج مفادها أنّ الاقتصاد الجزائري بقي حبيسًا لنفس الشكل غير المتوازن وغير المتماثل من التبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى أنّ الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر لم تحقق نموًّا ملحوظًا، هذا إضافةً إلى أنّ تنافسية الاقتصادية الجزائري بشكل عام بقيت تعاني من نفس المشكلات الهيكلية السابقة.

ليستنتج الباحث في نهاية دراسته أنّ شكل المشروع التكاملي الأور–جزائري يعاني من اختلالات من حيث الفلسفة، المضمون، والتطبيق الإمبريقي، بشكل لم يُؤدّ إلى آثار إيجابية له على الاقتصاد الجزائري، ما

دفع الباحث نحو محاولة طرح مقاربة جديدة بالنسبة للجزائر تتضمن التركيز على التكامل جنوب–جنوب، إضافةً لدعوة الباحث إلى ضرورة تبني مقاربة أورو–متوسطية أكثر فاعلية.

الكلمات المفتاحية: اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، مسار برشلونة، إقليمية، تكامل اقتصادي إقليمي، تكامل شمال–جنوب.

Résumé :

À travers cette étude, le chercheur a tenté d'analyser les effets des différents groupements économiques régionaux sur l'économie de l'Algérie, de sorte que cette étude tire son importance de la grande importance que plusieurs pays donnent à ces groupements.

Plus spécifiquement, le chercheur a tenté d'aborder le problème de l'accord d'association entre l'Algérie et l'Union européenne - qui fait partie du processus de Barcelone - et de ses impacts commerciaux et non commerciaux sur l'économie algérienne.

Et pour aborder son thème, le chercheur a analysé plusieurs points, et ce après avoir donné son approche théorique sur le sujet. Il a tenté dans un premier temps d'examiner et d'évaluer les différentes expériences régionales de l'Algérie, au Maghreb, dans le monde arabe, en Afrique et en Méditerranée, puis d'étudier le cas de l'accord de partenariat Euro-Algérien et ses effets sur l'économie algérienne.

Le chercheur a constaté que l'économie algérienne restait enfermée dans la même forme asymétrique de commerce avec l'Union européenne, ajoutant que les investissements européens en Algérie n'ont pas connu une croissance significative, sans oublier que la compétitivité économique dans ce pays souffre généralement encore des mêmes problèmes structurels.

En conclusion, le chercheur a estimé que le projet euro-algérien souffre de déséquilibres en termes de philosophie, de contenu et d'application empirique, ce qui n'a pas conduit à des effets positifs du projet sur l'économie algérienne. Cette conclusion a incité le chercheur à tenter de proposer une nouvelle approche en faveur de l'Algérie, axée sur l'intégration Sud-Sud, en plus de l'appel du chercheur à la nécessité d'adopter une approche euro-méditerranéenne plus efficace.

Mots-clés : Accord d'association Euro-Algérien, processus de Barcelone, Régionalisme, Intégration économique régionale, Intégration Nord-Sud.

Abstract :

After lengthy negotiations, Algeria concluded an association agreement with the EU in April 2002. The main element of this bilateral agreement was to ensure peace, stability and economic and social development in Algeria in particular. .

This study focuses on Algeria and addresses the issue of different regional economic agreements and their impacts, both commercial and non-commercial; on Algeria. And, in this study, we tried to evaluate the impact of the Association Agreement between Algeria and the European Union - as a case study - on the Algerian economy.

First of all, we tried to explore the different regional agreements signed by Algeria, in the Maghreb, in the Arab world, in Africa and in the Mediterranean, then we concentrated on this thesis especially on the evaluation of the EU-Algeria partnership agreement, in the last chapters of this study.

These agreements, and in particular the Euro-Algeria agreement, have had negative effects on the Algerian economy. They have not brought added value to Algeria, in terms of development, trade, foreign direct investment, and economic growth in particular.

The comparison of some key economic indicators reveals an asymmetrical dimension of relations between Algeria and the EU. Our conclusions highlight the limits of this regional arrangement, in terms of the static and dynamic effects of this agreement on Algeria, which led us to try to propose a new approach for Algeria by focusing on the South-South integration. We have also recommended the adoption of a new and more effective Euro-Mediterranean approach that should serve not only the interests of the Algerian and European parties, but also those of all the countries involved in the Barcelona Process.

Key words: Euro-Algerian Association Agreement, Barcelona Process, Regionalism, Regional Economic Integration, North-South Integration.

مقدمة

- **تمهيد:**

برزت منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي؛ وخصوصًا منذ بداية تسعينياته العديد من الظواهر على المستوى الدولي، من أبرز هذه الظواهر ظاهرة الإقليمية "الجديدة"، أو التجمعات الاقتصادية الإقليمية. هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة تميزت بالكثرة من حيثُ العدد، وكذلك بالتنوع والتعقيد من حيث الطبيعة، إذ لم تصبح حكرًا على الدول المتقدمة كما كانت من قبل، ولكن صارت تتم بين دول متباينة في درجة التقدم (شمال/جنوب)، وأخرى متقاربة في درجة التقدم (جنوب/جنوب).

ويَرجع اهتمامُ الدول النامية بهذه الترتيبات إلى المزايا والفوائد التي تقدّمها، ليس من الناحية الاقتصادية فحسب، ولكن من النواحي السياسية، السوسيو–ثقافية، وكذلك الجيو–بوليتيكية. والجزائر باعتبارها دولةً ناميةً تواجه تحديات الاندماج في مسار العولمة الاقتصادية، يُطرح إشكال حول مدى استفادتها من هذه الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بمختلف أشكالها، والترتيبات شمال/جنوب على وجه التحديد، في شاكلة اتفاق الشراكة الأورو–جزائري.

سنُحاول من خلال هذا البحث دراسة مدى تفعيل واستغلال الجزائر لهذه الترتيبات الإقليمية، طارحين كحالةٍ سنحيطها بالدراسة والتحليل؛ اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية الموقع يوم 22 أبريل 2002م، والذي دخل إلى حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2005م، باعتباره حالة مميزة لكونه الإطار التكاملي الوحيد شمال/جنوب الذي انخرطت الجزائر ضمن مساراته.

وسنسعى إلى محاولة إجراء تقييمٍ شامل لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وفق مقاربةٍ في الاقتصاد السياسي تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية للاتفاق، بمحاولة تبيان الآثار الاستاتيكية (التجارية) والديناميكية (غير التجارية) للاتفاق –كما يُطلق عليها في الأدبيات الاقتصادية الدارسة للتكامل الاقتصادي الإقليمي– على الاقتصاد الجزائري، بما فيها الآثار غير الاقتصادية كذلك للاتفاق، والتي تندرج حسب أدبيات دراسة التجمعات الإقليمية كذلك في إطار الآثار الديناميكية للترتيبات الاقتصادية الإقليمية بشكل عام.

- **أهمية الدراسة:**

1– الأهمية النظرية (العلمية) للموضوع:

يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقديم إضافة إلى الميدان النظري المتعلق بالأدبيات الدارسة لظاهرة الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، وذلك من خلال:

- الاعتماد على مقاربة مركبة عبر تخصصية، تجمع بين ميداني العلوم الاقتصادية والعلوم السياسية، أي أنّ أهمية الدراسة تكمن بشكل أساسي في عدم تناول الموضوع وفق مقاربة كمية أو اقتصادية محضة تقصي الأبعاد السياسية للموضوع، وليس وفق مقاربة سياسية، تجريدية غير كمية كذلك، لا تعتمد على المؤشرات والإحصائيات الاقتصادية.
- محاولة التوصل إلى تعميم النتائج المتحصل عليها، على مختلف الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية المشابهة (اتفاقيات شمال/جنوب)، بما أنّ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يندرج ضمن هذا الإطار.

2– الأهمية التطبيقية (العملية) للدراسة:

- في ظلّ الوضع الاقتصادي الداخلي للجزائر، الذي صار يُميزه تأثر اقتصاد البلاد بانخفاض أسعار المحروقات منذ منتصف 2014، صار لزامًا البحث عن بدائل وحلول من أجل تجاوز هذه الأزمة، ومن أبرز الحلول المقترحة السعي نحو استغلال واستفادة أكبر من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي وقعتها الجزائر، وعلى رأسها اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، والذي سندرسه آثاره وسبل تطويره في هذه الدراسة، تماشيًا والوضع الحرج الذي يمر به الاقتصاد الجزائري.
- إضافة إلى النقطة السابقة، لاحظنا أنّ أبرز الوثائق والدراسات التي سعت لتقديم تقييم شامل للاتفاق إمّا كانت عبارة عن دراسات رسمية لم تقدّم تحليلاً عميقًا لآثار الاتفاق، أو أنّها كانت عبارة عن دراسات ركزّت في غاياتها على مصلحة الاتحاد الأوروبي، في حين أنّ أهمية هذه الدراسة تكمن في أنّ غاياتها تتعلق بمصلحة الجزائر بشكل مركزي، مع الإقرار بضرورة تحقيق مصلحة الاتحاد الأوروبي كذلك، باعتباره اتفاقًا ثنائيًا مبنياً على منطق رابح/رابح.
- كما سنحاول من خلال هذه الدراسة تقديم مقاربة جديدة، واقتراح حلول وبدائل لجعل اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر أكثر فاعلية بالنسبة للطرفين، وللطرف الجزائري خصوصًا.

- **<u>أسباب اختيار الموضوع:</u>**

<u>1- أسباب موضوعية:</u>

- نقص الاهتمام، في ميدان العلوم السياسية، بظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي تعُتبر من أبرز مظاهر العولمة الاقتصادية.

- عدم استغلال الجزائر –الساعية إلى تنويع اقتصادها والاندماج السريع في مسار العولمة– لهذه الأطر الاقتصادية الإقليمية بشكلٍ كافٍ.
- تنامي الجدل حول اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، وحول مشروع برشلونة بشكل عام، بحيث هناك من يعتبر مثل هذه الاتفاقيات تكريسًا لتبعية الدول النامية للدول الأكثر تقدمًا.
- ترنح الاقتصاد الجزائري منذ 2014 بسبب أزمة انخفاض أسعار المحروقات، ما دفع الجزائر لبداية البحث عن مجموعة من البدائل والحلول من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري.

2– أسباب ذاتية:

- اهتمام الطالب بميدان الاقتصاد السياسي الدولي، ورغبته في تعميق معارفه في هذا الميدان الهام.
- اهتمام الطالب بالدراسات الإقليمية، باعتباره قد درَسَ سابقًا في هذا التخصص في مرحلة الماستر.

- **الدّراسات السّابقة:**

1. بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990–2008).** تر: سليمان الرياشي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

حاول الدكتور بشارة خضر في هذا الكتاب معالجة الإشكالية الآتية: هل يُمكن اعتبار مشروع برشلونة خطوةً في الاتجاه الصحيح؟ هادفًا من خلال كتابه إلى مراجعة مسألة الشراكة من نواحي: الرؤية، المنهج، والآليات. وجاء هذا الكتاب في إحدى عشر فصلاً، تناول فيها مجموعةً من أبرز النقاط الإشكالية التي

تحيط بمشروع برشلونة: الهجرة، دور الولايات المتحدة الأمريكية في المتوسط، توسيع الاتحاد الأوروبي وأثره على دول المتوسط. إضافةً إلى استعراضه مختلف التجارب التكاملية الأورو–متوسطية، بدءًا بمشروع برشلونة، مرورًا بسياسة الجوار الأوروبية، ووصولاً إلى مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

وتكمن قيمة هذا المؤلف العلمية في محاولة الكاتب تقديم نقد علمي لكل هذه المشروعات المتعاقبة، إضافةً إلى وصوله في الأخير إلى ضرورة إعادة النظر في مشروع الشراكة من حيث الرؤية والهدف خاصة، مقترحًا مجموعة من الأفكار الأصيلة من أجل إعادة تفعيل مشروع الشراكة.

غير أنّه ورغم أهمية هذا العمل الذي قدمه بشارة خضر، **إلاّ أنه تناول في كتابه مسائل متعددة ومتشعبة**، كما أنّه **لم يتطرق إلاّ بشكل يسير إلى الحديث عن اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وآثاره على الجزائر، وهو ما سنحاول القيام به والتركيز عليه في دراستنا هذه.**

2. بن عزوز، محمد. **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990–2007**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، تاريخ المناقشة: 2010/6/17م.

حاول الباحث محمد بن عزوز في أطروحته معالجة الإشكالية الآتية: ما هي بدائل الاندماج الاقتصادي المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري؟ حيث حاول في دراسته تقديم مختلف المناهج التقليدية والحديثة للاندماج الاقتصادي المتاحة أمام الجزائر، ثم حاول استعراض البديل الأفضل أمام الجزائر والذي يسمح لها حسبه باستدامة عملية التنمية، وهذا بعد أن قام بإبراز مختلف المزايا التي توفرها الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية

للدول الأعضاء، مركزًا على مزايا اقتصاديات الحجم أو النطاق، إضافة إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي ما يسمى بالآثار الديناميكية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية على الدول الأعضاء.

وخَلُص الباحث في الأخير إلى أنّ مناهج الاندماج التي تندرج في إطار الإقليمية الجديدة جعلت من الدول النامية سوقًا لتصريف منتجات الدول الأكثر تقدمًا، طارحاً كحل ضرورة التركيز على ما سماه بالاندماج الاقتصادي الإنمائي، خاصة الأطر جنوب–جنوب، والتي من الممكن أن تخدم مصالح الجزائر بشكل أكبر.

ورغم أنّ الموضوع الذي درسه الباحث ليس ببعيدٍ عن موضوع بحثنا، إلاّ أنّ تركيزنا في هذه الأطروحة **يدور حول اتفاق الشراكة الأورو–جزائري بشكل خاص، دون إغفال التجارب التكاملية الأخرى بالنسبة للجزائر، وهذا من حيث آثارها الاقتصادية وغير الاقتصادية على الجزائر، وكذلك محاولة طرح حلول وبدائل في إطار الاندماج الإقليمي لتفعيل اتفاق الشراكة.**

هذا إضافةً إلى أنّ الدراسة التي قدمها بن عزوز تُعتبر **ذات طبيعة اقتصادية محضة**، أما دراستنا فتركز على **مقاربة في الاقتصاد السياسي الدولي، بل نحاول من خلالها أكثر من ذلك الخوض في الفلسفة التي يقوم عليها اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وتقديم نقد دقيق لها.**

3. . بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.** الجزائر: المكتبة العصرية، 2005.

يعتبر مؤلف بن عنتر من أهم المؤلفات التي يمكن اعتبارها مرجعًا أساسيا في دراسة وفهم توجه الجزائر نحو المتوسط، ذلك أنّ الكاتب وبعد استعراضه لتطور مفهوم الأمن، من الأمن بمفهومه التقليدي، إلى ظهور أشكال جديدة للأمن منها الأمن الاقتصادي، فإنّه خلص إلى أنّ الجزائر تعاني من نوع من

"الانكشافية" في بعدها المتوسطي، نظرًا لاعتبار عدم وجود تكافؤ في العلاقات مع النظير الشمالي المتمثل في الاتحاد الأوروبي أساسًا، كما تبينه الإحصائيات والأرقام على المستوى الاقتصادي، إضافةً إلى أنّ الجزائر أعطت الأهمية سابقًا حسبه لتعزيز التكامل والتعاون مع الدول النامية على مستوى الأطر: المغاربي، العربي والإفريقي، على حساب تعزيز التكامل مع الاتحاد الأوروبي الذي لم يحدث إلاّ بشكل متأخر مقارنة مع الدول المتوسطية المندرجة في المسارات التكاملية المتوسطية المختلفة، والدول المجاورة خصوصًا، التي ركز عليها المؤلف في كتابه، باعتبارها تنافس الجزائر في مجالات عدة، وبشكل أخص؛ المغرب.

ونستعين بمؤلف عبد النور بن عنتر باعتبار الباحث يتقاسم نفس الفرضيات السابقة (دعوته الجزائر إلى إيلاء أهمية أكبر للفضاء المتوسطي على حساب الفضاءات المغاربية، العربية، والإفريقية)، والتي سعينا في هذه الدراسة إلى تعزيزها أكثر بمنطق كمي يتضمن إحصائيات وأرقام، والتوغل أكثر في الجانب الاقتصادي، عكس مؤلف الكتاب الذي ركز أكثر في مؤلفه السابق، وفي مختلف مؤلفاته ذات العلاقة بالموضوع على الجانب الأمني.

4. شريط، عابد. **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية – حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر، 2004/2003.

سعى الباحث من خلال هذه الأطروحة إلى محاولة الوقوف عند ظاهرة تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية، وكيف أصبحت الدول تسعى إلى الاندماج في مسار العولمة من خلال الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، على شاكلة مشروع برشلونة. أي حاول الباحث استعراض مختلف الدوافع الخارجية خصوصًا التي دفعت

الدول المغاربية، والجزائر بشكل خاص نحو الانخراط في مسار برشلونة. ثم حاول الباحث بعد ذلك تقييم الآثار الاقتصادية للمشروع على اقتصاديات الدول المغاربية.

وخلص الباحث في نهاية بحثه إلى أنّ لاتفاقيات الشراكة التي عقدت بين الدول المغاربية والاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة العديد من الإيجابيات، باستثناء بعض السلبيات التي قدم مجموعة من التوصيات والمقترحات من أجل تجاوزها، كتعزيز التكامل بين الدول المغاربية، توسيع مجالات التعاون في إطار اتفاقيات الشراكة، وغيرها.

وتلتقي دراستنا مع هذه الدراسة في محاولة دراسة آثار اتفاق الشراكة، **ولكن على دولة الجزائر تحديدًا، بشكل يسمح لنا بالتعمق أكثر في حالة واحدة في دراستنا، بدل تناول اتفاقيات الشراكة للدول المغاربية مع الاتحاد الأوروبي كلها**. وتتميز دراستنا كذلك **بمحاولة دمجها الجوانب السياسية بالاقتصادية، وفق طرح في مجال الاقتصاد السياسي الدولي، وليس وفق منطق اقتصادي محض** كما جاء في هذه الأطروحة.

5. علاوي، محمد لحسن. **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

حاول الباحث من خلال هذه الأطروحة معالجة الإشكالية المتعلقة بمدى قدرة الدول العربية على الاندماج فيما بينها في ظل التفاعل القائم بين الإقليمية والتعددية، وكذلك في إطار الأطروحات الحديثة التي قدمتها الإقليمية "الجديدة". وخلص الباحث إلى ضرورة تعزيز التكامل العربي–العربي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كخط دفاع ضد تحديات العولمة الاقتصادية.

ورغم عدم تركيز الباحث على اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، وهو الذي سنتناوله بالدراسة والتحليل في موضوعنا، إلاّ أنّ قيمة دراسته تكمن في إشارتها وتحليلها للجدل القائم بين الإقليمية والعولمة، إضافة إلى حديثه عن المزايا التي تقدمها التجمعات الاقتصادية الاقليمية للدول النامية.

6. يوسفي، أمال. **العلاقات الأورو–مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

حاولت الباحثة من خلال هذه الدراسة معالجة إشكالية تتمحور حول البحث عن وجود تباين بين الاتفاقيات الأورو–مغاربية التي تم توقيعها في إطار مسار برشلونة، وتلك التي كانت موجودة قبل إطلاق المشروع الأورو–متوسطي، وذلك من حيث البحث في إمكانية تأسيس الأولى لقانون دولي للتعاون يقوم على مبدأ تحقيق مبدأ تقرير المصير الاقتصادي. **أي أنّ هذه الدراسة ذات طبيعة قانونية، وتندرج في إطار تخصص القانون الدولي للتنمية، وتمت الاستعانة بها من طرف الباحث لقيمتها من حيث ثرائها في الجانب التاريخي لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري بشكل خاص، واتفاقيات التعاون الأورو–مغاربية بشكل عام.**

لذلك جليٌ اختلاف غاية دراستنا المندرجة في إطار مجال الاقتصاد السياسي الدولي عن هذه الدراسة ذات الطبيعة القانونية المحضة.

7. BECKOUCHE, Pierre, **Les régions NORD-SUD**, (Paris : Editions BELEN, 2008)

استعرض بيار بكوش في بداية كتابه المزايا التي تُوفرها التجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول الأعضاء؛ من مزايا سياسية، اقتصادية، ثقافية، وجيوبوليتيكية، وكذلك مختلف موجات الإقليمية، والآثار السلبية للعولمة التي جعلت من الإقليمية بديلاً ضروريا من أجل الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ليستنتج بعد ذلك أنّ أكبر خاصيات الإقليمية منذ 15 سنة، هي أنها صارت تتم بين دولٍ من الشمال ودول من الجنوب في آن، ضاربًا على سبيل المثال؛ تجارب الأسيان، النافتا، ومشروع الشراكة الأورو متوسطية، التي توقف عندها في الفصول الأخيرة من كتابه، مستعرضًا أهم إيجابياتها ونقائصها، ليذكر بعد ذلك جملةً من الحلول من أجل إعادة تفعيل هذا المشروع.

لكنّ كتاب بكوش وتحليله واضحٌ أنّهما متوجّهان لصالح الدول الأوروبية، وبالضبط نحو فرنسا، هادفًا وراء ذلك إلى دفع صناع القرار الأوروبيين للاحتذاء حذو التجارب التكاملية الناجحة الأخرى، والاتجاه نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، التي تُعتبر مستقبل أوروبا –حسب رأي الكاتب–، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك على سبيل المثال.

كما أنّ بكوش تناول في كتابه مشروع الشراكة الأورو متوسطية بشكل عام، ومن مختلف جوانبه، أما تركيزنا في هذه الأطروحة فسيكون حول اتفاق الشراكة الأورو جزائري بشكلٍ خاص، في جانبه الاقتصادي، وأبعاده غير الاقتصادية.

8. HUGON, Philippe. **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, (Paris: Editions KARTHALA, 2003).

تحدث فيليب هيجون في كتابه عن ظاهرة الأقلمة، وفصّل فيها من الناحية النظرية في القسم الأوّل من كتابه، مركزًا على الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية جنوب/جنوب، التي تعقد بين الدول السائرة في طريق النمو، مبيّنًا آثارها السلبية والإيجابية على الدول الأعضاء، بناءً على خلفيةٍ نظرية أسّس عليها تحليله.

ثم انتقل في القسم الثاني من كتابه إلى المقارنة بين مجموعةٍ من التجارب التكاملية الاقتصادية الإقليمية، ليخلص أنّ لكل تجربة مميزاتها التي تجعلها تختلف عن التجارب الأخرى، واضعًا في الأخير مجموعةً من الأطر النظرية التحليلية المتفق عليها، التي تنطبق على تحليل كافة هذه التجمعات حسبه.

ورغم أهمية هذا المؤلَّف من الناحية النظرية، **إلاّ أنّ التحليل جنوب/جنوب طغى على تحليل التجارب التكاملية شمال/جنوب، وهي التي ستنال النصيب الأوفر في دراستنا حول هذا الموضوع. كما أنّه لم يفصّل في الحديث عن مشروع الشراكة الأورو متوسطية بشكلٍ عام، واتفاق الشراكة الأورو جزائري بشكل أخص، وهو ما يميّز دراستنا عن هذا المؤلَّف.**

- **<u>إشكالية الدراسة:</u>**

انطلاقاً مما سبق، يُمكن صياغة **إشكالية الدراسة** في السؤال البحثي الآتي:

هل أدى رهان الجزائر على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حساب المحاور الإقليمية الأخرى إلى تحقيق أهداف الجزائر من الاتفاق ؟

- **<u>الأسئلة البحثية:</u>**

- ما هي العوامل الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) التي دفعت الجزائر للاتجاه نحو الإقليمية؟
- ما أبرز الآثار التجارية (الاستاتيكية) وغير التجارية (الديناميكية) لتجارب الجزائر التكاملية الإقليمية على الجزائر؟

- ما الآثار الاستاتيكية والديناميكية الاقتصادية وغير الاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو جزائري على اقتصاد الجزائر؟

- **فرضيات الدراسة:**

- ساهم تعثر اندماج الجزائر في مسار العولمة الاقتصادية، وكذلك تبعات انخفاض أسعار المحروقات منذ منتصف 2014 في دفع توجهها نحو الإقليمية.
- أدى عدم إيلاء أهمية للأطر التكاملية المغاربية، العربية، والافريقية من قبل الجزائر إلى مراهنتها على خيار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.
- أدى اتفاق الشراكة الأورو–جزائري إلى علاقاتٍ غير متوازنة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خصوصًا في الجانب الاقتصادي.

- **حدود الدّراسة:**

بالنسبة **للحدود الموضوعية للدراسة**، فإنّ هذه الدراسة متعلقة بموضوع الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي راهنت عليها الجزائر من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي تحديدًا، آخذين كحالة سندرسها حالة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

لذلك، فإنّ الحدود الزمكانية للدراسة تختلف باختلاف المحاور البحثية التي سنتناولها، كما سيأتي شرحه:

الفصل الثاني من الباب الأول:

1- الحدود الزمانية: استعراض تجارب الجزائر الاقتصادية الإقليمية مع الدول النامية من 1962م إلى يومنا هذا (اتحاد المغرب العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، النيباد).

2- الحدود المكانية: المحاور الإقليمية للجزائر (المغاربي، العربي، والإفريقي).

الباب الثاني:

1- الحدود الزمانية: من 2002م تاريخ التوقيع على اتفاقية الشراكة الأورو-جزائرية، إلى غاية سنة 2018م (مع استعراض لتاريخ العلاقات التعاونية والتكاملية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر).

2- الحدود المكانية: المحور الأوروبي / الجزائري.

- **منهج البحث وأدواته:**

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مقاربةٍ منهجية استخدم فيها الطالب مجموعةً من أدوات جمع وتحليل للمعلومات، وجملةً من المناهج والتقنيات البحثية:

- **أدوات جمع المعلومات:**

- **الأدوات المكتبية:** كان الاعتماد بشكل أساسي على الأدوات المكتبية، أي: الكتب، المقالات، الأطروحات، التقارير. وغيرها.

- **المناهج وتقنيات تحليل المعلومات:**

1- منهج دراسة الحالة: وذلك بدراسة حالة اتفاق الشراكة الأورو-جزائري ومحاولة الإحاطة بكل جوانبه ومضامينه، أي محاولة تحليل الآثار الاستاتيكية والديناميكية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري بالنسبة

للجزائر، بناءً على مجموعة من المؤشرات والإحصائيات خاصةً، وفق **منطقٍ استقرائي** يستهدف تعميم مختلف النتائج المتوصل إليها بعد هذا التحليل، على الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية التي تتم بين دول متقدمة وأخرى نامية.

2- المقاربة الكمية: من خلال توفير جملة من **البيانات الإحصائية والرقمية** حول موضوع الدراسة، في شكل مجموعة من المؤشرات الجاهزة، أو إحصائيات وأرقام يتم إعدادها من طرف الطالب، متبوعةٍ بتحليل غير كمي لها من أجل تبيان أهمية إدراجها، وتحليل مختلف البيانات الواردة فيها. أي أنّ ذلك كله يتم باستخدام أداة **القياس العلمي** بناءً على مؤشرات يتم إدراجها في الجانب النظري، لنقيس بها أداء اتفاق الشراكة الأورو-جزائري على وجه التحديد.

- **<u>المقاربات النظرية:</u>**

1- **مقاربتا التبعية والنيوغرامشية:** في إطار نقد فلسفة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، ومختلف المشاريع الأورو-متوسطية بشكل عام (في آخر الدراسة)، تم الاعتماد على مدرسة التبعية والمقاربة النيوغرامشية، التي توفر أدوات تحليل فريدة ومغايرة، قائمة على نقد النظام الرأسمالي بشكل عام، ومختلف الديناميكيات الناتجة عنه، والتي أنتجت علاقات تبعية بين المركز والمحيط حسب محاججات مدرسة التبعية، وبين نخب دول الشمال ودول الجنوب حسب النيوغرامشية.

2- مقاربة المدرسة الواقعية: لا يمكن إغفال أهمية ودور المدرسة الواقعية في دراسة موضوع اتفاق اقتصادي كاتفاق الشراكة يتم بين تجمع من الدول المتقدمة، ودولة نامية. بحيث أن مصلحة الاتحاد

الأوروبي من توقيع اتفاق الشراكة سيجري تعريفها وتحديدها بدقة في مضامين الدراسة. دون إغفال منطق النفوذ الذي يقوم عليه الاتفاق، وكذلك الصراع القائم في منطقة المتوسط بشكل عام، بين مشاريع متباينة ومتعددة.

3- مقاربة الدولة الريعية: تعتمد كثير من الدراسات مقاربة أو نظرية "الدولة الريعية" من أجل تفسير سلوك بعض الدول، حيث تعتبر هذا السلوك بمثابة متغير تابع لمتغير مستقل يتمثل في أن هذه الدولة أو تلك دولة ريعية، تعتمد في الغالب على مورد واحد في اقتصادها. إذ سنحاول تبيان كيف أن الجزائر تعتبر من الدول الريعية من خلال جملة من الإحصائيات، ثم كيف أثر هذا المعطى على سلوكها سلوكيات معينة، منها توجهها نحو الإقليمية، بل كيف خلق هذا المعطى مجموعة من الفواعل التي تعرقل تحولها إلى دولة ذات اقتصاد منتج.

- **المعوقات والصعوبات:**

لم تعترض الطالب صعوبات في ما يتعلق بجمع المصادر والمراجع، لتوفر العديد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالموضوع. ولكن الطالب صودف بصعوبات وعراقيل في ما يتعلق بالحصول على وثائق رسمية على مستوى بعض الهيئات الحكومية، خاصة وثيقة مراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الصادرة عام 2016، وسعى الباحث إلى تجاوز ذلك عن طريق الاعتماد على بعض المراجع التي تحدثت عن وثيقة المراجعة، خاصة بعض مواقع الأنترنت المتخصصة.

- **خطة الدراسة:**

الباب الأول: الجزائر ورهانات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يتضمن الباب الأول من الدراسة فصلين: فصلٌ نظري ومفاهيمي لتأصيل ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وفصلٌ نحاول من خلاله دراسة دوافع الجزائر نحو الإقليمية بشكل عام، ونحو تفضيل خيار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تحديدًا.

الفصل الأول: تأصيلٌ مفاهيمي ونظري لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

حاول الباحث خلال هذا الفصل تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتمييزه عن مجموعة من المفاهيم المرتبطة به. ثم انتقل إلى التركيز على مفهوم الإقليمية الجديدة، من خلال استعراض مختلف الخصائص التي صارت تميز الاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية حاليا، عن تلك التي كانت موجودةً سابقًا.

حاول الباحث بعد ذلك بناء مقاربة نظرية من أجل معالجة الموضوع، هذه المقاربة في الاقتصاد السياسي الدولي تُركز على مختلف الآثار الاستاتيكية والديناميكية الناشئة عن الاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية، بما فيها الآثار غير الاقتصادية. محاولاً من وراء ذلك إبراز ما الذي يدفع دولة مثل الجزائر، والدول النامية عمومًا –على المستوى النظري على الأقل– نحو الانخراط في مثل هذه الترتيبات.

الفصل الثاني: التجارب التكاملية الإقليمية للجزائر: الدوافع والخياراتُ المُتّبَعَة.

حاول الباحث في هذا الفصل تقديم أبرز الدوافع التي صارت تجعل من التكامل الاقتصادي الإقليمي بديلاً مطروحًا أمام الجزائر، وهي دوافع إما ذات طبيعة عالمية ممثلةً أساسًا في العولمة الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على الدول النامية وعلى الجزائر بشكلٍ خاص؛ كما قد تكون هذه الدوافع ذات طبيعة داخلية متعلّقة بالتعثرات التي عرفتها الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتّبعة من طرف الجزائر سابقًا،

والتي تعكسها مختلف المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي. والتي بناءً عليها يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي الإقليمي بمثابة محرّك جديد لعملية التنمية الاقتصادية التي تنشد الجزائر إنجاحها.

بعد ذلك انتقلنا إلى تحليل ودراسة أهم تجارب الجزائر التكاملية مع الدول النامية، على مستوى المحاور الثلاثة المتمثلة في: العالم العربي، المنطقة المغاربية، والقارة الإفريقية، محاولين تبيان مختلف النقائص التي شابت هذه العمليات التكاملية رغم بعض النجاحات النسبية المحققة فيها، أي محاولين توضيح محدودية أو فاعلية هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية (جنوب–جنوب) بالنسبة للجزائر. لنختم الفصل بالتوصل إلى نتيجةٍ محورية تتمثل في أنّ توجه الجزائر نحو الضفة الشمالية، أي نحو تعزيز التكامل مع الدول الأوروبية المتقدّمة بدلاً من الدول النامية، فرضته مجموعة العوامل السابق ذكرها، وبالأخص عامل تعثر مسارات التكامل للجزائر مع باقي الدول النامية، على مستوى المحاور الثلاث السابق ذكرها.

الباب الثاني: اتفاق الشراكة الأورو–جزائري: مساره، مضمونه، وقياس آثاره على الجزائر.

بعد قيامنا في الباب السابق من الدراسة بالوقوف عند أهم دوافع الجزائر نحو الإقليمية، ودوافع تفضيل الخيار الأوروبي تحديدًا، مع تأصيل الموضوع نظريا ومفاهيميا، ننتقل في الباب الثاني إلى تحليل وتفكيك مختلف مساعي الجزائر لتحقيق التكامل مع الطرف الأوروبي أولا، ثم تبيان مختلف الآثار الاستاتيكية والديناميكية الاقتصادية وغير الاقتصادية لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على الجزائر، مع اقتراح مقاربة ومقترحات جديدة من أجل جعل هذا الإطار أكثر فاعلية ومردودية بالنسبة للجزائر.

الفصل الأول: الجزائر ومساعي التكامل الاقتصادي مع الشريك الأوروبي.

نحاول أن نستعرض في هذا الفصل أولاً المسار التاريخي للاتفاقيات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأوروبية، وكيف اختلفت مضامين هذه الاتفاقيات من فترةٍ لأخرى إلى غاية الوصول في الأخير إلى تقديم نموذج الشراكة الأورو–متوسطية في إطار مشروع برشلونة الذي تم إطلاقه في نوفمبر 1995، ومختلف المشروعات الأورو–متوسطية التي أعقبته.

ثم نحاول بعد ذلك تحليل مضمون اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، وتبيان أهداف الأطراف الموقعة له، وأهداف الطرف الجزائر خصوصًا. إضافةً إلى مختلف آليات تطبيق الاتفاق، خاصة ما يرتبط ببرامج تنفيذ اتفاق الشراكة. كما حاول الباحث خلال هذا الفصل تحليل طبيعة هذا الاتفاق، ثم استعراض مراحل تطور تنفيذ بنود اتفاق الشراكة، من حيث مختلف المراجعات التي طرأت عليه، والتي بادرت الجزائر تحديدًا باقتراحها لمجموعة من الأسباب تتعلق بعدم توازن العلاقات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مستوى هذه الإطار التكاملي.

الفصل الثاني: اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وآثاره على الجزائر.

حاول الباحث في هذا الفصل الأخير من الدراسة الشروع في إجراء تقييم عميق لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من حيث آثاره الاقتصادية الاستاتيكية (التجارية) والديناميكية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنافسية...) على الاقتصاد الجزائري. ثم آثار الاتفاق الديناميكية غير الاقتصادية على الجزائر، من حيث مدى فعالية الاتفاق في توفير ما يُسمى بالسلع العامة للطرفين.

ليُحاول الباحث في الأخير تقديم مقاربة جديدة من أجل تفعيل اتفاق الشراكة بما يخدم أهداف الطرف الجزائري التنموية بشكل خاص، من خلال الدعوة إلى تفعيل الجزائر لأطر التكامل مع الدول الإفريقية والمغاربية خصوصًا، ومن خلال مجموعة من البدائل والحلول الأخرى كذلك، التي من أهمها ضرورة إعادة النظر في فلسفة الاتفاق، ومشروع الشراكة الأورو–متوسطية بشكل عام.

الباب

الأول

الجزائر ورهانات التكامل الاقتصادي الإقليمي

نستفتح دراستنا من خلال الباب الأول الذي يضم فصلين، فصلُ أول نحاول فيه أن نُؤصّل ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي نظريًا ومفاهيميا، ثم ندرس بعد ذلك دوافع الجزائر نحو الإقليمية، أي تلك الدوافع الكامنة في البيئتين الداخلية والخارجية، وكذلك في البيئة الإقليمية، المتمثلة في مخرجات مختلف التجارب التكاملية للجزائر مع الدول النامية، مغاربيا، عربيا، وإفريقيا. وذلك كله من أجل تمهيد السبيل لدراسة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الباب الثاني من الدراسة.

الفصل الأول

تأصيلٌ مفاهيمي ونظري لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

- **محتويات الفصل:**

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الثاني: من الإقليمية "القديمة" إلى الإقليمية "الجديدة".

المبحث الثالث: تأصيلٌ نظري لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تمهيد.

يُعتبر مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من المفاهيم صعبة التحديد، لاحتوائه على متغيراتٍ عديدة في مضمونه، وكذلك لارتباطه بمفاهيم أخرى متقاربة إلى حد كبير مع مفهوم التكامل، ذلك إضافةً إلى أنّ مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي لا يُمكن تحديده بدقة إلا بدراسة التطّور التاريخي لهذا المفهوم، واختلاف مضامينه من فترة إلى أخرى، وكيف تطوُر مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي من الإقليمية "القديمة" إلى ما يسمى بالإقليمية "الجديدة" أو "المفتوحة".

من ناحيةٍ أخرى، تتعدّد النظريات والدراسات السابقة التي حاولت دراسة وتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وإن كان استعراض كل ما تضمنته هذه الدراسات والنظريات في هذا البحث أمرًا صعب التحقيق، إلاّ أننا سنحاول تقديم ما يمكن تسميته "بالتوليفة النظرية" التي نركز فيها فقط على ما سنستعين به من نظريات ودراسات للتحليل في الفصول اللاحقة من الدراسة، ولكن أيضًا محاولة المزج بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي في هذه "المقاربة النظرية" بما أنّ الموضوع اقتصادي في الأساس، ولكنه لا يخلو من أبعادٍ سياسية، أمنية، وجيو–بوليتيكية.

ويكون ذلك باستعراض مضامين "النظرية العامة للاتحادات الجمركية" أولاً، التي ركّز روادها الأوائل على ما يسمى بالآثار "الاستاتيكية" أو التجارية للأطر الاقتصادية الإقليمية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها، ثم الوقوف بعد ذلك عند مختلف النظريات الاقتصادية الجديدة المفسّرة لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، خاصة من حيث الآثار الديناميكية للتكامل، لنحاول في الأخير إدماج الأبعاد ذات العلاقة بالجانب السياسي لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي تندرج كذلك في إطار الآثار الديناميكية للاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية.

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يُحاط مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي بتضارب كبير في التعريفات المُقدّمة له، خاصةً مع ارتباط العديد من المفاهيم الأخرى بهذا المفهوم، حتى يصل هذا الارتباط في أحيانٍ عدّة حدّ التطابق في المعنى، وعليه نحاول في هذا المبحث تقديم تعريف إجرائي للمفهوم، وتحديد مختلف المفاهيم ذات العلاقة، والتي سنقوم باستخدامها في مختلف أقسام دراستنا، إضافةً إلى تقديم تأصيل تاريخي لمفهوم الإقليمية.

المطلب الأول: تحليل مفهوم "التكامل الاقتصادي الإقليمي" لغةً واصطلاحًا.

نشير في البداية أنّه من الناحية اللغوية؛ يعود أصل كلمة التكامل في الأدبيات الأنجلوساكسونية والفرانكفونية إلى الكلمة اللاتينية Integritas، والتي تعني "ربط الأشياء المفصولة وتجميعها".[1]

وإذا ما رجعنا إلى هذه الأدبيات، نجد أنّ كلمة التكامل تقابلها في اللغة الإنجليزية كلمة Integration، ولكن في اللغة الفرنسية تقابلها كلمة Complémentarité، في حين أنّ Integration في الإنجليزية، وIntégration في الفرنسية تقابلهما في اللغة العربية كلمة "اندماج" وليس كلمة "تكامل".[2]

لحلّ هذه الإشكالية الإيتيمولوجية، ورغم أنّ الكلمة الأقرب لكلمة Intégration في اللغة العربية هي كلمة "اندماج"، إلاّ أنّنا سنستعمل لفظة **تكامل** في دراستنا للأسباب الآتية:

– لأنّ الشائع في الأدبيات الاقتصادية العربية هو استعمال لفظة التكامل لا لفظة الاندماج.

---

[1] محمد سمير عياد، **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب**، (الجزائر: دار الأمة، 2013). ص. 10.

[2] محمد بن عزوز، **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990–2007**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010. ص.4.

– لأنّ كلمة "تكامل" في اللغة العربية أصلها الفعل "تكَامَلَ": أي كمّلت الأشياء بعضها بعضًا، بحيث لم تحتج إلى ما يكمّلها من الخارج. أما "الاندماج" فمصدره الفعل "اندمج"، والذي يعني: التقاء مجموعة من الأشياء من أجل تشكيل وحدة مندمجة تشملها كلها.[1]

فإن كان يبدو بأنّ الكلمة الثانية هي الأقرب للموضوع، إلاّ أنّ مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي اقتصاديا –كما سيأتي ذكره– **لا يشير بالضرورة إلى بروز وحدة إقليمية مندمجة تمامًا**، أو إلى حدوث تكامل بالمعنى الفعلي للتكامل الاقتصادي، بل يُمكن توفّر أشكال أخرى للتكامل أقل كثافةً وعمقًا، لا يُمكن أن نعبّر عنها بكلمة "اندماج"، ولكن بكلمة "تكامل"، **والذي نعتبره مفهومًا جامعًا يشمل كل أشكال التعاون الإقليمي.**

– وأخيرًا نرى أنّ المشكل يكمن أساسًا في الترجمة، لأنّ لكل لغةٍ من اللغات منطقها، لذلك يصعب اختيار اللفظة المناسبة لكي تنطبق مع ما يقابلها في الأدبيات الأنجلوسكاكسونية والفرانكفونية.

أما من الناحية الاصطلاحية، فتتباين التعاريف المقدّمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي، فهناك من المختصين مَن يعتبره مسارًا وعملية، في حين هناك من يعرّفه على أنه حالة أو نتيجة، ومن ناحيةٍ أخرى يجمع البعض الآخر بين اعتباره مسارًا ونتيجةً في آنٍ.

الفرع الأول: التكامل الاقتصادي الإقليمي كمسار.

يُعرّف ***المنتدى من أجل حوكمة عالمية جديدة*** **Forum pour une nouvelle Gouvernance Mondiale** التكامل الاقتصادي الإقليمي بأنّه: "**مسارٌ** معقد ومتنوع، ذو ديناميكيات متعدّدة، قائمٌ على عديد الميكانيزمات والتفاعلات، ويمكن أن يتم دفعه عن طريق مشروع أو إرادة سياسيين...".[1]

[1] **قاموس المعاني الالكتروني:** http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

وحسب ***برنامج الأمم المتحدة للتنمية United Nations Development Program***، فإنّ" "مصطلح التكامل يدل على **مسارٍ** يتجاوز بكثير بساطة فكرة الإلغاء التدريجي لعوائق تبادل السلع والخدمات بين الدول. حيث يُمكن أن يشمل التكامل الإقليمي إضافة إلى النقطة السابقة؛ توحيدًا للمعايير والأطر التنظيمية، تخفيضًا للقيود المفروضة على تحرك رؤوس الأموال واليد العاملة، ترقيةً للسلم الإقليمي ووقايةً من النزاعات،" وغيرها من الأهداف.[2]

وميّز من ناحيةٍ أخرى الاقتصادي الهولندي ***جان تينبرغن Jan TINBERGEN*** بين شكلين للتكامل الاقتصادي الإقليمي:

أ- **التكامل السلبي:** يتمثل في إزالة كافة العوائق والقيود فحسب على التجارة بين الدول الأعضاء.

ب-**التكامل الإيجابي:** هو أكثر عمقًا وتأثيرًا من الشكل الأول، وفيه يتم تعديل المؤسسات والآليات والقواعد الإقليمية الموجودة، مع إمكانية استحداث أخرى جديدة تُمكّن الإطار الإقليمي من التقدم أكثر، بما يحقّق أهداف الدول المتجمّعة. وفي كِلا الشكلين، يُعبّر التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب تينبرغن عن **مسارٍ** تنهجه الدول المتكاملة إقليميا.[3]

---

[1]Stéphanie AH TCHOU. **Intégration régionale et gouvernance mondiale, un nouveau regard.** (France : Forum Démocratique Mondial, ex ; Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale 2010-2011). P. 11.

[2]Programme des Nations Unies pour le développement, **Intégration régionale et développement humain : Une voie pour l'Afrique**, (New York : PNUD, Avril 2011). P. 11.

[3] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009. ص، ص. 5، 6.

الفرع الثاني: التكامل الاقتصادي الإقليمي كحالة.

يُعرّف ***كارل دويتش*** ***Karl DEUTSCH*** التكامل بأنّه: " امتلاك جماعةٍ معينة شعورًا كافيا بالجماعية وتماثلاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي".[1]

من جهته، يسلك ***دافيد ميتراني*** ***David MITRANY*** نفس النهج تقريبا في تعريفه للتكامل: "بأنه نتاج عملية ميكانيكية متمثلة في زيادة التعاون الدولي التقني في مستويات متعددة، وتكثيف وتوزيع الوظائف الدولية لمواجهة مشكلات جديدة وخلق ظروف جديدة".[2]

فحسب ميتراني ودويتش، فإنّ التكامل الاقتصادي الإقليمي عبارة عن **حالة** أو **نتيجة** تصل إليها مختلف الفواعل المتكاملة فيما بينها، عكس الاتجاه الأول الذي اعتبر أنّ التكامل هو عبارة عن مسار وطريق تنهجه هذه الفواعل.

الفرع الثالث: التكامل الاقتصادي الإقليمي بوصفه مسارًا وحالة في آنٍ.

يُعتبر الاقتصادي النمساوي ***فريدز ماخلوب*** ***Fritz MACHLUP*** أحد أبرز أنصار هذا الاتجاه، ورغم أنّ ماخلوب لم يقدّم تعريفًا واضحًا للتكامل الاقتصادي، إلاّ أنه يُمكن استخراج التعريف الآتي من جملةِ ما تحدّث عنه في كتابه: ***التاريخ الفكري للتكامل الاقتصادي*** ***A history of thought on economic integration*:**

[1] عامر مصباح، **نظريات تحليل التكامل الدولي**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008). ص. 15.

[2] David MITRANY, "The functional approach in historical perspective", **International Affairs** (Royal Institute of International Affairs), Vol. 47, N° 3, July 1971. pp. 532-543.

"التكامل الاقتصادي قائمٌ على تقسيم العمل بين مختلف الفواعل، وعلى حرية تحرك السلع وعوامل الإنتاج في آن، وكذلك على عدم التمييز في التعامل مع السلع والخدمات".

وهناك حسب رأيه شبه اتفاق بين الدارسين حول مسألة كون أنّ التكامل يمكن أن يُفهم على أنّه **مسار**، أو **حالة** نصل إليها عن طريق مسار. ولمعرفة ذلك، يجب التفريق حسبه أيضًا بين **التكامل المكتمل وغير المكتمل**، فالتكامل المكتمل هو الذي تصل فيه الدول إلى درجة عميقة من التكامل والتعاون فيما بينها، فيما أنّ التكامل غير المكتمل تكون فيه الدول لا زالت سائرةً في إطار المسار المؤدي لتعميق التكامل.[1]

من جهته؛ يرى الاقتصادي المجري ***بيلا بيلسا*** ***Bella BALASSA*** بعدم وجود إجماعٍ في الأدبيات الاقتصادية حول تعريفٍ واضح المعالم لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، لذلك يقترح تعريفه بأنّه "**مسار وحالة** في نفس الوقت، فباعتباره مسارًا، يتضمن التدابير المتخذة من أجل إلغاء التمييز بين مختلف الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول وطنية مختلفة، وباعتباره حالةً، يمكن أن يتمثل في حالة انتفاء كافة أشكال التمييز بين اقتصادات الدول الأعضاء".[2]

ويؤكد ***عبد الوهاب الكيالي*** في ***موسوعة السياسة*** كذلك أنّ التكامل يمكن تعريفه على أنه **مسار** و**حالة** في آن: "التكامل أو الاندماج هو **حالة** من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعها وحدة أو نظامًا بحيث تكون خصائص الوحدة أو النظام ككل غائبةً في أي من العناصر المكوّنة وحدها... وتشير كلمة تكامل أو اندماج أحيانًا إلى **عملية** تحقيق التكامل لا النتيجة ذاتها بالضرورة...".[3]

---

[1] Fritz, MACHLUP, **The history of thought on economic integration**, Review not mentioned, February N° 75-251975, P, p. 17, 18.

[2] Bella BALASSA, **The theory of economic integration**, (Connecticut, USA: Greenwood Publishing Group, 1961). p.174.

[3] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979). ص. 779.

بناءً على ما سبق ذكره من تعريفات، وبعد تجلّي ذلك التباين الكبير وعدم الاتفاق بين المختصين حول تعريفٍ موحّد للتكامل الاقتصادي الإقليمي؛ يُمكن استنتاج التعريف الإجرائي الآتي:

يشير مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى مسارٍ تسلكه الدول من أجل تحرير التجارة فيما بينها، وكذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف غير الاقتصادية، للوصول في النهاية إلى حالةٍ تتميز بوجود أطرٍ وقواعد إقليمية فوق وطنية تقود وتعزّز المسار التكاملي الذي انتهجته الدول الأعضاء.

المطلب الثاني: تحديد المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

من أجل تحديدٍ أكثر دقة لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، يجدُر عَرض مجموعة من المفاهيم ذات المضمون المتقارب مع مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، من أبرز هذه المفاهيم: الأقلمة والأقليمية، التعاون الاقتصادي والاعتماد الاقتصادي المتبادل، الشراكة والتحالف الاستراتيجي، إضافةً إلى التجمعات / التكتلات الاقتصادية الإقليمية.

الفرع الأول: الأقلمة والإقليمية.

1- الأقلمة Regionalisation:

يُعرّف الاقتصادي الفرنسي ***فيليب هيجون Philippe HUGON*** الأقلمة بأنها "عبارة عن مسار تتسارع وتتعدد فيه مجموعة من الأنشطة الإقليمية، التي من بينها: تدفقات رؤوس الأموال وتنقل اليد العاملة. وقد

تكون الأقلمة نتيجة أو سببًا في نفس الوقت لبناء مؤسسات تضمن التنسيق الاقتصادي بين الدول الأعضاء".[1]

ويفصّل الاقتصادي الأمريكي ***تشارلز أومان Charles OMAN*** في مفهوم الأقلمة، إذ يعرّفه بأنّه يُعبر عن: "تبنّي فواعل دولاتية أو تحت دولاتية مسارًا أو حركيةً بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الوحدات. وقد يكون هذا المسار مدفوعًا بإرادة سياسية محفَّزة بحاجةٍ عميقة لتحقيق الأمن بمختلف أبعاده، أو لتحقيق أهدافٍ اقتصادية محدّدة، أو محفزا بغير ذلك من الدوافع".[2]

2- الإقليمية Regionalism:

إذا كانت الأقلمة عبارة عن مسارٍ تتبعه مختلف الفواعل الإقليمية، لا يُتوج بالضرورة بظهور وحداتٍ إقليمية متميزة؛ فإنّ الإقليمية هي عبارة عن **تعبير معرفي** يشير إلى تلك الأفكار، البرامج، والسياسات التي تهدف لتحويل فضاء إقليمي معين إلى وحدة إقليمية قائمة بذاتها.

كما قد تشير لفظة الإقليمية إلى **إطار مؤسساتي** تم بناؤه من أجل التنسيق بين الدول، أو إلى اتفاقيات سياسية واقتصادية تم عقدها على مستوى إقليم معيّن.[3]

فالإقليمية عبارةٌ عن سياسات أو مشاريع أو قواعد مشتركة تتبناها دول، فواعل فوق دولاتية (كالتجمعات الاقتصادية الإقليمية)، أو فواعل تحت دولاتية عابرة لحدود الدول (كالشركات)، تتوج في الأخير بإنشاء أطرٍ اقتصادية إقليمية رسمية **بالضرورة**. [1]

---

[1]Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, (Paris : Editions KARTHALA, 2003). P, p. 33, 34.

[2]Charles OMAN, "Globalisation, Régionalisation et développement" in ,Michel DRON et Marie DE LATTRE-GASQUET, directeurs, **Politiques d'aide et recherche agricole**, Collection : *Sciences en question*, (Versailles : Editions Quae, 2001). P. 20.

[3] Daniel BACH, "Régionalismes, Régionalisation, et Globalisation", in : Mamoudou GAZIBOU et Céline THIRIAUT, **L'Afrique en science politique**, (Paris : Karthala, 2009). P. 4.

لكن، وبعد استعراض مفهومي الأقلمة والإقليمية، يُمكن القول أنّ مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي أوسع وأشمل من المفهومين معًا، حيث أنّه لا يُقال أنّ إقليمًا ما مندمجٌ اقتصاديا إلاّ إذا كان هناك من جهة تركيزٌ لمختلف التدفقات الآتية من الدول المكوّنة له، ومن جهة أخرى تنسيقٌ بين مختلف الأطراف أنشئت بموجبه **معايير وقواعد وأطر إقليمية مشتركة.**[2]

لذلك، فمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي –وإن كان يشمل مفهومي الإقليمية والأقلمة معًا– إلاّ أنّ هذين الأخيرين ليست بينهما **علاقةٌ إمبريقية بالضرورة**، فهناك ديناميكيات إقليمية يُمكن أن تتقدّم دون مأسسة، أو مع وجود عدد قليل من الأطر المؤسساتية المشتركة بين الدول، رغم أنه في المقابل هناك حالات تكون فيها الإقليمية قوية، أي تكون المؤسسات فيها موجودة بكثافة، لكن دون وجودٍ لتكاملٍ اقتصادي فعلي، كما هو الحال بالنسبة للدول العربية؛ إذ رغم وجود مؤسسات سياسية (جامعة الدول العربية) واتفاقيات اقتصادية متعدّدة (السوق العربية المشتركة)، جعلت من العالم العربي فضاءً جيوسياسيا مميزًا؛ إلاّ أنّ مسار الأقلمة لم يتقدم إلا بشكل يسير، لأنّ التوجه نحو تحقيق تكامل اقتصادي حقيقي في هذه المنطقة لا يزال في بداياته.[3]

ويُبسط الجدول الآتي العلاقة بين مفاهيم: الأقلمة، الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي:

---

[1]Mary FARRELL and others, **Global politics of regionalism**, (London: Pluto Press, 2005). P. 24.

[2]Catherine FIGUIERE, Laetitia GUILHOT, "Caractériser les processus régionaux : Les apports d'une approche en termes de coordination", **Mondes en développement**, N° 135, 3/2006. P. 83.

[3]Stéphanie AH TCHOU. Op. cit. p. 12.

جدول رقم 1: العلاقة بين مفاهيم: الأقلمة، الإقليمية، والتكامل الاقتصادي الإقليمي

		إقامة قواعد مشتركة	
		نعم	لا
تركيز وكثافة للتدفقات الاقتصادية على مستوى الإقليم	نعم	التكامل الاقتصادي الإقليمي	الأقلمة
	لا	الإقليمية	العولمة (إطار غير إقليمي)

ترجمة وإعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Catherine FIGUIERE, Laetitia GUILHOT, "Caractériser les processus régionaux : Les apports d'une approche en termes de coordination", Op. cit. P. 82.

الفرع الثاني: التعاون الاقتصادي، والاعتماد الاقتصادي المتبادل.

1- التعاون الاقتصادي Economic cooperation.

يرى بيلا بيلسا أنّ التعاون الاقتصادي يشمل الأفعال الإرادية التي تقوم بها الدول من أجل تخفيض التمييز، في حين أنّ مسار التكامل الاقتصادي يشمل التدابير التي تنطوي على إلغاء بعض أشكال التمييز، فعلى سبيل المثال؛ تنتمي الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية إلى حقل التعاون الدولي، في حين أنّ إلغاء الحواجز التجارية هو فعلٌ يدخل في إطار التكامل الاقتصادي.[1]

كما يُمكن أن نفرّق بين التكامل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي بين الدول، في جزئية تتمثل في أنّ التعاون الاقتصادي يشير إلى احتفاظ كل دولة **باستقلاليتها** فيما يتعلق بسياساتها الاقتصادية الوطنية، ولا يؤدي ذلك التعاون بأي شكل من الأشكال إلى نقل أية سلطة من الدول نحو المؤسسات الإقليمية. أما التكامل الاقتصادي فيستدعي مبادرة كل دولة إلى إيجاد **سياسات اقتصادية مشتركة** بإيجاد **أطر فوق**

[1]Bella BALASSA, **The theory of economic integration**, op. cit. p. 174.

وطنية تقود عملية التكامل. ومع ذلك يمكن أن يكون التعاون وسيلةً فقط من أجل تحقيق غايةً أسمى هي التكامل الاقتصادي بين الدول.[1]

2-الاعتماد المتبادل، أو التبعية المتبادلة Interdependency.

يُعرف ***روبرت كيوهان وجوزيف ناي*** ***Robert KEOHANE و Joseph NYE*** التبعية بأنّها: "الحالة التي تتأثر فيها الدولة بقوى خارجية"، فيما تشير التبعية المتبادلة، أو الاعتماد المتبادل إلى الحالات المتميزة بالتأثير المتبادل بين الدول أو بين مختلف الفواعل. هذا التأثير المتبادل يكون غالبًا نتيجة لتفاعلات مختلفة، من أهمها: تدفقات رؤوس الأموال والسلع، حركة اليد العاملة، وغيرها من التفاعلات. وفي حالة الاعتماد المتبادل تكون تكاليف فسخ العلاقة أو خفض التبادلات مؤلمة ومتساويةً تقريبا عند كل الأطراف. [2]

كما تحمل التبعية المتبادلة حسب كيوهان وناي خاصيتين اثنتين:

- **الحساسية:** تدلّ على الدرجة التي تكون فيها الدول حساسة لمختلف التغيرات التي تحدث في دولٍ أخرى، بحيث أنّ أي تغيير حادث في طرف ما يؤثر حتمًا على الطرف الآخر.
- **الهشاشة:** تدل على التكاليف المترتبة على الدول جرّاء التغيرات التي تحدث في دولٍ أخرى.[3]

فمثلاً في حالة انخفاض أسعار النفط، قد تكون كل الدول ذات علاقة الاعتماد المتبادل بينها حساسةً بنفس الدرجة تقريبا لهذه التغيرات، ولكن قد تختلف درجة الهشاشة بين هذه الدول، فقد تهتدي مثلاً دولة

---

[1] محمد سمير عياد، مرجع سابق. ص. 19.

[2] Robert KEOHANE, & Joseph NYE, **Power and interdependence**, Foreword by: Fareed ZAKARIA, 4th Ed. (New Jersey: Pearson, 2012). P. 7.

[3] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008). ص. 65.

ما إلى حلول بديلة للتخلص من التبعية لأسعار مادة النفط، فيما يُمكن أن تنهار دولةٌ أخرى جرّاء نفس السبب.

لذلك يتم وصف مجموعة من الدول المتكاملة إقليميا بالاعتمادية المتبادلة فقط في حالة توفر هذه الخاصيات في إقليم معيّن.

وقد يكون الاعتماد الاقتصادي المتبادل من أبرز الخاصيات التي من جهةٍ قد تدفع الدول للاتجاه نحو مساراتٍ تكاملية فيما بينها من أجل الحفاظ على مصالحها جميعاً، وتعزيز الاعتماد الاقتصادي المتبادل الموجود فيما بينها، أو من جهةٍ أخرى، قد ينتج عن اتفاقية اقتصادية إقليمية ما خلقًا أو تعزيزًا للاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأعضاء.

الفرع الثالث: الشراكة، والتحالف الاستراتيجي.

الشراكة Partnership هي عبارةٌ عن اتفاق قائم بين بلدين أو أكثر في مجالٍ أو عدة مجالات من أجل تحقيق أهداف محدّدة، بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بالضرورة.[1]

وحسب الاقتصادي الفرنسي ***برونو بونسون Bruno PONSON*** فالشراكة تشمل كل شكلٍ من أشكال التعاون بين المؤسسات، المنظمات، أو الدول، في إطار مدة زمنية محددة، لتحقيق مجموعة من الأهداف

[1] بدر الدين طالبي، **الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي، دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010. ص.4.

التي يتفق عليها الشركاء. ويتضمن مفهوم الشراكة حسب *برنارد غاريت وبيار دوسوج* ***Bernard GARRETTE*** *و* ***Pierre DUSSAUGE*** مفهومَ **التحالف الاستراتيجي** كذلك.[1]

لكن ينبغي التفريق في هذا الشأن بين التحالف الاستراتيجي والشراكة؛ والتكامل الاقتصادي الإقليمي في نقطتين أساسيتين:

- أنّ للتحالف الاستراتيجي مدلولٌ أمني في الغالب، بخلاف التكامل الاقتصادي الإقليمي أو الشراكة، اللذان يقتربان أكثر من الأدبيات الاقتصادية والسياسية.
- أنّ في الشراكة، أو التحالف الاستراتيجي كمفهوم أقل شمولاً، تبقى المؤسسات أو الدول محافظةً على استقلاليتها، ولا تقيم علاقات شراكة بينها إلاّ من أجل تحقيق مجموعةٍ من الأهداف المحدّدة سلفًا. في حين أنّه في التكامل الاقتصادي الإقليمي، تزول –أو على الأقل تقل– سلطات المؤسسات والدول لصالح سلطاتٍ فوق قومية جديدة.[2]

وتجب الإشارة إلى ضرورة التفريق بين مفهوم الشراكة بالمعنى السابق، والشراكة كتوصيفٍ لبعض الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية، كاتفاق الشراكة الأورو–جزائري، إذ أنّ المفهوم الأخير **لا يخرج عن دائرة التوصيف فقط** والذي يشير إلى وجود ما يشبه شراكة حقيقية في الميدان، **غير أنّ الحاصل فعلاً في حالة الاتفاق السابق، هو أنه يمثل اتفاقية اقتصادية إقليمية كغيرها من الاتفاقيات الإقليمية**؛ لها ما يميزها، وأسّست كذلك لمسارٍ تكاملي إقليمي (سنأتي إلى دراسة تفاصيله وتقييم نتائجه لاحقًا). لذلك سنطلق على الاتفاق السابق لفظة **اتفاق الشراكة**؛ فقط لأنّ الاتفاقية الرسمية حملت هذا المعنى، وليس للإشارة إلى وجود شراكة حقيقية.

---

[1] Nguyen VAN CHAN, Bruno PONSON, et Georges HIRSCH, **Partenariats d'entreprises et mondialisation**, (Paris : Editions KARTHALA, 1999). P. 14.

[2] محمد سمير عياد ، مرجع سابق، ص، ص. 20، 21.

الفرع الرابع: مفهوم الترتيبات / التجمعات / التكتلات التجارية الإقليمية.

يشير المفهوم التقليدي للتكتلات / التجمعات الاقتصادية الإقليمية Regional Economic Blocs أو الترتيبات الاقتصادية الاقليمية Regional Economic Arrangements إلى اتفاق اقتصادي بين عددٍ من الدول المتجانسة اقتصاديا، أو جغرافيا، أو تاريخيا، أو ثقافيا، أو اجتماعيا، أو التي تجمعها مصالح اقتصادية مشتركة؛[1] على إقامة ارتباط فيما بينها في شكلٍ من أشكال التكامل الاقتصادي الخمسة حسب تصنيف ***بيلا بيلسا*** ***Bella BALASSA*** (منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، والاتحاد السياسي).[2]

والتكتلات / التجمعات / الترتيبات الاقتصادية الإقليمية هي كذلك تعبيرٌ فكري يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي الإقليمي.[3] لذلك فمصطلح التكامل الاقتصادي الإقليمي أشمل من مفهوم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، لأنّ مفهوم التكامل لا يعبّر عن **حالةٍ استاتيكية** وصل إليها مسار التكامل، أو اختارت مجموعةٌ من الدول اللجوء إليها فقط، كما يدلّ عليه مفهوم التجمعات الاقتصادية الإقليمية؛ ولكن يدلّ أيضاً على **مسار** أو **عملية** تكاملية إقليمية تتبناها الدول.

من جهةٍ أخرى، تُوجّهنا لفظة التكتلات الاقتصادية الإقليمية صوبَ اتجاه فكري يتبناه عددٌ كبيرٌ من المختصين الاقتصاديين والسياسيين في تحليلهم لإشكالية: هل الإقليمية متعارضةٌ أو متوافقة مع مسار

---

[1] عبد الوهاب رميدي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006. ص، ص. 30، 31.

[2] Joseph L. BRAND**,** "The new world order of Regional Trading Blocs", **American University International Law Review**, Vol. 8, N°1, 1992, p, p. 156, 157.

[3] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص. 31.

العولمة الاقتصادية؟* ذلك أنّ هؤلاء ومنهم الخبيران الاقتصاديان الأمريكيان: ***جاغديش بغواتي*** ***Jagdish BHAGWATI***، ***وبول كروغمان*** ***Paul KRUGMAN*** استعملوا مصطلح: التكتلات الاقتصادية الإقليمية Regional Economic Blocs كإشارة إلى تعارض المسار الإقليمي مع مسار العولمة، وإلى أنّ العالم يتجه بسبب هذه التجمعات الإقليمية "المغلقة" لأن يصبح مقسّمًا إلى مجموعة من **التكتلات "المنغلقة"** المتصارعة فيما بينها، والتي تتعارض مع مسار العولمة القائم على الانفتاح والحرية والتخلي عن الحمائية.[2]

لذلك نجد أنّ المصطلح الأشمل والأحسن تعبيرًا عن ظاهرة الإقليمية، هو التكامل الاقتصادي الإقليمي، وليس التكتلات الاقتصادية الإقليمية، وذلك لتفادي أي انحياز غيرِ مباشر نحو هذا التيار الفكري، مع إمكانية استخدام مصطلحي "التجمعات / الترتيبات الاقتصادية الإقليمية" لأنّهما أقل تأدلُجًا مقارنةً بمصطلح "التكتلات الاقتصادية الإقليمية".

<u>المطلب الثالث:</u> تأصيلٌ تاريخي لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

لقد اختُلفَ حول تأريخ ظهور التجمعات الاقتصادية الإقليمية، فهناك من اعتبرها ظاهرةً جديدة برزت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهناك في المقابل من أرجعها إلى ما قبل هذه الحرب.

وكذلك اختُلفَ حول عدد ما تسمى بـ "موجات الإقليمية" أو مراحل تطور مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، فهناك من اختصرها في موجتين، وهناك من قسمها إلى ثلاث، في حين أنه هناك من ذكر أنّ موجات الإقليمية هي أربع.

---

* انظر: **النظام التجاري متعدد الأطراف والإقليمية**، المطلب الأول، من أول مبحث في الفصل الثاني من الباب الأول.

[2] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص. 141.

حسب الباحث؛ يُمكن تقديم تصنيف آخر لمختلف مراحل تطور مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، باقتراح تقسيم هذا التطور إلى أربع "موجات"، اثنتان قبل الحرب العالمية الثانية، واثنتان بعدها.

الفرع الأول: الموجة الأولى للإقليمية (من منتصف القرن 19م إلى غاية بدايات الحرب العالمية الأولى).

بدأت الموجة الأولى للإقليمية في منتصف القرن التاسع عشر، وانتهت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى. كانت الإقليمية إبّان هذه الفترة **ظاهرةً أوروبية محضة،** حيث تم عقد عديد الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بين الدول الأوروبية كنتيجة لتطور النظام الرأسمالي في هذه الدول إبان هذه الفترة، والتوسع الكبير للحركة التجارية بين الدول الأوروبية خاصة.[1]

ومن أبرز مظاهر الإقليمية في هذه الفترة:

1- إنشاء عديد الاتحادات الجمركية في أوروبا: من أمثلة ذلك إنشاء أول تجمّع اقتصادي بين الولايات الألمانية قبل وحدة ألمانيا في القرن 19،[2] ثم تأسيس اتحاد جمركي بين الدويلات النمساوية عام 1850، وكذلك في سويسرا عام 1848، الدانمارك عام 1853، وإيطاليا في ستينيات القرن التاسع عشر.[3]

2- إبرام العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الدول الأوروبية ومستعمراتها: أمثلة على ذلك عقد المملكة المتحدة لاتفاقيات تجارية ثنائية مع 46 دولة، فرنسا مع 20 دولة، وألمانيا مع 30 دولة.[4]

---

[1]Thongkholal HAOKIP, "Recent trends in regional integration and the Indian experience", **International area studies review**, 15(4), 2012. p. 379.

[2] عبد الوهاب رميدي، مرجع سابق، ص. 33.

[3]Edward D. MANSFIELD & Helen V. MILNER, "The new wave of regionalism", **International Organization**, 53, 3, summer 1999. p. 596.

[4] Ibid. S.P.

3- تُضاف إلى ذلك اتفاقية التبادل الحر أو ما عُرف بـ **COBDEN-CHEVALIER Treaty**، التي تم التوقيع عليها بين فرنسا وإنجلترا يوم 23 جانفي 1860.[1]

وكان من أبرز نتائج هذه الاتفاقيات الثنائية والإقليمية بمختلف أشكالها، زيادة التبادل التجاري بين الدول الأوروبية بشكل كبير في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى.

الفرع الثاني: الموجة الثانية (فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية).

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، دخلت الدول الرأسمالية في أزمة اقتصادية غير مسبوقة من جهة، ومن جهة أخرى، فشلت هذه الدول في استحداث أطرٍ متعددة الأطراف تنظم الاقتصاد والتجارة الدوليين. فكان من أبرز نتائج ذلك ظهورُ تجمعات اقتصادية إقليمية ذات طبيعة غير طبيعة تلك التجمعات التي ميزت فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث مالت أكثر تجمعات ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية نحو **الحمائية**، وكان الذي يحكمها هو منطق التنافس بين الدول الكبرى وليس منطق السّوق، أي أنّ الدول الكبرى كانت تبحث من خلال هذه التجمّعات عن تعظيم قوتها وأرباحها بغلق، وليس تحرير التجارة أمام القوى الأخرى، كما ميزها اتجاه هذه القوى الكبرى إلى عقد اتفاقيات تجارية مع مستعمراتها أو الدول التي تسير في فلكها.[2]

ومن أبرز الأطر الإقليمية في هذه الفترة نذكر:

- الاتحادات الجمركية التي أنشأتها فرنسا مع مستعمراتها عام 1928.

- نظام الكومنولث التفضيلي الذي أنشأته بريطانيا مع مستعمراتها عام 1932.

---

[1] Ibid. S.P.

[2] Ibid, p, p. 596, 597.

– اتفاقية روما عام 1934 التي أنشئت بموجبها منطقة تجارة تفضيلية ضمت كل من: إيطاليا، النمسا والمجر.

– أما خارج القارة الأوروبية، فقد عقدت الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 20 اتفاقية تجارية تفضيلية ثنائية، أكثرها كانت مع دول أمريكا اللاتينية.

لذلك، عمّقت هذه الاتفاقيات الإقليمية ذات الطبيعة الحمائية غير الليبرالية، وذات الأبعاد السياسية والأمنية لا الاقتصادية؛ الصّراع الذي كان قائمًا بين مختلف القوى الكبرى في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، وكانت من الأسباب التي أدت إلى تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 1929م، وكذلك إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939.[1]

الفرع الثالث: الموجة الثالثة (من 1945 إلى ثمانينيات القرن العشرين).

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وجرّاء الخسائر الفادحة التي تكبّدتها العديد من الدول الكبرى، صار التوجه نحو السلم والأمن أبرز هدفٍ تنشده هذه القوى، فجاء مناخ ما بعد الحرب العالمية الثانية ملائمًا إلى حد بعيد لتحقيق هذه الأهداف، من خلال إنشاء أطر سياسية واقتصادية متعددة الأطراف، كهيئة الأمم المتحدة، والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات GATT)، اللتان بسطتا الطريق لبداية توجه الدول نحو الإقليمية. ذلك أنّ المادة 52 من الفصل الثامن لميثاق هيئة الأمم المتحدة[2] سمحت من جهة بإنشاء تنظيمات إقليمية وجهوية من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فأُنشئت بموجب ذلك عديد

[1] Ibid. P. 597.

[2] هيئة الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة**، http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html

التنظيمات الإقليمية كجامعة الدول العربية عام 1945، منظمة الدول الأمريكية عام 1948، ومنظمة الوحدة الإفريقية عام 1963.[1]

هذا من الناحية السياسية، أما في الجانب الاقتصادي فقد أتاحت اتفاقية الجات GATT من خلال مادتها 24، وكذلك المادة 5 من الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات GATS، إنشاء ترتيبات اقتصادية إقليمية، بشرط أن لا تتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية Most-favoured nation clause. [2]

من جهةٍ ثانية، شكّل نجاح المشروع التكاملي الأوروبي، دفعًا قويا للدول النامية، خاصةً تلك المستقلة حديثًا منها، من أجل الاستفادة من مزايا التجمعات الاقتصادية الإقليمية، كأداةٍ لدفع عجلتها التنموية واللحاق بركب الدول المتقدمة. من هذه الدول نذكر، دول الخليج التي أنشأت مجلس التعاون الخليجي عام 1979 لأهداف أمنية، سياسية، وكذلك اقتصادية، من أهمها السعي لاستحداث اتحاد جمركي بين الدول الخليجية.[3]

لكن ظهور التوجه الإقليمي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية لم يكن بشكلٍ بارز لسببين رئيسين هما:

– النجاح النسبي للنظام متعدد الأطراف في تحقيق مصالح الدول الكبرى.

– عدم تحمّس أبرز القوى الراعية للنظام متعدد الأطراف؛ وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية للتوجه الإقليمي، إذ رغم أنّها كانت من أبرز المدعمين للمشروع التكاملي الأوروبي من خلال مشروع مارشال عام 1947، إلاّ أنّ ذلك جاء لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية ظرفية فحسب.[4]

---

[1] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, (Paris, Editions BELEN, 2008). p. 30.

[2] Kevin G. CAI, **The politics of economic regionalism**, *International political economy series*, (Hampshire, England: Palgrave Macmillan, 2010). p. 68.

[3] Gordon M. GOUGH & Sivakumar VENKATARAMANY, "Regional economic cooperation", **International business and economics research journal**, Vol. 5, N° 2, February 2006. p. 51.

[4] Kevin G. CAI, op. cit, p. 73.

الفرع الرابع: الموجة الرابعة (من ثمانينيات القرن العشرين إلى اليوم).

منذ ثمانينيات القرن العشرين، وبالأخص مع بداية التسعينيات، برز بشدة مصطلح العولمة كتوصيفٍ لما طرأ على العالم إبان هذه الفترة، خاصة ما تعلق بزيادة حجم التبادلات التجارية بين مختلف دول العالم. [1]

ومن أبرز تجليات العولمة على الساحة الاقتصادية الدولية؛ تكاثر وتنوّع الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في هذه الفترة، كنتيجة لتوجه أكبر اقتصاديات العالم نحو الإقليمية، كإنشاء **الاتحاد الأوروبي** بموجب اتفاقية ماستريخت الموقعة يوم 23 فيفري 1992، وكذلك إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA عامًا بعد ذلك.[2]

فمن حيث العدد، بلغ في الفاتح ديسمبر 2015 عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية المسجلة لدى منظمة التجارة العالمية 619 اتفاقية، 413 منها قد جرى تفعيلها ميدانيا، بعدما لم يكن يتجاوز عدد الاتفاقيات المسجلة لدى الجات في فترة 1948-1994؛ 124 اتفاقية فقط.[3]

أما من حيث طبيعة الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة، فتتميز عكس الموجات السابقة للإقليمية **بالانفتاح** لا بالحمائية، **وبتنوع أشكال** التكامل الاقتصادي الإقليمي؛ فمنها ما يتم بين دول متقدمة وأخرى متقدمة، ومنها ما يتم بين دول متفاوتة في درجة التقدم، وكذلك من الاتفاقيات ما تتم بين دول نامية وأخرى نامية (جنوب/جنوب).

---

[1] إسماعيل معراف، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، ط.2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012). ص. 13.

[2] Orley M. AMOS Jr., Ronald K. MILLER, Sunhoo KIM. "Regional Economic Integration and the Formation of Global Trading Blocs: A Historical Analysis of the 1980s";**Modern Economy**, 3, 2012, p. 210.

[3] World Trade Organization, **How many regional trade agreements have been notified to the WTO?** https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/regfac_e.htm

كذلك الأمر من حيث التسمية، إذ أطلق البعض تسميات جديدة على الموجة الرابعة للإقليمية؛ **كالإقليمية "المفتوحة"، والإقليمية "الجديدة"**. وهو ما سيكون محور دراستنا وتحليلنا في المبحث الثاني، بمحاولة الوقوف عند مفهوم الإقليمية "الجديدة"، وكذلك الإحاطة بمختلف خصائص، سمات، وأشكال أحدث موجات الإقليمية، ولكن قبل ذلك نلخص مضامين موجات الإقليمية الأربع في الجدول الآتي:

جدول رقم 2: الإطار الزمكاني لموجات الإقليمية الأربع

موجات الإقليمية	الإطار الزمني	الإطار المكاني
الموجة الأولى	من منتصف القرن 19 إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى	كانت ظاهرةً أوروبية خالصة
الموجة الثانية	من نهاية الحرب العالمية الأولى، إلى بداية الحرب العالمية الثانية	الدول الأوروبية، والولايات المتحدة الأمريكية كذلك
الموجة الثالثة	من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى بداية ثمانينيات القرن العشرين	أوروبا (بروز المشروع التكاملي الأوروبي)، وكذلك بروز الإقليمية بين العديد من الدول النامية (كمجلس التعاون الخليجي)

الموجة الرابعة	من بداية ثمانينيات القرن العشرين إلى يومنا هذا	كل دول العالم، ما عدا دولة واحدة لم توقع أية اتفاقية إقليمية؛ هي منغوليا

من إعداد الباحث

المبحث الثاني: من الإقليمية "القديمة" إلى الإقليمية "الجديدة".

بعد قيامنا في المبحث الأول من الدّراسة بمحاولة تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتفكيك مضامين مختلف المفاهيم المرتبطة به، إضافة إلى تأصيل المفهوم تاريخيا، نحاول في هذا المبحث الانتقال لتحليل ديناميكيات أحدث مظاهر الإقليمية، أو ما صار يُطلق عليه بالإقليمية "الجديدة"، تعريفها، أشكالها، ودوافع الدول إليها.

المطلب الأول: تحديد مفهوم الإقليمية "الجديدة".

قبل بداية الخوض في موضوع مفهوم الإقليمية "الجديدة"، نقف أولاً عند مفهوم **الإقليم Region**، ذلك لصعوبة فهم موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي دون معرفة عن أي إقليمٍ نتحدث تحديدًا.

الفرع الأول: الإقليم كمحدد لمفهوم الإقليمية "الجديدة".

يُستعمل مصطلح "إقليم" Region في العديد من المجالات المعرفية ولكن بمضامين متباينة، وفي ميدان العلاقات الدولية يُستخدم هذا المصطلح للدلالة على معاني متعدّدة كذلك. لكنّ الإشكال الأكبر يتمثل في صعوبة تحديد المعايير التي على أساسها نطلق وصف "إقليمي" على منطقة ما، لذلك اختلف كثيرٌ من الباحثين حول هذه المعايير اختلاف تفرقة وتضاد،[1] لكن في هذه التوطئة سنذكر أهم المعايير التي يقوم عليها مفهوم الإقليم، بحيث أنّ كل معيار يُمكن أن يكمّل الآخر:

1- المعيار الجغرافي:

يرى بعض المختصين، ومنهم المختص في دراسات التكامل ***أميتاي إتزيوني*** ***Amitai ETZIONI*** أنّ الإقليمية لا تتحقق ما لم يكن هناك تجاور جغرافي بين مجموعة من الوحدات السياسية. وانقسم أصحاب هذا الموقف إلى قسمين؛ فمنهم من رفض فكرة ضم دول بعيدة عن إقليم معين إلى إقليم الدول المتجاورة، كمثل حالة انضمام المغرب إلى مجلس التعاون الخليجي. في حين هناك من رأى بعدم تعارض ضم دولة من خارج منطقة معينة بحجة وجود مصالح مشتركة تجمعها ودول هذا الإقليم.[2]

2- المعيار السوسيو- ثقافي:

[1] Luke VAN LANGENHOVE, **Theorising Regionhood**, United Nations University/Comparative Regional Integration Studies (UNU/CRIS), W 2003/1.P. 4.

[2] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم النظام الدولي الإقليمي"، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية** (الكويت)، الحولية 32، 2011. ص. 24.

رغم أنّ أنصار هذا الاتجاه يرون بوجوب توفر تقارب جغرافي كمُحدّد لما هو إقليمي، إلاّ أنهم يولون الأهمية الأكبر للعوامل السوسيو–ثقافية، كالعرق، الدين، اللغة، والتاريخ، فهذه العوامل التي تولد الشعور بالانتماء إلى الأمة، هي نفسها العوامل التي تؤدي إلى الشعور بالانتماء الإقليمي. مثال على ذلك حالة دول مجلس التعاون الخليجي، التي تجمع بينها جوامع دينية، تاريخية، لغوية، ومذهبية كذلك. ما جعل هذه الدول تستبعد إيران مثلاً من هذا الإقليم. [1]

3– معيار المصلحة المشتركة:

يرى بعض المختصين بعدم جدوى وصحة اعتبار عامِلَي التجاور الجغرافي والتجانس السوسيو–ثقافي للتمييز بين ما هو إقليمي وما هو غير إقليمي، لذلك يَعتبرون أنّ النظام الدّولي الإقليمي ينشأ متى توفّرت المصلحة السياسية أو الاقتصادية المشتركة بين مجموعةٍ من الوحدات السياسية، بغضّ النظر عن القرب الجغرافي أو التجانس الاجتماعي والثقافي بين مكوّنات هذه الوحدات.[2]

مثالٌ على ذلك نجده في حالة مشروع الشراكة الأورو متوسطية؛ هذا المشروع التكاملي الذي يضمّ دولاً تطلّ على البحر الأبيض المتوسّط كمحدد جغرافي للانتماء إليه من جهة، ولكنّ الأبرز هو ضمّ هذا الفضاء لمجموعة من الدول المتباينة سوسيو–ثقافيا، بل حتى والمتنازعة سياسيا، كإسرائيل ومجموعة من دول العالم العربي المعادية لها مثلاً.

---

[1] غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث. (دبي: مركز الخليج للأبحاث: 2004.) ص. 430.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص. 25.

وبعد استعراض مختلف هذه التوجهات التمييزية لكل ما هو إقليمي عن ما هو غير إقليمي، نأتي في ما يلي لمناقشة هذه المواقف:

فيما يخصّ المعيار الجغرافي؛ ورغم أهميته، إلا أنه لا يُمكن اعتباره عنصرًا وحيدًا لتحديد كل ما هو إقليمي، لأنه "لا يوجد معيار محدد وثابت يتم من خلاله تقسيم العالم على نحو واضح" إلى مجموعة من الأقاليم الجغرافية، فهل روسيا مثلاً دولةٌ آسيوية أم أوروبية؟ وما هو المعيار الذي جعل كثيرين يعتبرونها دولةً أوروبية؟ لذلك يُمكن اعتبار العامل الجغرافي عاملاً مساعدًا –وفي بعض الأحيان ثانويا– فقط في تحديد ما هو إقليمي.[1]

أما في ما يخصّ العناصر السوسيو–ثقافية فلا يُمكن اعتبارها كذلك –رغم أهميتها– بمثابة المحدّد الوحيد لكل ما هو إقليمي، ويكفي هنا الاستدلال بحالة أوروبا التي تمكّنت من بناء أكبر وأعمق الأطر الاقتصادية الإقليمية في العالم: الاتحاد الأوروبي، رغم التباينات الاجتماعية والثقافية بين مجتمعاتها.[2]

في المقابل، نرى بأولوية (وليس واحدية) **العوامل المصلحية** لتحديد كل ما هو إقليمي، فالإقليم ليس مفهومًا جامدًا يخضع لعوامل جغرافية وسوسيو–ثقافية فحسب، ولكنّه مفهوم **دينامي** تُحرّكه وتنشطه مختلف التفاعلات الاقتصادية والثقافية بين الوحدات السياسية، بغض النظر عن العوامل الجغرافية والسوسيو–ثقافية، التي رغم أهميتها، إلا أنها تبقى بمثابة معايير ثانوية ومساعدة فقط.[3]

وعليه يمكن تقديم التعريف الإجرائي الآتي لمفهوم الإقليم:

---

[1] عمر إبراهيم العفاس، **نظريات التكامل الدولي الإقليمي**، (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس، 2008). ص. 21.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص. 25.

[3] مارتن غريفيش، وتيري أوكالاهان، مرجع سابق، ص. 67.

الإقليم مفهومٌ دينامي غير جامد، تحدّده عوامل متعلّقة بمصالح الدول المكوّنة له، وتحرّكه مختلف التفاعلات والتبادلات الاقتصادية والسياسية بين هذه الدّول. كما يُمكن أن يمثل التقارب الجغرافي وكذلك التجانس السوسيو-ثقافي عوامل مساعِدة لتحريك هذه الديناميات الإقليمية.

الفرع الثاني: تعريف الإقليمية "الجديدة".

يُطلق مصطلح الإقليمية "الجديدة" New regionalism كتوصيف **للموجة الرابعة للإقليمية التي برزت منذ ثمانينيات القرن العشرين**، وخاصة في تسعينياته مع إنشاء المنتدى الاقتصادي لآسيا والباسيفيك **APEC** عام 1989، الاتحاد الأوروبي عام 1992، وغيرهما من التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

وتعني الإقليمية الجديدة: "توحيد السلوك الاقتصادي المرتبط بالمكان، وبكافة النشاطات الاقتصادية خلاله، والمتداخلة مع بعضها البعض. وكونها **جديدة** يرجع ذلك إلى حداثة هذه الموجة من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي الإقليمي، التي أخذت تظهر وتتبلور منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي في شكل تجمعات وتكتلات اقتصادية كبرى...".[1]

وأطلق الاقتصاديان المختصان في الإقليمية ***موريس شيف وألان وينترز*** ***Maurice SCHIFF & Alan WINTERS*** مصطلح **الإقليمية "المفتوحة"** بدلاً من الإقليمية "الجديدة"، كتوصيف لأهداف منظمة الأبيك التي سعت –على غرار غيرها من التجمعات الإقليمية– إلى أن تكون توجهاتها وأهدافها غير متعارضة

[1] خضر عباس عطوان، وإخلاص قاسم نافل السعدي. **الإقليمية الجديدة، رؤية في إمكانية تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي**، (بغداد: مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، السنة غير مذكورة). ص. 157.

مع الأطر متعددة الأطراف، أي مع مبادئ منظمة التجارة العالمية خصوصًا. لكنّ هذين الكاتبين رأيا بصعوبة تحديد مفهوم "المفتوحة"، أي ماهية الانفتاح الذي نتحدث عنه.[1]

وفي هذا الصّدد قدّم الاقتصادي الأمريكي ***فراد برجستن*** ***Fred BERGSTEN*** خمسة تعريفات أو خصائص للإقليمية "الجديدة" يمكن في آنٍ أن تكون **مستقلة** عن بعضها البعض، كما يمكن أن تكون **متكاملة**، وذلك حسب أهداف كل تنظيم إقليمي على حدى:

1- العضوية المفتوحة: هي تلك التجمعات التي تكون فيها العضوية مفتوحة للجميع.

2- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية غير المشروط: هي تلك الاتفاقيات التي توافق فيها الدول الأعضاء على تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بصفة غير مشروطة تجاه الدول غير الأعضاء.

3- مبدأ الدولة الأولى بالرعاية المشروط: أو الاتفاقيات التي تهدف إلى تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية داخل التجمع، ولكن بصفة مشروطة تجاه الدول غير الأعضاء.

4- اللبرلة العالمية: حسب هذا التعريف، فإنّ دول أبيك يجب أن تتفق على ضرورة التخفيض الدائم لعوائق التجارة، ولكن في إطار عالمي، أي أن يكون المسار الليبرالي داخل الإطار الإقليمي يدخل في إطار خدمة النظام متعدد الأطراف.

5- تسهيل التجارة: وهنا يقترح بريجستن تعريف الإقليمية "المفتوحة" على أنها تسهيل للتجارة بين الدول الأعضاء بعيدًا عن الأشكال التقليدية لهذا التسهيل المتمثل في جزئية رفع العراقيل الجمركية فحسب.[2]

وتشكل هذه التعريفات المتباينة، مقترحات قدّمها برجستن لمنظمة أبيك، لكي تبني مفهومها الخاص للإقليمية المفتوحة بناءً على ما تشاء من هذه المفاهيم المختلفة.

---

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, (Washington: The World Bank, 2003). p. 242.

[2] Fred BERGSTEN, **Whither APEC? The progress to date and Agenda to the future**, Institute for International Economics, Special report 9, October 1997. P-p. 89-95.

المطلب الثاني: سمات وخصائص الإقليمية "الجديدة".

بناءً على ما سبق من تعريفات متباينة، نُحاول في هذا المطلب تقديم مجموعة من الخصائص أو السّمات التي صارت تُميّز الإقليمية "الجديدة" أو المفتوحة عن الإقليمية "القديمة":

– من أبرز خاصيات الترتيبات الإقليمية الجديدة أنها صارت تتم بين **دول متفاوتة في درجة التقدّم الاقتصادي**، أو بين دول من الشمال ودول من الجنوب حسب تعبير الاقتصادي الفرنسي ***بيار بكوش Pierre BECKOUCHE***. وذلك منذ إنشاء النافتا عام 1994، ثم إطلاق مسار برشلونة عام 1995 من أجل تحقيق "شراكة أورو متوسطية" كتجربتين رائدتين شمال/جنوب. [1]

– يرى الاقتصادي الأسترالي ***ريتشارد هيجوت Richard HIGGOTT*** أنّ الإقليمية "الجديدة" تتميز **بالمزج الشديد بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي**، عكس الإقليمية "القديمة" التي تُعتبر ذات طبيعةٍ اقتصادية، وبالأخص ذات طبيعة تجارية أساسًا، ويستدلّ على ذلك بتقسيم بيلا بيلسا لدرجات التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي يعتبره تقسيمًا اقتصاديا محضًا يُغفل الجوانب السياسية لهذه الترتيبات. ويرجع ذلك حسبه إلى أنّ الدول صارت لا تهتم فقط بتحرير التجارة كهدفٍ وحيد، بل انتقل الاهتمام في فلسفة التجارة الدولية نحو أولويات أخرى **كحماية المستهلك والاهتمام بقضايا البيئة**، وغير ذلك.[2]

– تعكس الإقليمية "الجديدة" **الأفكار النيوليبرالية ومبادئ اقتصاد السوق**، عكس الترتيبات الإقليمية القديمة التي كان بعضها يتم بين دولٍ لا تتبنى فلسفة اقتصاد السوق الحر، كمجلس التعاون الاقتصادي أو ما سُمّي بـ: منظمة كوميكون التي أُنشئت عام 1949م، وكانت تضم دول المحور الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي. وكذلك الأمر بالنسبة للترتيبات الإقليمية القديمة بين الدول الرأسمالية في القرن

[1] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, op. cit. p. 43.

[2] Ibid, p. 45.

العشرين،* إذ كانت تعكس هذه الأخيرة منطق تدخل الدولة بشكل كثيف في النشاط الاقتصادي (الحمائية).[2]

– تتسم جل الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الجديدة بسمةٍ مشتركة تتمثل في أنّ الدول المعنية **هي أعضاءٌ في أكثر من إطار إقليمي واحد في نفس الوقت**، وذلك من أجل تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

1– ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تتميز بالحمائية.

2– تنويع الشركاء التجاريين من أجل تقليل الاعتماد على واحد أو عدد محدود من الشركاء.

3– توسيع هامش المناورة، وتقوية القدرة التفاوضية للدولة على الأقل من الناحية التجارية.[3]

– من أبرز سمات الإقليمية "الجديدة" كذلك أنّها لا تقوم على أساسٍ جغرافي فحسب، أي أنّها لا تنشأ بين دول متجاورةٍ جغرافيا كما تميزت به الأشكال القديمة للإقليمية، بل صارت **دولٌ متباعدة جغرافيا** تجتمع فيما بينها في إطار ترتيب إقليمي معيّن كذلك، كما هو الحال بالنسبة لأبيك.[4]

– على المستوى الاقتصادي، تختلف الإقليمية "الجديدة" عن الأشكال القديمة للتكامل الاقتصادي الإقليمي في أنّها تركز على **مجالات عدّة**، كتأكيدها على أنّ الترتيبات الإقليمية هي فضاءات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف المستقلة عن الهدف التقليدي الذي يتمثل في إزالة

---

* انظر: الفرع الثاني: **الموجة الثانية (فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية)**، من المطلب الثالث، من أول مبحث في الفصل الأول (الباب الأول).

[2] عبد القادر تومي، **العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها**، (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م). ص.ص.57–61.

[3] محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص. 85.

[4] محمد توفيق عبد المجيد. **العولمة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين**، ط.1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013م). ص 111.

العوائق الجمركية بين الدول الأعضاء؛ كتنظيم سوق العمل، تنسيق السياسات النقدية والمالية بين الدول، التعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي، هذا بالإضافة إلى الأهداف السياسة والثقافية والجيو–بوليتيكية لهذه الترتيبات.[1]

– تتميز الإقليمية "الجديدة" **بالانفتاح** على الخارج لا بالانغلاق، إذ لا يتعارض منطقها –على الأقل من الناحية القانونية– مع أسس النظام متعدد الأطراف، ممأسسًا في منظمة التجارة العالمية أساسًا. كما تَعتبر كثيرٌ من الدول خاصة النامية منها؛ الإقليمية "الجديدة" بمثابة خطوة أولى من أجل الاندماج التدريجي في مسار العولمة الاقتصادية.[2]

جدول رقم 3: مظاهر الاختلاف بين مفهومي الإقليمية "القديمة" والإقليمية "الجديدة"

موضوع الاختلاف	الإقليمية "القديمة"	الإقليمية "الجديدة"
فترة السّواد	من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف الثمانينيات.	من منتصف الثمانينيات إلى يومنا هذا.
الخلفية الفكرية	تعكس الإقليمية "القديمة" الأفكار الرأسمالية القائمة على تدخّل الدّولة بشكل كثيف في النشاط الاقتصادي.	تعكس الإقليمية "الجديدة" القيم النيو–ليبرالية وأفكار اقتصاد السوق الحرّ.
الدّافع	دفعتها الجهود الحكومية.	يدفعها القطاع الخاص بشكل أكبر.

[1] محمد لحسن علاوي، "الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث** (جامعة ورقلة)، عدد 07، 2010/2009. ص. 110.

[2] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 85.

درجة الانفتاح	أكثرها تميّز بالانغلاق، حيث قامت على منطق الإحلال محل الواردات.	أكثر انفتاحًا، إذ تقوم على التوجه نحو التصدير والانفتاح على الاقتصاد العالمي، لأنها خاضعة لمبادئ منظمة التجارة العالمية.
مستوى التشابك	التجمعات الاقتصادية القديمة أقلّ تعقيدًا من حيث الهياكل، ومن حيث النطاق الجغرافي.	أصبحت التجمعات الاقتصادية الحديثة أكثر تشابكًا، سواءً من حيث هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
طبيعة التجمعات	التجمعات القديمة ذات طبيعة أمنية أو سياسية في الغالب.	التجمعات الإقليمية الحديثة ذات طبيعة اقتصادية أكثر منها سياسية أو أمنية.
مستوى التجانس الاقتصادي	التجمعات الاقتصادية الإقليمية القديمة مكوّنة من دول متجانسة من حيث مستوى تقدّمها الاقتصادي في الغالب.	التجمعات الاقتصادية الإقليمية الحديثة أكثر اختلاطًا من حيث طبيعة أعضائها، بحيث يتكوّن بعضها من دول متقدّمة ودول نامية في نفس الوقت.
العضوية	الدول في التجمعات الاقتصادية القديمة عضو في ترتيب إقليمي واحد على الأكثر في الغالب.	تتميز ظاهرة الإقليمية الجديدة في أنّ الدّول هي أعضاء في عديد التجمعات في الوقت نفسه.
المعيار الجغرافي	التجمعات الإقليمية القديمة تقوم بين دول متجاورة جغرافيًّا في الغالب.	التجمعات الاقتصادية الجديدة لا تقوم على أساس جغرافي فحسب، بل يمكن أن تتم في إطارٍ إقليمي، أو عبر إقليمي، بغضّ النظر عن الجغرافيا.

جدول من تصميم الباحث اعتمادًا على المرجعين الآتيين:

1- محمد توفيق عبد المجيد. **العولمة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين،** مرجع سابق. ص.ص. 106-111.

2- محمد لحسن علاوي، "الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مرجع سابق. ص. 110.

المطلب الثالث: أسباب بروز الإقليمية "الجديدة" ودوافع الدول إليها.

أُحيطَ البروز اللافت للتجمعات الاقتصادية الإقليمية في العالم بنقاشاتٍ كبيرة من حيث خلفيات هذا البروز من جهة، وكذلك من حيث الدوافع التي صارت تُحفز الدول النامية والمتقدمة معًا لنهج المسارات التكاملية الإقليمية. لذلك سنحاول في هذا المطلب الغوص في هذه النقاشات، لاستخراج استنتاجات عن النقاط السابقة.

الفرع الأول: خلفيات بروز ظاهرة الإقليمية "الجديدة".

يُقصد بأسباب بروز ظاهرة الإقليمية الجديدة تلك الخلفيات والظروف التي سمحت بتكاثر عددٍ وتنوّعِ أشكالِ التكامل الاقتصادي الإقليمي منذ تسعينيات القرن الماضي. من أهمّ هذه الأسباب:

- اعتبر الاقتصادي *الأمريكي* ***جاغديش بغواتي*** ***Jagdish BHAGWATI*** أنّ أهم عامل ساهم في تزايد عدد الترتيبات الاقتصادية الإقليمية تمثل في تحوّل الولايات المتحدة الأمريكية من إعطاء الأولوية للنظام متعدد الأطراف نحو الاهتمام أكثر بالتوجّه الإقليمي،[1] وذلك بتوقيعها اتفاقيات تحرير تجارة مع كندا عام 1989م، والتي شملت المكسيك عام 1994 بتكوين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية **North**

[1] Richard E. BALDWIN, **The causes of regionalism**, (Oxford: Blackwell Publishers, 1997). p. 874.

American Free Trade Area. ليتأكد هذا الاتجاه أكثر بعد ذلك باتفاق الولايات المتحدة الأمريكية مع 34 دولة أمريكية على تشكيل منطقة تجارة حرة للأمريكتين **Free Trade Area of the Americas**.[1]

– تراجُعُ العديد من الدول النامية عن الحمائية، وعن تبني استراتيجية الإحلال محل الواردات لصالح فلسفة اقتصاد السوق، ومن أبرز هذه الدول دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.[2]

وفي هذه النقطة ردّ ***ريتشارد بالدوين Richard BALDWIN*** على فكرة جاغديش بغواتي التي أرجعت سبب تكاثر هذه التجمعات إلى تغير توجهات الولايات المتحدة الأمريكية فقط نحو الإقليمية، وحاجج بأنّ كندا هي التي دشنت المفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما **CUSFTA**، والمكسيك كذلك هي من أبدت نيتها في تدشين مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء نافتا **NAFTA**، وليست الولايات المتحدة الأمريكية من كانت المبادِرة بإنشاء هذين الترتيبين الإقليميين.[3]

من جهة أخرى، اعتبر بالدوين أنّ أهم ما ميز بداية تسعينيات القرن العشرين ليست الرغبة الأمريكية في الاتجاه نحو الإقليمية، ولكن توجه العديد من دول أمريكا اللاتينية إلى تحرير تجارتها الخارجية، ورغبتها في إنشاء تجمع إقليمي يضمها متمثلا في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية **MERCOSUR**، خاصة بعد أن رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إقامة مفاوضات ثنائية لتحرير التجارة مع دول أمريكا اللاتينية.[4]

– انهيار المعسكر الاشتراكي وتحوّل دول أوروبا الوسطى والشرقية نحو اقتصاد السوق، ثم بروز رغبةٍ من قبل الاتحاد الأوروبي للتوسّع شرقًا وضم هذه الدول إليه؛ كل ذلك أدّى إلى تخوّف العديد من دول

---

[1] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص. 35.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] Richard E. BALDWIN, **The causes of regionalism**, op. cit. p. 877.

[4] Ibid. S.P.

العالم من اتجاه الاتحاد الأوروبي إلى غلق التجارة فيما بين أعضائه، ما دفعها إلى الانضمام إلى تجمعات إقليمية موجودة، أو إنشاء ترتيبات إقليمية جديدة.[1]

– تعثر المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية، وذلك حول كثيرٍ من القضايا، من أهمها: قاعدتا التجارة المفتوحة، والدولة الأولى بالرعاية.[2] إذ أنه رغم النجاحات التي عرفتها الجولات السبع للمفاوضات التي عقدتها منظمة التجارة العالمية (الجات سابقًا) من 1948 إلى 1986 من حيث تحرير التجارة الدولية، إلا أنّ مفاوضات جولة الدوحة التي بدأت عام 2001 وكان من المفروض أن تنتهي عام 2011، وصلت في كثيرٍ من النقاط إلى طريقٍ مسدود، ما أكّد فرضية أنّ المفاوضات في إطار النظام متعدّد الأطراف صارت صعبة الوصول إلى نتائج ترضي جميع الأطراف. ومنه اعتبر بغواتي أنّ دول العالم –بما في ذلك الدول الكبرى– صارت بناءً على هذه الأسباب تتجه أكثر فأكثر نحو الإقليمية.[3]

من ناحيةٍ أخرى، يُمكن اعتبار ديناميكيات العولمة الاقتصادية من أهم العوامل التي ساهمت في تبني كثير من الدول النهج الإقليمي، وأبرز عامل ساهم في اتجاه الدول نحو الإقليمية هو **تقليل دور الدولة في الاقتصاد** بفعل ديناميكيات العولمة الاقتصادية، إذ يقوم منطق العولمة الاقتصادية على تقليص المسافة بين القطاعين الخاص والعام داخل الدول، وبين القطاعين المحلي والأجنبي كذلك. إضافةً إلى تحول القوة والسلطة من الدول إلى الأسواق، بعدما زادت قوة الشركات متعددة الجنسيات من حيث العدد ومن حيث الحجم والتأثير كذلك.[4]

---

[1] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص. 35.

[2] خضر عباس عطوان، وإخلاص قاسم نافل السعدي، مرجع سابق. ص. 159.

[3] Jagdish BHAGWATI, "A l'aube d'un nouveau système", **Finances & Développement**, Fond Monétaire International https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2013/12/pdf/bhagwati.pdf. Décembre 2013. pp. 10-13.

[4] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, op. cit. pp. 23-25.

كل هذه العوامل جعلت الدولة التي انخفض دورها في التحكم في القطاع الاقتصادي الداخلي، تبحث عن بدائل من أجل اندماجٍ سلس في مسار العولمة الاقتصادية، ومن جهةٍ أخرى من أجل الحفاظ على مكانتها من الزوال لصالح الفواعل الجديدة للعولمة. ومن هذه البدائل التي اتجهت إليها هي محاولة إيجاد أطر إقليمية والدخول في مسارات للتكامل الاقتصادي الإقليمي، لما لتلك الأطر من منافع تقدمها لصالح هذه الدول.[1]

الفرع الثاني: دوافع الدول نحو الإقليمية "الجديدة".

يُمكن تقسيم دوافع الدول نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي بشكل عام إلى قسمين:

1- دوافع عامة:

يرى بيار بكوش بمعية مجموعة من المختصين أنّ هناك أربعة حوافز كبرى تدفع الدول نحو تبني النهج الإقليمي:

- **دوافع اقتصادية:** إذ أنّ الشركات الصغيرة، وكذلك متعددة الجنسيات تدفع الدول نحو الأقلمة لأنها تعتبرها بمثابة إطار يسمح لها بتحقيق تنافسية وأرباح أكبر، خاصة مع التحديات التي تطرحها العولمة الاقتصادية.[2]

- **دوافع ثقافية:** "المزايا الجماعية" يمكن أن يتم ضبطها بصورةٍ أفضل على المستوى الإقليمي، ومن أمثلتها: حماية المستهلك، المعايير الاجتماعية، الأمن، وغيرها.[1]

[1] SACHWALD. "La mondialisation comme facteur d'intégration régionale". In: **Politique étrangère** N°2 - 1997 - 62e année. p. 263.

[2] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, op. cit. p. 12.

– **دوافع سياسية:** إذ يمكن تنسيق السياسات، وتحقيق مجموعة من الأهداف السياسية بشكل أفضل وأسرع على المستوى الإقليمي منه على المستوى العالمي، ومن أمثلة ذلك موضوع حماية البيئة الذي تعثرت حول مضامينه العديد من المفاوضات متعددة الأطراف، ما يجعل من الإطار الإقليمي مجالاً أفضل لبناء قواعد إقليمية موحّدة فيما يخص القضايا التي تشوبها خلافات عميقة بين الدول. [2]

– **دوافع جيو–بوليتيكية:** إذ يمثل بناء تجمعات اقتصادية إقليمية قوية بمثابة تحدي للنظام الأحادي الذي تهدف الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقه، ومن ثَمّ التوجّه نحو نظام متعدّد الأطراف يتميّز بتعدّد وكثرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تكون أقل انفتاحًا على النظام متعدد الأطراف، وأكثر استقلالية من الناحية الاقتصادية. [3]

2– دوافع حسب درجة تقدّم الدول:

يُمكن كذلك تصنيف الدوافع نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب درجة تقدم الدول، إذ يختلف ما يدفع الدول النامية نحو الأطر الاقتصادية الإقليمية عن دوافع الدول المتقدمة إليها:

أ– دوافع الدول النامية نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي:

---

[1] Ibid. S.P.

[2].Ibid. S.P.

[3] Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, **Régulations régionales de la mondialisation : Quelles recommandations pour la méditerranée ?** Rapport du groupe de travail composé de : Charles ABDALLAH et AL. Coordonné par : Pierre BECKOUCHE, *Collection : Construire la Méditerranée*. (Paris : IPEMED, Février 2011). p.18.

من الناحية الاقتصادية، كانت الدول النامية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين تهدف إلى دفع مسار التنمية الاقتصادية بإقامة اتفاقيات تجارية إقليمية مع دولٍ أخرى، في إطار سياسات الإحلال محل الواردات التي اتبعتها كثيرٌ من الدول النامية إبّان هذه الفترة.[1]

ولكن في إطار الإقليمية الجديدة، صارت للدول النامية دوافع أخرى نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، نذكر منها:

– الاستفادة من اقتصاديات الحجم: حيث يتسع حجم السوق بإنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية، ما يؤدي بالشركات إلى أن تعزز قدرتها التنافسية والإنتاجية بما يتناسب وحجم السوق، ليؤدي ذلك بدوره إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وزيادة المنافسة بين الشركات وكسر الاحتكارات، والذي سيستفيد منه المستهلك العادي في شكل سلع وخدمات ذات أسعارٍ أكثر انخفاضًا.[2]

– زيادة التخصص وتقسيم العمل: يؤدي اتساع حجم السوق خصوصًا إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في تجمع اقتصادي إقليمي معيّن، بحيث تتخصص كل دولة في سلعة معينة لها فيها ميزة نسبية مقارنةً بالدول الأخرى.[3]

– يُعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلةً لزيادة كفاءة القطاع الصناعي، إذ يُمكن لتنسيق السياسات بين الدول الأعضاء في تجمعات إقليمية معيّنة، خاصة تلك السياسات المتعلّقة بالتعريفات الجمركية

---

[1] Rasul SHAMS, **Regional integration in developing countries : some lessons based on case studies**, Hamburg Institute of International Economics, Discussion paper n°251, 2003. p.2.

[2] Stéphanie AH TCHOU. op. cit. p. 16.

[3] فؤاد أبو ستيت، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، المزايا والمعوقات**، (مصر: جامعة حلوان، السنة غير مذكورة). ص، ص. 200، 201.

والسياسات المالية والنقدية؛ أن يرفع كفاءة القطاع الصناعي في الدول النامية المتميّز بضعفه غالبًا نتيجةً لصغر حجم السوق الصناعي خاصة.[1]

– من الناحية السياسية، يُمكن للدول النامية أن تحقق مزيدًا من القوة والنفوذ على الساحة الدولية إذا تكاملت فيما بينها اقتصاديا، خاصة تلك الدول ذات الاقتصادات الصغيرة والمتوسطة التي لا تبحث فقط عن جذب استثمارات أجنبية مباشرة، ولكن أيضًا عن تعزيز قدرتها التفاوضية على الساحة الدولية. كما يُمكن لبعض القادة السياسيين استغلال إنشاء أطر اقتصادية إقليمية لإضفاء المشروعية على سياسات اقتصادية داخلية تم تبنيها، وللحصول كذلك على دعم الدول الأعضاء (الكبرى خاصةً) في التجمع الإقليمي لإصلاحاتٍ اقتصادية وسياسية داخلية جرى اتخاذها على سبيل المثال. [2]

ب– دوافع الدول المتقدمة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي:

بالإضافة إلى سعي الدول المتقدّمة إلى الاستفادة كذلك من أثر اقتصاد الحجم وتعزيز المنافسة وزيادة التخصص وتقسيم العمل، توجد دوافع اقتصادية أخرى للدول المتقدمة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، من أهمها:

– ظهرت الإقليمية على صعيد الدول المتقدمة أساسًا من أجل زيادة حجم استثمارات الشركات الكبرى في الدول النامية والأسواق الأقل انفتاحًا.[3] إذ يؤدي التكامل الإقليمي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بفتح قطاعات أمام الاستثمار وتنسيق السياسات الخاصة بالاستثمار بين الدول.[1]

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحات.

[2] Stéphanie AH TCHOU. op. cit. pp. 16, 17.

[3] أماني فاخر، **دور الإقليمية في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة**، (مصر: جامعة حلوان، السنة غير مذكورة). ص. 328.

– من الناحية السوسيو–اقتصادية تبرز احتياجات بعض الدول المتقدمة للتكامل مع دول أقل نموًا لتحقيق مجموعة من الأهداف من أبرزها: الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في الدول النامية، الاستفادة من حملة الشهادات والكفاءات في الدول النامية وإدماجهم في سوق الشغل في الدول المتقدمة، خاصة وأنّ كثيرًا من هذه الدول (الدول الأوروبية خصوصًا) تعاني من مشكلة ارتفاع نسبة الشيخوخة فيها.[2]

من الناحية السياسية، يمكن للدول المتقدمة ذات الاقتصادات الكبيرة والضخمة أن تَعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي وسيلةً لزيادة توسيع مناطق نفوذها، كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى إنشاء منطقة تجارة حرة تشمل أمريكا الشمالية، الوسطى، والجنوبية، من أجل أن يمتد نفوذها إلى كافة هذه المناطق.[3]

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية**، (جنيف: 28–30 يناير 2013). ص. 5.

[2] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, op. cit. pp. 62, 63.

[3] Stéphanie AH TCHOU. op. cit. p. 16.

المطلب الرابع: الأشكال الجديدة للإقليمية.

تتعدّد التصنيفات المقترحة من قبل المختصين لأشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي، إذ هناك مثلاً التقسيمات التي ترتكز على معيار درجة التكامل المحقق بين الدول، في حين تقترح تقسيمات أخرى الاعتماد على معيار درجة تقدّم الدول التي تسعى إلى تحقيق التكامل فيما بينها، وهذا هو المعيار الذي سنؤسّس عليه تصنيفنا لأشكال التكامل، وذلك من أجل تبيان أنّ التكامل الاقتصادي الإقليمي صار لا يتمّ بين دولٍ متقدّمة وأخرى متقدمة فحسب، ولا بين الدول النامية فيما بينها فقط، ولكن صار يتمّ كذلك بين دولٍ متفاوتة في درجة التقدم الاقتصادي كذلك.

وعليه، يمكن تصنيف أشكال الإقليمية الجديدة المتاحة للدول النامية إلى ما يلي:

الفرع الأول: الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بين الدول النامية (جنوب/جنوب).

رغم وجود العديد من المعيقات أمام هذا الشكل الجديد من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي، إلاّ أنّ هذا الأخير يبقى إطارًا مهمًّا متاحًا للاستغلال لصالح الدول النامية، على أن تتوفّر مجموعةٌ من الشروط أمام هذه الدول المتكاملة فيما بينها، أهمها:

- تشابه الهياكل الاقتصادية بين الدول الأعضاء.

- وجود معدّلات نمو اقتصادي متقاربة بين الدول الأعضاء.

- وجود قاعدةٍ اقتصادية متينة، وتسهيلاتٍ اقتصادية متبادلة بين الدول الأعضاء.[1]

[1] محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص، ص. 159، 160.

ومما يمكن ذكره بخصوص التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، هو أنّه يتعدّى الجانب التجاري المحض القائم على منطق السوق، بل تهدف الدول النامية أساسًا من خلال عقدها اتفاقيات اقتصادية إقليمية إلى دفع مسار التنمية الاقتصادية إلى الأمام. وعليه فقد دعا بعض المختصين، ومنهم الاقتصادي ***حسن عبد القادر صالح*** إلى تجاوز التحليل النظري الفينري (نسبة إلى ***جاكوب فينر*** ***Jacob VINER*** رائد نظرية الاتحادات الجمركية) للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وتبني مقاربة تحليلية جديدة تركّز على عامل التنمية بدلاً من عامل التجارة، باعتبار أنّ المقاربات النظرية المقترحة من قبل فينر وبالاسا وغيرهما صالحة للدول المتقدّمة وليس للدول النامية. [1]

ونجد لهذا الشكل من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي أمثلةً متعدّدة في العالم، من أهمها:

1- في الأمريكات:

- السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR.

- السوق المشتركة لأمريكا الوسطى: Central American Common Market (CACM).

- جماعة دول الكاريبي CARICOM.

- مجموعة ريو (منتدى إقليمي غير رسمي)، Grupo de Rio.[2]

إضافةً إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية عبر مختلف مناطق العالم:

- المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة GAFTA.

- اتحاد المغرب العربي UMA.

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحات.

[2] Alejandro FOXLEY, **Regional Trade Blocs**, (Massachusetts: Carnegie Endowment for International Peace, 2010). pp. 17-21.

– المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS...

الفرع الثاني: الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية بين دول متفاوتةٍ في درجة التقدّم (شمال/جنوب).

يَعتبر ***بيار بكوش Pierre BECKOUCHE*** أنّ أهم خاصية لأكبر الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية الموقعة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين أنّها صارت تتمّ بين دول من الشمال وأخرى من الجنوب، أي بين دولٍ متقدّمة وأخرى نامية. ويرى كذلك أنّ الهدف الأسمى وراء توقيع اتفاقيات اقتصادية إقليمية بين دول متفاوتة في درجة التقدم هو **دعم مستويات النمو الاقتصادي** بالنسبة للطرفين.[1]

لكنّ ذلك لا يعني عدم وجود أهدافٍ متباينة بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية تَخلق نوعًا من التكامل في احتياجات الطرفين، حيث تحوز الدول المتقدمة مثلاً على رؤوس الأموال والتكنولوجيا، وتبحث عن توسيع حجم السوق أمام منتجاتها، وعلى دولٍ تتوفّر على يد عاملة رخيصة. في حين تسعى الدول النامية إلى استقطاب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الاستفادة من تكنولوجيا الدول المتقدمة، بما يضمن لها رفعَ مستويات النمو الاقتصادي، بل دفعَ مسار التنمية الاقتصادية كذلك إلى الأمام.[2]

كما تسعى هذه الدول من ناحيةٍ أخرى إلى البحث عن محاور ارتكاز؛ ممثلةً في الدول الكبرى، من أجل إطلاق عمليات إصلاحية اقتصادية داخلية، ولا يكون ذلك إلاّ بتوقيع اتفاقيات اقتصادية إقليمية مع دول متقدّمة.[3]

وتتعدّد أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدّمة والدول النامية، نذكر من بين هذه الأشكال:

---

[1] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, op. cit. p. 43.

[2] Ibid. p. 55.

[3] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 17.

- **الشراكات:** كمشروع الشراكة الأورو–متوسطية EUROMED الذي جرى إطلاقه ببرشلونة في نوفمبر 1995 بين دول متفاوتة في درجة التقدم مطلّة على حوض البحر الأبيض المتوسط.

- **منتديات التعاون الاقتصادي:** كمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي APEC الذي جرى تأسيسه عام 1989م، ويضم دولاً متفاوتة في درجة التقدم كذلك، إذ نجد فيه دولاً متقدمة كأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودولاً سائرةً في طريق النمو كشيلي وبيرو.*

- **اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول المتقدمة والدول النامية:** هدفها التخلص بشكل تدريجي من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة في منطقة ما، مثالٌ على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA التي دخلت إلى حيز التنفيذ يوم الفاتح جانفي 1994م، ضامةً كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، والمكسيك.

- **اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية:** تمثل كذلك شكلاً من أشكال التكامل الاقتصادي شمال/جنوب، ونجد مثالاً على ذلك في اتفاقية كوتونو الموقعة يوم 23 جوان 2000م بين الاتحاد الأوروبي ودول كثيرة من إفريقيا، الكاريبي، والمحيط الهادي. وهدفها الأساسي هو تحرير التجارة بشكل متبادل، ومساعدة هذه الدول النامية على تحقيق التنمية المستدامة.

- **الاتفاقيات التفضيلية أو التمييزية:** هي تلك الاتفاقيات التي تَمنح فيها الدول المتقدمة معاملةً خاصة للسلع القادمة من الدول النامية، وتتمثل هذه المعاملة الخاصة في إعفاء تام أو تخفيض للقيود التجارية المفروضة على السلع القادمة من هذه الدول، مثال على ذلك: اتفاقية لومي الموقعة سنة 1975م بين دول السوق الأوروبية المشتركة من جهة، ودول من إفريقيا، الكاريبي، والمحيط الهادي من جهةٍ ثانية. ويكاد يكون وجود مثل هذه الاتفاقيات منعدمًا في وقتنا الراهن، ذلك أنّ أغلب الاتفاقيات صارت تخضع لقواعد منظمة التجارة العالمية، التي تنص على ضرورة التحرير التام والمتبادل للتجارة بين الدول.

---

* أنظر: http://www.apec.org/.

– **الاتفاقيات المالية شمال/جنوب:** كمنطقة الفرانك * La zone Franc الفرنسية، وهي منطقة قام بنك فرنسا بإنشائها في إطار التعاون مع بعض المستعمرات الفرنسية السابقة، وتقتضي هذه الاتفاقية أن تُستعمل العملة الفرنسية (الفرانك سابقًا واليورو حاليا) في هذه الدّول، التي نذكر من بينها: مالي، بنين، الكاميرون، الغابون، كاليدونيا الجديدة،وغيرها من الدول التي كانت فيما سبق مستعمراتٍ خاضعة لفرنسا.[2]

وفي الباب الثاني هذه الدراسة سنحاول الوقوفَ عند نموذج **الشراكة** الذي اتجهت إليه الجزائر، من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2002، والذي دخل إلى حيز التنفيذ عام 2005، من أجل تحقيق مجموعةٍ من الأهداف الاستراتيجية، أبرزها رفع مستويات النمو الاقتصادي، ودعم مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

* أنظر: https://www.banque-france.fr/eurosysteme-et-international/zone-franc/presentation-de-la-zone-franc.html

[2] Philippe HUGON, **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op. cit. pp. 28, 29.

المبحث الثالث: تأصيلٌ نظري لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

بعد القيام بتحديد مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، والتوضيح أنّ مضمون هذا المفهوم اختلف بظهور الإقليمية "الجديدة" التي أصبحت ذات أشكالٍ وطبيعة متميزة؛ صار ضروريًّا تقديم مقاربة نظرية يتم على أساسها دراسة مختلف جزئيات الموضوع، وذلك لا يتمّ إلاّ بالرّجوع والاعتماد على مختلف ما تمّ طرحه من نظريات ومقاربات وأفكار حول موضوع الدّراسة من قبل المختصّين.

لكن قبل ذلك، من الأهمية بمكان توضيح فكرةٍ هامة تتمثل في أنّ النظريات المتوفّرة حول الموضوع تتعدّد وتتباين في آن، إذ نجد نظرياتٍ تدرس وتفسّر ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي وفق منطقٍ اقتصادي، في حين نجد في المقابل نظرياتٍ أخرى تعمل على تفسير هذه الظاهرة، ولكن في ميدان العلوم السياسية.

وعليه، ونظرًا لأنّ الموضوع يندرج في حقل الاقتصاد السياسي الدّولي، فقد رأينا بأنّ المزج بين كل هذه النظريات ضروري، من أجل تقديم **ليس كل ما تم طرحه بالضرورة، ولكن كل ما يمكن الاستعانة به في تحليل اتفاق الشراكة الأورو-جزائري بشكلٍ خاص.**

المطلب الأوّل: النظرية العامة للاتحاد الجمركي ودورها في تطوير دراسات التكامل الإقليمي.

تُعتبر **نظرية الاتحاد الجمركي Custom union theory** من أهمّ وأوّل الإسهامات النظرية في ميدان التكامل الاقتصادي الإقليمي، بتركيزها على سوق السلع والخدمات تحديدًا؛ إذ حاول كثيرٌ من المختصين

تبيان الآثار المترتبة عن إنشاء اتحاد جمركي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد،[1] وهنا يمكن أن نميّز بين جيلين من المنظرين في إطار نظرية الاتحاد الجمركي:

– جيلٌ أوّل ظهر مع إسهامات: ***جاكوب فاينر Jacob VINER***، ***جايمس ميد James MEADE***، ***ريتشارد ليبسي Richard LIPSEY***، ***بيلا بيلسا Bela BALASSA***، وغيرهم. وانصبّ اهتمام هذا الجيل حول **دراسة الآثار المترتبة عن إنشاء اتحاد جمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء، قياسًا بمعيار الرّفاهية الاقتصادية.**

– جيل ثانٍ من أهم روّاده ***ماسل وكوبر MASSELL & COOPER*** إضافةً إلى ***جونسون JOHNSON***، وانطلق هؤلاء وآخرون من نقد فكرة أساسية طرحها رواد الجيل الأول، تتلخص في التساؤل الآتي: **لماذا تتخلى الدولة بالضرورة عن الاستيراد عن مصادر أكثر كفاءة من خارج الاتحاد الجمركي؟**[2]

<u>الفرع الأول:</u> إسهامات الجيل الأوّل في نظرية الاتحاد الجمركي.

<u>1– جاكوب فاينر Jacob VINER والآثار الاستاتيكية للاتحاد الجمركي:</u>

يُعتبر جاكوب فاينر أوّل من وضع الأساس النظري لتحليل ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي، وذلك في كتابه: ***الاتحادات الجمركية The customs union issue*** الذي قام بنشره عام 1950، وفيه تحدثّ عن الاتحاد الجمركي كشكلٍ من أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدّول، معرّفًا إياه بأنّه يتمثل في:

[1] Walter MATTLI. **The logic of regional integration**. (United Kingdom: Cambridge University Press, 1990). p. 31.

[2] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 54.

"الإلغاء التام للتعريفات الجمركية بين دول منطقة معينة، وإقامةُ تعريفة موحّدة على الواردات الآتية من خارج الاتحاد الجمركي، وتقسيم الإيرادات الجمركية بشكل متفق عليه مسبقًا بين الدول الأعضاء".[1]

وانطلق جاكوب فاينر في تحليله من فرضيات عامة أهمها:

– افتراض وجود منافسة كاملة وسوق حرة، ونفقاتٍ ثابتة لدى كل الدول الأعضاء.

– تكاليف النقل بين الدول الأعضاء غير موجودة عند إنشاء الاتحاد الجمركي.

– حدوث تشغيل كامل للموارد المتاحة.

– تقنيات الإنتاج موجودة مسبقًا لدى الدول الأعضاء.

– التعريفة الجمركية هي الحواجز الوحيدة الموجودة في السوق.[2]

وعليه يتّضح أنّ فاينر يفترض مسبقًا وجود مجموعة من الظروف الاقتصادية، وأنّ التجارة بين الدول تتم بشكل حرّ مسبقًا، وذلك لتأثره بالمدرسة الاقتصادية الكلاسيكية، متمثلة في أفكار كل **من *آدم سميث Adam SMITH* و*دافيد ريكاردو David RICARDO***، هذا الأخير الذي حاول فاينر إسقاط نظريته حول التكاليف النسبية، أو ما جرى تجسيده عمليا تحت مبدأ: **الدولة الأولى بالرّعاية Most Favoured Nation** في تحليله للاتحادات الجمركية.

وأبرز إسهامٍ قدّمهُ جاكوب فاينر تركيزه حول **الآثار الاستاتيكية المترتبة عن إنشاء اتحاد جمركي** بين مجموعة من الدول على الدول الأعضاء قياسًا بمعيار الرفاهية الاقتصادية، وقد قدّم في هذا الشأن مفهومين مركزيين، يُعتبران بمثابة مؤشرين أوليين لقياس أداء التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وهما: **خلق التجارة وتحويل التجارة:**

---

[1] Jacob VINER, **The customs union issue**, (New York, Oxford University Press, 2014). Introduction.

[2] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 57.

أ- خلق التجارة Trade creation: لشرح أثر خلق التجارة، نفترض وجود ثلاث دول، دولة **أ**، دولة **ب**، ودولة **ج**، وأنّ الدولتان **أ** و**ب** عضوان في اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، أما الدولة **ج** فهي غير عضو في هذا التجمع الإقليمي. ونفترض أنّ الدولة **أ** كانت تقوم باستيراد مادة القمح من الدولة **ج** قبل قيام الاتحاد لتمتع الدولة **ج** بميزة نسبية في هذه المادة، وأنّ الدولة **ب** كانت تنتج القمح، ولكنّها لم تكن تصدّره للدولة **أ** لعدم تمتعها بميزة نسبية في هذه المادة، ولوجود تعريفات جمركية بينهما كذلك.

ففي حالة قيام الاتحاد الجمركي، وبعد إزالة الحواجز الجمركية بين الدولتين **أ** و**ب**، وإقامة تعريفة موحّدة بين الدولتين **أ** و**ب** تجاه الدولة **ج** وباقي الدول خارج الاتحاد؛ فإنّ الدولة **أ** التي كانت تستورد القمح من الدولة **ج** ستتجه إلى استيراد نفس المادة من الدولة **ب** بعد قيام الاتحاد، وتستغني عن الدولة **ج** لأنها صارت أقل كفاءة في إنتاج هذه المادة مقارنةً بالدولة **ب** بسبب إلغاء الحواجز الجمركية بين **أ** و**ب**؛

في حالةٍ ثانية، نفترض أنّ الدولة **أ** هي التي كانت تنتج مادة القمح قبل قيام الاتحاد الجمركي بينها وبين الدولة **ب** التي كانت تنتج هي الأخرى نفس المادة، ولكن بتكلفة أقلّ، أي بكفاءةٍ أكبر:

بعد قيام الاتحاد الجمركي بين الدولتين **أ** و**ب** تستغني الدولة **أ** عن إنتاج مادة القمح، لتنتقل إلى استيرادها من الدّولة **ب**، لأن هذه الأخيرة هي أكثر كفاءةً في إنتاج مادة القمح.

وهذا الأثر الذي جرى تبيانه في المثالين السابقين يُسمّى أثر **خلق التجارة Trade creation** لأنه تم خلق تجارة جديدة بين الدولتين **أ** و**ب** بعد قيام الاتحاد الجمركي، وهو **أثرٌ إيجابي** حسب فاينر.[1]

ب- تحويل التجارة Trade diversion: إذا أضفنا إلى الفرضيات السابق ذكرها في المثال الآنف الأوّل دولةً نسميها **د** لا تُعتبر عضوًا في الاتحاد الجمركي، وكانت هذه الدّولة تصدّر مادّة الذرة إلى الدولة **أ** قبل قيام الاتحاد الجمركي، لتمتّعها بميزةٍ نسبية في هذه المادة، مع العلم أنّ الدولة **ب** كانت تنتج مادة الذرة ولكن لا تصدّرها إلى الدولة **أ**، أي تنتجها بتكاليف أكبر مقارنة بالدولة **د**، وأنه بعد قيام الاتحاد الجمركي،

[1] Kevin G. CAI, op. cit. p. 8.

ورغم تحرير التجارة بين الدّول الأعضاء في الاتحاد، إلاّ أنّ الدولة **د** لا تزال تتمتّع بميزةٍ نسبية في إنتاج مادة الذرة.

إلاّ أنّه وحسب فاينر، بعد قيام الاتحاد الجمركي؛ فإنّ الدولة **أ** سوف تتجه إلى استيراد مادة الذرة من الدولة **ب**، رغم أنّ الدولة **د** لا تزال أكثر كفاءة في إنتاج هذه المادّة، أي أنّ تجارة الدولة **أ** اتجهت من الدولة **د** إلى الدولة **ب** رغم أنّ هذه الأخيرة أقل كفاءة، وهذا الأثر يسمّى **تحويل التجارة Trade diversion**، وهو **أثر سلبي** حسب فاينر.[1]

وكلا الأثران؛ خلق التجارة وتحويل التجارة يحدثان حتمًا حسب فاينر عند إنشاء اتحاد جمركي، فإذا فاق أثر خلق التجارة أثرَ تحويلها، فإنّ ذلك سيزيد الرفاهية الاقتصادية في الدولة **أ**،[2] أي أنّ هذه الدولة ستستفيد من عملية قيام الاتحاد الجمركي، أما إن فاق أثر تحويل التجارة أثرَ خلقها فإنّ ذلك سيؤثر سلبًا على الرّفاه الاقتصادي في الدولة أ، ومن ثمَ لن تستفيد الدولة **أ** من عملية قيام الاتحاد الجمركي.[3]

2- من آثار الاتحاد الجمركي على الإنتاج إلى الآثار على الاستهلاك:

رغم ثراء التحليل الذي قدّمه جاكوب فاينر حول الآثار المترتبة عن إنشاء اتحاد جمركي على الدول الأعضاء بمعيار الرفاهية الاقتصادية، إلاّ أنّ تحليله انصبّ فقط على التركيز على آثار الاتحاد على

---

[1] أحمد الكواز، "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **جسر التنمية**، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد، 81، مارس 2009. ص. ص. 10، 11.

[2] محمود ببيلي، "الاتفاقيات التجارية الإقليمية"، **المركز الوطني للسياسات الزراعية**، سوريا: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، أفريل 2008. ص.10.

[3] أحمد الكواز، مرجع سابق، ص. 7.

الإنتاج والتجارة فقط، وهذا ما أبرزه ***جايمس ميد James MEADE*** ***وريتشارد ليبسي Richard LIPSEY.***

يُعتبر جايمس ميد من أوائل الذين حاولوا تطوير ونقد نظرية فاينر، إذ قال في شأنها ما يلي: "رغم أهمية الدراسة التي قدّمها فاينر، إلا أنّ هذا التحليل حسب رأيي غير مكتمل".[1]

وهو غير مكتمل حسب ميد من نواحي عدّة؛ من أهمها أنه أعاب على فاينر تركيزه فقط على أثر تكوين الاتحاد الجمركي على الإنتاج، مقترحًا قياس أثر الاتحاد الجمركي على الاستهلاك كذلك، باستعمال نفس أدوات التحليل التي استخدمها فاينر، وهي خلق التجارة وتحويل التجارة. حيث يشير أثر خلق التجارة على الاستهلاك إلى زيادة الاستهلاك السكاني نظرًا لخلق تجارات جديدة، وانخفاض الأسعار وتكاليف الإنتاج الناجمة كلها عن إنشاء الاتحاد الجمركي. أما أثر تحويل التجارة على الاستهلاك، فيتجلى في انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد بسبب ارتفاع أسعار بعض المواد التي جرى تحويل استيرادها من دولة أكثر كفاءة خارج الاتحاد إلى دولة أقل كفاءة داخل الاتحاد الجمركي.[2]

من جهةٍ ثانية، لم يركّز ميد على قياس الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد فحسب، ولكن للدول خارج الاتحاد كذلك، معتبرًا أنّ تحليل فاينر قاصرٌ بتركيزه فقط على ما يحدث للدول داخل الاتحاد الجمركي من آثار لإنشاء الاتحاد على الرفاهية الاقتصادية، وبالتالي يتضح أن توجه ميد عالمي غير إقليمي يصبّ أكثر لصالح النظام متعدد الأطراف.[3]

3- آثار تحويل التجارة "الإيجابية" وآثار خلق التجارة "السلبية" على الرفاهية الاقتصادية:

[1] Jacob VINER, op. cit.

[2] Mordechai E. KREININ & Michael G. PLUMMER. **The theory of preferential trading arrangements: an overview**, Downloaded from Elgar Online at 04/29/2015 04:45:25PM. p. 7.

[3] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص. 16.

إذا كان فاينر قد خلُص إلى أنّ أثر تحويل التجارة هو أثرٌ سلبي على كافة المستويات على الرفاهية الاقتصادية للدّول الأعضاء، ***فإنّ ريتشارد ليبسي وفرانز جيهرلز Franz GEHRELS ومِيد*** يرون أنّ أثر تحويل التجارة قد يكون إيجابيا في بعض الأحيان على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، ولكن ليس على المدى القريب.[1]

فحسب جيهرلز، يؤدّي إنشاء اتحاد جمركي إلى تخفيض أسعار السلع القادمة من الدول الأعضاء في الاتحاد، هذا ما يؤدّي بدوره إلى زيادة استهلاك هذه المنتجات، ومنه تتكثف التبادلات التجارية أكثر بين الدول الأعضاء، ويضيف ميد إلى هذه الفكرة أنّ ذلك له علاقةٌ بالتعريفات الجمركية التي كانت مطبّقة بين دول الاتحاد قبل قيامه، لذلك يقترح فرضيتين لفهم متى يكون تحويل التجارة مؤثرا إيجابًا على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء:

أ- كلما كانت التعريفة الجمركية قبل قيام الاتحاد الجمركي مرتفعةً بين الدول الأعضاء، زادت إمكانية أن يكون الاتحاد الجمركي مفيدًا.

ب- كلما كان التباين في تكاليف إنتاج السلع ضعيفًا، كانت الأرباح المرتقبة من الاتحاد كبيرة.[2]

ويضيف ليبسي إلى الفكرة السابقة أنّ درجة تحويل التجارة تكون منخفضة إذا كانت التجارة بين الدول الأعضاء كثيفة، وكانت في المقابل هناك تعريفة جمركية موحدة منخفضة لدول الاتحاد تجاه الواردات القادمة من الدول خارج الاتحاد، عندئذٍ تزداد الرفاهية الاقتصادية ليس في الدول الأعضاء فحسب، ولكن في الدول غير الأعضاء في الاتحاد كذلك.[3]

---

[1] نفس المرجع. ص. 17.

[2] Ibrahim ARMAGAN, "La théorie traditionnelle de l'intégration économique internationale et ses insuffisances au niveau des pays en voie de développement", **The Turkish Yearbook**, Vol. 11. 1971. p. 135.

[3] Richard LIPSEY, "The theory of custom unions: A general survey". **Economic Journal**, Vol. 70. 1960. Pp. 496-513.

إضافةً إلى ذلك، يرى بيلا بيلسا أنّ الآثار على الرفاهية الاقتصادية تابعة كذلك لمتغير **تكاليف النقل بين الدول الأعضاء في الاتحاد**، فكلما كانت هذه التكاليف منخفضة، زادت الأرباح الصافية الناتجة عن قيام الاتحاد. والعكس. [1]

لذلك يبرز من خلال الإضافات النظرية السابقة أنّ الأثران الاستاتيكيان اللذان تحدّث عنهما فاينر؛ خلق التجارة وتحويل التجارة لا يكون لهما ذلك التأثير المباشر والجامد والدائم، فتحويل التجارة قد يُكون أثرًا سلبيا على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولكن قد يتحوّل إلى أثرٍ إيجابي على المدى البعيد.

كما أنّ أثر خلق التجارة قد لا يؤثر إيجاباً بشكلٍ كبير على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، حال لم يتوفّر مثلا التقارب الجغرافي، ووسائل النقل ذات التكاليف المنخفضة.

الفرع الثاني: إضافات الجيل الثاني لنظرية الاتحاد الجمركي.

برزت أعمال الجيل الثاني من منظري التكامل الاقتصادي الإقليمي انطلاقًا من انتقاد الأسس الفكرية التي أسّس عليها منظرو الجيل الأول تحليلهم، ومن أهم النقاط التي أثارت حفيظة رواد الجيل الثاني؛ اعتبار منظري الجيل الأول أنّ الاتحاد الجمركي ظاهرةٌ موجودة أصلاً، دون بذل أي جهد في محاولة البحث عن أسباب وجود هذه الظاهرة. لذلك يرى منظرو الجيل الثاني أنّ المنظرين الأوائل لم يجيبوا عن أهم سؤال كان ينبغي طرحه، وهو: **لماذا تقبل الدولة بإزالة الرسوم الجمركية عن تجارتها مع الدول الأعضاء في الاتحاد، وتستغني عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من خارج الاتحاد؟**

[1] Bella BALASSA. "Economic integration". in **The new Palgrave dictionary of economics**، (London: Macmillan, 1987). p.44.

أتُعتبر الدول الراغبة في انتهاج الطريق الإقليمي مجبرةً على تبني خيار الاتحاد الجمركي، ومن ثم تتحمل تبعات أثر تحويل التجارة، وكذلك أثر إزالة التعريفات الجمركية مع الدول الأعضاء عليها؟

وإذا كان الهدف العام من إنشاء اتحاد جمركي أصلاً هو زيادة رفاهية الدول الأعضاء، ألا يمكن للدول أن تحقق هذا الهدف عن طريق إزالة العوائق الجمركية في الإطار متعدد الأطراف تحت إشراف منظمة التجارة العالمية مثلاً؟[1]

تكمن الإجابة عن هذا السؤال حسب مفكري الجيل الثاني كما ذكر الدكتور **سامي حاتم عفيفي** في: "**رغبة الدول صغيرة الحجم في تكوين الاتحادات الجمركية وتفضيلها على الأخذ بمنهج منظمة التجارة العالمية... ويرجع ذلك إلى أنّ الاتحادات الجمركية وسيلةٌ للجمع بين مناهج تحرير التجارة ومناهج اتباع سياسات الحماية، هذا في حين لا توفّر نظم التخفيضات الجمركية العامة لمنظمة التجارة العالمية هذه الوسيلة لأنها تطبق مبدأ أو شرط الدولة الأكثر رعاية...**"[2]

وتحدّث الاقتصادي ***هاري جونسون Harry JOHNSON*** عن مجموعة الأهداف غير الاقتصادية الكامنة لدى الدول صغيرة ومتوسطة الحجم التي تُنشئ أو تنضم لاتحادات جمركية؛ من أبرز هذه الأهداف ذلك **الشعور بالفخر والاعتزاز** الذي يتولّد لدى مواطني الدولة العضو في الاتحاد الجمركي عندما يعلمون أنّ دولتهم تنتج فعلاً سلعةً أو سلعًا معينة، عوض أن تقوم باستيرادها من خارج الاتحاد ولو بتكلفةٍ أقل. وهذا الأثر أطلق عليه فريتز ماشلوب تسمية: **المداخيل النفسية** من الاعتزاز والفخر التي يحصل عليها مواطنو الدولة حينما يعرفون أنّ لهم "إنتاجهم الصناعي المحلي الخاص بهم".[3]

---

[1] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص. 18.

[2] سامي حاتم عفيفي، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، الكتاب الثاني. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005). ص. 79.

[3] Fritz, MACHLUP, op. cit. p. 126.

لذلك حسب جونسون، يُمكن أن يُنظر للاتحاد الجمركي أنه نوع من أنواع السياسات الحمائية التي تلجأ إليها الدولة لتحقيق الهدف السابق، وكذلك لتحقيق أهدافٍ أخرى في آن:

– زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعات أمام الصناعات الأجنبية.

– عدم تعريض العاملين في هذه القطاعات الصناعية لموجات البطالة.

– توفير قاعدة انتخابية من العمال والمواطنين عمومًا لصالح النخب الحاكمة.[1]

من ناحيةٍ أخرى، وفي إطار نفس الانتقادات الموجهة ضد مفكري الجيل الأول حول فكرة التسليم بوجود ظاهرة الاتحاد الجمركي، حاول ***ماسل وكوبر MASSELL & COOPER*** توضيح المبررات التي تدفع الدول نحو تفضيل خيار الاتحاد الجمركي على الخيارات الأخرى، وذلك من خلال التفرقة بين نوعين من الآثار الاقتصادية المترتبة عن تكوين اتحاد جمركي حسبهما:

أ– إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد بشكل غير تفضيلي، ويُعتبر هذا الأثر سببًا في بروز آثار خلق التجارة على الإنتاج والاستهلاك المؤثرة إيجابيا على الرفاهية الاقتصادية.

ب– فرض تعريفة جمركية موحّدة على واردات الدول الأعضاء القادمة من دول غير أعضاء في الاتحاد الجمركي، ويُعتبر هذا الأثر سببًا في ظهور أثر تحويل التجارة المؤثر سلبًا على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء حسب تصور فاينر، وكذلك سببًا لكافة الخسائر التي ستتكبدها الحكومة جرّاء إزالة القيود الجمركية كذلك.

وبما أنّ الدول تهدف من خلال إنشاء اتحادات جمركية إلى زيادة دخلها القومي ورفاهيتها الاقتصادية بشكلٍ عام، يتساءل كل من كوبر وماسل بناءً على الطروحات السابقة: **إذا كانت كافة الآثار الاقتصادية الإيجابية راجعةً إلى تحرير تجارة الدولة مع دول أخرى من خلال إزالة التعريفات الجمركية، وكافة الآثار**

[1] سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص. ص. 80، 81.

الاقتصادية السلبية راجعةً إلى فرض تعريفة جمركية موحّدة على الدول غير الأعضاء في الاتحاد، إذن لماذا لا تتجه الدولة نحو بدائل أخرى للتكامل الاقتصادي الإقليمي بدل إنشاء اتحاد جمركي؟ كتحرير التجارة من جانب واحد من طرف الدولة في إطار مبادئ منظمة التجارة العالمية مثلاً ؟[1]

وهنا يعطي كوبر وماسل نفس المبرر الذي قدّمه جونسون تقريبًا، وهو أنّ الدول الصناعية الصغيرة والدول النامية ترغب من خلال إنشاء اتحاد جمركي في **اتباع سياسة حمائية** هدفها حماية الصناعات الوطنية الناشئة، إيمانًا منها بعدم قدرتها على المنافسة في السوق الدولية حال قامت بتحرير التجارة في إطار النظام التجاري متعدّد الأطراف.[2] وأنّ أفضل حل لدفع عجلات التنمية الاقتصادية هو تحرير التجارة فيما بينها، وحماية اقتصادها في نفس الوقت، من أجل تخفيض تبعيتها للدول المتقدّمة.[3]

ورغم تقديم كوبر وماسل هذه المبررات التي تدفع الدول نحو تفضيل خيار الاتحاد الجمركي، إلاّ أنّ ذلك لا يعني أنّهما اكتفيا بالتقرير بذلك فقط، بل حاولا طرح بديل أكثر ملائمة لهذه الدول:

يتساءل كوبر وماسل قائلين: **إذا كانت الآثار المترتبة عن تحرير التجارة إيجابية على الدول الأعضاء، فلماذا تقبل الدول بالآثار السلبية الناتجة عن فرض تعريفة موحّدة، مع وجود بديل سيخلّصها من آثار تحويل التجارة الناتجة عن إنشاء اتحاد جمركي؟** يتمثّل هذا الطرح البديل في اقتراح **تحرير التجارة الخارجية من جانب واحد Unilateral Tariff Liberalisation**، إذ يمكن بناءً على هذا الاقتراح أن تتخلص الدول من آثار تحويل التجارة السلبية، ذلك بتحريرها التجارة مع الدول التي تريدها من جهة؛ فتستفيد بذلك من آثار خلق التجارة، ومن جهةٍ أخرى تواصل استيراد السلع من المصادر الأكثر كفاءة، ولا تلجأ إلى المصادر الأقل كفاءة في حال انضمامها لاتحادٍ جمركي، وبالتالي يسمح لها ذلك بالتخلص من

---

[1] Mordechai E. KREININ & Michael G. PLUMMER. op. cit. p. 21.

[2] سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص. 79.

[3] Kevin G. CAI, op. cit. p. 10.

آثار تحويل التجارة السلبية من ناحية، ومن ناحية أخرى التحكم بالعائدات الجمركية بشكل يضمن مصالحها.[1]

وفصّل ***بيتر روبسون*** ***Peter ROBSON*** في هذه النقطة، وهو الذي قارن بين كل من: الاتحاد الجمركي، منطقة التجارة الحرّة، وتخفيض الرسوم الجمركية بشكل أحادي غير تفضيلي، ليصل في الأخير بأنّ الخيار الأمثل للدّول التي تريد زيادة دخلها ورفاهيتها الاقتصادية يتمثل في خيار تخفيض الرسوم الجمركية بشكل أحادي غير تفضيلي.

فقد افترض روبسون وجود دولتين: **أ وب** تنشئان اتحادًا جمركيا وتتبنيان تعريفة جمركية موحّدة نعبّر عنها بالحرف **ت**، وبعد إنشاء هذا الاتحاد يحدث أثرَا إنشاء التجارة وتحويلها كذلك. لكن يفترض في المقابل روبسون بأنّ الدولة **أ** لديها خيار آخر يتمثل في تخفيض الرسوم الجمركية بشكل أحادي غير تفضيلي، فيحدث أثر خلق التجارة حال قامت بذلك، وتستفيد في آن من واردات قادمة من دول من العالم الخارجي، تكون بأقل تكلفة وأكثر كفاءة. فتتخلص بذلك من أثر تحويل التجارة من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى تحافظ على الإيرادات الجمركية التي تربحها من واردات الدول الأخرى. وتُعتبر الفوائد المرجوّة من منطقة التجارة الحرة حسب روبسون في موقع وسط بين الاتحاد الجمركي وتخفيض الرسوم الجمركية غير التفضيلي، إذ في حالة منطقة التجارة الحرّة فإنّ الدولة **أ** تكون مجبرةً على تعويض الخسائر الناجمة عن إزالة الحواجز الجمركية مع الدولة **ب**، ولن يكون ذلك إلا باستعمال تعريفة الدولة **أ** على السلع القادمة من الدول غير الأعضاء في المنطقة. لكي تستطيع إحداث نوع من التوازن بين الخسائر الناتجة عن تحرير التجارة مع الدول الأعضاء، والإيرادات الجمركية من الرسوم التي تفرضها على واردات الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة، مع حدوث أثري خلق التجارة وتحويلها في آن. [2]

---

[1] Mordechai E. KREININ & Michael G. PLUMMER. op. cit. p. 22.

[2] Peter ROBSON, **The economics of international integration**, 4th Ed. (London: Routledge, 1998). p. 52.

فلماذا تتجه الدّول إذن نحو مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي إذا كانت الأرباح المحقّقة من تخفيض الحواجز الجمركية الأحادي غير التفضيلي أكبر من الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرّة معًا، كما ذكر روبسون، كوبر، وماسل؟

نجد الإجابة عن هذا السؤال في تلك الآثار التي من المفترض أن تحدث بعد مرور وقت معيّن على إنشاء تجمع اقتصادي إقليمي ما، أي على المديين المتوسط والبعيد، تلك الآثار تُسمّى **بالآثار الديناميكية** لإنشاء تجمعات اقتصادية إقليمية.

المطلب الثاني: النظريات الجديدة للتكامل ودورها في إبراز الآثار الديناميكية (غير التجارية) للتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

كما تم ذكره سابقًا، يدور كل ما جرى الحديث عنه من نظريات وأفكار حول فكرة محورية تتمثل في محاولة تبيان الآثار الاستاتيكية لقيام اتحاد جمركي على الدّول الأعضاء، متمثلةً في الآثار الإنشائية والآثار التحويلية تحديدًا، إلاّ أنّ تحليل منظري الجيل الأوّل لم يُحط بالآثار الديناميكية الناتجة عن تكوين اتحاد جمركي، وهي تلك الآثار التي تحدث بعد مدّة معيّنة من ظهور التجمّع الإقليمي، فتكون في آن نتيجةً لتكثف وزيادة التفاعلات الإقليمية المختلفة، وسبَبًا لزيادة تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي كذلك.

من أبرز هذه الآثار الديناميكية نذكر ما يلي (وهي التي تُعتبر هي الأخرى بمثابة مؤشرات سوف نستخدمها لقياس أداء اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك بمعية كل من الآثار الاستاتيكية، والآثار الديناميكية غير الاقتصادية كذلك).

الفرع الأوّل: تحفيز الاستثمار كأثر أساسي للتكامل الإقليمي.

من أبرز ما تعاني منه الدول النامية من مشكلات؛ حصتها القليلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وحتى من الاستثمارات المحلية، ذلك لأسبابٍ عدّة كتدهور مناخ الأعمال، ارتفاع الضرائب المفروضة على المستثمرين من قبل الحكومة، تغيير الحكومة العشوائي لقيم التعريفات الجمركية، ممارسة سياسات التأميم، غموض قوانين الاستثمار في بعض الدول، وغيرها. كل هذه العوامل وأخرى تدفع المستثمرين المحليين والأجانب إلى النفور من هذه الدول، ذلك بسبب عامل أساسي يجمع كافة العناصر التي تم ذكرها سابقًا، وهو **عدم الثقة في هذه السوق** من قبل المستثمرين.

ولو قررت هذه الحكومات منفردةً تبني سياسات استثمارية أكثر ملائمةً، فإنها ستُواجه بمطبات عديدة، كدور جماعات المصالح الرافضة للسياسات التي لا تخدم مصالحها، خطر صعود قيادة جديدة إلى الحكم تهدم كل ما تمت محاولة بنيانه أو إصلاحه من قبل القيادة السابقة، وهو ما يُصطلح عليه بالمعارضة الداخلية للتغيير الشائعة داخل الدول النامية خصوصًا.[1]

لذلك حتى ولو باشرت الحكومات حملة إصلاحات تخص مجال الاستثمار، فإنّ مصداقية هذه السياسات تبقى ضئيلة في أعين المستثمرين المحليين والأجانب، وكذلك الأمر لو حاولت هذه الدول إعطاء مصداقية لإصلاحاتها بتحركها ضمن الإطار متعدد الأطراف. وهنا يُطرح المستوى الإقليمي كمستوى كبديل وكحل في يد هذه الدّول لإعطاء مصداقية أكبر لإصلاحاتها الداخلية في مجال الاستثمار.[2]

إذ يُمكن أن يشكل التجمع الاقتصادي الإقليمي **قوةً مرافقةً للإصلاحات** التي تباشرها الدول النامية الأعضاء في هذا التجمّع، ويقويّ هذا المسعى أكثر **وجود قوى اقتصادية كبرى** (أقطاب) تقود هذه العملية

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. pp. 101-117.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, " Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction.". **The World Bank economic review**. Vol. 12. N° 2. pp. 179-181.

الإصلاحية، مثلما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية مع المكسيك عند إنشاء النافتا عام 1994. أما في حالة نماذج التكامل جنوب–جنوب فإنّ احتمال تقويض هذه الإصلاحات كبيرة، لعدم وجود قوى قادرة على قيادة هذه الإصلاحات وفق منطق العقاب والمكافأة. لكنّ ذلك لا يعني أنّ الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية قادرةٌ لوحدها على قيادة عملية الإصلاح داخل الدول النامية، ومن ثمّ إنجاح هذه العملية حتمًا، فشيلي مثلاً كانت قد باشرت عملية إصلاحات اقتصادية منذ منتصف السبعينيات كُلّلت بنتائج إيجابية من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل وغادرت هذه الدولة تجمع الأندين ANDEAN من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الداخلية، في حين أنّ اليونان قد فشلت في تعظيم عوائدها من الاستثمارات رغم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. وهنا يجب التأكيد على نقطة مفصلية، وهو أنّ نجاح أو فشل هذه الإصلاحات خاضعٌ كذلك **لجدية الحكومات في مباشرة وإنجاح هذه الإصلاحات**، ولا يكمن دور التجمعات الاقتصادية الإقليمية إلاّ في إعطاء نوع من المصداقية لهذه الإصلاحات.[1]

هذا في ما يخص النقطة الأولى، أما من الناحية الاقتصادية الصرفة، فإنّ لتكوين اتحاد جمركي أو منطقة تجارة حرة، مع ما يرافق ذلك من تحرير للتجارة الداخلية بين الدول الأعضاء؛ أثرٌ على تحوّل وجهات رؤوس الأموال الداخلية والخارجية. هذه الأخيرة تدخل في عملية بحث عن المناطق التي يكون فيها العائد على رأس المال أكبر، ومع رفع القيود الجمركية وحتى غير الجمركية بين الدول الأعضاء في منطقة ما، فإنّ هذه المنطقة ستصبح جاذبةً لرؤوس الأموال، خاصة إذا كانت رؤوس الأموال متركزةً في مناطق بعيدة قبل تكوين التجمّع، وكان المستثمرون متوجّسون من التقلبات المتوقعة على مستوى السياسات التجارية للدول المستقبلة، ويجد رؤوس الأموال المحليون بعد تكوين الاتحاد الجمركي أنفسهم أمام دول متجاورة وقريبة، فتقل نسبة التهديد ضد مشاريعهم الاستثمارية.[2]

---

[1] Mordechai E. KREININ & Michael G. PLUMMER. op. cit. p. 28

[2] Ibid. S.P.

كما أنّ تكوين منطقة تجارة حرة يمكن أن يؤثر على قرار الشركات الكبرى **التموقع** في منطقة معينة دون مناطق أخرى؛ فحسب الطروحات الجديدة للجغرافيا الاقتصادية التي قدّمها ***بول كروغمان*** ***Paul KRUGMAN*** فإنّ المتغيرات المفتاحية الثلاثة المتحكّمة في تموقع الشركات هي:

1- حجم السوق.

2- تكلفة الإنتاج وتوفر عوامل الإنتاج الملائم (الموارد البشرية، الطبيعية، والمصنعة).

3- النفاذ إلى السوق: ويُقصد بها نوعية السوق من حيث طبيعة اقتصاديات الدول المنتمية إلى هذه السوق.[1]

كل هذه المتغيرات قد يوفرها إنشاء منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركي، إذ أنّ الشركات الكبرى ستصبح أمام سوق كبيرة قد تختلف فيها تكاليف الإنتاج وعوامل الإنتاج بشكل واضح، والأكثر من ذلك أنّ المستثمرين الأجانب يستطيعون النفاذ إلى أسواق جديدة نتيجة تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

مثالٌ على ذلك نجده في حالة النافتا، إذ بعد إنشاء هذا التجمع عام 1994، وبعد أن كانت المكسيك مجرّد دولة مستقبلة لصادرات كثير من الدول، صارت محطّ استقطاب كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الآتية من دول خارج التجمّع، لأنّ المكسيك صارت بالنسبة لهؤلاء المستثمرين فرصةً أو وسيلة لضمان **النفاذ لأسواق الشركاء الشماليين**، فاليابان مثلاً قامت بتحويل نسبة كبيرة من استثماراتها الأجنبية المباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا نحو المكسيك، لتوفّر اليد العاملة الرخيصة في المكسيك

[1] Nations Unies, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique**, (Genève : Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Rapport 2009), pp. 5, 6.

خاصة، ولأنّ ذلك يضمن لها في المقابل الحفاظ على إمكانية نفاذها إلى سوقي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا العضوتان في تجمّع النافتا.[1]

الفرع الثاني: دور التجمعات الإقليمية في تعزيز المنافسة والكفاءة والقضاء على الاحتكارات.

من أبرز الآثار الديناميكية المتوقّعة عند إنشاء اتحاد جمركي أو منطقة تجارةٍ حرة؛ توقع زيادة درجة المنافسة بين مختلف الوحدات الإنتاجية في المنطقة، ذلك أنّ الشركات تجد نفسها من جهة في مواجهة سوق أوسع بعد رفع القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، فتصير مجبرةً على زيادة كفاءة إنتاجها من أجل القدرة على منافسة الوحدات الإنتاجية الأكثر كفاءة، وإلاّ فإنّها ستصبح مهدّدةً بالزوال إذا لم تستطع تحسين قدرتها التنافسية. وقد تلجأ هذه الشركات إلى **المنافسة السعرية** المتمثلة في السعي إلى خفض أسعار منتجاتها إلى الدرجة التي تحتل فيها مكانةً مرموقةً في السوق الإقليمية أمام الشركات المنافسة، كما قد تلجأ هذه الشركات إلى شكل **المنافسة غير السعرية** من خلال السعي إلى تحسين جودة منتجاتها، أو إيجاد منتجات جديدة لم تكن موجودةً من قبل، وذلك من خلال الاهتمام الكبير بعملية البحث والتطوير R & D.[2]

وهنا نذكر ما سماه ***روبرت بالدوين Robert BALDWIN*** **بأثر التخصيص** الذي يحدث عند تحرير التجارة بين مجموعة من الدول، ويعني: أنّه في اقتصاد تنافسي؛ يكون **الطلب** على منتوج معيّن هو الموجّه للموارد الإنتاجية نحو إنتاج هذا المنتوج، وبالتالي فالطلب يُعتبر إشارة مهمة بين المستهلكين والمنتجين،

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. pp. 118-119.

[2] سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص. ص. 95-96.

لذلك فإنّ فرض تعريفات جمركية وغير جمركية سوف يضبب هذه الإشارة، في حين أنّ رفع هذه القيود في إطار تكامل إقليمي يؤدي إلى تخصيصٍ أكثر فاعلية للموارد.[1]

كما قد تؤدي هذه المنافسة المتزايدة إلى توليد **قوى سوقية** تبدأ بالضغط على حكومات الدول الأعضاء من أجل التخلي عن كافة الأشكال الحمائية التي كانت تتبعها من قبل، كسياسات الدعم التي تقدّمها للوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، أو اتباعها سياسة الإحلال محل الواردات، والتي تعوق بشكل كبير تطور العملية التنافسية داخل السوق الإقليمية.[2]

ومن جهةٍ ثانية، فإنّ الاحتكارات المطلقة التي كانت موجودة قبل قيام الاتحاد سوف تزول أو تقلّ تدريجيًّا، ذلك بسبب دخول قوى إنتاجية أكثر كفاءة إلى السوق، وبسبب زيادة درجة التخصص وتقسيم العمل الذي يحدث داخل الإقليم جراء اتساع السوق.[3]

والأهم من ذلك بالنسبة للمستهلكين، هو أنّهم سيجدون أنفسهم مستفيدين مما سماه بالدوين **بأثر التنوع**، والذي يعني ببساطة أنّ اندماج اقتصاد بلد ما في سوق كبيرة سوف يعطي المستهلكين مجالاً أكبر للاختيار بين منتوجات متنوعة، مما سيزيد مستوى الرفاهية لديهم. إضافةً إلى أنّ أثر المنافسة الناتج عن التكامل قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار، وبالتالي زيادة الاستهلاك داخل المنطقة التكاملية.[4]

الفرع الثالث: اقتصاد المعرفة وجلب التكنولوجيا كأثرين غير تقليديين للتكامل.

---

[1] Nations Unies, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique**, op. cit. p. 5.

[2] سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص. 97.

[3] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 66.

[4] Nations Unies, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique**, op. cit. p. 6.

لم تُعر النظريات التي جرى استعراضها سابقًا أهميةً لعوامل الإنتاج غير المادية وأثرها في زيادة النمو الاقتصادي للدّول، واكتفت بافتراض توفّر عوامل الإنتاج التقليدية الثلاثة: رأس المال، العمل، والأرض فحسب. أما نظريات النمو الاقتصادي الحديثة فصارت تَعتبر التكنولوجيا عاملاً رابعًا من عوامل الإنتاج، وتَحوّل الاهتمام اليوم نحو اقتصاد المعرفة الذي يُعتبر **رأس المال البشري** أساسه، **والتكنولوجيا** محرّكه، وكل هذه العوامل غير الفيزيقية لم توليها نظرية الاتحاد الجمركي أهميةً تُذكر.[1]

إذ أنّ تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي قد تساهم بشكل كبير في زيادة النمو الاقتصادي للدول الأعضاء، ليس عن طريق زيادة التبادل التجاري فحسب، ولكن عن طريق أثر العوامل غير المادية كذلك، فعلى سبيل المثال؛ يُمكن لمهندسٍ في دولة ما أن يكون أكثر إنتاجية إذا توفّرت له إمكانية الاحتكاك والتعلم من مهندسين آخرين أكثر كفاءة. ويمكن مثلاً أيضًا أن تسعى دولة ما إلى تطوير أنظمتها التعليمية والإبداعية عبر دخولها في ترتيبات اقتصادية إقليمية، كما يُمكن لشركات دولة ما أن تستفيد من الخبرات الإقليمية في الميدان الصناعي مثلاً، عن طريق محاولة الرفع من نسبة الاندماج تدريجيا في مشاريع صناعية متعددة، بما يضمن نقلاً متدرجا للمهارة والتكنولوجيا نحو الشركاء الأقل كفاءة. وكل هذه الآثار وأخرى لا تحدث بشكل أوتوماتيكي بعد قيام التجمع، ولكن من المفترض حدوثها على المديين المتوسط والبعيد.[2]

الفرع الرّابع: أثر اقتصاديات الحجم أو النطاق كمخرجات للعملية التكاملية.

---

[1] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 67.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p. 126.

تُعرّف اقتصاديات الحجم Economies of scale أنها: "تلك العوامل التي تتسبّب في تخفيض متوسّط تكلفة إنتاج سلعة معيّنة بعد زيادة حجم إنتاج هذه السلعة"، أي أنّ ارتفاع كمية الوحدات المنتجة من سلعة ما يؤدّي إلى انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلع.[1]

وهناك نوعان لوفورات الحجم:

1- وفورات الحجم الداخلية:

خاصة بالشركة وهي منعزلةٌ عن البيئة الخارجية للمشروع الإنتاجي، ويُمكن أن توفّرها الشركة عن طريق زيادة الإنتاج بتحسين مستوى العمال، ورفع كفاءة الآلات الإنتاجية، والاستثمار أكثر في البحث والتطوير، وغير ذلك من الأنشطة.

2- وفورات الحجم الخارجية:

وهنا نعني **البيئة الاقتصادية** التي يعمل فيها المشروع، ففي إطار اتحاد جمركي مثلاً تعمل الدول المتكاملة على زيادة وفورات الإنتاج للشركات، مثل تسهيل النقل، توفير اليد العاملة المؤهلة، وغير ذلك من الأنشطة التي تساعد الشركات على زيادة إنتاجها في السلع التي تتخصص فيها.[2]

ولتوضيح مفهوم اقتصاديات الحجم، نفترض أنّ شركة ما لديها آلات إنتاجية تكلّفها 10.000 دولار، تقوم هذه الآلات بإنتاج 1000 جهاز هاتف نقال أسبوعيا، ففي هذه الحالة تكون تكلفة جهاز إنتاج الهاتف الواحد: 10.000+1000/1000 وتساوي **11 دولارا للهاتف الواحد.**

لكن إذا قامت الشركة بإنتاج 2000 هاتف أسبوعيا، فإن تكلفة الهاتف الواحد تصبح تساوي **6 دولارات فقط**، بعد إجراء العملية الآتية: 10.000+2000/2000.

---

[1] The Economist**, Economies of scale and scope**, Oct 20th 2008. http://www.economist.com/node/12446567

[2] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص، ص. 69، 70.

وبالتالي تستفيد الشركات من أرباح كبيرة جرّاء انخفاض تكاليف الوحدات المنتجة من جهة، ومن جهةٍ أخرى تزداد كمية الإنتاج من أجل أن تغطي احتياجات أكبر قدر من المستهلكين. لكنّ التحدي الذي يواجه هذه الشركات التي تتبع هذه السياسة يتمثل في خطر الأثر العكسي لاقتصاديات الحجم، أو ما يسمى في الأدبيات الأنجلو–ساكسونية بـ: **Diseconomies of scale** ويتجلى ذلك في التكاليف الباهظة التي قد تدفعها الشركات مقابل محاولة تسيير عملية الإنتاج الكبيرة، وكذلك خطر **ضيق حجم السوق** الذي لا يسمح للشركات الكبرى باستغلال اقتصاديات الحجم بشكل كامل، وعليه يصبح توفير أكبر سوق ممكن لتصريف هذه المنتجات أمرا بالغ الأهمية.[1]

وهنا تكمن أهمية **الترتيبات الاقتصادية الإقليمية**، فجرّاء إنشاء اتحاد جمركي مثلاً، يحدث أثران بالغا الأهمية:

1– اتساع حجم السوق: بعد رفع القيود الجمركية بين الدول الأعضاء، يتسع حجم السوق بما يسمح للشركات الكبرى باستغلال كامل لاقتصاديات الحجم، وبالتالي زيادة أرباحها.

2– زيادة الطلب: فبعدما كانت الشركات مقيدة مثلاً بسوق لا يتجاوز عدد المستهلكين فيه 30 مليونا، تصبح مثلاً أمام سوق تحوي 300 مليون مستهلك جراء إنشاء ترتيب اقتصادي إقليمي ما.[2]

لذلك حاول الاقتصادي ***ماكس كوردن Max CORDEN*** تعديل نظرية فاينر بإدخال متغير اقتصاديات الحجم في تحليله لآثار إنشاء اتحاد جمركي على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء، ليبرز أربعة آثار لإنشاء اتحاد جمركي على الدول الأعضاء وغير الأعضاء:

1– بعد إنشاء الاتحاد يزيد إنتاج بعض المنتجات بعد اتساع حجم السوق: **أثر تخفيض التكلفة.**

2– يتوقف إنتاج بعض الأطراف لنفس المنتجات السابقة لصالح المنتج الأكفأ السابق: **أثر خلق التجارة.**

---

[1] The Economist**, Economies of scale and scope**, op. cit.

[2] Mordechai E. KREININ & Michael G. PLUMMER. op. cit. p. 24.

3- بعض الواردات من الدول غير الأعضاء قد تتوقف، لتتحول الدول المستوردة نحو الاستيراد من أحد الدول الأعضاء الأقل كفاءة: **أثر تحويل التجارة.**

4- أو قد يتم استبدال هذه الواردات بالإنتاج المحلي: **إزالة تجارة قائمة.**[1]

لذلك يرى كوردن أنّ القيمة الحقيقية للتمييز بين أثري خلق وتحويل التجارة عند فاينر يتحقق فقط عندما يتم إدخال متغير اقتصاديات الحجم في التحليل.[2]

المطلب الثالث: الآثار غير الاقتصادية للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

إذا كنا قد أسهبنا في الحديث عن الآثار الاقتصادية الاستاتيكية والديناميكية لإنشاء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء، فإنّ ذلك لا يعني أنّ مخرجات هذه التجمعات تتركز في الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما لها آثارٌ غير اقتصادية كذلك، ذات علاقة بالجانبين السياسي والأمني خصوصًا، **بحيث قد تَعتبر بعض الدول هذه الآثار بمثابة أساس تبرر به بقاءها أو انضمامها إلى ترتيب إقليمي معيّن، في حالة عدم إيجابية الآثار الاقتصادية للتجمع الإقليمي عليها.**

الفرع الأوّل: الترتيبات الاقتصادية الإقليمية كأدواتٍ لتحقيق السلم وحلحلة النزاعات بين الدول.

[1] Max CORDEN, **Economies of scale and customs union theory**, in: Trading blocs, by: Jagdish BHAGWATI, Pravin KRISHNA & Arvind PANAGARIYA. (Massachusetts: The MIT Press, 1999). p. 196.

[2] سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص. 101.

أسهب كثيرٌ من المفكرين والمختصين في ذكر الدور الإيجابي للتجارة بشكل عام في إحلال السلم والتخلص من النزاعات والحروب، فقد ذكر الاقتصادي والسوسيولوجي الإيطالي ***ويلفريدو باريتو*** ***Vilfredo PARETO*** في قمة السلم بروما عام 1889 بأنّ السلم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق أدواتِ التعاون الاقتصادي، ومن أهم هذه الأدوات حسبه؛ **الاتحادات الجمركية** التي يُمكن من خلالها التوصّل لعلاقاتٍ سياسية دولية أفضل بين الأمم.[1]

بعد ذلك دافع سكرتير الدولة للولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 1933 و1944 ***كوردل هول*** ***Cordell Hull*** عن هذه الفكرة عام 1948 في قوله: "إذا استطعنا أن نرفع معدّل التبادلات التجارية بين الدول ونتخلص من القيود غير الطبيعية على التجارة، **فسوف نتجه مباشرة نحو إلغاء فكرة الحرب أصلا**".

"if we could increase commercial exchanges among nations over lowered trade and tariff barriers and remove unnatural obstructions to trade, we would go a long way toward eliminating war itself"

وكان قد صرّح رائدا الصرح الأوروبي ***روبرت شومان وجون موني*** ***Robert SCHUMAN & Jean MONNET*** بأنّ الهدف من إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ عام 1951 بموجب اتفاقية باريس لم يكن محاولة الجعل من فكرة الحرب غير مرجحة فقط، ولكن ماديا غير قابلة للحدوث "**unthinkable, but materially impossible**".[2]

من الناحية النظرية، دافع **الوظيفيون والوظيفيون الجدد** عن نفس الفكرة، في دعوتهم إلى تجاوز الخلافات وتعزيز الثقة بين الدول عن طريق استحداث **منظمات إقليمية** هدفها إقامة تعاون وظيفي في قطاعات تقنية غير سياسية.[3]

---

[1] Fritz, MACHLUP, op. cit. p. 126.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p. 189.

[3] Kevin G. CAI, op. cit, p. 6.

هذا التعاون الوظيفي سرعان ما سينتج عنه ما يسمى بأثر التدفق (أو الانتشارية) **Spill over** والذي يعني أنّ النجاح المادي الملموس في مشروعٍ ما سيؤدي إلى خلق حاجاتٍ لمشروعات جديدة ليشمل قطاعات أخرى بما فيها ذات العلاقة بالجانب السياسي، ما سيخلق شبكةً من الاعتماد الإقليمي المتبادل، ويُحدث أثر التدفق لينتقل الولاء والشعور بشكل تدريجي من الوطن نحو المنظمات الإقليمية، بعد ظهور مصالح مشتركة بين الدول الأعضاء، وإنشاء مؤسسات فوق قومية تقود هذا المشروع التعاوني.[1]

لذلك يمكن القول أنه إذا تحققت مجموعةٌ من الشروط، أهمها أنّ فوائد الترتيب الإقليمي يجب أن تكون موزعة بعدالة بين كافة الأطراف، كما يجب على الأطراف أن تضع في أجندتها الأهداف ذات الطبيعة السياسية؛ فإنّ أثر هذه الترتيبات قد يكون إيجابيا من حيث إحلال السلم والحد من النزاعات بين الدول الأعضاء:

– تجارةٌ أكثر تعني وجود اعتمادٍ متبادلٍ اقتصادي أكبر بين الدول، ومنه تمتنع الدول وكذلك المواطنون عن الحرب لأنها تصبح مكلفةً، ولأنها ستمس بالمصلحة المتبادلة المباشرة للمواطنين في التكتل، أمثلة على ذلك نجدها في محاولة حل النزاع التاريخي الألماني الفرنسي عن طريق إنشاء **الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ** عام 1951، وكذلك محاولة حل النزاع البرازيلي الأرجنتيني المعقّد عن طريق استحداث **السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية MERCOSUR** عام 1991.[2]

– إمكانية إقامة آليات إقليمية للوقاية وللحد من النزاعات، مثل آلية **الإيكوموغ ECOMOG** التي استحدثتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS عام 1986 من أجل التدخل السريع للحد من النزاعات الإقليمية المسلحة.[3]

---

[1] عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 6.

[2] Charles-Philippe DAVID et Afef BENESSAIEH, « La paix par l'intégration? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », **Études internationales**, vol. 28, n° 2, 1997, p. 227.

[3] Philippe HUGON, op. cit. p. 77.

– تجارة أكثر تعني تفاعلاً أكبر بين شعوب المنطقة، ومنه يزيد التفاهم والتقارب بين الأمم وتزيد الثقة بينهم، وتصبح أولويات الشعوب **اقتصاديةً وسوسيو–ثقافية، لا أمنية وسياسية.** كما قد يؤدي التعاون الاقتصادي الإقليمي إلى تخفيض النفقات العسكرية وحدة السباق نحو التسلح بين الدول، إذ لجأت البرازيل والأرجنتين مثلاً في ثمانينيات القرن العشرين إلى توقيع اتفاقيات قطاعية في مجالات السيارات والفولاذ أولا، إلى غاية إنشاء ميركوسور عام 1991، وفي تصريح ***لروبنس ريكوبرو Rubens RICUPERO*** عام 1998 الأمين العام للأونكتاد ووزير المالية البرازيلي السابق، أكد بشكل واضح على هذا المسعى:

"كان ضروريا البدء بالاتفاقيات في المجال الاقتصادي من أجل خلق بيئة خارجية قوية، التي جعلت من الممكن احتواء البرامج النووية العسكرية وتعويض التنافس بالتكامل. هذا الجهد تطوّر بشكل متدرّج إلى غاية توقيع اتفاقيات بين البرازيل والأرجنتين...". [1]

It was essential to start with agreements in the economic area in order to create a more positive external environment that rendered it possible to contain the military nuclear programs and to replace rivalry by integration. This effort was developed along successive stages and eventually led to signature by the two governments of Brazil and Argentina… (Personal communication, 1998)

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. pp. 189-193.

الفرع الثاني: دور التكامل الاقتصادي الإقليمي في دعم الديمقراطية وترقية حقوق الإنسان.

قد يساهم إنشاء ترتيبات اقتصادية إقليمية في دعم الديمقراطية بين الدول الأعضاء، خاصة في حالة أشكال التكامل شمال/جنوب أين يمكن أن تقود الدول التي وصلت إلى درجاتٍ متقدمة من الدمقرطة؛ الدولَ الأقل ديمقراطية في عملية مباشرة إصلاحاتٍ سياسية داخلية.

كما أنّ هذه الترتيبات قد ينتج عنها قيام **قواعد لتدعيم الديمقراطية** داخل الدول الأعضاء، مثالٌ على ذلك قيام الدول الأعضاء في السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية (ميركوسور) بتعليق عضوية باراغواي في هذا التجمّع الإقليمي بعد محاولة الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال ***لينو أوفييدو Lino OVIEDO*** عام 1996. وصارت الديمقراطية بعد هذا الانقلاب **شرطا** واجب التحقيق للدول التي تريد الانضمام إلى ميركوسور، وذلك بموجب **الإعلان الرئاسي عن التوافق الديمقراطي** الموقع في سان لويس San Luis بالأرجنتين يوم 25 جوان 1996. متبوعًا **ببروتوكول أوشوايا Ushuaia** عام 1998 الذي نص على نوع العقوبات التي يمكن أن تصدرها الدول الأعضاء بالإجماع على الدولة التي يتعثر أو يتوقف المسار الديمقراطي بها (والتي تتراوح بين تعليق مشاركتها في بعض مؤسسات التجمع إلى الطرد). لكن تنبغي الإشارة إلى أنّ مثل هذه العقوبات تكون أكثر قابلية للفرض والتطبيق في حالة وجود **علاقات اقتصادية كثيفة** بين الدول الأعضاء، وليس في حالة وجود بعض الدول الضعيفة ديمقراطيا التي لا تحوز على علاقاتٍ اقتصادية كبيرة فيما بينها، إذ في حالة وجود درجة كبيرة من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول تجمّع معيّن، فإنّ الدول التي تتعرّض للعقوبات مهما كانت درجتها، ستتأثر حتمًا بهذه العقوبات التي قد تدفع الأطراف الداخلية المضادة للديمقراطية بها إلى العدول عن مساعيها اللاديمقراطية. [1]

[1] Ibid. pp. 199-200.

الفرع الثالث: الدول النامية والبحث عن المصداقية عن طريق التجمعات الاقتصادية الإقليمية.

يُعتبر وجود **قوة إقليمية مهيمنة** حسب تعبير ***تشارلز كيندليرغر Charles KINDLEBERGER***،[1] أو قيادة إقليمية كما سماها ***جون هادسون John HUDSON***، أمرًا أساسيا من أجل نجاح الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في تحقيق أهدافها، فوجود دولةٍ تتمتع باقتصادٍ متطور مقارنة بالدول الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، كان من الأسباب التي جعلت تجربة النافتا تنجح نسبيا، وكذلك الأمر بالنسبة للاتحاد الأوروبي، مع وجود دولتين قائدتين هما ألمانيا وفرنسا حسب هادسون.[2]

من جهةٍ أخرى، من المفاهيم التي طرحها الليبراليون الجدُد مفهوم **السلع العامة Public goods** التي تختلف عن السلع الخاصة في أنّ الجميع يتشارك فيها، كالأمن والمكاسب الاجتماعية، لكن من الذي يتكفل بالتوزيع العادل لمختلف هذه المكاسب؟ هنا تم طرح **نظرية الاستقرار بالهيمنة** من طرف ***كيندلبرغر***، الذي رأى بأنّ بعض الدول في المنطقة ستسعى إلى الاستفادة من هذه السلع العامة دون دفع ما يجب عليها دفعه، وهنا يبرز دور القوة المهيمنة التي ستقوم بهذه المهمة إما وحدها، أو بإشراك دولٍ أخرى عن طريق الإكراه، أو غيرها من الوسائل. إضافةً إلى ذلك، فإنّ وجود دول قوية في الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بإمكانه أن يجعل الدول التي تباشر إصلاحاتٍ اقتصادية وسياسية داخلية تشعر وكأنّها **مقيّدة وتحت ضغط**، في حين أنّ مباشرتها لإصلاحات في إطار ترتيب إقليمي جنوب/جنوب قد يجعلها تشعر بعدم وجود قوة ضاغطة لإنجاح هذه الإصلاحات، ونفس الأمر يحدث في حالة مباشرتها عملية إصلاحية بطريقة منفردة، إذ يمكن أن تتراجع في أي وقتٍ عن هذه الإصلاحات في هذه الحالة، مما يشكل تهديدًا لمصالح الدول الأجنبية في هذه الدولة، كرؤوس الأموال والاستثمارات مثلاً. وبالتالي

---

[1] Philippe HUGON, op. cit. p. 74.

[2] محمد بن عزوز، مرجع سابق، ص. 80.

يمنح وجود دول متقدّمة اقتصاديًا تقوم بقيادة الإقليم؛ نوعًا من **المصداقية** لمختلف الإصلاحات التي تقوم بها الدول الأقل نموًّا في المنطقة.[1]

الفرع الرابع: الأهداف الجيو–بوليتيكية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية.

من بين أهداف إنشاء تجمعاتٍ اقتصادية إقليمية؛ سعيُ الدول لتحقيق أهدافٍ جيو–بوليتيكية، من بينها نذكر:

1– التكامل الاقتصادي الإقليمي كاستراتيجية لمواجهة تهديداتٍ خارجية وخطر هيمنة أطراف إقليمية: وهو ما يفسر إنشاء **مجلس التعاون الخليجي** مثلاً عام 1981 بسبب ظهور مهدد إقليمي تمثل في إيران، وذلك بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979. والأمر سيان بالنسبة **لأسيان ASEAN** التي هدفت دوله إلى مواجهة الخطر الشيوعي في المنطقة. وكذلك الأمر بالنسبة لدول أوروبا الوسطى والشرقية التي هدف أغلبها إلى مواجهة الخطر الروسي بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.[2]

2– التعاون الإقليمي هدفه أيضا تقوية القدرة التفاوضية لدول الجنوب (في شكل تحالفات جيو–بوليتيكية)، من أمثلة ذلك نذكر: حالة دول الكاريبي التي سعت إلى زيادة قدرتها التنافسية من خلال إنشاء تجمع **كاريكوم CARICOM** عام 1973، باعتبار هذه المنطقة تضم دولاً مجهرية وصغيرة، ذات قدرةٍ تفاوضية محدودة.[3]

---

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, " Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction.". Op. cit. p. 181.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p. 203.

[3] Ibid. p. 204.

3- من أبرز التفسيرات ذات الطابع السياسي لنهج الدول المسار الاقتصادي الإقليمي هو ما يتعلق **بالنفوذ،** إذ تسعى دولٌ كثيرة من خلال الترتيبات الاقتصادية الإقليمية إلى زيادة درجة نفوذها في منطقةٍ ما، أو المحافظة على نفوذٍ معيّن اكتسبته، وذلك أمام دولٍ أخرى تسلك نفس السّلوك. ومن أمثلة ذلك أنّ البرازيل عارضت مشروع إنشاء: **منطقة التجارة الحرة للأمريكتين Free Trade Area of the Americas** المقترح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مخافة أن لا يصبح لميركوسور أي تأثير على أوضاع المنطقة؛ وهي الدولة القائدة فيها، بعد ذوبانها المفترض في هذا الكيان الاقتصادي الجديد.[1]

الفرع الخامس: الترتيبات الاقتصادية الإقليمية وقضايا الهجرة.

يُمكن أن تساعد الترتيبات الاقتصادية الإقليمية على التحكم في مشكلة تدفق المهاجرين بين الدّول، فبالنسبة لمشروع الشراكة الأورو-متوسطي، يُعتبر بُعدُ الهجرة من أهم الأبعاد التي تضمنها هذا المشروع. وفي حالة النافتا كذلك صرّح الرئيسان المكسيكي والأمريكي ***سالیناس SALINAS وبوش BUSH*** بأنّ مساعدة المكسيك لتصدير مزيد من السلع سوف يساعدها على **تصدير مهاجرين أقل نحو الولايات المتحدة الأمريكية،** لأن الفارق في أجور المواطنين بين الدولتين سيتقلص تدريجيا.[2]

لكن في المقابل هناك رأي ثانٍ يحاجج بأنّ الاتفاقيات شمال/جنوب قد تزيد من تدفق المهاجرين نحو الدول الأكثر تقدمًا، لأنّ:

- تكلفة الهجرة تقل باعتبار أنّ المهاجرين سيصبحون ذوي معلومات أكبر عن وجهتهم.

[1] Stéphanie AH TCHOU. op. cit. p. 50.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p. 196

– حتى لو زادت الاتفاقيات رفاهية دول الجنوب، إلا أنّ اليد العاملة غير المؤهلة قد لن تستفيد من ذلك، وستبقى تشكل خطرا دائمًا على دول الشمال.

– قد يزيد التكامل من فرص الهجرة داخل البلاد كذلك، للانتقال إلى المراكز الصناعية الجديدة التي قد يخلقها المشروع التكاملي، كسكان الأرياف المكسيكية الذين يهاجرون إلى حدود الولايات المتحدة الأمريكية التي تشهد تركيزًا صناعيا كبيرًا.[1]

الفرع السادس: المحرّكات الداخلية والإقليمية للمسار التكاملي الإقليمي.

يؤدي التكامل الاقتصادي الإقليمي حسب الوظيفيين الجدد إلى خلق فئات جديدة، هي التي ستقوم بتحريك وتعميق التكامل أكثر فأكثر؛ كفئة **النخب الإقليمية (التكنوقراط)**، و**جماعات المصالح** المستفيدة من العملية التكاملية. هذه الجماعات ذات المصالح ستقوم بالضغط على الحكومات (النخب الوطنية) من أجل دفعها إلى تعميق التكامل.[2]

وحسب الوظيفيين الجدد؛ فإنّ أثر الانتشارية Spill over لا يتم بشكلٍ أوتوماتيكي كما قدّمه الوظيفيون الأوّلون، بل يكون **تفاوضيا** بين مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين الباحثين عن تعظيم مزايا التكامل، الذين قد يقرّرون الاتجاه أكثر نحو **التسييس Politization** بما أنّ العملية التكاملية قد حقّقت لهم أرباحًا كبيرة على المستوى الاقتصادي.[3]

مثالٌ على ذلك نجده في النموذج الذي طرحه ***هالبمان وغروسمان GROSSMAN & HELPMAN***، والذي جاء فيه أنّ **لوبيات التصدير** سوف تشجع على إنشاء مناطق تجارة حرة تسمح لهم ببيع منتجاتهم

[1] Ibid. pp. 196-198.

[2] عمر إبراهيم العفاس، مرجع سابق، ص. 199.

[3] Kevin G. CAI, op. cit, p. 7.

في الدول الأعضاء بأسعارٍ أقل. في حين أنّ أي تخفيض جمركي سيواجه مقاومة من **لوبيات الاستيراد**، نظرًا للخسائر الكبيرة التي من المتوقّع أن يتلقونها جرّاء رفع القيود الجمركية من قبل الحكومات.[1]

وهنا تبرز أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي من الممكن في إطاره أن تقوم الدول الأعضاء بإرساء مجموعةٍ من **القواعد المشتركة** من أجل القضاء على مختلف اللوبيات التي من الممكن أن تهدد مسار التكامل الإقليمي، والتي كانت تتمتع بنفوذٍ كبير قبل انطلاق العملية التكاملية، ونجد ذلك خاصةً في الدول الأقل نموّا التي تتميز اقتصادياتها بوجود احتكاراتٍ وبدورٍ كبير لهذه اللوبيات، بل بتدخل هذه اللوبيات في صناعة السياسات العامة للدول بما يخدم مصالحها.[2]

وفي الشكل الآتي، نحاول تلخيص أهم الآثار غير الاقتصادية لعمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي على الدول الأعضاء:

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, " Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction.". Op. cit. pp. 187, 188.

[2] Philippe HUGON, op. cit. p. 52.

شكل رقم 1: الآثار غير الاقتصادية "المتوقعة" للتجمّعات الاقتصادية الإقليمية



من إعداد الباحث

خلاصة الفصل.

حاولنا في الفصل الأوّل من هذا الباب تحديدَ مفهوم **التكامل الاقتصادي الإقليمي**، رغم صعوبة القيام بذلك نظرًا لوجود مفاهيم متقاربة مع هذا المفهوم من جهة، وكذلك لاختلاف مضمون هذا المفهوم من فترةٍ زمنية لأخرى، أي تطوّره التاريخي وتبدّل مضمونه، إلى أن تم الوصول إلى الحديث عن ما يسمّى **بالإقليمية "الجديدة"**، كتوصيفٍ لمفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي في صبغته الجديدة.

لذلك وقفنا بعد ذلك عند مفهوم الإقليمية "الجديدة"، أسبابُ بروز ظاهرة الإقليمية الاقتصادية منذ بداية التسعينيات خاصة، ثمّ انتقلنا إلى الحديث عن دوافع الدول المتباينة نحو التكامل الاقتصادي الإقليمي، محاولين التركيز على ما يدفع الدول النامية خاصةً نحو تبني أو الانضمام إلى المسارات التكاملية الاقتصادية الإقليمية. مبيّنين أيضًا توفّر أشكال متعدّدة للإقليمية "الجديدة"، وأنّ أكثر أشكال التكامل حداثةً بين الدول وإثارةً للجدل العلمي، تتمثل في مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي التي صارت تتم بين دول متقدّمة وأخرى نامية، أو ما يُصطلح عليه **بالتكامل شمال/جنوب**.

أما في المبحث الثالث من الفصل، فقد تم استعراض أبرز النظريات المفسّرة لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بدايةً بما يسمى **بالنظرية العامة للاتحادات الجمركية**، التي ركزت على آثار قيام اتحاد جمركي ما **الاستاتيكية** على رفاهية الدول الأعضاء وغير الأعضاء، من حيث عاملي الإنتاج والاستهلاك.في حين حاولت النظريات والطروحات الجديدة التركيز على **الآثار الديناميكية** للتجمعات الاقتصادية الإقليمية، كتحفيز الاستثمارات، زيادة درجة المنافسة على مستوى الإقليم، وأثر اقتصاديات الحجم. ذلك دون إغفال الحديث عن **الآثار غير الاقتصادية** ذات العلاقة **بالجانب السياسي** خصوصًا لقيام هذه التجمعات، كحل النزاعات وبث السلم والثقة بين الدول، تدعيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وغيرها من الآثار غير الاقتصادية، التي قد تمثل غاياتٍ كبرى تسعى بعض الدول إلى تحقيقها بالانضمام إلى تجمعاتٍ معينة.

الفصل الثانـي

التجارب التكاملية الإقليمية للجزائر: الدوافع والخياراتُ المُتّبَعَة

- **محتويات الفصل:**

المبحث الأول: الدوافع الخارجية لاتجاه الجزائر نحو الإقليمية.

المبحث الثاني: دوافع الجزائر الداخلية لتوجّهها نحو الإقليمية.

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي للجزائر مع الدول النامية

تمهيد.

بعد أن حاولنا في الفصل الأول من هذه الدراسة تحديدَ مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، ثمّ تقديم مقاربةٍ نظرية تتضمّن مجموعةً من الأفكار والنظريات من أجل معالجة هذا الموضوع؛ نحاول في هذا الفصل الانتقال إلى الحديث عن أهم الأسباب والخلفيات التي دفعت وتدفع الجزائر نحو الإقليمية، ونحو توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي تحديدًا.

ويكون ذلك بمحاولة تقديم أبرز الدوافع التي صارت تجعل من التكامل الاقتصادي الإقليمي بديلاً مطروحًا أمام الجزائر، وهي دوافع إما ذات طبيعة عالمية ممثلة أساسًا في العولمة الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على الدول النامية وعلى الجزائر بشكلٍ خاص؛ كما قد تكون هذه الدوافع ذات طبيعة داخلية متعلّقة بالتعثرات التي عرفتها الاستراتيجيات والسياسات التنموية المتّبعة من طرف الجزائر سابقًا، والتي تعكسها مختلف المؤشرات الاقتصادية والمؤشرات ذات العلاقة بالجانب الاقتصادي.

بعد ذلك ننتقل إلى استعراض، تحليل ودراسة أهم تجارب الجزائر التكاملية مع الدول النامية، على مستوى المحاور الثلاثة الممثلة في: العالم العربي، المنطقة المغاربية، والقارة الإفريقية، محاولين تبيان مختلف النقائص التي شابت هذه العمليات التكاملية رغم النجاحات النسبية المحققة فيها، ومحاولين توضيح محدودية أو فاعلية هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية (جنوب–جنوب) بالنسبة للجزائر، بشكل أدى إلى توجه الجزائر نحو الدول الأوروبية المتقدّمة بدلاً من الدول النامية، في إطار تكاملي جديد (شمال/جنوب) فرضته العوامل الخارجية، الداخلية، والإقليمية السابق ذكرها على الجزائر، وذلك من خلال توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يندرج بدوره في إطار مسار برشلونة الأورو–متوسطي.

المبحث الأول: الدوافع الخارجية لاتجاه الجزائر نحو الإقليمية.

تشكّل مجموعة من المتغيرات والعوامل الكامنة في النظام الاقتصادي الدولي؛ دوافعًا للجزائر من أجل التوجّه نحو الإقليمية كبديلٍ مُقترح، وكحلٍ لمختلف المشكلات التي يطرحها الإطار الدولي أمام الجزائر.

ويعتبر المستوى الدولي أحد مستويات التحليل التي سنفردها بالاهتمام في هذا المبحث، من أجل تبيان محدودية النظام الاقتصادي متعدد الأطراف في معالجة المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، والصعوبات التي تواجهها الجزائر للاندماج في هذا الإطار، أي في منظمة التجارة العالمية تحديدًا، وكذلك "معاناة" الجزائر سابقًا من الإصلاحات التي فرضتها عليها المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي في إطار برنامج "التصحيح الهيكلي" في التسعينيات من أجل الخروج من الأزمة الاقتصادية التي كانت تعاني منها البلاد، وذلك كله من أجل توضيحِ محدودية مختلف الأطرِ الاقتصادية متعددة الأطراف، أو ما يسمى "بمؤسسات العولمة الاقتصادية" في تلبية المطالب التنموية للدول النامية، ومنها الجزائر.

المطلب الأول: النظام التجاري متعدد الأطراف والإقليمية.

نركز في هذا المطلب على نقطة تتمثل في تعثر بعض المفاوضات متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية خصوصًا، وكيف أنّ هذا الإطار متعدد الأطراف صار يعاني من اختلالات هيكلية أصبحت تدفع الدول نحو الإقليمية.

الفرع الأول: "تعثر جولة الدوحة" وبروز حل الإقليمية.

يتجلى الشكل المؤسسي للنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف اليوم في ***المنظمة العالمية للتجارة*** التي ظهرت عام 1995، لتَخلف الإطار متعدد الأطراف السابق المتمثل في **الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade**، أو ما يُعرف **بالجات GATT**، التي دخلت إلى حيز العمل شهر يناير 1948.

وتم تحقيق نتائج إيجابية نسبيا في إطار الجات، أي في الفترة الممتدة بين 1948-1995 على صعيد التبادلات التجارية بين الدول، إذ تضاعفت التجارة الدولية خلال هذه الفترة بعشر مرات، غير أنّ فترة ما بعد 1995 شهدت ما يشبه "لجوء" الدول المتقدمة والنامية معًا نحو الإقليمية، كنتيجةٍ للعراقيل التي أصبح يشكّلها الإطار متعدد الأطراف أمام هذه الدول، وخاصةً الدول النامية التي ما فتئت تعاني من مشكلاتٍ اقتصادية لم تجد لها حلاً في الإطار متعدد الأطراف. [1]

وقد شكّلت جولة الدوحة للمفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية "ضربةً قاصمةً" للنظام التجاري متعدد الأطراف، إذ أنّ المفاوضات التي انطلقت عام 2001 في إطار هذه الجولة، والتي كان من المفروض التوقيع على انتهائها عام 2011؛ تعثّرت لأسبابٍ عديدة،[2] نذكر منها:

- حدوث تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي الدولي ببروز قوى اقتصادية صاعدة كالصين، الهند، البرازيل وغيرها، إذ لجأت هذه الدول إلى خيار الانفتاح الاقتصادي وحققت نجاحات اقتصادية كبرى،

[1] Gérard MARIE HENRY**, L'OMC**, (France : Groupe Studyrama, 2006). p. 24.

[2] Jagdish BHAGWATI, "A l'aube d'un nouveau système", **Finances & Développement**, https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2013/12/pdf/bhagwati.pdf. Décembre 2013. PP. 10-13.

صارت على أساسها تطالب بتحريرٍ أكبر للتجارة الدولية، وبتخلي القوى الكبرى خصوصًا عن كافة أشكال الحمائية.[1]

– صارت الدول النامية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية أكثر توجسًا من الدخول في المفاوضات متعددة الأطراف منفردةً، مدعومةً بأفكارٍ مسبقة تفترض بناءً عليها أنّ الدول الكبرى لن تمنحها ما سيخدم مصالحها ويدعم عمليتها التنموية، خاصةً من حيث تطوير بنيتها التحتية ورأسمالها البشري. ما جعل بعضها يسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم بعدم دخوله أصلاً في هذه المفاوضات، فيما اتجه البعض الآخر نحو فكرة **الانخراط في ترتيبات إقليمية**، من منطلق أنّ تجمع عددٍ كبير من الدول النامية في تجمع إقليمي سيقوي قدرتها التفاوضية أمام القوى الكبرى والصاعدة.[2]

– رغم قيام القوى الكبرى الأساسية في منظمة التجارة العالمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي؛ بجهودٍ واضحة من أجل تحرير تجارتها في جولات التفاوض الثماني التي سبقت إنشاء منظمة التجارة العالمية، إلاّ أنّ هذا التحرير بقي مقتصرًا على السلع المصنّعة وقطاع الخدمات، دون أن يمسّ بالقطاع الزراعي الذي ما برحت هذه القوى تُمارس حمائية كبيرة عليه،[3] ويكفي تمثيلاً لذلك أن نذكر أنّ الاتحاد الأوروبي يخصص ما يتجاوز 40% من ميزانيته السنوية لدعم القطاع الزراعي، وهو ما يتعارض أصلاً ومبادئ منظمة التجارة العالمية، التي تنص على ضرورة عدم ممارسة الدول لأي شكل من أشكال الدعم.[4]

ومن الأخطاء التي تم ارتكابها في جولة الدوحة كذلك؛ إعطاءُ القوى الصاعدة والكبرى معًا الأولوية لإنجاح تحرير التجارة في القطاع الزراعي بشكلٍ خاص، وهو ما ركّزت عليه الدول النامية أيضًا، غير أنّ

---

[1] Ibid. S.P.

[2] Ibid. S.P.

[3] Jeffrey J. SCHOTT. The future of the multilateral trading system in a multi-polar world. **Deutsches Institut für Entwicklungspolitik,** Bonn: 8/2008. pp. 3, 4.

[4] Joseph L. BRAND, op. cit. p. 157.

القوى الكبرى لم تكن مستعدةً أصلاً لتحرير التجارة في هذا القطاع، دون أن تقدّم الدول النامية والصاعدة تنازلاتٍ كبرى هي الأخرى.[1]

– لذلك تتحمل بعض الدول النامية قسطًا من المسؤولية في إفشال مفاوضات جولة الدوحة، إذ أنّ هذه الدول كانت قد استفادت من معاملاتٍ تجارية خاصة وتفضيلية في عهد الجات من قبل الدول المتقدمة، سمحت لسلع هذه الدول بولوج أسواق الدول المتقدمة دون مقابلٍ يُذكر، وهو ما لا يتطابق أصلاً مع قواعد الجات. لكن الذي حدث أنّ دولاً كالولايات المتحدة الأمريكية كانت تنتظر من الهند وغيرها من الدول ذات التركيز على القطاع الزراعي تقديمَ تنازلات من أجل تحرير التجارة في الزراعة، غير أنّ ذلك لم يحدث، فلم تتوصل بذلك الولايات المتحدة الأمريكية والهند إلى اتفاقٍ يقضي برفع الدعم عن الصادرات الزراعية، وتعثرت بذلك المفاوضات على مستوى منظمة التجارة العالمية [2]

وبما أنّ التعثر قد مسّ أول جولة مفاوضاتٍ متعددة الأطراف تُعقد تحت إشراف المنظمة العالمية للتجارة، فإنّ تساؤلاتٍ كبير صارت تُطرح منذ ذلك الوقت حول جدوى البقاء في هذا الإطار، سواءً من قبل الدول النامية أو الدول المتقدمة كذلك، ما دفع بكثير من دول العالم إلى بداية البحث عن أطرٍ بديلة تحقق لها أهدافها بصورة أسرع وأكثر فعالية، ومن أبرز هذه الأطر؛ الإطار الإقليمي.

لكن، ألا يوجد تعارضٌ بين الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف؟ أو بصيغة أخرى: أيُمكن اعتبار التجمعات الاقتصادية الإقليمية المتزايدة أنها ذات مساراتٍ متعارضة مع مسار العولمة الاقتصادية؟

الفرع الثاني: النظام التجاري متعدد الأطراف والإقليمية: مساران متكاملان أو متعارضان؟

[1] Jeffrey J. SCHOTT, op. cit. p. 4.

[2] Jagdish BHAGWATI, "A l'aube d'un nouveau système". op. cit. pp. 10-13.

لقد وقف العديد من أنصار تحرير التجارة في إطار النظام متعدد الأطراف موقف المُعارض أو على الأقل "الحَذِر" تجاه تكاثر التجمعات الاقتصادية الإقليمية، فبالنسبة لأنصار هذا التيار:

– يؤدي تزايد هذه التجمعات التي انتقل عددها من 27 تجمع عام 1990 إلى أكثر من 400 اليوم،[1] إلى تعقيداتٍ كبيرة نتيجة السياسات المتباينة التي ستتبعها هذه التجمعات، إذ هناك دولٌ أعضاء في عددٍ كبير من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية في آنٍ: تشيلي 12، الاتحاد الأوروبي 10، بنما 9، المكسيك 8، وهو ما يُطلِق عليه ***ريتشارد بالدوين Richard BALDWIN*** تعبير: **Spaghetti bowl regionalism** في تشبيه لتداخل وتشابك هذه التجمعات بطبق السباغيتي الإيطالي الشهير.[2]

– " تفرض الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية تعقيداتٍ على الدول غير الأطراف من خلال تقليص الاهتمام بأجندة التجارة العالمية متعددة الأطراف وإيجاد مصالح ومزايا راسخة بين شركاء المنطقة التجارية الحرّة تدفعها في وقت لاحق إلى مقاومة الجهود الدولية لتخفيف هامش المزايا التفضيلية".[3]

– ومن أكثر ما يتخوّف منه أنصار النظام متعدّد الأطراف كذلك؛ تحوّل الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية المتكاثرة إلى تكتلاتٍ اقتصادية منغلقة تمارس أشكالاً عالية من الحمائية،[4] وقد حاول ***بول كروغمان Paul KRUGMAN*** تطبيق ***نظرية الألعاب Games theory*** في تحليله للتجمعات الاقتصادية الإقليمية، حيث اعتبر أنّ تكوين مجموعة من الدّول لاتحادات جمركية مثلاً، بفرضها تعريفةً موحّدة على الدّول غير الأعضاء؛ سيدفع الدّول غير الأعضاء حتمًا إلى انتهاج نفس السلوك، وهو تكوين تكتل تجاري بتعريفة جمركية أكثر ارتفاعًا، وهكذا تتكون وتتكاثر التكتلات عبر العالم، إلى أن تجد دول العالم المتكتلة نفسها أمام **لعبةٍ صفرية** يمثل فيها ربح طرف خسارةً أكيدةً للأطراف الأخرى. أما الدّول غير المنتمية لأيّ من

---

[1] Institut de Prospective Économique du Monde Méditerranéen, **Régulations régionales de la mondialisation : Quelles recommandations pour la méditerranée ?** op. cit. p. 16.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p. 75.

[3] محمود بييلي، مرجع سابق. ص. 7.

[4] محمد توفيق عبد المجيد، مرجع سابق، ص ص. 497، 499.

التكتلات فستجد نفسها مواجِهةً لحواجز تجارية كبرى بتعريفاتٍ جمركية ضخمة، ما يمثّل في الأخير تهديدًا حقيقيًّا للنظام متعدّد الأطراف.[1]

غير أنّ الحجج التي قدّمها أنصار التيار السابق، تصطدم بالوضع القانوني والمزايا الاقتصادية للتجمعات الاقتصادية الإقليمية: فمن الناحية القانونية تشير **المادة 24** من **اتفاقية الجات** إلى السماح بإنشاء اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرّة، وبأنّ إنشاء هذه الترتيبات لا يمسّ بمبدأ **الدولة الأولى بالرعاية**، على أن يتم الالتزام بتحقيق مجموعة من الشروط:

– ضرورة تحرير التجارة بشكل تام بين الدول الأعضاء، على أن لا يتم في المقابل فرض عراقيل تجارية على الدول غير الأعضاء في التجمع.[2]

– أن تكون هذه الاتفاقيات مطابقة لقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وتوكل مهمة فحص هذه المطابقة ***للجنة الاتفاقيات التجارية الإقليمية*** التي تم استحداثها يوم 6 فيفري 1996 من قبل المنظمة.[3]

كما أنّ **المادة الخامسة** من **الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات General Agreement On Trade in Services** تسمح كذلك بعقد اتفاقيات تجارية إقليمية، معتبرةً أنّ ذلك لا يمسّ بمبدأ تحرير التجارة الدولية.[4]

لذلك يتضح أنه من الناحية القانونية لا يوجد تعارضٌ بين الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف. أما من الناحية الاقتصادية فـ:

---

[1] Benoit ILLINGER, **Compatibilité du régionalisme et du multilatéralisme**, http://www.memoireonline.com/

[2] General Agreement on Tariffs and Trade, **Text of the General Agreement**, (Geneva: GATT, July 1986). pp. 41-44.

[3] Organisation Mondiale du Commerce, **Régionalisme: partenaires ou rivaux?** http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/bey1_f.htm

[4] General Agreement on Trade in Services, https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats.pdf ; p. 288.

– يمكن اعتبار أنّ المواثيق الاقتصادية الدولية تشجع على أطروحة "الإقليمية المفتوحة"، بما أنّ المنطق نفسه يحكم الإطارين الإقليمي ومتعدد الأطراف، وهو المنطق الليبرالي،[1] بل يمكن أن تصبح هذه التجمعات بمثابة **ضابطٍ للعولمة ومصحح لأخطائها**، ومنه يُصبح نشاط الأطر متعددة الأطراف مقتصرًا فقط على تنظيم ومراقبة وتطوير عمل الأطر الإقليمية.[2]

– يُمكن اعتبار التجارب الإقليمية بمثابة "عولمةٍ مصغرة"، حيث أنّ الدول النامية التي واجهت صعوبات جمة للاندماج في مسار العولمة، في مفاوضات جولة الدوحة خصوصًا؛ صار بإمكانها اعتبارُ التجمعات الاقتصادية الإقليمية بمثابة "خطوةٍ أولى" نحو الاندماج في مسار العولمة، أو بمثابة "مخبرٍ" حسب تعبير ***ريتشارد بالدوين ولورانس سامرز*** ***LAWRENCE Summers*** تكون فيه مصالح الدول متقاربة، ومن ثم يمكن إقامة قواعد أو تبني سياساتٍ مشتركة تعمّق أكثر عملية التكامل بين الدول الأعضاء،[3] أو بعبارةٍ أخرى، تسمح الأرباح المرجوة من التكامل الاقتصادي الإقليمي، كأثر اقتصاديات الحجم، أثر التخصص، ونقل التكنولوجيا، وغيرها بتهيئة الدول النامية من أجل اندماج أكثر سلاسة في مسار العولمة الاقتصادية.[4]

وكان ممثل كندا السابق في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية **OCDE** ***فالاسكاسي VALASKASI*** قد عبّر عن ذلك عام 1998م بقوله: "هذه التجمعات يمكنها بناء وحدات هيكلية لنظام عالمي جديد، إنها عولمة بمحطات، أين السيادة ستتحول تدريجيا من الدولة الوطنية إلى هذه التجمعات؛ التي ستتفاوض بعد

---

[1] Institut de Prospective Economique du Monde Méditerranéen, **Régulations régionales de la mondialisation : Quelles recommandations pour la méditerranée ?** op. cit. p. 17.

[2] United Nations: General Assembly, **A fair globalization: Creating opportunities for all**. Geneva : International Labour Office, February 2004. p. 74.

[3] Christian DEBLOCK, **Régionalisme économique et Mondialisation : Que nous apprennes les théories ?** Montréal : Université du Québec, Institut d'études internationales, Centre études internationales et mondialisation, Octobre 2005. pp.4,5 .

[4] Stéphanie AH TCHOU. op. cit. pp. 53, 54.

ذلك فيما بينها حول أطر ما بين قارية، فعوض أن تتفاوض 200 دولة فيما بينها، تقلص العدد لعشرات من التجمعات فقط".[1]

والأهمّ بالنسبة للدول النامية أنه إضافةً إلى الأرباح التي ستجنيها من إنشاء أو الانضمام لترتيباتٍ اقتصادية إقليمية معيّنة، فإنّه إذا كان البعض يَعتبر أنّ الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية أقل ملائمةً للدول النامية من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية، وأكثر ملائمةً لها مقارنةً بالاتفاقيات متعددة الأطراف،[2] فيمكن القول أنّ الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية يُمكن أن تضع الدول النامية في **علاقات قوة** غير ملائِمة لها إطلاقًا، ذلك في حالة عقدها اتفاقيات ثنائية مع دول متقدّمة مثلاً،[3] في حين أنّ اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف يُمكن أن تؤدّي إلى **تخفيض الحماية** التي تحتاجها الدول النامية في بعض الأحيان، خاصة في المجالات التي تكون فيها لهذه الدول ميزة تنافسية.[4]

لذلك يتضح بناءً على هذه المعطيات ذات الطبيعة الدولية، الكامنة تحديدًا في طبيعة النظام الاقتصادي الدولي القائم؛ أنّ الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية صارت تُطرح كبدائل وكحلولٍ أيضًا أمام الدول النامية التي يواجه أغلبها صعوباتٍ في الاندماج في مسار العولمة الاقتصادية المتسارع.

والجزائر باعتبارها أحد الدول النامية المواجهة لهذه المعضلة، قد سبق لها التضرر ولا تزال تعاني من صعوباتٍ بالغة في مسايرة ركب العولمة الاقتصادية، ويتجلى ذلك خاصة في **بطء مفاوضاتها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، وكذلك معاناتها من "**الإصلاحات المفروضة عليها**" من قبل البنك العالمي

---

[1] Pierre BECKOUCHE**, Les régions NORD-SUD**. op. cit. p. 37.

[2] Pierre BECKOUCHE, " Comparer Euromed aux autres " Régions Nord-Sud " **Géoéconomie**, n°42, Eté 2007 <hal-00382672>

[3] Institut de Prospective Économique du Monde Méditerranéen, **Régulations régionales de la mondialisation : Quelles recommandations pour la méditerranée ?** op. cit. p. 17.

[4] محمود ببيلي، مرجع سابق. ص. 7.

وصندوق النقد الدولي في تسعينيات القرن العشرين، ما يطرح إشكالاً حول عدم سعيها إلى تفعيل الأطر الاقتصادية الإقليمية من أجل فرضها كبدائل للنظام متعدد الأطراف.

المطلب الثاني: صعوبات اندماج الجزائر في مسار العولمة الاقتصادية كدافع لها نحو الإقليمية.

بعد الرجوع إلى جولة الدوحة للمفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، وتبيان نقاط الاختلال التي يعاني منها النظام الاقتصادي العالمي متعدد الأطراف؛ تنبغي الإشارة إلى الحالة الجزائرية تحديدًا، وكيف لم تتمكّن الجزائر بعد من مواكبة سيرورة العولمة الاقتصادية، من خلال تباطؤ سير مفاوضاتها مع منظمة التجارة العالمية، بل ودخول الجزائر في أزمة اقتصادية كبيرة في تسعينيات القرن العشرين أجبرتها على اللجوء إلى مؤسسات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بشكل أسهم في تعميق تلك الأزمة وليس حلحلتها.

الفرع الأول: "تعثر" انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية.

قدّمت الجزائر طلبها للانضمام إلى **الاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة (الجات)** يوم 3 يونيو 1987،[1] وتم أسبوعان بعد ذلك وبالضبط يوم 17 يونيو؛ تشكيل **فوج عمل** تمثلت مهمته في فحص وتقييم **مذكرةٍ** – يجب أن تقدمها الدولة المترشحة–، تتضمن شرحًا لسياستيها الاقتصادية والتجارية، ويستهدف هذا الفحص من قبل فوج العمل دراسة مدى مطابقة هذه السياسات لقواعد الجات (منظمة التجارة العالمية لاحقًا) ومطابقتها كذلك لمصالح الدول الأعضاء التي ترغب في التفاوض مع الدولة المترشحة، ثم تنظيم **جلسات**

[1] World Trade Organization, **Algeria**, https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm

مفاوضات تطرح فيها هذه الدول مجموعة من الأسئلة على المفاوضين الجزائريين، على أن تقوم الدولة المترشحة بإجراء تعديلات على مذكرتها التي قدّمتها، بما يتوافق وقواعد المنظمة بعد ذلك.[1]

قامت الجزائر بتقديم أول مذكرة لها يوم 11 يوليو 1996، ثم الثانية يوم 17 أكتوبر 2002 بعد العديد من جولات الأسئلة والأجوبة، لكن ورغم انعقاد 12 اجتماعًا لفوج العمل، وأكثر من 20 لقاء مخصص لطرح الأسئلة على الفوج الجزائري، إضافةً إلى عديد الاجتماعات واللقاءات غير الرسمية، وبعد حوالي 30 سنة من تقديم طلب الانضمام؛ لا تزال عملية التفاوض جاريةً إلى غاية اليوم.[2]

يوضح الجدول الآتي المفاوضات الطويلة الخاصة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

جدول رقم 4: المفاوضات الخاصة بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية

طلب الانضمام: 3 يونيو 1987			
إنشاء فوج العمل: 17 يونيو 1987			
تقديم المذكرات	**الأسئلة والأجوبة**	**الأسئلة والأجوبة الإضافية**	**اجتماعات فوج العمل**
11 يوليو 1996	14 يوليو 1997	22 يناير 1998	22-23 أبريل 1998
17 أكتوبر 2002		15 ديسمبر 1998	7-8 فبراير 2002
		4 فبراير 1999	6 مايو 2002
		21 مارس 2002	15 نوفمبر 2002
		25 مارس 2002	20 مايو 2003
		18 أبريل 2002	28 نوفمبر 2003
		10 أكتوبر 2002	25 يونيو 2004
		10 فبراير 2003	25 فبراير 2005
		27 يناير 2003	21 أكتوبر 2005

[1] Fatiha TALAHITE, Philippe BARBET, Said SOUAM. "Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC". **Centre d'économie de l'Université Paris Nord**, n°05-2009. <halshs-00607420> p. 8.

[2] World Trade Organization, **Algeria**, https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm, op.cit.

		7 مارس 2003	17 يناير 2008
		17 أكتوبر 2003	5 أبريل 2013
		17 نوفمبر 2003	31 مارس 2014
		2 ديسمبر 2003	
		17 مارس 2004	
		16 نوفمبر 2004	
		28 يونيو 2005	
		1 يونيو 2006	
		1 ديسمبر 2010	
		13 فبراير 2013	
		14 أكتوبر 2013	
		26 فبراير 2014	

ترجمة الباحث اعتمادا على الموقع الآتي:

https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm

وإذا كانت الجزائر –حسب بعض المختصين– قد حققت تقدّمًا في مسعاها للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، بإنهائها المفاوضات مع بعض الدول كالبرازيل، أوروغواي، كوبا، فنزويلا، وسويسرا، وبتقدّمها في المفاوضات في ميادين محددة كـ: تخفيض العوائق التقنية أمام التجارة، وسياسات مكافحة الإغراق؛ إلاّ أنّ مفاوضاتها لا تزال جاريةً مع عديد الدول الأخرى، ككندا، ماليزيا، تركيا، كوريا الجنوبية، النرويج، أستراليا، اليابان، وخاصة مع قوتين تعتبران من أكبر شركاء الجزائر الاقتصاديين، هما: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[1]

والأهم من ذلك أنّ المفاوضات التي تسير بشكلٍ بطيء مع هذه القوى؛ لم تشهد تقدّمًا كبيرًا في مجالات أهم بالنسبة للطرفين، نذكر أهمها في النقاط الآتية:

[1] Mehdi ABBAS, "L'accession de l'Algérie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée", **Les cahiers du CREAD**, n° 93, 2010. p.48.

أ- **القيود غير الجمركية على التجارة في الجزائر:** إذا كانت المفاوضات الخاصة بتخفيض القيود الجمركية على التجارة شهدت تقدمًا كبيرًا، فإنّ حال القيود غير الجمركية المفروضة من قبل الجزائر على التجارة الخارجية غير ذلك، من أهم هذه القيود نذكر:

- **وجود بارونات تحتكر عملية الاستيراد:** حيث تَعتبر منظمة التجارة العالمية احتكار عملية الاستيراد من قبل أطراف معينة من العوائق غير الجمركية، في حين تحاجج الجزائر بأنّ هذا الاحتكار ضروري اقتصاديا لأنه يتعلق بعملية استيراد مواد غذائية استراتيجية ومواد أولية محركة لعملية الإنتاج في الجزائر.[1]

- **دعم الصادرات:** هو من العوائق غير الجمركية التي تعتبرها الجزائر ضرورية من أجل حماية صناعاتها الوطنية الناشئة وصادراتها الزراعية كذلك، خاصةً وأنّ هذه الصادرات لا تمثل إلا حوالي 2% من إجمالي الصادرات المرتكزة أساسًا على المحروقات.[2]

- **دعم أسعار العديد من المواد الأساسية من قبل الجزائر،** منها المواد الغذائية الاستراتيجية كالحليب والخبز، ومنها مختلف المواد ذات العلاقة مع قطاع المحروقات: الغاز الطبيعي، البنزين، الكيروزان، إضافةً إلى الكهرباء، حيث أنّ أسعار المواد الأخيرة داخل الجزائر أقل بكثير من سعرها الحقيقي في السوق، بسبب دعمها من طرف الدولة لأسبابٍ تتعلق بالحفاظ على السلم الاجتماعي.[3]

لذلك يتوجب على الجزائر حسب **مبدأ عدم التمييز** المفروض من قبل المنظمة العالمية للتجارة أن تحرر أسعار كافة هذه المواد المدعمة، بشكل يجعل من سعرها في السوق المحلي نفسه في السوق الدولي.

ب- من أهم أسباب تعثر انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية كذلك، فرض هذه المنظمة **تحرير التجارة في قطاع المحروقات** على الجزائر، في حين أنّ صادرات الجزائر من المحروقات تفوق نسبة

---

[1] Fatiha TALAHITE, Philippe BARBET, Said SOUAM. op. cit. p. 16.

[2] Ibid. S. P.

[3] Ibid. p. 17.

97% من إجمالي الصادرات التي تحتكرها بشكل حصري شركة سوناطراك، وهو ما يشكل تهديدًا للأمن الاقتصادي للجزائر. وما تطالب به دول كالولايات المتحدة الأمريكية من تحريرٍ للتجارة في قطاع المحروقات، يعني أنّ احتكار شركة سوناطراك لهذا القطاع سينتهي مع دخول شركات منافسة أخرى في هذا القطاع، وبالتالي ستقل بشكل كبير مداخيل الدولة من المحروقات لصالح الشركات الأجنبية، وهذا يُعتبر من أبرز التحديات المطروحة أمام الجزائر في مسعاها للانضمام إلى المنظمة.[1]

وعليه يتضح أنّ بروز هذه العوائق –إضافةً إلى عوائق أخرى كثيرة– ذات علاقة بمجالات حساسة جدا بالنسبة للجزائر، صارت ترجح فرضية تعثر أو على الأقل إطالة أمد هذه المفاوضات، وهنا يُطرح تحقيق هذه الأهداف التحريرية للتجارة الخارجية للجزائر **في إطارٍ إقليمي وليس في إطار متعدد الأطراف**، تكون الأطراف فيه أقل، ويكون فيه التحرير تدريجيا بشكل يتناسب ومصلحة الجزائر.

الفرع الثاني: الجزائر و"معاناتها" من سياسات المؤسسات المالية الدولية.

لقد عانت الجزائر كذلك من تبعات تطبيق **برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي** المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تسعينيات القرن الماضي، ويُقصد ببرامج التثبيت والتعديل الهيكلي: "تلك البرامج التي تهدف إلى إعانة الدول التي تعاني من أزمات اقتصادية داخلية، ومن تشوهات في اقتصادها على

استعادة التوازن بين العرض والطلب وتقليص الضغوط التضخمية وتعزيز موازين المدفوعات، وتجاوز مشكلة تراجع النمو الاقتصادي".[2]

---

[1] Abdenour SLAOUTI, "OMC-Algérie : conditions stratégiques pour un développement durable". **Revue des sciences commerciales**, n°4, Alger : Institut National du Commerce. pp. 53-57.

[2] Choukri BENZAROUR, **Macroeconomic Policies for Structural adjustment policies**, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/ MPRA Paper No. 14980, posted 2. May 2009 14:16 UTC. p. 3.

وتتكون هذه البرامج من شقين:

أ- **سياسات التثبيت:** يقودها صندوق النقد الدولي، وهدفها إعادة التوازنات المالية والنقدية للدولة من خلال مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف معالجة العجز في الميزانية العامة وميزان المدفوعات، كتخفيض الإنفاق العمومي، فرض مزيد من الضرائب، وغير ذلك.

ب- **سياسات التكييف الهيكلي:** يقودها البنك العالمي، وتهدف إلى تصحيح الاختلالات في الجهاز الإنتاجي للدولة، بتحرير التجارة الخارجية ورأس المال وسوق العمل داخليا وخارجيا، الاتجاه نحو الخصخصة، تحرير الأسعار، وغير ذلك من الإجراءات.[1]

ودخلت الجزائر في أزمةٍ اقتصادية راجعة أساسًا إلى صدمة انخفاض أسعار النفط ابتداءً من سنة 1986، أهم ما ميزها ارتفاع نسبة المديونية الخارجية والداخلية، انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات البطالة، مما أجبر الجزائر على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وكذلك إلى الأسواق المالية الدولية، على أن تخضع للشروط المفروضة من قبل هذه المؤسسات المقدّمة في إطار **برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي.** [2]

ووقعت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على اتفاقين سنتي 1994 و1995 ينصان على تطبيق حزمة من الإصلاحات في إطار برنامجين:

أ- **برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى:** يغطي فترة 1 أبريل 1994-31 مارس 1995.

---

[1] يوسف بيبي، **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006. ص ص. 151، 152.

[2] نفس المرجع، ص. 152.

ب- برنامج التكييف الهيكلي متوسط المدى: يغطي فترة 31 مارس 1995-1 أبريل 1998.

كما تم عامي 1994 و1996 توقيع اتفاقين لتنفيذ برامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي كذلك. [1]

ورغم عديد النتائج الإيجابية التي أفرزها تطبيق هذه الحزمة من الإصلاحات، كالتخلص من عجز الميزانية، ارتفاع قيمة الصادرات من 10.40 إلى 13.30 مليار دولار بين سنتي 1993 و1998، ارتفاع احتياطي الصرف من 1.5 إلى 8 مليار دولار، وارتفاع نسبة النمو الاقتصادي من -2.2 إلى 5% خلال نفس الفترة، إلا أنّ هذه المؤشرات وأخرى يمكنُ اعتبارها مضللة، باعتبار أنّ السبب الحقيقي وراء تحقيق هذه النتائج الإيجابية يعزى إلى ارتفاع أسعار المحروقات من جديد في الأسواق الدولية ابتداءً من سنة 1996، وليس إلى هذه الإصلاحات المطبقة (رغم بعض نتائجها الإيجابية). [2]

لذلك ورغم تحقيق الجزائر نجاحات في ما يخص إعادة التوازن المالي ودفع عجلة الإصلاح الاقتصادي، إلاّ أنّ مؤشرات اقتصادية أخرى تُظهر عديد النتائج السلبية لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، نذكر منها:

- ارتفاع قيمة الديون الخارجية للجزائر من 26.04 إلى 36.8 مليار دولار بين سنتي 1993 و1998.

- ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير بسبب حل عديد المؤسسات العمومية وتسريح عدد كبير من العمال، حيث تم تسريح ما يقارب المليون عامل خلال فترة تطبيق البرامج الإصلاحية (914462 عامل)، فارتفعت نسبة البطالة من 19.1 إلى 28.3% بين سنتي 1989 و1997. [3]

---

[1] علي بطاهر، "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر"، جامعة الشلف: **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد الأول، السداسي الثاني 2004. ص. 183.

[2] يوسف بيبي، مرجع سابق، ص. 155.

[3] نفس المرجع. نفس الصفحة.

– أشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجزائري إلى أن الإنتاج الزراعي في الجزائر انخفض بمعدل 2.4% خلال فترة تطبيق الإصلاحات، كما أنّ الإنتاج الصناعي خلال فترة إعادة الهيكلة شهد نموا سلبيا كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 5: نمو الإنتاج الصناعي في الجزائر 1993-1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
معدل النمو الصناعي	%1.5-	%5.8	%0.5-	%8.6-	%7.2-

المصدر: بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، جامعة محمد خيضر بسكرة: **مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 8، جانفي 2005. ص.12.

– ساهم تحرير أسعار المواد المدعمة سابقًا من طرف الحكومة، وتخفيض أجور عمال القطاع العمومي؛ في تدهور مستوى المعيشة لأغلبية المواطنين، وقد أكّد تقرير صادر عن الأمم المتحدة في يوليو 1999 أنّ حوالي 6 ملايين جزائري لم يكن يتجاوز دخلهم اليومي 2 دولار، أي يتقاضون ما كان أدنى من الأجر الوطني الأدنى المضمون (قُدّرَ بـ 6000 دينار جزائري في تلك الفترة).[1]

والأبرز من ذلك أنّ طبيعة الاقتصاد الجزائري لم تتغير، ببقاء اعتماده بنسبة شبه كلية على قطاع المحروقات وبقاء انكشافيته لمختلف التغيرات التي تصيب سوق الطاقة الدولية، والدّليل على ذلك أنّ احتياطي الصرف قد عاد إلى الانخفاض عام 1998 ببلوغه 5.2 مليار دولار بعدما كان يقدّر بـ 9.4 مليار دولار خلال عام 1997، وانخفضت الصادرات كذلك بشكل طفيف بين السنتين السابقتين من

[1] بغداد كربالي، مرجع سابق. ص.12.

13.70 إلى 13.30 مليار دولار، كما انخفض الفائض في الميزان التجاري من 3.05 إلى 2.67 مليار دولار بين عامي 1997 و1998،[1] والسبب في ذلك كله هو الانخفاض الجديد الذي مس أسعار النفط عام 1998 حين بلغ متوسط سعر البرميل من النفط 12 دولارا بعدما ناهز 19 دولار سنتي 1996 و1997.[2] كل هذه المعطيات –إضافة إلى معطى تدهور الوضع الأمني في التسعينيات– قد دفعت الجزائر إلى التفاوض من موقع ضعف مع الاتحاد الأوروبي، والقبول باتفاق الشراكة مع الاتحاد كسبيل لفك العزلة الدولية التي كانت مفروضة على الجزائر.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الشأن، أنّ عددًا كبيرًا من الأكاديميين والخبراء، قد انتقدوا طريقة عمل المؤسسات المالية والنقدية الدولية متعددة الأطراف، ممثلةً في صندوق النقد الدولي خصوصًا، وتعالت عديد الأصوات المطالبة بإجراء إصلاحات في صندوق النقد الدولي مثلاً، خاصةً على سياساته ووصاياه المرتبطة بمبدأ المشروطية، والتي لا تناسب عددًا كبيرًا من الدول النامية.[3]

بل انتقد مختصون الفلسفةَ التي تقوم عليها سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، وهي الفلسفة النيو–ليبرالية التي تم إدخالها في عمل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بعد عقد "**توافق أو إجماع واشنطن**" **Washington Consensus** شهر نوفمبر 1989 الذي جمع بين وزارة الخزانة الأمريكية، البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، وتم حينها تبني ما يسمى بوصايا إجماع واشنطن العشر من قبل هذه المؤسسات، وهذه الوصايا هي نفسها السياسات المقترحة للدول من قبل هذه المؤسسات للتثبيت والتكييف الهيكلي، والتي سبقت الإشارة إليها.[4]

---

[1] يوسف بيبي، مرجع سابق، ص. 155.

[2] علي بطاهر، مرجع سابق. ص. 203.

[3] جيمس م بوتون، كولن أ برادفور جونيور، "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة، فواعل جديدة"، صندوق النقد الدولي: **التمويل والتنمية**، ديسمبر 2007، ص. 14

[4] Eddy FOUGIER, **Dictionnaire analytique de l'altermondialisme**, (Paris : Ellipses édition, 2006). p. 169.

هذا كلّه يَطرح **الإطار الإقليمي** كبديل صارت الدول تلجأ إليه من أجل التخلص من "**سيطرة**" المؤسسات المالية الدولية، وهو ما قامت به دول **البريكس BRICS** مثلاً التي لجأت يوم 15 يوليو 2014 إلى إنشاء **البنك الجديد للتنمية New Development Bank**، الذي تتمثل أهم أهدافه في التخلص من التبعية للمؤسسات متعددة الأطراف، واللجوء مستقبلاً إلى هذا البنك "الإقليمي" بدلاً من المؤسسات السابقة، كما يُمكن أن تُطرح الإقليمية كبديل متوفر أمام الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية لم تستطع تحقيقها على المستوى متعدد الأطراف.[1]

المبحث الثاني: دوافع الجزائر الداخلية لتوجّهها نحو الإقليمية.

بعد استعراض بعض دوافع الدول النامية بشكل عام لتوجهها نحو الإقليمية، نحاول في هذا المبحث استخراج مختلف العوامل الداخلية التي من الممكن أن تدفع الجزائر نحو العمل على المستوى الإقليمي، وذلك لا يكون في نظرنا إلاّ بالإحاطة بمجموعةٍ من المؤشرات الاقتصادية وبعض المؤشرات ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي كذلك، من أجل الوقوف عند واقع الحالة الجزائرية بناءً على هذه المؤشرات، وكيف أنّ الجزائر لا تزال تعاني من اختلالات كثيرة في هيكلها الاقتصادي تحديدًا، **وأنّ الإطار الإقليمي صار يُعتبر من بين الخيارات المطروحة** لتصحيح هذه الاختلالات.

المطلب الأول: التحديات "الجديدة" للاقتصاد الجزائري ورهان الإقليمية.

يتميز الاقتصاد الجزائري بالعديد من نقاط الضعف الهيكلية، والتي تُظهرها مختلف المؤشرات الاقتصادية للبلاد. يوضح الجدول الآتي بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر:

[1] New Development Bank, **About us**, http://www.ndb.int/about-us/essence/history/

جدول رقم 6: مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر

المؤشر	الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج المحلي الخام	مليار دولار أمريكي	209.703	213.518	175.07	181.710	192.256
نسبة نمو الناتج المحلي الخام	نسبة مئوية	2.8	3.8	3.7	3.4	2.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي	دولار أمريكي	5475	5458	4318	4082	4204
الاحتياطي من الذهب والعملات الأجنبية	مليار دولار أمريكي	201	186	155.7	/	98
معدل التضخم	بالنسبة المئوية	3.26	2.92	4.20	4.10	4.00
معدل البطالة	بالنسبة المئوية من إجمالي القوة العاملة	9.8	10.6	11.5	11.7	11.8

تصميم الباحث اعتمادًا على المصدرين الآتيين:

International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**,

https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=612&t=1

The World Bank, **Algeria**, http://data.worldbank.org/country/algeria

توضح مختلف المؤشرات الاقتصادية في الجدول السابق، أنّ الاقتصاد الجزائري يمّر منذ سنة 2014 تحديدًا بأزمة واضحة، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي الخام بشكل كبير بين سنتي 2014 و2015 خصوصًا، والأهم من ذلك أنّ نسبة نمو الناتج المحلي الخام شهدت انخفاضًا طفيفًا كذلك خلال نفس الفترة، ومرشحةٌ مستقبلاً كذلك للانخفاض أكثر حسب توقعات صندوق النقد الدولي (2.9% عام 2017)، وهي **نسبة ضعيفة** أصلاً لا تخدم دولةً نامية مثل الجزائر التي تحتاج لنسبة نمو مرتفعة كل سنة لبناء اقتصاد قوي وتنافسي. فحسب بيانات البنك العالمي تنتمي الجزائر **للشريحة العليا لمجموعة البلدان متوسطة الدخل**، وإذا قارنا بين معدل نسبة النمو في مجموع هذه الدول ونسبة النمو في الجزائر بين سنتي 2011 و2014 نحصل على النتائج الموضحة في الشكل الآتي:

شكل رقم 2: نسبة نمو الناتج المحلي الخام: مقارنة بين الجزائر والشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل 2011-2014

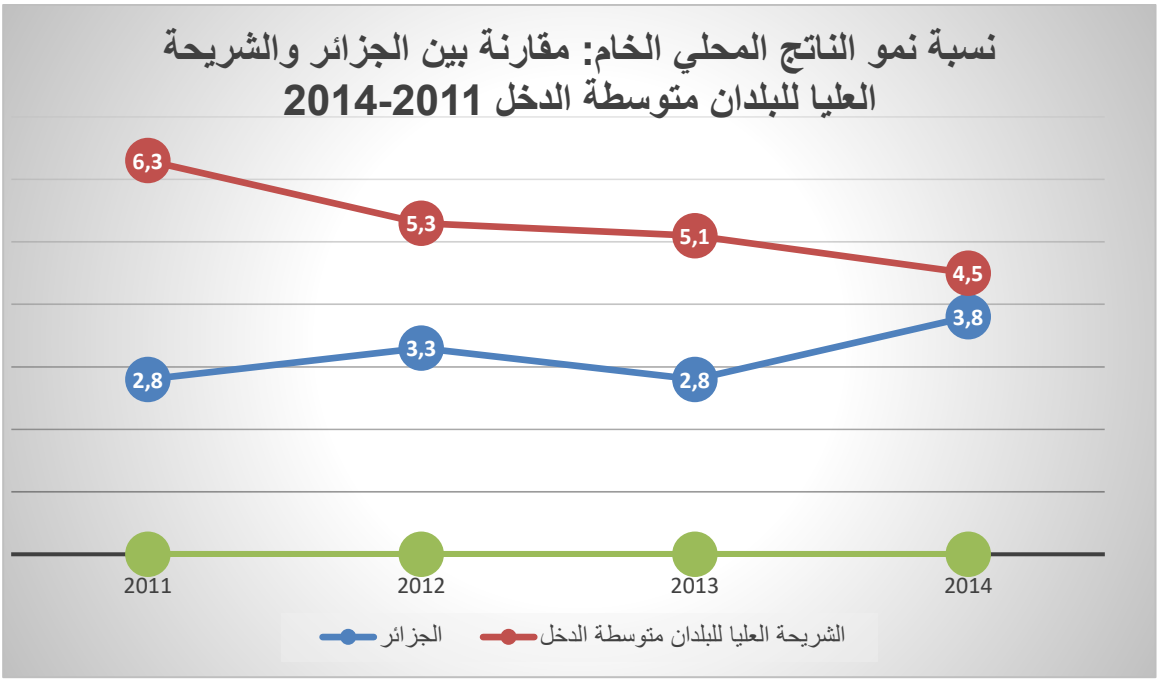

تصميم الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

البنك العالمي، **نسبة نمو الناتج المحلي الخام،**

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/DZ-XT?display=graph

فنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي التي يُعتبر الرفع منها غاية كافة النشاطات الاقتصادية التي تحدث داخل الدولة؛ ستشهد انخفاضًا مستمرًا إلى غاية أن تبلغ 2.9% عام 2017 حسب توقعات صندوق النقد الدولي، ويوضح الشكل السابق أنّ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر بين سنتي 2011 و2014 يقدّر حسابيا بـ 3.2%، فيما يبلغ معدل نمو الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل خلال نفس الفترة بـ 5.3%، لذلك يُعتبر النمو في الجزائر منخفضا وضعيفًا مقارنةً مع هذه الشريحة من الدول التي تنتمي إليها الجزائر.[1]

ويوضح الجدول السابق كذلك الارتفاع المستمر في **نسبة التضخم** التي كان من المنتظر أن تستقر عند حدود نسبة 4% عام 2017، غير أنّ أرقام الديوان الوطني للإحصائيات أوضحت شهر يونيو 2017 أنّ نسبة التضخم استقرت عند حدود نسبة 6.5%، نظير استمرار انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وكذلك استمرار أزمة انخفاض أسعار المحروقات وأثرها السلبي على الاقتصاد الجزائري.[2]

إذ يتضح من خلال الجدول الآتي **مقدار انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام اليورو والدولار في السوق الرسمية خلال الفترة 2013-2016:**

[1] International Monetary Fund. **World Economic Outlook: Too Slow for Too Long**. (Washington: International Monetary Fund, Publication Services, April 2016). p. 40.

[2] Office National des Statistiques, **Le rythme d'inflation annuel se situe à +6,5%**, http://www.ons.dz/Le-rythme-d-inflation-annuel-se,2025.html

جدول رقم 7: مقدار انخفاض قيمة العملة الوطنية أمام اليورو والدولار خلال الفترة 2013-2016

السنوات	2013	2014	2015	2016
الدينار مقابل الدولار	79.38	80.56	102.93	110.19
الدينار مقابل اليورو	105.43	106.90	114.56	123.65

إعداد الباحث، بتصرف، اعتمادًا على المرجع الآتي:

شريف بودري، "جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (جامعة الشلف)، العدد السادس عشر، السداسي الأول 2017. ص. 138.

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الصعبة: اليورو والدولار، انخفض بشكل واضح خلال السنوات التي أعقبت عام 2014، نظير انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتأثير ذلك على الميزان التجاري للجزائر، وكذلك على بروز عجز كبير في الميزانية. بل وصل سعر صرف 1 يورو نهاية سبتمبر 2017 إلى حوالي 133 دينار جزائري، و112 دينار جزائري مقابل 1 دولار أمريكي، نتيجة التآكل التام لصندوق ضبط الإيرادات الجزائري.[1]

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفض بشكل مستمر منذ سنة 2014،[2] في حين ارتفعت بشكل واضح نسبة البطالة التي انتقلت من 9.8 إلى 11.8% عام 2017، ومن المتوقع أن تبلغ 12.7% عام 2020. كما أنّ احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية والذهب يشهد تآكلاً مستمرا منذ

---

[1] أسعار العملات، **نتيجة التحويل لأسعار يوم السبت 30 سبتمبر 2017**، https://www.currencyc.com/ar/results.html

[2] International Monetary Fund, **Algeria: IMF Country Report No. 16/127. (**Washington: International Monetary Fund, Publication Services), May 2016. p. 4.

سنة 2013، حيث تشير بعض الإحصائيات إلى بلوغه حدود 98 مليار دولار فقط في أواخر عام 2017.[1]

وإذا بحثنا في أسباب التدهور الذي يصيب الاقتصاد الجزائري منذ سنة 2014، تجدر الإشارة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يَعتمد منذ أمد بعيد وبشكلٍ كبير على مداخيل المحروقات فقط (النفط والغاز)، ويوضح الجدول الآتي هيكل التجارة الخارجية للجزائر في الفترة (2012-2016):

جدول رقم 8: مكانة المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية بين 2012 و2016

	2012	2013	2014	2015	2016
الواردات	51.57 مليار دولار	54.99 مليار دولار	59.67 مليار دولار	51.6 مليار دولار	46.7 مليار دولار
الصادرات	71.74 مليار دولار	64.61 مليار دولار	59.99 مليار دولار	35.1 مليار دولار	29.6 مليار دولار
صادرات المحروقات	70.58 مليار دولار	63.66 مليار دولار	58.36 مليار دولار	33 مليار دولار	27.8 مليار دولار
نصيب المحروقات من الصادرات: بالنسبة المئوية	%97.18	%96.70	%95.41	%94.15	%94
صادرات أخرى	1.15 مليار دولار	1.05 مليار دولار	1.63 مليار دولار	2 مليار دولار	1.7 مليار دولار
نصيب الصادرات الأخرى من إجمالي	%2.82	%3.30	%4.59	%5.85	%6

[1] International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=612&t=1 op. cit.

الصادرات بالنسبة المئوية					
نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي	%36.9	%33.2	%30.5	/	/

من إعداد الباحث اعتمادًا على المصدرين الآتيين:

بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 32، الجزائر: ديسمبر 2015. ص ص. 15، 28.

بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37، الجزائر: مارس 2017. ص. 28

يتضح من خلال الجدول السابق أن إجمالي صادرات الجزائر قد انخفضت بشكل كبير بين سنتي 2012 و2014 (من 71.74 إلى 59.99 مليار دولار) في حين أنّ الواردات شهدت ارتفاعا محسوسًا خلال نفس الفترة (من 51.57 إلى 59.67 مليار دولار)، ليسجل الميزان التجاري الجزائري عجزًا لأول مرة منذ أمدٍ طويل ابتداءً من السداسي الأول لسنة 2015 (18.97 مليار دولار صادرات مقابل 27.16 مليار دولار من الواردات). لتستمر صادرات الجزائر في الانخفاض سنتي 2015 و2016، بعد أن وصل إجمالي صادرات الجزائر إلى حوالي 29.6 مليار دولار فقط عام 2016.

والسبب الرئيس الكامن وراء هذه الأزمة هو ذلك الانخفاض الكبير الذي مسّ أسعار النفط والغاز الطبيعي على المستوى العالمي منذ سنة 2014، اللذان يمثلان أكبر مصدرين لثروة الجزائر، إذ انخفضت نسبة المحروقات من إجمالي الناتج الداخلي الخام من 35.8% عام 2012 إلى 29.8% عام 2014. كما يعتبران أهم مصدرين لتحصيل العملة الصعبة (94% من إجمالي الصادرات).[1]

ويوضح الشكلان الآتيان الانخفاض الكبير الذي مسّ أسعار النفط (مزيج برنت) منذ منتصف سنة 2014 تحديدًا، والانخفاض الذي مسّ أسعار الغاز الطبيعي كذلك منذ منتصف عام 2008:

[1] بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37، مارس 2017، مرجع سابق. ص. 28.

الشكلان 3 و4: أسعار النفط والغاز خلال الفترة 2008-2016



www.tradingeconomics.com

وهذه الأسعار مرشحةٌ لأن تبقى في مستوى منخفض لزمنٍ طويل، إذ حسب دراسةٍ لصندوق النقد الدولي فمن المرشح أن تستقر أسعار النفط عند حدود 40 إلى 50 دولارًا للبرميل من سنة 2017 إلى غاية 2020. وقد أثرت هذه الأزمة سلبًا على التوازن المالي للجزائر، إذ صار لزامًا على الجزائر أن تتبع سياسةً تقشفية، خاصةً مع تسجيل ميزانية الدولة عجزًا أخذ في التصاعد منذ عام 2013، ومرشح -رغم الإجراءات الإصلاحية المتخذة من قبل الحكومة- للاستمرار إلى غاية 2020 حسب توقعات صندوق النقد الدولي.[1]

[1] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. تقرير إلكتروني (PDF). 25 أفريل 2016. ص. 5.

يوضح الجدول الآتي عجز الميزانية الآخذ في البروز منذ سنة 2013:

جدول رقم 9: وضعية الموازنة الحكومية في الجزائر 2013-2017

	الوحدة	2013	2014	2015	2016	2017
نفقات الحكومة	مليار دينار جزائري	6024	6980	7333	7334	7695
إيرادات الحكومة	مليار دينار جزائري	5957	5718	5017	5278	5980

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=612&t=1 op. cit.

وكانت الجزائر قد أنشأت صندوقًا سياديا يسمى **بصندوق ضبط الإيرادات** من أجل تسوية أي عجز قد يمسّ بميزانية الحكومة كمثل ذلك العجز الذي بدأ سنة 2013، لكن أموال الصندوق قد تآكلت بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، فبعدما بلغ رصيده نهاية 2015 حوالي 3081.9 مليار دينار جزائري، انخفض هذا الرصيد بحوالي النصف نهاية سنة 2016 ليبلغ 1797.4 مليار دينار.[1].

ليعلن رئيس الحكومة الجزائري في أحد خطاباته أمام البرلمان الجزائري شهر سبتمبر 2017 بأنّ صندوق ضبط الإيرادات قد نفد شهر فبراير 2017، وبأنّ الحكومة الجزائرية على وشك عدم القدرة على دفع رواتب العمال ابتداءً من شهر نوفمبر 2017. ولتفادي ذلك، اتجهت الحكومة إلى حل تراه مناسبًا من أجل تمويل الخزينة العمومية لمدة خمس سنوات كاملة، وذلك باللجوء إلى البنك المركزي من أجل طبع الأموال، فيما يُسمى **بالتمويل غير التقليدي**، وهو الحل الذي أثار جدلاً كبيرًا في الجزائر من حيث فعاليته

[1] المجلس الشعبي الوطني، **التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016**، الجزائر: لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، نوفمبر 2015. ص. 18

وخطورته على الاقتصاد الجزائري، خاصة في حالة عدم قيام الحكومة بتبني إصلاحات هيكلية للاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثاني: موقع الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الاقتصادية العالمية.

إذا كانت المؤشرات السابقة خاصة بتقييم أداء الاقتصاد الداخلي فحسب، فإنّ المؤشرات الاقتصادية العالمية الآتي ذكرها تُركز على تقييم وضعية اقتصاد الجزائر، ولكن انطلاقًا من منطق مقارن مع اقتصاديات الدول الأخرى، والدول المجاورة على الأخص.

الفرع الأول: قياس تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر.

يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم حوافز النمو الاقتصادي للدول، غير أنّ الجزائر تُعتبر من أقل دول العالم استقبالاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإذا قارنا تدفقات هذه الاستثمارات بين الجزائر ومجموعة من دول الجوار نحصل على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

---

[1] قناة دنيا نيوز على اليوتيوب، **أويحي يعلنها من البرلمان: صندوق ضبط الايرادات نفد في فيفري 2017 الماضي**، 2017/09/17. https://www.youtube.com/watch?v=ylWALTQFN20

جدول رقم 10: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، تونس، والمغرب 2010-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجزائر	2301	2580	1499	1693	1507	587-
المغرب	1574	2568	2728	3298	3561	3162
تونس	1513	1148	1603	1117	1063	1002

من إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2016**, (Geneva: UNCTAD, 2016). Annexe 1.

من خلال الجدول السابق يتضح أنّ الجزائر شهدت تدهورًا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة منذ سنة 2012 تحديدًا، في حين أنّ دولة المغرب تستقبل بشكل تصاعدي رؤوس الأموال الأجنبية منذ سنة 2010، أما تونس ورغم مرورها بأوضاع سياسية وأمنية صعبة، إلاّ أنّ نصيبها من هذه الاستثمارات يفوق بكثير نصيب الجزائر (-587 مليون دولار للجزائر مقابل 1002 لتونس خلال سنة 2015).

ويوضح الجدول الآتي إجمالي **حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct investment STOCK** في هذه الدول الثلاث إلى غاية 31 ديسمبر 2015، وترتيب هذه الدول عالميا:

جدول رقم 11: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة Foreign Direct investment STOCK في الجزائر، تونس، والمغرب إلى غاية 31 ديسمبر 2015

	المغرب	الجزائر	تونس
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	59.11 مليار دولار	30.13 مليار دولار	36.39 مليار دولار
الرتبة العالمية	57	70	64

من إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

Central Intelligence Agency, **The World Factbook : Algeria**, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

ولفهم تأخر الجزائر في هذا الميدان، يجدر بنا الرجوع إلى **مناخ الأعمال السائد في الجزائر** للوقوف حول مدى ملائمته لاستقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن ثم رفع مستويات النمو.

في الجدول الآتي نوضح ترتيب الجزائر مغاربيا وعالميا حسب **مؤشر القيام بالأعمال Doing Business** الذي أعده البنك العالمي عام 2015، وهو مؤشر يعدّه البنك سنويا لقياس مدى الاختلاف بين الدول في درجة القدرة على القيام بالأعمال الاقتصادية في ظروف ملائمة (سياسية، اقتصادية، وغير ذلك)، وذلك بناءً على مجموعةٍ من المؤشرات الفرعية أهمها: البداية السهلة للأعمال، الإطار التشريعي الملائم، سهولة الحصول على القروض، دفع الضرائب، سهولة الحصول على الكهرباء، حرية استخراج تراخيص البناء، وغيرها.

جدول رقم 12: ترتيب الجزائر مغاربيا وعالميا حسب مؤشر القيام بالأعمال Doing Business

الدولة	الرتبة العالمية	النتيجة (بالنسبة المئوية)
تونس	74	64.88
المغرب	75	64.51
الجزائر	163	45.72
موريتانيا	168	44.74
ليبيا	188	31.77

ترجمة الطالب من المصدر الآتي:

World Bank Group. **Doing Business Index 2016**, (Washington, DC: World Bank, 2016). p. 5

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ الجزائر تأتي في مرتبةٍ متأخرة جدا على المستوى العالمي في هذا التصنيف الذي يشمل 189 دولة، وسبقت تونس والمغرب اللتان تموقعتا في المرتبتين 74 و75 على التوالي الجزائرَ بمراتب كثيرة، ويعود ذلك أساسًا إلى العراقيل الكبرى المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وعلى المستثمرين المحليين كذلك، ومن أهم هذه العراقيل قانون 49/51 الذي ينص على أنّ الحكومة الجزائرية يجب أن تحصل على 51% على الأقل من ملكية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما تنتقده بشدة وباستمرار مختلف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، خاصةً صندوق النقد الدولي الذي اقترح في تقريره الصادر شهر ماي 2016 على الجزائر إلغاء أو على الأقل مراجعة هذا القانون، وجعله مقتصرًا فقط على القطاعات الاستراتيجية دون القطاعات الأخرى.[1]

وحسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي حول **التنافسية الاقتصادية** لعام 2016 فإنّ أهم العوائق التي تواجه قطاع الأعمال في الجزائر تتمثل في التخلف المالي، البيروقراطية الحكومية غير الفاعلة، الفساد،

[1] International Monetary Fund, **Algeria: IMF Country Report No. 16/127**. op. cit. p. 18.

الضرائب المرتفعة، والسياسات الحكومية المتخذة، وغيرها من العوائق التي جعلت الجزائر تتموقع في مراتب متدنية في مختلف المؤشرات الاقتصادية العالمية. [1]

الفرع الثاني: قياس القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري.

- **مؤشر التنافسية الاقتصادية 2015-2016 The Global Competitiveness Index:**

يُعرّف **المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum** التنافسية الاقتصادية على أنّها: " القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدّلات نمو مرتفعة ومستدامة"، في حين يُعرّف **المعهد العربي للتخطيط** في تقرير التنافسية العربية؛ التنافسيةَ على أنّها: "الأداء النسبي الحالي والكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرّض لمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية".[2]

أما فيما يتعلّق بمؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي، فيتم توفيره من طرف **المنتدى الاقتصادي العالمي** كل سنة بناءً على مجموعة من المؤشرات الفرعية المتمثل أهمها في ما يلي:

أ- أداء المؤسسات العامة: في توفير الأمن مثلا والقضاء على الرشوة والفساد، إضافة إلى دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

ب- البنية التحتية: ممثلة في توفّر النقل وخدمات الكهرباء والهاتف خاصة.

ج- واقع الاقتصاد الكلي: من خلال ميزانية الحكومة، الاحتياطات الوطنية، التضخم، والمديونية.

---

[1] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016, (**Geneva: WEF: 2016). p. 94.

[2] منير نوري. "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية". الشلف: **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 4، جوان 2006. ص، ص. 23، 24.

د- واقع الصحة والتعليم الابتدائي ووضع التعليم العالي.

و- أداء السوق: من حيث وجود منافسة داخلية، وقدرة الدولة على المنافسة الخارجية كذلك.

ز- تطور السوق المالية والتطور التكنولوجي.

ل- حجم السوق: الداخلي من خلال الناتج المحلي الخام، والخارجي من خلال نصيب الصادرات من الناتج المحلي الخام خاصة.

م- مؤشر الإبداع: كإنفاق المؤسسات على فروع البحث والتطوير، ونوعية البحث العلمي، ربط القطاع الاقتصادي بالبحث العلمي، وغيرها من المؤشرات الفرعية. [1]

وفي الجدول الآتي تتضح رتبة الجزائر عالميا في كل المؤشرات الفرعية التي يحتويها مؤشر التنافسية الاقتصادية:

جدول رقم 13: ترتيب الجزائر من خلال مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي ومؤشراته الفرعية 2015-2016

	الترتيب العالمي	النتيجة
مؤشر التنافسية العالمي	**87**	**4.0**
المؤشر الفرعي أ: المتطلبات الأساسية	**82**	**4.4**
1- المؤسسات	**99**	**3.5**
2- البنية التحتية	**105**	**3.1**
3- واقع الاقتصاد الكلي	**38**	**5.3**

[1] World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016,** op. cit. p. 6.

4- الصحة والتعليم الابتدائي	**81**	**5.6**
<u>المؤشر الفرعي ب:</u> مؤشرات الكفاءة	**117**	**3.4**
5- التعليم العالي والتدريب	**99**	**3.7**
6- كفاءة سوق السلع	**134**	**3.5**
7- كفاءة سوق العمل	**135**	**3.2**
8- تطور السوق المالية	**135**	**2.8**
9- التطور التكنولوجي	**126**	**2.6**
10- حجم السوق	**37**	**4.7**
<u>المؤشر الفرعي ج:</u> الإبداع والعوامل الاقتصادية الإضافية	**124**	**3.0**
11-العوامل الاقتصادية الإضافية	**128**	**3.3**
12- الإبداع	**119**	**2.8**

جدول من إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, op. cit. p. 94.

يصنف التقرير الجزائر في درجةٍ متدنّية نسبيا عالميا باحتلالها المرتبة 87 من بين 140 دولة شملها التصنيف، (الرتبة الثانية مغاربيا بعد المغرب، والتاسعة عربيا). كما يتضح احتلالها مراتب متدنية إلى متدنية جدا في مختلف المؤشرات الفرعية باستثناء مؤشري حجم السوق وواقع الاقتصاد الكلي، ذلك لأنّ مؤشر حجم السوق يُحتسب فيه الناتج المحلي الخام ونصيب الصادرات من هذا الناتج، كما أنّ أهم ما يُحتسب في واقع الاقتصاد الكلي: ميزانية الحكومة، الاحتياطات الوطنية والمديونية الخارجية، وكلها مؤشرات لا تعبّر عن واقع الاقتصاد الجزائري في مضمونها، لأنّ تقدم الجزائر في هذه المؤشرات إنما يعود أساسًا إلى **إنتاج وتصدير المحروقات فقط ولا يعبّر عن اقتصادٍ منتج وتنافسي.**

من خلال الجداول والأشكال والإحصائيات السابقة، يتبيّن بأنّ الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية، أهمها وأبرزها **اعتماد الجزائر منذ الاستقلال على استراتيجية تصدير المواد الأولية** التي لم تحقّق غرضها المتعلق بدفع القطاعات الإنتاجية الأخرى نحو الأمام، بل بقي الاقتصاد الجزائري تابعًا بشكل كبير لقطاع المحروقات، وبالتالي منكشفًا وحساسًا تجاه أية تغيرات وتحولات قد تصيب سوق الطاقة الدولية.[1]

والجزائر اليوم –على غرار باقي الدول النامية– تبحث عن رفع نسبة النمو كهدف مركزي، وعن تغيير طبيعة الاقتصاد التابع للمحروقات كهدف محوري كذلك، **وهنا تبرز الترتيبات الاقتصادية الإقليمية كبديلٍ وكحلٍ مطروحٍ أمام الجزائر**، وإن كانت العلاقة بين هذه الترتيبات والنمو غير واضحة، إلا أنّه يمكن استخراج أبرز الإيجابيات التي من الممكن أن تحققها هذه الترتيبات والتي تؤدي إلى رفع نسبة النمو ولو على المدى البعيد:

– **الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية أدواتٌ قد تمكّن الجزائر من تنويع صادراتها نحو الخارج:** فقد حاجج كل من ***خليفة توناكتي*** ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و***هيرفي لحواس*** ***Herve LOHOUES*** الخبير في بنك التنمية الإفريقي عند مشاركتهم في **الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية** المنعقدة بالجزائر شهر مارس 2015؛ بأنّ تنويع الصادرات الجزائرية قد يتحقق باندماج الجزائر في المحاور: المغاربية، العربية، والإفريقية، على أن تطور بنيتها التحتية أولاً وأن تجري إصلاحات جوهرية لينجح هذا المسعى.[2]

– تشير النظريات الجديدة للنمو أنّ الاستثمار في **رأس المال البشري** يُعد من أهم حوافز النمو على المدى البعيد، وتساعد الترتيبات الاقتصادية الإقليمية الدول على إجراء إصلاحات داخلية، وكذلك التعاون

---

[1] محمد كبداني، **التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية**. في: كتاب الملتقى الوطني الأول حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة. الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 23 و24 أبريل 2012. ص. 50.

[2] http://search.proquest.com/docview/1667786454?accountid=134466

بين مختلف الدول الإقليمية، إضافةً إلى إعطاء المصداقية لهذه الإصلاحات في حالة أشكال التكامل شمال/جنوب. كما يكتسي دور **المؤسسات** أهمية بالغةً في دفع عملية النمو، إذ أنّ الترتيبات الاقتصادية الإقليمية قد تساعد الحكومات مثلاً على ترقية الاستثمار في التعليم بشكل يشجع أكثر على الإبداع، وكذلك على تحسين المؤسسات السياسية والقانونية والسياسات الاقتصادية المتخذة من قبل الحكومات بشكل يخلق مناخًا مناسبًا للأعمال.[1]

هذا إضافةً إلى العوامل ذات الطبيعة الخارجية التي سبقت الإشارة إليها، كتباطؤ مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و"معاناتها" من تبعات سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي التي طبقتها تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كل هذه العوامل تجعل من الترتيبات الاقتصادية الإقليمية بديلاً قابلاً لاستغلالٍ أفضل من قبل الجزائر، فهل نجحت الجزائر في تجاربها التكاملية الإقليمية مع الدول النامية على المستويات: المغاربي، العربي، والإفريقي؟

المبحث الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي الإقليمي للجزائر مع الدول النامية.

سعت الجزائر منذ سنواتٍ إلى محاولة اللحاق بركب الدول المستغلة للترتيبات الاقتصادية الإقليمية بمحاولتها الاندماج في أطرٍ إقليمية مختلفة، ومن بين أهم هذه المحاور نجد: الإطار المغاربي، الإطار العربي، والإطار الإفريقي، وكلها أطرٌ تضم دولاً ناميةً، أي أننا نتحدث عن منطقٍ تكاملي جنوب/جنوب، سنحاول أن ندرس –باختصار– مدى ملائمته/أو محدوديته بالنسبة للجزائر، وهل أدى تعثره / أو نجاحه المحتملين إلى تبني الجزائر لخيارات تكاملية أخرى، على شاكلة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؟

[1] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, **Regional integration and development**, op. cit. p. 126.

المطلب الأول: الجزائر ومشروع اتحاد المغرب العربي.

يُعتبر المحور المغاربي من أهم الامتدادات الطبيعية للجزائر، حيث أكدت مختلف المواثيق الوطنية والثورية على ضرورة تعزيز التعاون وبناء تكامل بين الدول المغاربية.

الفرع الأول: ظهور وتطور المشروع التكاملي المغاربي.

يُعتبر تعزيز التعاون وتحقيق التكامل بين الدول المغاربية أحد أكبر الأهداف التي سعت الجزائر بمعية بقية الدول المغاربية نحو تحقيقها:

تعود أولى محاولات تحقيق هذا المسعى إلى فترة ما قبل استقلال الجزائر عن الاستعمار الفرنسي، فقد أدمجت أحزاب: الدستور التونسي، الاستقلال المغربي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية بندَ تحقيق الوحدة المغاربية في أهدافها الكبرى، بل سعى الحزب الجزائري **نجم شمال إفريقيا** الذي تم إنشاؤه عام 1926 إلى التأكيد على ضرورة الوحدة، خاصةً من خلال المؤتمر الذي عقده الحزب في بروكسل عام 1927 بزعامة مصالي الحاج والذي أكد فيه على ضرورة استقلال كل دول شمال إفريقيا. ثم رعى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية مؤتمرا مغاربيا يوم 15 فبراير 1947 تمخض عنه إنشاء **مكتب المغرب العربي** الدائم بالقاهرة. ليتم تأسيس لجنة مغاربية سُميت **لجنة تحرير المغرب العربي** بقيادة زعيم الثورة المغربية عبد الكريم الخطابي. لتتوج كل الجهود السابقة بانعقاد **مؤتمر طنجة** 27-29 أفريل 1958 بعد عامين من استقلال تونس والمغرب، وسعى هذا المؤتمر إلى دعم الثورة الجزائرية، تصفية بقايا التركة الاستعمارية في تونس والمغرب، ورسم خارطة طريق لتحقيق الوحدة المغاربية. كما تم تشكيل **مجلس استشاري مغاربي** وأمانة عامة لتنفيذ توصيات المؤتمر. انضمت ليبيا إلى هذه الأطر عام 1964 (قبل أن تنسحب عام 1970). كما انضمت موريتانيا عام 1975. كما تم إنشاء **المركز المغاربي للدراسات**

الصناعية من أجل إقامة دراساتٍ علمية يتم من خلالها تحقيق نمو القطاع الصناعي في الدول المغاربية، و**إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي** يوم 11 أكتوبر 1964 من أجل دفع عملية التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية.[1] [2]

ورغم انعقاد أربعة لقاءات قمة (مؤتمر تونس 1 أكتوبر 1964، مؤتمر طنجة نوفمبر 1964، مؤتمر طرابلس 27 ماي 1965، مؤتمر الجزائر 11 فيفري 1966)، وثلاثة مؤتمرات لوزراء الاقتصاد المغاربيين: مؤتمر تونس 23 فبراير 1967، مؤتمر الرباط 20 يوليو 1970، ومؤتمر الجزائر 21 ماي 1975، إلاّ أنّ عملية التكامل المغاربي تعثّرت –إن لم نقل توقفت– عام 1975 حين برز إلى الواجهة النزاع حول منطقة الصحراء الغربية بين المغرب وجبهة البوليساريو الذي أعقب انسحابَ إسبانيا من الأراضي الصحراوية في نفس السنة؛ حيث تطالب الجزائر مذ ذلك الحين بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بنفسه، في حين ترفض المغرب ذلك وتَعتبر الأراضي الصحراوية جزءًا لا يتجزأ من أراضيها.[3]

لذلك غلب على فترة 1975–1988 جو تكاملي سلبي ميزه اتجاه الدول المغاربية ابتداءً من سنة 1976 نحو الجماعة الاقتصادية الأوروبية من خلال توقيع اتفاقيات اقتصادية مع هذه الجماعة بشكل انفرادي.[4]

كما ظهر خلال تلك الفترة ما يُمكن أن نسميه بالتحالفات المغاربية، بتوقيع الجزائر **لمعاهدة الإخاء والوفاق** مع تونس عام 1983 التي انضمت إليها موريتانيا في ما بعد، إضافةً إلى اتجاه ليبيا نحو

---

[1] عبد الوهاب بن خليف، **اتحاد المغرب العربي: بين حسابات الساسة وطموحات الشارع**، (الجزائر: دار طليطلة، 2010). ص ص. 12–19.

[2] محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص. 300.

[3] Gary Clyde HUFBAUER, & Claire BRUNEL. "Maghreb Regional and global integration", (Washington: **Peterson Institute for International Economics**, September 2008). p. 10.

[4] محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص. 300.

المغرب ثم نحو الجزائر من أجل إعادة إحياء الاتحاد المغاربي، غير أنّ المحاولات الأبرز لإحياء هذا الإطار تجسّدت بانعقاد **مؤتمر زرالدة** بالجزائر يوم 10 يونيو 1988 الذي جمع الدول المغاربية الخمس وتوّج بإنشاء لجانٍ متخصصة مهمتها التشاور حول صيغة جديدةٍ للتكامل، ليُعقد اجتماع "تاريخي" آخر يوم 17 فبراير 1989 بمراكش المغربية توّج بإنشاء **اتحاد المغرب العربي** الذي هدف لإنشاء اتحاد جمركي مع حلول 1995، ثم سوق مغاربية مشتركة في غضون عام 2000.[1]

كما تم إنشاء عدة مؤسساتٍ وأطر تعاونية مغاربية، كمجلس الشورى المغاربي، مجلس وزراء الخارجية، قمة رؤساء الدول، الأمانة العامة، إضافةً إلى مؤسسات اقتصادية كالبنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية، الجامعة المغاربية، والأكاديمية المغاربية للعلوم. وعقد مجلس الرئاسة ست قمم منذ إنشاء الاتحاد إلى غاية آخر قمة يومي 2-3 أبريل 1994 بتونس، وتوجت هذه القمم بعقد اتفاقيات عديدة في قطاعات متخصصة، كالبيطرة، الثقافة، النقل، التعريفات الجمركية، وغيرها. إلاّ أنّ الاتحاد تجمّد من جديد -على مستوى القمة على الأقل- في هذه السنة بعد تأزم العلاقات الجزائرية المغربية من جديد وفرض التأشيرة على الجزائر من طرف المغرب التي اتهمت المخابرات الجزائرية بالوقوف وراء تفجير إرهابي شهده فندق بمراكش يوم 24 أوت 1994، لتردّ الجزائر على هذه الاتهامات بإغلاق الحدود البرية بين البلدين، وهو الوضع الذي لا يزال مستمرًّا إلى غاية يومنا هذا.[2]

لكن كل هذه الأحداث ما كانت إلا ذرائع تخفي من وراءها عديد العراقيل والمشكلات الحقيقية التي ما استطاعت الدول المغاربية تجاوزها، والتي تُظهر تعثرًا فعليًا لعملية التكامل المغاربي.

---

[1] Mustapha ROUIS & Steven R. TABOR. **Regional economic integration in the Middle East and North Africa**. (Washington: The World Bank, 2013). p. 110.

[2] Union du Maghreb Arab, **Conventions Maghrébines Signées**, http://www.maghrebarabe.org/fr/conventions.cfm?type=1

الفرع الثاني: عراقيل المشروع التكاملي المغاربي.

1- تُعتبر المشكلات السياسية أبرز معرقل لعملية التكامل المغاربي، ومن أبرز هذه المشكلات:

- مشكلة الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو والمغرب، والتي تعَتبر أقدم نزاع لم يتم حلّه في إفريقيا.

- توتر العلاقات الجزائرية المغربية بسبب موقفهما المتباين تجاه قضية الصحراء الغربية خصوصًا.

- عدم وجود التزام حقيقي بالمشروع المغاربي من قبل بعض الدول المغاربية، كليبيا التي انسحبت مراتٍ عديدة من الاتحاد، كانسحابها عام 1992 بسبب دعم الدول المغاربية لقرار مجلس الأمن القاضي بفرض حصار عليها بعد رفضها تسليم متهمين في قضية تفجير طائرة بلوكربي عام 1988.

- تعدّد الخلافات بين الدول المغاربية، نذكر من بينها اتهام موريتانيا لليبيا بالوقوف وراء محاولة للانقلاب على الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد احمد الطايع شهر يونيو 2003، هذا إضافةً للخلافات الجزائرية المغربية المتعاقبة.[1]

2- عدم وجود رؤية واضحة وإرادة سياسية حقيقية لإنجاح عملية التكامل المغاربي من قبل بعض الدول المغاربية، بل و"تخلي" بعض هذه الدول عن المشروع المغاربي بتبنيها مشروعات تكاملية أخرى عقّدت من العلاقات الإقليمية في المنطقة وفق منطق ما يسمى **بالسباغيتي Spaghetti Bowl Regionalism:**

- اتجاه تونس والمغرب، ثم الجزائر نحو توقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار مسار برشلونة.

- توقيع المغرب عام 2004 لاتفاق يقضي بإنشاء منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

- انضمام تونس والمغرب وموريتانيا لمنظمة التجارة العالمية عام 1995.

[1] Gary Clyde HUFBAUER, & Claire BRUNEL. op. cit. p. 10.

– إنشاء ليبيا لتجمع الساحل والصحراء **CEN-SAD** عام 1998، الذي انضمّت إليه تونس والمغرب عام 2001. وانضمام ليبيا كذلك إلى السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا **COMESA** عام 2005.

– انضمام المغرب وتونس والجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى **GAFTA**.[1]

– إطلاق المغرب، تونس، مصر، الأردن، وفلسطين **لمسار أغادير** يوم 25 فيفري 2004 القاضي بإنشاء منطقة تجارة حرة بين هذه الدول.[2]

ساهم انضمام الدول المغاربية لكل هذه الأطر الإقليمية ومتعددة الأطراف والثنائية الموازية للاتحاد المغاربي في **تعقيد البناء الإقليمي للمنطقة**، وفي **تفريغ البناء المغاربي من مضمونه** بإعطاء الأولوية لمشاريع أخرى على حساب الاهتمام بالمحور المغاربي.

3– عوائق مؤسساتية متمثل أهمها في تبني الدول المغاربية لقاعدة **الإجماع** في اتخاذ القرارات على مستوى مؤسسات اتحاد المغرب العربي، كما تشير إليه المادة السادسة من اتفاقية مراكش، بل أكثر من ذلك تشترط أحكام معاهدة مراكش موافقة وتوقيع كل الدول الأعضاء لتنفيذ اتفاقية ما، وهو ما عطّل بشكل كبير عملية التكامل المغاربي، فمن بين 37 اتفاقية مغاربية وقعت إلى غاية سنة 2008 صادقت الجزائر على 29 فقط، تونس على 27، في حين لم تصادق المغرب إلا على 5 اتفاقيات فقط. وبالتالي لم تدخل إلى حيز التنفيذ إلا الاتفاقيات الخمس الأخيرة.[3]

---

[1] Kingdom of Morocco, Ministry of Foreign Trade & Economic Commission for Africa, Office of North Africa, **Regional Integration in North Africa: what linkages to the world economy**, North Africa Development Forum: Trade for growth and job creation, Marrakech: K.M. & U .N. 19-20 February 2007. pp. 7-8.

[2] Hassan a. BARARI & Ibrahim H. SAIF. "The Agadir declaration، the Euro-Med Partnership and the potential to foster Arab economic integration", Amman**: Dirasat**, Vol 32, N° 3. 2005. p. 664.

[3] محمد بوبوش، "الاندماج الاقتصادي المغاربي مع الاتحاد الأوروبي"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية**، عدد 80، ماي–يونيو 2008. ص.164.

الفرع الثالث: تقييم اقتصادي للمشروع التكاملي المغاربي.

أما على المستوى الاقتصادي فتُظهر مختلف المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتجارة والاستثمار نتائج غير إيجابية للتكامل الاقتصادي المغاربي :

يُبرز الجدول الآتي ضمور الصادرات والواردات البينية المغاربية حسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (**أونكتاد UNCTAD**) لعام 2014:

جدول رقم 14: الصادرات والواردات البينية المغاربية حسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد UNCTAD) لعام 2014

الصادرات				
إجمالي صادرات الدول المغاربية	الصادرات البينية المغاربية	نسبة الصادرات البينية المغاربية من إجمالي الصادرات	الصادرات المغاربية نحو باقي دول العالم	نسبة الصادرات المغاربية نحو باقي الدول من إجمالي الصادرات
126.7 مليار دولار	**5.6 مليار دولار**	**%4.49**	**121 مليار دولار**	**%95.51**
الواردات				
إجمالي واردات الدول المغاربية	الواردات البينية المغاربية	نسبة الواردات البينية المغاربية من إجمالي الواردات	الواردات المغاربية من باقي دول العالم	نسبة الواردات المغاربية من باقي الدول من إجمالي الواردات
150.9 مليار دولار	**5.3 مليار دولار**	**%3.5**	**145.5 مليار دولار**	**%96.4**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds

يبيّن الجدول السابق أنّ الصادرات البينية المغاربية لم تتعد 5.6 مليار دولار عام 2014، والواردات البينية 5.3 مليار دولار، وهي مستويات ضعيفة إذا ما قارنناها بحركة الصادرات والواردات البينية داخل تجمّعات اقتصادية إقليمية أخرى: 327 مليار دولار صادرات بينية بين دول **الأسيان ASEAN** بنسبة 25.2% من إجمالي صادرات دول أسيان نحو العالم، أو حتى لو قارنناها مع **ميركوسور MERCOSUR** 51 مليار دولار من الصادرات البينية بنسبة 13.3% من إجمالي صادرات دول الميركوسور نحو دول العالم.[1]

كما يُعتبر نصيب التجارة الخارجية الجزائرية من التبادلات مع الدول المغاربية ضئيلاً كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 15: نصيب التجارة الخارجية الجزائرية من التبادلات مع الدول المغاربية 2013-2014

بالمليون دولار أمريكي ما بين قوسين موضح نسبة التجارة الجزائرية مع الدول المغاربية من إجمالي تجارتها الخارجية	2013	2014
الصادرات	**(%4.06) 2639**	**(%4.87) 3065**
الواردات	**(%1.86) 1027**	**(%1.25) 738**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

Direction générale des douanes, **Évolution de la balance commerciale de l'Algérie, Période Années 2005-2015,** http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf

[1] United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

بل يُعتبر المشكل أعمق من عدم كثافة التجارة البينية بين الدول المغاربية، إذ يتبين من خلال الجدول الآتي وجود خلل هيكلي في هيكل التجارة بين الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي، إذا قسنا درجة تكاملها حسب **مؤشر التكامل التجاري:***

جدول رقم 16: درجة التكامل بين الدول المغاربية حسب مؤشر التكامل التجاري

	الجزائر	ليبيا	تونس	المغرب	موريتانيا
قيمة المؤشر	**0.2**	**0.2**	**0.4**	**0.3**	**0.1**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

ومن أبرز عراقيل مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي كذلك عدمُ سعي الدول المغاربية خاصة الجزائر وليبيا لتنويع صادراتها نحو الخارج، والخروج من التبعية شبه المطلقة للمحروقات، إذ يبيّن **مؤشر تركيز الصادرات*** أنّ صادرات الجزائر نحو العالم مركزة بشكل كبير على قطاع واحد (0.490)، وكذلك الأمر بالنسبة لليبيا 0.795، وموريتانيا 0.508. زد على ذلك ضُعف نصيب تجارة الدول المغاربية من إجمالي الصادرات والواردات في العالم (0.66%) مقارنة بأسيان 6.8%، أو حتى ميركوسور 2%. وكذلك الأمر بالنسبة لاستقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث لم تستقطب الدول المغاربية سنة 2014 سوى حوالي 6.6 مليار دولار، أي حوالي 0.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية

* مؤشر التكامل التجاري يبين هل هيكل الصادرات في الدولة أو التجمع أ يناسب ويتكامل مع هيكل الواردات في التجمع أو الدولة ب، ويقاس بقيمة ما بين 0 و1، فكلما اقترب من الصفر كان سلبيا، أما إذا اقترب من 1 كان إيجابيا.

* هو مؤشر يقيس درجة تركيز دولة في صادراتها على مورد واحد، أو اعتمادها على صادرات متنوعة، فكلما اقتربت الدرجة من 1 كان التركيز كبيرا، وإذا اقتربت من الصفر كان التنويع كبيرا.

(حوالي 1228 مليار دولار)، والتي كان نصيب تجمع أسيان وحده منها 10.8%، وميركوسور 5.8% في نفس السنة، في حين أنّ الاستثمارات المباشرة بين الدول المغاربية تكاد تنعدم.[1]

المطلب الثاني: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كبديل إقليمي "طبيعي" للجزائر.

رغم مرور المنطقة العربية بمجموعة من التحولات السياسية، والتحديات الأمنية، إلا أنّ مشروع التكامل الاقتصادي لا يزال قائمًا بينها، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحديدًا، التي تم إنشاءها في إطار مساعي جامعة الدول العربية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

الفرع الأول: بدايات المشروع التكاملي العربي.

تندرج محاولات التكامل الاقتصادي العربي الأولى تحت إطار **جامعة الدول العربية** المنشأة يوم 22 مارس 1945، إذ نصّت المادة الثانية من ميثاق الجامعة على وجوب قيام تعاونٍ وثيق بين الدول العربية في الشؤون الاقتصادية والمالية.[2]

ثم تم التوقيع يوم 13 أبريل 1950 على **معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي** بين أعضاء جامعة الدول العربية، والتي أشارت مادتيها السابعة والثامنة إلى ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.[1]

---

[1] United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي يتضمن التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 49، 8 أوت 2004. ص. 5.

وجرى ثلاث سنوات بعد ذلك التوقيع على **اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت** بين الدول الأعضاء في الجامعة. بل جرى بعد ذلك مباشرة تجاوز كل مراحل التكامل الاقتصادي النظرية ومحاولة إقامة وحدة اقتصادية بتوقيع الدول العربية **لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية** يوم 2 فبراير 1957، التي صارت سارية المفعول ابتداءًا من شهر أبريل 1964 والتي أصدر مجلسها قرارا يقضي بإنشاء سوق عربية مشتركة في 1964. واستمرت محاولات التكامل العربي بتوقيع الدول العربية يوم 27 فبراير 1981 على **اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.**[2]

هذا إضافةً إلى العديد من الاتفاقيات العربية الموقعة من أجل تيسير تنقل رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية. **كاتفاقية استثمار المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال** سنة 1953، **اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان العربية** سنة 1970 **اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول المضيفة للاستثمارات العربية وبين مواطني الدول العربية الأخرى** لسنة 1974. **الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية** لسنة 1980، وغيرها.[3]

بعد تعثر الجهود السابقة الساعية لإيجاد تكامل اقتصادي عربي، اقترح مجلس الوحدة الاقتصادية عام 1993 برنامجا حول استراتيجية عمل المجلس للأعوام 1995-2005 تضمنت دعوةً لإنشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وهو ما دعت إليه الدول العربية في القمة العربية التي انعقدت عام 1996،

---

[1] جامعة الدول العربية، **معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية وملحقها العسكري**، 13 أبريل 1950. ص. 3. موجودة على الرابط الآتي: http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي يتضمن التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، مرجع سابق. ص. 5.

[3] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص. 255.

ليتجسد ذلك بإعلان المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته 59 عن إنشاء **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى** بموجب القرار 1317 بتاريخ 19 فبراير 1997.[1]

وتم وضع البرنامج التنفيذي للمشروع الذي يضم 18 دولة عربية بناءً على أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وذلك احترامًا لقواعد منظمة التجارة العالمية، وأشار البرنامج إلى:

– التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية المطبقة على السلع الزراعية والصناعية والحيوانية والمواد الخام العربية بمقدار 10% كل سنة، و20% في السنتين الأخيرتين ابتداءً من 1 جانفي 1998 تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، إلى غاية رفع كل الحواجز الجمركية في غضون سنة 2005. مع إمكانية اتفاق دولتين عربيتين على التخفيض السريع لتعريفاتهما الجمركية. [2]

– السعي للقضاء على كافة أشكال القيود غير الجمركية في غضون سنة 2010.[3]

صادقت الجزائر على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04–223 المؤرخ في 2004/02/03، لتباشر الجزائر حوارًا مع الدول العربية توّج بقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1687 المؤرخ في 2007/02/15، ورقم 1707 المؤرخ في 2007/09/06، يتضمنان اتفاقًا بين الطرفين على مجموعة من الأحكام العامة وقواعد المنشأ التفضيلية.[4]

---

[1] أحمد الكواز، مرجع سابق. ص. 19.

[2] جامعة الدول العربية، **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، (القاهرة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، 1997/2/19).

[3] Mustapha ROUIS & Steven R. TABOR. op. cit. p. 109.

[4] محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص. 289.

وانضمت الجزائر رسميا إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في الفاتح يناير من سنة 2009، لتشرع البلدان العربية في منح السلع الجزائرية معاملةً تفضيلية بداية من الفاتح مارس 2009، بموجب ما تم الاتفاق عليه في الدورة 83 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المنعقدة شهر فبراير 2009.[1]

يحمل برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كثيرًا من النقاط الإيجابية مقارنةً بالتجارب التكاملية العربية السابقة، من أهمها:

– سماحه بإمكانية أن تعقد الدول الأعضاء اتفاقيات تجارية ثنائية وإقليمية أخرى (مجلس التعاون الخليجي، الاتحاد المغاربي، مسار أغادير، وغيرها).

– بنود وقواعد الاتفاقية لا تتعارض وقواعد منظمة التجارة العالمية (التخفيض المتدرج للتعريفات الجمركية، مبدأ المعاملة الوطنية، وغيرهما).

– اتخاذ القرارات في المشروع يتم بموافقة ثلثي الدول الأعضاء، وليس وفق قاعدة الإجماع.[2]

– منح معاملةٍ خاصة للبلدان الأقل نموا في المنطقة العربية، وقد استفادت من هذه المعاملة كل من اليمن والسودان.

– تشمل الاتفاقية إلغاءً للقيود غير الجمركية، من قيود مالية وإدارية وفنية، وذلك وفق برنامج زمني محدد.

---

[1] عثمان توات، عبد الرحمان عيه، "تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية". **بحوث اقتصادية عربية**، العددان 53–54، شتاء–ربيع 2011. ص. 119.

[2] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص ص. 283–284.

هذا إضافةً إلى إجراءاتٍ وقواعد أخرى، كإقرار آلية لفض النزاعات، واستحداث لجنة تتابع عملية تنفيذ المشروع (لجنة التنفيذ والمتابعة)، وذلك تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية.[1]

الفرع الثاني: تقييمٌ لتجربة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها الاقتصادية على الجزائر.

لم تحقق التجربة العربية الأهداف الكبرى المتوقعة منها، فمن الناحية الاقتصادية تبين المؤشرات الاقتصادية ذلك. يوضح الجدول الآتي وضعية المبادلات التجارية البينية العربية.

جدول رقم 17: وضعية التجارة البينية العربية 2009-2013

بالمليون دولار أمريكي	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات					
إجمالي صادرات الدول العربية	**630,705**	**847,546**	**1,116,519**	**1,245,493**	**1,218,277**
إجمالي الصادرات البينية العربية	**68,307**	**86,332**	**100,351**	**110,491**	**111,930**
الواردات					
إجمالي واردات	**581,727**	**650,013**	**746,972**	**833,345**	**884,830**

[1] عثمان توات، عبد الرحمان عيه، مرجع سابق. ص ص. 114-115.

الدول العربية					
إجمالي الواردات البينية العربية	**75,121**	**94,590**	**111,266**	**122,597**	**131,741**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

صندوق النقد العربي، **نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2015). ص ص 14-15.

رغم الارتفاع المستمر للتبادلات التجارية العربية كما يتبيّن من خلال الجدول السابق، إلا أنّ ذلك لا يعني أنّ الدول العربية قد حققت نتائج إيجابية من الناحية التجارية، ذلك أنّ عدد سكان الدول العربية مجتمعةً يتجاوز 359 مليون نسمة، إضافة إلى أنّ منطقة التجارة الحرة العربية تشمل حوالي 19 دولة و3 مرشحة للدخول، وبناتج محلي إجمالي يناهز 2.8 تريليون دولار أمريكي، لذلك تجدر مقارنة المنطقة العربية في ما تحوزه من قدرات وإمكانيات مع أكبر التجمعات الاقتصادية العالمية، على غرار الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا). [1]

نحاول من خلال الجدول الآتي مقارنة وضع التجارة البينية العربية، بالتجارة البينية داخل تجمعي **الاتحاد الأوروبي** و**النافتا**، وذلك حسب إحصائيات **أونكتاد** لعام 2014:

جدول رقم 18: مقارنة وضع التجارة البينية العربية، بالتجارة البينية داخل تجمعي الاتحاد الأوروبي والنافتا، حسب إحصائيات أونكتاد لعام 2014

	الاتحاد الأوروبي	النافتا
ا لـصـا د ر ا ت		
إجمالي الصادرات (مليون دولار أمريكي)	**6 139 464**	**2 490 115**

[1] صندوق النقد العربي، **نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية 2015**، مرجع سابق. ص ص. 11، 13.

إجمالي الصادرات البينية (مليون دولار أمريكي)	**3 843 796**	**1 250 677**
نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات (بالنسبة المئوية)	**%62.61**	**%55.56**
الـواردات		
إجمالي الواردات (مليون دولار أمريكي)	**5 991 851**	**3 208 017**
إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	**3 525 283**	**1 127 031**
نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات (بالنسبة المئوية)	**%58.83**	**%35.13**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

يتبيّن من خلال الجدول السابق الفرق الواضح بين حجم التجارة البينية في كل من الاتحاد الأوروبي ونافتا مقارنةً بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ففي حين تُعتبر الصادرات البينية الأوروبية والأمريكية الشمالية مرتفعةً بشكلٍ كبير (62.61% و55.56%)، والأمر نفسه بالنسبة للواردات (58.83%، 35.13%)، تُعتبر نسبة الصادرات البينية العربية –رغم ارتفاعها السنوي المستمر– متدنية: 9.18% صادرات بينية، و14.8% واردات بينية (حسب إحصائيات صندوق النقد العربي لعام 2013).[1]

بالنسبة للجزائر، يُعتبر نصيب المحور العربي في التجارة الخارجية الجزائرية ضئيلاً جدا، إذ نوضح في الجدول الآتي تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية منذ انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2009:

[1] United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

جدول رقم 19: تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية منذ انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2009

بالمليون دولار أمريكي ما بين قوسين موضح نسبة التجارة الجزائرية مع الدول العربية من إجمالي تجارتها الخارجية	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	**1,418.3 (%3.13)**	**1,952.0 (%3.42)**	**2,384.2 (%3.24)**	**3,026.1 (%4.20)**	**3,612.8 (%5.57)**
الواردات	**1,435.2 (%3.52)**	**1,661.7 (%4.10)**	**2,291.3 (%4.85)**	**2,198.9 (%4.36)**	**3,265.6 (%5.95)**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

صندوق النقد العربي، **نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، مرجع سابق. ص ص 97، 99.

ولزيادة توضيح أسباب عدم تطور التجارة بين الدول العربية بشكل ملموس على غرار التجمعات الاقتصادية الكبرى الأخرى، نورد المؤشرات التجارية الإضافية الآتية:

جدول رقم 20: مؤشرات تجارية إضافية حول مشروع التكامل الجزائري – العربي

المؤشرات	**2013**

مؤشر تشابه الهياكل التجارية بين الجزائر والدول العربية *	الصادرات	**0.688**	الواردات	**0.711**
مؤشر التكامل التجاري	**0.1**			
مؤشر تركيز الصادرات (الجزائر تجاه الدول العربية)	**0.609**			

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ مؤشر التكامل التجاري بين الجزائر والدول العربية سلبي للغاية 0.1، كما يتضح تشابه الهياكل التجارية والتصديرية للدول العربية من خلال مؤشري تركيز الصادرات، وتشابه الهياكل التجارية بين الجزائر والدول العربية بشكل عام، باعتماد الجزائر وأغلب هذه الدول على الريع **كتصدير المحروقات**، مما يحدّ بشكل كبير من إمكانية قيام تكامل فعلي بين الدول العربية؛ الذي يعتبر **التنوع والتمايز** عاملاً أساسيًّا لقيامه وازدهاره.

من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛ تُعتبر المنطقة العربية من أقل المناطق استقطابًا لهذه الاستثمارات، فقد استقبلت الدول العربية عام 2014 حوالي 44 مليار مقارنة بـ 47.5 مليار دولار في السنة التي قبلها، ما مثل حوالي 3.6% فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، وحازت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وحدهما على حوالي 41% من هذه الاستثمارات. أما من حيث الاستثمارات الأجنبية الصادرة من الدول العربية، فقد انخفضت بنسبة 10% من 37 إلى 33.4 مليار دولار بين سنتي 2013 و2014، ومثلت تدفقات الاستثمارات الصادرة من

* يبين هذا المؤشر إذا كانت الهياكل التجارية لدولتين أو طرفين متماثلة أو لا، ويقدّم بقيمة تتراوح بين 0 و1، إذ كلما اقتربت النتيجة من 1 كان التماثل أكبر.

الدول العربية ما نسبته 2.5% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة في العالم، وصدّرت دول الكويت وقطر والإمارات والسعودية وحدها حوالي 85% من هذه الاستثمارات عام 2014. وفي ما يخص الاستثمارات العربية البينية التي بلغت قيمتها 2005 مليون دولار عام 2014؛ استحوذت الجزائر على 3% فقط من هذه الاستثمارات (54 مليون دولار) ما يعادل نسبة 3.62% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر عام 2014 (1488 مليون دولار). ضف إلى ذلك أنّ هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر تركزت سنة 2014 في قطاعات إما ريعية أو غير منتجة: قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1%، المعادن 21.1%، والعقار بنسبة 19.6%.[1]

وعليه يمكن القول أنّ الآليات العربية المنشأة لتدعيم الاستثمارات البينية لم تعد بالنفع الكبير على الجزائر، كما تبينه مختلف الأرقام السابق ذكرها.

الفرع الثالث: عوائق المشروع التكاملي العربي.

إضافةً إلى النواحي الاقتصادية، تبرز عوامل أخرى ستساهم في جعل المنطقة العربية للتجارة الحرة غير ذات جاذبية كبيرة بالنسبة للجزائر، على الأقل على المدى القريب، من أهمها:

– من أهم ما يُميز المنطقة العربية اليوم، ترنّحها في ظل صراعات داخلية وإقليمية عنيفة تشهدها العديد من البلاد العربية، خاصة منذ سنة 2010 التي شهدت بدايةً لعمليات الانتقال الديمقراطي في بعض هذه الدّول، ما خلق دولاً هشة إلى فاشلة كثيرة على المستوى العربي، وأثّر على التكامل الاقتصادي العربي على وجه الخصوص. إذ صنفت عام 2016 مجلة **السياسة الخارجية Foreign Policy** بالتعاون مع

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**. (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015). ص، ص. 81، 118.

صندوق دعم السلام Fund For Peace الأمريكيين عديدَ الدول العربية على رأس قائمة الدول الأكثر هشاشةً في العالم كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم 21: جدول يوضح أكثر الدول العربية هشاشة حسب تصنيف الدول الهشة لعام 2016

درجة الخطر أو الهشاشة	الدولة	الترتيب العالمي
عالي جدا	**الصومال**	**1**
	السودان	**4**
	اليمن	**5**
	سوريا	**6**
عالي	**العراق**	**11**

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

Fund For Peace, **Fragile States Ranking 2016**, http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016

هذه التطورات السياسية والأمنية لا يمكن إهمال تأثيرها الكبير على الجانب الاقتصادي، وعلى التكامل الاقتصادي العربي على وجه الخصوص، إذ بلغ مثلاً معدل نمو الناتج المحلي الخام نسباً جد متدنية في ليبيا: -52% عام 2013، -4% في العراق عام 2014، -28% في اليمن عام 2015، 0.5% في تونس في نفس العام، وذلك بسبب حالة التحول السياسي والتأزم الاقتصادي التي تمرّ بها هذه الدول.[1]

- من أهم المشكلات المواجهة لمشروع التكامل الاقتصادي العربي كذلك وجود العديد من المشروعات التكاملية دون الإقليمية الموازية -رغم سماح اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية بذلك-، نذكر من أهمّها مشروع الاتحاد المغاربي، مجلس التعاون الخليجي، مسار أغادير، تجمع دول الساحل والصحراء، وغيرها من التجمعات التي عقّدت من البناء الإقليمي العربي أكثر فأكثر.

[1] صندوق النقد العربي، **تقرير "آفاق الاقتصاد العربي"**. (أبو ظبي: صندوق النقد العربي، مارس 2016). ص. 66.

– إضافةً إلى ذلك يُعتبر التحدي الاقتصادي الفعلي الذي يواجه الدول العربية هو ضرورة **إحداث تنمية شاملة وحقيقية**، والتنمية **لا تتأتى باستحداث منطقة تجارة حرة فقط**، لأنّ هذه المنطقة ستؤسس لحالة تنافسية ليس لها **قاعدة تنافسية صلبة** في بلدانها،[1] وتتجلى أهم مظاهر ضعف هذه البنية التكاملية في الافتقار إلى وسائل النقل المختلفة، غياب التنسيق في مجالات النقل والشحن، تشوه الهياكل الاقتصادية لبعض الدول العربية، وغير ذلك، ليؤدي كل ما سبق إلى تآكل المزايا النسبية المقترنة بالتجاور الجغرافي للدول العربية.[2]

المطلب الثالث: الجزائر ورهانُ التكامل مع دول القارة الإفريقية.

تُعتبر الجزائر دولةً ذات امتداد إفريقي، حيث كان لها دور كبير في إنشاء العديد من الأطر التكاملية الإفريقية، غير أنّ التكامل على المستوى الاقتصادي بين الجزائر وإفريقيا، وبين الدول الإفريقية بشكل عام، سنحاول أن نخضعه للتقييم والدراسة في هذا المطلب.

الفرع الأول: محاولات التكامل الاقتصادي الإفريقي.

تعود محاولات التكامل الأولى بين الدول الإفريقية في شكله القاري إلى فترة الستينيات حين استقلّت أغلب الدول الإفريقية، حيث تم إنشاء أول إطار تكاملي إفريقي يوم 25 ماي 1963 في أديس أبابا تحت

[1] خضر عباس عطوان، وإخلاص قاسم نافل السعدي. مرجع سابق. ص. 168.

[2] محمد لحسن علاوي، **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، مرجع سابق. ص. 276.

مسمى **منظمة الوحدة الإفريقية**،[1] وهو عبارة عن إطار سمح للدول الإفريقية باستحداث أكثر من مئتي مبادرة ما بين حكومية للتعاون الاقتصادي متعدد القطاعات، وحوالي 120 مبادرة ثنائية أو متعددة الجنسيات لقطاعات فردية، وذلك في الفترة الممتدّة من الستينيات إلى بداية الثمانينيات.[2]

لكنّ هذه المبادرات لم تؤسّس لتكاملٍ اقتصادي عميق وحقيقي بين دول القارة، وهو ما أدركته الدول الإفريقية بدايةً الثمانينيات، لتتبنى الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية شهر أبريل عام 1980 في قمة غير عادية لدول المنظمة؛ **خطة عمل لاغوس:** هذه الخطة التي تشمل فترة 1980–2000 هدفت أساسًا إلى بناء **جماعة اقتصادية إفريقية** في غضون سنة 2000.[3]

تم تجسيد هذه الخطة في شكل ملموس شهر يونيو 1991 عندما وقعت دول منظمة الوحدة الإفريقية على **معاهدة أبوجا** التي نصت على إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية، وفق برنامج يمتد لمدة 34 سنة من 1994 إلى سنة 2027، يشمل ست مراحل:

جدول رقم 22: برنامج معاهدة أبوجا 1994–2027

المرحلة	المدة	الأهداف والإجراءات
1	5 سنوات	تقوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة، وإنشاء تجمعات في المناطق الخالية منها.
2	8 سنوات	قيام هذه التجمعات بتبني خطط عمل تهدف فيها إلى إزالة تدريجية للقيود الجمركية

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, **History of Africa's Regional Integration Efforts**, http://www.uneca.org/oria/pages/history-background-africas-regional-integration-efforts

[2] Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développent de l'Afrique**, (Genève : CNUCED, 2009). p. 8.

[3] Organization of African Unity, **Lagos plan of action for the economic development of Africa 1980-2000**, (Addis Ababa: OAU, April 1980). p. 99.

		وغير الجمركية بين دولها، وتقوية التعاون القطاعي والاقتصادي بينها.
3	10 سنوات	إلغاء كل القيود الجمركية وغير الجمركية، وانتقال هذه التجمعات لمرحلة أخرى، هي مرحلة الاتحاد الجمركي.
4	سنتين	إقامة اتحاد جمركي بين كل دول القارة، وذلك بالتنسيق والتعاون بين مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية.
5	4 سنوات	إقامة سوق إفريقية موحّدة.
6	5 سنوات	إقامة اتحاد نقدي بين الدول الإفريقية، بإنشاء عملة إفريقية موحّدة.

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Organization of African Unity, **Treaty establishing The African Economic Community**, (Addis Ababa: OAU, 3 June 1991). pp. 10, 11.

وصارت العملية التكاملية الإفريقية تسير برأسين منذ سنة 1994: **منظمة الوحدة الإفريقية/مشروع الجماعة الاقتصادية الإفريقية،** يُضاف إلى ذلك مطالبة العديد من الدول الإفريقية بإجراء تعديلاتٍ على اتفاقية إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية، ما أدّى إلى دعوة الدول الإفريقية في الدورة غير العادية لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بسرت يوم 9 سبتمبر 1999 لإنشاء **اتحاد إفريقي** يشمل الإطارين السابقين معًا، وهو ما تجسّد فعلاً يوم 11 يوليو 2000 حينما وقّعت الدول الإفريقية 53 على **القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي،** التي نصّت مادته 33 على أنّ الاتحاد الإفريقي سيحل محل منظمة الوحدة الإفريقية/الجماعة الاقتصادية الإفريقية.[1]

عامٌ بعد ذلك، وفي إطار قمة الاتحاد الإفريقي المنعقدة بلوزاكا شهر يوليو، تمت المصادقة على مشروع **المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) New Partnership for Africa's Development**، وهي مبادرة جاءت كنتيجة لثلاث مبادرات إفريقية طُرحت في تلك الفترة: **برنامج الألفية لإنعاش إفريقيا**

[1] منظمة الوحدة الإفريقية، **القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي،** (أديس أبابا: منظمة الوحدة الإفريقية، 11 يوليو 2000). ص. 20.

Millennium Africa Recovery Plan الذي بادر به رئيس جنوب إفريقيا السابق ***ثابو مبيكي*** ***Thabo Mbeki***، **برنامج أوميغا Omega Plan** المقترح من قبل الرئيس السنغالي السابق ***عبد الله واد*** ***Abdoulaye Wade***، وبرنامج **المبادرة الجديدة لإفريقيا** التي ضمّت المبادرتين الأخيرتين معًا.[1]

هذه المبادرة الجديدة ذات الفلسفة النيو–ليبرالية، تكمن أهدافها الرئيسة المرتبطة أساسًا بالتنمية في تقوية البنية التحتية الضعيفة لإفريقيا، أي توفير ما يسمى بـ "**السلع العامة**" **Public goods** للدول الإفريقية: النقل، الطاقة، الماء، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، حماية البيئة... إضافةً إلى ترقية التجارة والاستثمار في القارة، وعقلنة البناء المؤسساتي بشكل يسمح بتعميق عملية التكامل الاقتصادي القاري، وذلك كلّه وفق تصوّر قائم أساسًا على محاولة استجلاب الدعم والتعاون من القوى الاقتصادية الفاعلة على المستوى العالمي.[2]

وقد توّجت المبادرة بعدة نتائج ملموسة، من أبرزها:

– إنشاء منتدى الصين/إفريقيا سنة 2000.

– انعقاد قمة مجموعة 8 بجنوة شهر يوليو 2001، والتي توّجت بقرار تخفيف عبء الديون عن الدول الإفريقية، وكذلك قمة اسكتلندا في يوليو 2005، التي توجت بإلغاء ديون 14 دولة إفريقية.

– تعهد البنك العالمي بتعبئة 25 مليار دولار لصالح إفريقيا في غضون سنة 2015.

---

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, **History of Africa's Regional Integration Efforts**, http://www.uneca.org/oria/pages/history-background-africas-regional-integration-efforts. Op. cit.

[2] Economic Commission for Africa, **Assessing regional integration in Africa 2: Rationalizing regional economic communities**. (Addis Ababa: African Union. May 2006). p. 2.

وغير هذه النتائج الميدانية كثير، غير أنّه للوصول إلى تحقيق كافة الأهداف التي تم وضعها في إطار مبادرة النيباد، تحتاج الدول الإفريقية مجتمعةً إلى معدل نمو سنوي لا يقل عن 7%، وإلى مساعداتٍ مالية تُقدّر بحوالي 65 مليار دولار سنويا.[1]

وإذا كانت الدول المانحة تلتزم إلى حد ما في تقديم مساعدات للدول الإفريقية، إلا أنّ نسبة نمو الناتج المحلي الخام في إفريقيا التي كانت قد لامست 6.4% عام 2012، قد انخفضت إلى 3.7% عام 2014، ثم إلى 3.6% عام 2015، ما يشير إلى تذبذب في تحقيق الأهداف المتوخاة للنيباد.[2]

الفرع الثاني: تقييم اقتصادي لمشروع التكامل الجزائري الإفريقي.

على مستوى التجارة الخارجية، تشهد إفريقيا كالمنطقتين العربية والمغاربية نسبة تجارةً بينية متدنية، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 23: التجارة البينية الإفريقية 2010- 2014

بالمليون دولار أمريكي	2010	2011	2012	2013	2014
ا لصا د ر ا ت					
إجمالي صادرات الدول الإفريقية	**514199**	**619656**	**637334**	**599068**	**554423**
إجمالي الصادرات	**70938**	**78807**	**86251**	**89144**	**87083**

[1] محمد بن عزوز، مرجع سابق. ص، ص. 315، 318.

[2] African Economic Outlook, **Statistics**, http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics

البينية الإفريقية					
نسبة الصادرات البينية من إجمالي الصادرات	**%13.80**	**%12.72**	**%13.53**	**%14.88**	**%15.71**
الـواردات					
إجمالي واردات الدول الإفريقية	**466 211**	**548 786**	**594 947**	**613 299**	**625 065**
إجمالي الواردات البينية الإفريقية	**68753**	**76856**	**86511**	**94511**	**91319**
نسبة الواردات البينية من إجمالي الواردات	**%14.75**	**%14.00**	**%14.54**	**%15.41**	**%14.61**

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

يتبيّن من خلال الجدول السابق أنّ حجم التجارة البينية الإفريقية منخفض، إذا ما قسناه بإجمالي التجارة الخارجية للدول الإفريقية. وكذلك إذا قارناه بالتجمعات الاقتصادية الإقليمية الكبرى الأخرى، كالاتحاد الأوروبي والنافتا، ذلك إضافةً إلى أنّ حجم التجارة الإفريقية من إجمالي التبادلات التجارية في العالم ضعيف أصلاً: 2.9% من الصادرات العالمية، و3.4% من الواردات العالمية فقط.[1]

أما فيما يخص التبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، فتُعتبر إفريقيا أقل المحاور نصيبًا من هذه التبادلات، كما يتوضح من خلال الجدول الآتي:

[1] United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, http://unctadstat.unctad.org/wds. Op. cit.

جدول رقم 24: التبادلات التجارية الجزائرية مع دول القارة الإفريقية 2014 – 2015

ما بين قوسين موضح نسبة التجارة الجزائرية مع الدول الإفريقية من إجمالي تجارتها الخارجية*	2014	2015
الصادرات	**110 مليون دولار (%0.17)**	**92 مليون دولار (%0.24)**
الواردات	**440 مليون دولار (%0.75)**	**350 مليون دولار (%0.67)**

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Direction Générale des Douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2015**. (Alger : DGD : Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2015). p.17

لا يتعدّى إجمالي التجارة الخارجية للجزائر مع الدول الإفريقية حاجز 1%، وهي نسبةٌ ضئيلةٌ جدًّا لا تعكس حجم السوق الإفريقية، وكذلك حجم العلاقات التاريخية للجزائر مع إفريقيا باعتبارها أحد مؤسسي مختلف الأطر التكاملية للقارة: منظمة الوحدة الإفريقية، نيباد، والاتحاد الإفريقي.

أما من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فتُعتبر إفريقيا أقل قارات العالم استقبالاً لهذا النوع من الاستثمارات، فحسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)؛ استقبلت إفريقيا عام 2015 حوالي 54.1 مليار دولار فقط، ما يعادل 3.1% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الدول الإفريقية فلا تتعدى 11.3 مليار دولار، بما يساوي 0.8% فقط من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة في العالم.[2]

* دون احتساب تبادلات الجزائر مع دول المغرب العربي والدول العربية الواقعة في قارة إفريقيا.

[2] United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2016**, op. cit. pp. 38, 41.

الفرع الثالث: عراقيل المشروعات التكاملية الاقتصادية القارية في إفريقيا.

من أهم العراقيل التي واجهت مسارَ بناء مشروع تكاملي إفريقي يشمل كل القارة الإفريقية؛ **كثرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية** في إفريقيا، إذ تجاوز عدد هذه التجمعات 17 تجمع، بحيث تُعتبر كل الدول الإفريقية تقريبًا عضواً في أكثر من تجمع في آن (14 بلدًا عضوا في تجمعين، 19 في ثلاثة تجمعات، 16 في أربعة تجمعات، ودولة واحدة هي كوت ديفوار عضو في 5 تجمعات)، وتكتفي الجزائر والرأس الأخضر وموزمبيق بالعضوية في تجمع واحد فقط. وأثرت كثرة هذه التجمعات بشكل سلبي على جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي في القارة من حيث:

– عجز عديد الدول الإفريقية التي تعاني أصلاً من مشكلات اقتصادية داخلية عن الوفاء بدفع التزاماتها واشتراكاتها المالية للتجمعات والمنظمات التي تعتبر عضوًا فيها.

– ضعفٌ في التزام الدول الإفريقية ببعض نشاطات بعض التجمعات، كعدم الحضور في الاجتماعات، إعطاء الأولوية لتجمع دون آخر، وغير ذلك.

– تسود فلسفةٌ تُعتبر نقطة مشتركة لدى أغلب هذه التجمعات، مضمونها التركيز على الأهداف بعيدة المدى صعبة التحقيق، وكذلك إعطاء الأولوية للقضايا السياسية والأمنية على حساب قضايا الاقتصاد والتجارة والاستثمار. هذا ما دفع الاتحاد الإفريقي عام 2006 إلى تعليق الاعتراف بأي تجمع إقليمي جديد، قد يؤدي إلى تعقيد البناء الاقتصادي القاري أكثر.[1]

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية**، مرجع سابق. ص، ص. 8، 9.

يُضاف إلى ذلك استمرار معاناة بعض الدول الإفريقية من الضعف والهشاشة الداخليين بسبب تراكمات تاريخية وتعقيدات داخلية، ما يوضحه تصنيف مؤشر الدول الهشة الذي وضع أربع دول إفريقية على رأس الدول الأكثر هشاشةً في العالم (الصومال، جنوب السودان، إفريقيا الوسطى، السودان).[1]

لذلك يتبيّن بناءً على ما سبق، أنّه ورغم وجود إرادة جزائرية مؤخرًا للاتجاه نحو المحورين العربي والإفريقي تحديدًا، إلاّ أنّ ما سبق ذكره من عوامل سياسية واقتصادية يشير إلى أنّ التكامل الجزائري–الإفريقي يواجه صعوبات ميدانية كبرى.

وتمت الإشارة إلى أنه على المستوى المغاربي، لا يزال الخلاف المغربي الصحراوي حول الصحراء الغربية يلقي بظلاله على العلاقات الجزائرية المغربية، يُضاف إلى ذلك توتر الأوضاع الأمنية في ليبيا جراء عملية الانتقال الديمقراطي التي تعيشها هذه الدولة، وكذلك عوائق مؤسساتية تتمثل أساسًا في قاعدة الإجماع التي لا زالت تعرقل عملية اتخاذ القرارات في الاتحاد المغاربي.

وعلى المستوى العربي، ورغم جاذبية المشروع التكاملي العربي المتمثل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ إلاّ أنّ عوامل عديدة أدت إلى تدهور التجارة العربية البينية ونصيب العالم العربي من إجمالي التجارة الخارجية للجزائر كذلك، من أهم هذه العوامل: تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في عديد الدول العربية، وكذلك وجود مشروعات تكاملية إقليمية موازية للمشروع التكاملي العربي، وهو عائقٌ نجده حاضرًا في التجربة التكاملية الإفريقية كذلك، إذ تحوز إفريقيا على حوالي سبع عشرة تجربةً إقليمية ساهمت بشكل كبير في تعقيد البناء التكاملي القاري.

وكل ما تم ذكره سابقًا من معطيات وإحصائيات يبرز أنّ الجزائر أعطت الأولوية والأهمية لتجارب التكامل مع الدول المغاربية والعربية والإفريقية، على حساب الدائرة المتوسطية، التي لم تحتل أهمية كبرى في أجندة الأمن القومي الجزائري، لاعتباراتٍ تاريخية مرتبطة بالإرث الاستعماري، وكذلك جغرافية متعلقة

[1] Fund For Peace, **Fragile States Ranking 2016**, http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016. Op. cit.

بالصراع مع المغرب ودوره في توجيه اهتمام الجزائر نحو القارة الإفريقية للحد من النفوذ المغربي بدلاً من التوجه شمالاً.[1]

خلاصة الفصل.

من خلال كل ما سبق ذكره، يتضح بأنّ الجزائر صارت أكثر من أي وقت مضى ملزمةً بالبحث عن بدائل من أجل تجاوز حالة الأزمة التي يعيشها اقتصادها في ظل تدهور أسعار المحروقات في السوق الدولية، ومن بين هذه البدائل المطروحة نجد **الإقليمية**، التي صارت مطلبًا ملحا من طرف العديد من الدول، خاصة في ظل ظروفٍ عالمية واقتصادية مساعدة على نجاح مثل هذه التجارب.

وكانت المحاور: المغاربي، العربي والإفريقي قد أثبتت عدم فاعليتها في رفع معدلات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء، وكذلك عدم حفزها لتطور الآثار الديناميكية للتكامل في هذه الأطر، والتي من أهمها: الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ما دفع العديد من الدول إلى إطلاق مسارات دون إقليمية ساهمت في تشبيك وتعقيد المشهد الإقليمي أكثر. ذلك كله في ظل أوضاع أمنية وسياسية واقتصادية داخلية صعبة تعاني منها العديد من الدول، خاصة العربية منها.

كل هذه العوائق والمشكلات التي تواجهها هذه التجارب التكاملية جنوب/جنوب؛ إضافةً إلى وضعية الاقتصاد الجزائري الهشة، وكذلك مجموعة العوامل الخارجية السابق ذكرها؛ **دفعت الجزائر إلى الاتجاه شمالاً، أي نحو القارة الأوروبية**، من أجل الاستفادة من شكل جديدٍ من أشكال التكامل، وذلك في إطار مسار برشلونة الذي جرى إطلاقه عام 1995، من خلال التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في إطار هذا المسار عام 2002، من أجل تحقيق الجزائر لمجموعة من الأهداف الاقتصادية الديناميكية خاصة بشكل يسمح لها بتعزيز مستويات النمو، ودفع عملية التنمية الاقتصادية في آنٍ. وهو ما سنحاول أن ندرس مدى تحققه في الباب الثاني من هذه الدراسة.

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**. (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005). ص. 42.

الباب

الثاني

اتفاق الشراكة الأورو-جزائري: مساره، مضمونه، وقياس آثاره على الجزائر

نحاول في الباب الثاني من الدراسة تحليل مشروع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، الذي يندرج في إطار مسار برشلونة، وخاصة من حيث آثاره الاقتصادية وغير الاقتصادية على الجزائر، بناءً على مختلف المؤشرات التجارية وغير التجارية التي استعرضناها في الجانب النظري من الدراسة. من أجل الخروج بنتائج تتضمن تقييمًا للمشروع، إضافةً إلى سبل تطويره وتحسينه.

الفصل الأول

الجزائر ومساعي التكامل الاقتصادي مع الشريك الأوروبي

- **محتويات الفصل:**

المبحث الأول: تاريخ علاقات التكامل والتعاون الجزائرية/الأوروبية.

المبحث الثاني: مشروع الشراكة الأورو-متوسطية؛ الأسسُ والأهداف.

المبحث الثالث: ظهور اتفاق الشراكة الأورو-جزائري وتطور تنفيذه.

تمهيد.

حاولنا في الباب الأول من هذه الدراسة تحديدَ مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي، ثمّ تقديم مقاربةٍ نظرية تتضمّن مجموعةً من الأفكار والنظريات من أجل معالجة هذا الموضوع. ثم تحدثنا عن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر نحو الإقليمية، ونحو توقيع اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي خصيصًا، وذلك من أجل التمهيد لدراسة حالة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في الباب الثاني من الدراسة، هذا الاتفاق الذي يندرج في إطار مسار برشلونة الساعي لإحداث تكامل أورو–متوسطي.

لذلك نحاول في هذا القسم من الدراسة أن نقف في فصله الأول عند أهم أشكال وصيغ التكامل الاقليمي المستحدثة بين الجزائر والشريك الأوروبي منذ استقلال الجزائر، والتعمق في فلسفة ومكونات كل صيغة من هذه الصيغ التكاملية، من أجل التعرف على أهم الأسباب التي جعلتها تتعثر وتتدثر جميعًا، وتدفع الاتحاد الأوروبي نحو تبني صيغة جديدة للتكامل تتمثل في إطلاق مشروع الشراكة الأورو–متوسطية بموجب إعلان برشلونة عام 1995، الهادف لإحداث تكامل فعلي في هذه المنطقة على مستويات عدة. بل كيف أنّ الأمر لم يتوقف عند هذا المشروع، بل تلته مجموعة من المشاريع التكاملية الأخرى، على رأسها سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

بعد ذلك ننتقل إلى الحديث عن اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي يندرج في إطار مسار برشلونة، ونحاول دراسة تطور تنفيذه في الميدان، ومختلف الآليات والبرامج المستحدثة بين الطرفين من أجل تنفيذه، بما يستهدف تحقيق أهداف الطرفين الجزائري والأوروبي معًا. مبرزين كذلك خلفيات دعوة الجزائر في مرات عديدة إلى إعادة النظر في الاتفاق أو مراجعته بدعوى أنّه لم يكن عادلاً، ولم يُؤد إلى تحقيق الأهداف التي توقعها الطرف الجزائري خصوصًا، بما دفع الطرفين إلى إطلاق مفاوضات متعددة لمراجعة الاتفاق فعليا.

المبحث الأول: تاريخ علاقات التكامل والتعاون الجزائرية/الأوروبية.

إذا كانت التجارب الجزائرية التكاملية مع الدول النامية قد شهدت تعثرات كبرى على المستويات: المغاربي، العربي، والإفريقي، **فذلك يُمكن أن يُقدم كمفسر لتوجه الجزائر نحو الشريك الأوروبي، كما يُمكن أن يُقدم كنتيجة أيضا لإهمال تركيز الجزائر على الأطر السابق ذكرها.** لذلك سنحاول في هذا المبحث استعراض تطور المشاريع التكاملية الأورو–متوسطية ما قبل مشروع برشلونة، وموقع الجزائر ضمن هذه الأطر التكاملية.

مرت علاقات التعاون الجزائرية / الأوروبية لفترة ما قبل 1995 بثلاث مراحل كبرى، نستعرضها في النقاط اللاحقة.

المطلب الأول: مرحلة ما بعد استقلال الجزائر إلى غاية سنة 1972.

كانت العلاقات التعاونية الجزائرية الأوروبية في الفترة التي تلت استقلال الجزائر مباشرةً تَقتصر على **نظام أفضلية تجارية Preferential trade agreement** كانت تتمتع به السلع الجزائرية (والمغاربية عمومًا) عند دخولها السّوق الأوروبية. وفي سنوات ما بعد الاستقلال تلك، وبالضبط سنة 1969؛ وقعت تونس (1969/3/28)، والمغرب (1969/3/31)، وقبل ذلك اليونان (نوفمبر 1962)، وتركيا (سبتمبر 1963) **اتفاقيات مشاركة** مدتها خمس سنوات مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وإذا كان توقيع الجماعة لاتفاقيات مع اليونان وتركيا يكتسي طابعًا جيو–بوليتيكيا في الأساس، من خلال سعي الجماعة

إلى احتواء المد السوفياتي في البحر المتوسط، فإنّ الاتفاقيتين الموقعتين مع تونس والمغرب تكتسيان طابعًا تجاريا محضًا.[1]

إذ نصت هذه الاتفاقيات على منح إعفاء جمركي للسلع الصناعية (باستثناء المنتجات الصناعية من أصل زراعي) المصدرة من تونس والمغرب نحو دول الجماعة الأوروبية، في حين تلتزم تونس والمغرب بإعفاءٍ نسبي لبعض المنتجات الأوروبية من التعريفات الجمركية. لكنّ نتائج هذه الاتفاقية لم تكن إيجابية لتونس والمغرب، باعتبار أنّ البنية التصديرية لهاتين الدولتين تتكون أساسًا من مواد زراعية أو صناعية من أصل زراعي، كما لم تسجل هاتين الدولتين تدفقاتٍ استثمارية ملموسة من الدول الأوروبية بعد توقيع الاتفاقيتين.[2]

ولم توقّع الجزائر على اتفاقية مشاركة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، مكتفيةً بحصولها على **نظام أفضليات جمركية** فحسب وفقا لقرار الجماعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، لكن تخلي إيطاليا وبعض الدول الأوروبية بشكل انفرادي عن هذه المعاملة التفضيلية بعد ذلك جعل الجزائر تتجه تدريجيا لتوقيع اتفاق تعاون مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، في إطار **السياسة المتوسطية الشاملة** التي أعلنت عنها الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1972.[3]

---

[1] مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة**، (القاهرة: دار الفجر، 2006). ص، ص. 76، 77.

[2] أمال يوسفي، **العلاقات الأورو–مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005. ص، ص. 30، 31.

[3] فيصل بهلولي، "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، oaji.net/pdf.html?n=2014/433-1402686809.pdf 2011. ص. 114.

المطلب الثاني: اتفاقية التعاون الشامل بين الجزائر والجماعة الاقتصادية الأوروبية 1976.

بعد تيقن الدول الأوروبية والمتوسطية معًا من محدودية النماذج التعاونية السابقة، أتت القمة الأوروبية المنعقدة في باريس 19-21 أكتوبر 1972 لتؤكد على ضرورة تبني مقاربة "أشمل وأكثر توازنًا" نحو الدول المتوسطية، لا تشمل فقط الجانب التجاري ولكن تتعداه نحو الجوانب المالية والاجتماعية كذلك.[1]

عامٌ بعد ذلك، وبعد توتر العلاقات العربية الأوروبية نتيجةً لمخلفات الحرب العربية الإسرائيلية في أكتوبر 1973، ألقى الرئيس الجزائري السابق هواري بومدين خطابًا تاريخيا على مستوى الأمم المتحدة في أبريل 1974، توج هذا الخطاب بقرارات هامة صدرت عن الهيئة الأممية في نفس السنة، تضمنت إشارةً مباشرة إلى طبيعة العلاقات الاقتصادية التي يجب أن تكون بين الدول المتقدمة والنامية:

1- إعلان بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد: صدر بموجب القرار 3201 بتاريخ 1 ماي 1974، ونص على "ضمان معاملة البلدان النامية معاملةً تفضيلية غير تبادلية، حيثما أمكن ذلك، في جميع ميادين التعاون الاقتصادي الدولي...".[2]

2- ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية: صدر بموجب القرار 3281 بتاريخ 4 ديسمبر 1974، ونصت مادته السابعة عشر على ما يلي: "التعاون الدولي من أجل الإنماء هو الهدف المشترك والواجب العام لكل الدول. وينبغي على كل دولة أن تمدّ يد التعاون إلى البلدان النامية في جهودها لتعجيل إنمائها الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تقديم شروط خارجية تناسبها، ومدّها بمساعدة إيجابية تتماشى مع احتياجاتها وأهدافها الإنمائية..."[3]

---

[1] CVCE (Université de Luxembourg), **Déclaration du sommet de Paris (19 au 21 octobre 1972)** http://www.cvce.eu/content/publication/1999/1/1/b1dd3d57-5f31-4796-85c3-cfd2210d6901/publishable_fr.pdf

[2] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد**، القرار 3201 الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة، 1 مايو 1974. ص. 6.

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، **ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية**، القرار 3281 الصادر عن الجلسة العامة للجمعية العامة، 4 ديسمبر 1974. ص. 128.

تقترح **المقاربة المتوسطية الشاملة** نموذجًا للتعاون الشامل، يقوم على الشروع في مفاوضات ثنائية تجمع الجماعة الاقتصادية الأوروبية مع كل دولة متوسطية على حدى، وهو الفرق الأساسي بين هذه المقاربة واتفاقية لومي التي جمعت الدول الأوروبية بدول الكراييب والمحيط الهادي وفق منطق تفاوضي متعدد الأطراف. أما الجزائر، فقد وقعت على "**اتفاق تعاون شامل**" مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية يوم 26 أبريل 1976، تضمن –على غرار غيره من الاتفاقات– ثلاثة جوانب للتعاون: [1]

1- الجانب التجاري: تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 80% عند توقيع الاتفاقية على الواردات من المنتجات الصناعية القادمة من الجزائر، ثم إلغاؤها تمامًا بعد سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. كما تنصّ الاتفاقية على تخفيض التعريفة الجمركية على قائمة محددة للمنتجات الزراعية، لفترة محددة من السنة، ولكميات محددة كذلك.[2]

2- الجانب المالي والتقني: نصت الاتفاقية على منح مساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار إلى الجزائر، بموجب أربعة بروتوكولات تمتد من سنة 1978 إلى غاية 1996، مدة كل بروتوكول خمس سنوات كاملة، وقد كان نصيب الجزائر من هذه المساعدات والقروض ما يلي: [3]

---

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 78.

[2] أمال يوسفي، مرجع سابق. ص. 48.

[3] شريط عابد، مرجع سابق. ص. 87.

جدول رقم 25: المساعدات والقروض والأوروبية المخصصة للجزائر في فترة 1978-1996

البروتوكول	قروض البنك الأوروبي للاستثمار (مليون إيكو)	المساعدات من ميزانية المجموعة الأوروبية (مليون إيكو)	المجموع (مليون إيكو)
الأول: 1978-1981	70	44	114
الثاني: 1982-1986	107	44	151
الثالث: 1987-1991	183	56	239
الرابع: 1992-1996	280	52	332

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

شريط عابد، **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية -حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر: 2004/2003. ص. 88.

3- الجانب الاجتماعي: تشير الاتفاقية كذلك إلى ضرورة التعاون في ميدان اليد العاملة الجزائرية النشطة بالدول الأوروبية، إذ نصت على مجموعةٍ من المبادئ أهمها: احترام قاعدة عدم التمييز، منح حرية الدخول للعمال المغاربيين نحو الدول الأوروبية، والسماح بتحويل معاشات هؤلاء العمال نحو بلدانهم.[1] لكنّ ما تم الاتفاق عليه في الجانب الاجتماعي لم يتم العمل به، لأن المزايا الثنائية التي كانت تقدمها بعض الدول الأوروبية للعمال الجزائريين كانت أفضل من المزايا التي نصت عليها الاتفاقية.[2] لهذا قامت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتجميد العمل بهذا الجانب عمليا عام 1981، ورسميا عام 1993، أي بعد إنشاء الاتحاد الأوروبي.[3]

[1] أمال يوسفي، مرجع سابق. ص. 51.

[2] Délégation de l'Union Européenne en Algérie, **Accords de coopérations Algérie - Union européenne : 30 ans de coopération**, http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/eu_algeria/political_relations/index_fr.htm

[3] أمال يوسفي، مرجع سابق. ص. 51.

لكن، ورغم أنّ الهدف الأساسي من هذه الاتفاقية ومثيلاها من الاتفاقيات مع الدول المغاربية والمتوسطية الأخرى؛ تمثل في محاولة دفع مسار التنمية في هذه الدول، إلاّ أنّ هذه التنمية لم تحدث بسبب فشل النماذج التنموية التي اتبعتها هذه الدول من جهة، وكذلك نماذج التعاون التي اقترحتها عليها الدول الأوروبية من جهة ثانية.

فمن حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الدول الأوروبية؛ لم تستقبل الجزائر وتونس والمغرب سوى 32 مليون أورو كاستثمارات سنة 1992 مثلاً، في مقابل استفادة تركيا من 367 مليون أورو. واستقبلت الدول المغاربية في السنة الموالية استثمارات أوروبية بقيمة 157 مليون أورو، في مقابل 279 مليون أورو استقطبتها تركيا وحدها. يضاف إلى ذلك أنّ هذه الاستثمارات تم توجيهها نحو قطاعات معينة، كقطاع الطاقة في الجزائر، مما لم يساهم في تطوير الإنتاج الزراعي والصناعي بشكل عام.[1]

وقد تأثر القطاع الزراعي بشكل خاص، خاصةً في تونس والمغرب وبدرجةٍ أقل الجزائر، خاصة بعد تبني الجماعة الاقتصادية الأوروبية لسياسة زراعية أوروبية موحدة عام 1975، والتوسيع الثالث للجماعة عام 1986، بضم كل من إسبانيا، البرتغال، واليونان؛ أدى ذلك إلى تأثر الأفضليات التجارية التي كانت تُمنح لمنتجات المغرب (الحوامض خصوصًا)، تونس (زيت الزيتون)، والجزائر (الخمور) مع دخول منافسين جدد يقومون بإنتاج نفس المواد التي تنتجها هذه الدول.[2]

من جهةٍ أخرى بقيت الصادرات الجزائرية متركزة في قطاع واحد تقريبا بنسبة 95%، وهو قطاع المحروقات، وبالتالي لم تساهم هذه الاتفاقية في تغيير هيكل الاقتصاد الجزائري، بشكل يساهم في إنماء القطاعات الأخرى وتخليص الاقتصاد الجزائري من التبعية لموردي النفط والغاز.[3]

---

[1] شريط عابد، مرجع سابق. ص. 92.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 83.

[3] أمال يوسفي، مرجع سابق. ص. 56.

بل ساهمت الاتفاقية في تعميق تبعية الجزائر للسوق الأوروبية، باعتبارها أول مصدر لوارداتها وأول وجهة لصادراتها الطاقوية، إذ بلغت حصة الجماعة الاقتصادية الأوروبية من التجارة الخارجية الجزائرية في فترة 1988-1990 نسبة 62.7%.[1]

<u>المطلب الثالث:</u> الجزائر والسياسة المتوسطية المجددة 1992-1996.

بعد بداية ملاحظة العيوب الهيكلية المميزة للأشكال السابقة للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، برزت تغيرات كبيرة ميزت الوضع الدولي في فترة إبان وما قبل عام 1992، ساهمت في دفع الاتحاد الأوروبي نحو تبني مقاربة جديدة للتعاون مع الدول المتوسطية، من أهم هذه التغيرات:

- اندلاع حرب الخليج الثانية في يناير 1991.

- انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بين فلسطين والكيان الصهيوني شهرَ نوفمبر 1991 الذي كان من أبرز مخرجاته دعوة رئيس الوزراء الصهيوني شمعون بيريز والرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إلى إنشاء **سوق شرق أوسطية**، والذي كان الهدف منها إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط كحل من الحلول المقترحة للصراع العربي الإسرائيلي المعقّد.[2]

- تفكك الاتحاد السوفياتي في 26 ديسمبر 1991.

- اندلاع سلسلة من الحروب الأهلية في كل من يوغسلافيا والجزائر عام 1992؛

دفعت كل هذه التطورات الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي تحولت إلى **اتحاد أوروبي** بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت يوم 7 فبراير 1992، إلى التيقن من تنامي نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أجمع، وفي المنطقة المتوسطية خصوصًا، إضافةً إلى استعادة منطقة البحر الأبيض المتوسط بعضًا من

---

[1] شريط عابد، مرجع سابق. ص. 91.

[2] نفس المرجع، ص. 93.

أهميتها لدى الاتحاد الأوروبي الذي كان أكثر اهتمامًا بمنطقة شرق أوروبا، وبمسعى توسيع نطاق التكامل الأوروبي كذلك.[1]

دفعت هذه الأوضاع المجلسَ الأوروبي إلى تفويض المفوضية الأوروبية لإعداد تصورٍ جديد للعلاقات الأورو–متوسطية، وقد ضبطت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي يوم 22 مايو 1990 الصيغة النهائية لهذا التصور، مؤكدةً في تقريرٍ لها على تفاقم الفروقات الاجتماعية والاقتصادية بين ضفتي المتوسط، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والسياسية في دول المتوسط ما سيؤثر سلبًا على أمن أوروبا. لتقترح المفوضية الأوروبية في يونيو من نفس السنة **سياسة متوسطية مجددة Politique Européenne Rénovée**.[2]

ليصادق المجلس الأوروبي في اجتماعه يومي 18–19 ديسمبر 1990 بستراسبورغ على مشروع السياسة المتوسطية المجددة للجماعة الأوروبية الذي تضمن:

– تسهيل استيراد المواد الفلاحية المتوسطية بموجب قرار المجلس الأوروبي المؤرخ يوم 29 يونيو 1992 القاضي بضرورة تسريع وتيرة تخفيض الرسوم الجمركية للسلع القادمة من دول المتوسط.[3]

– تمت مضاعفة المساعدات والقروض المالية الممنوحة للدول المتوسطية في إطار البروتوكول المالي الرابع بغلافٍ مالي قدره 4405 مليون إيكو،[4] وكان نصيب الجزائر من المساعدات 125 مليون إيكو ومن القروض 280 مليون إيكو.[5]

---

[1] أمال يوسفي، مرجع سابق. ص. 62.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 85.

[3] فيصل بهلولي، مرجع سابق. ص. 114.

[4] أمال يوسفي، مرجع سابق. ص. 61.

[5] مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص. 84.

وكان الجديد في ما يخص هذا التعاون المالي، تخصيصُ أغلفة مالية **لبرامج ومشاريع متوسطية جديدة** يقودها الاتحاد الأوروبي، في مجالاتٍ جديدة للتعاون: البيئة، دعم الإصلاحات الهيكلية في دول المتوسط، دعم التعاون الأفقي غير المركزي.[1] ونذكر أهم هذه البرامج في الجدول الآتي:

جدول رقم 26: البرامج والمشاريع المتوسطية الجديدة في إطار السياسة المتوسطية المجددة

اسم البرنامج	محتوى البرنامج
MED–CAMPUS	تعزيز التعاون الجامعي بين دول المتوسط
MED–INVEST	دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير الموارد التقنية لها لرفع درجة تنافسيتها.
MED–MEDIA	دعم التعاون بين العمال في قطاع الإعلام
MED–MIGRATION	دعم التعاون بين الجماعات المحلية في قضايا الهجرة
MED–AVICENNE	دعم التعاون العلمي والتكنولوجي
MED–URBS	لتحسين جودة الحياة في المدن ودعم الديمقراطية المحلية في دول المتوسط

ترجمة الباحث من المصدر الآتي:

Institut MEDEA, **PROGRAMMES MED**, http://www.medea.be/fr/themes/cooperation-euro-mediterraneenne/programmes-med /

لكنّ هذه البرامج ورغم ثرائها وأصالتها، قد تجمّدت نهاية 1995 بفعل تحقيقاتٍ أفضت إلى وجود سوء تسيير وقضايا فساد مرتبطة بالبرامج.[2] بل إنّ السياسة المتوسطية المجددة ككل **لم تكن فكرةً أصيلة**، إذ لم تختلف عن سابقاتها من المبادرات ولم تؤدّ إلى قيام تعاونٍ عميقٍ بين الدول المتوسطية، كما أنّ التعاون التجاري لم يؤدّ إلى تصحيح اختلالات الهياكل التجارية لبعض دول المتوسط، لذلك يمكن القول أنّ السياسة المتوسطية المجددة لا تعتبر إلا امتدادًا لسلسلة البرامج السابقة غير الناجحة.[3]

---

[1] Bichara KHADER, **The European Union and the Arab World: from the Rome treaty to the Arab Spring**, (Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, March 2013). p. 10.

[2] Institut MEDEA, **PROGRAMMES MED**, http://www.medea.be/fr/themes/cooperation-euro-mediterraneenne/programmes-med/. Op. cit.

[3] Bichara KHADER, op. cit. p. 10.

المبحث الثاني: مشروع الشراكة الأورو–متوسطية؛ الأسسُ والأهداف.

بعد إعادة إنتاج نفس المنطق تقريبًا في إطار السياسة المتوسطية المجددة، حاول الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة أكثر فاعلية، لذلك تكاثرت وتعدّدت المشروعات التكاملية والتعاونية الأورو–متوسطية في فترة بداية التسعينيات، قبل ظهور مشروع برشلونة عام 1995.

المطلب الأوّل: تكاثر المشروعات الأورو–متوسطية في فترة بداية التسعينيات.

شهدت فترة بداية التسعينيات ظهورًا لمشروعات متوسطية جديدة، وإحياءً لأخرى قديمة، نذكر من بين هذه المشروعات:

الفرع الأول: إحياء الحوار العربي الأوروبي.

وهو إطارٌ متعدد الأطراف جرى استحداثه نتيجةً لمبادرةٍ فرنسية قُدّمت في ديسمبر 1973 بكوبنهاغن لمحاولة التقريب بين مصالح الدول العربية والدول الأوروبية في أعقاب حرب أكتوبر 1973 وما ارتبط بها. وأعيد إحياء هذه المبادرة في ديسمبر 1989 بعد تجمدها في 1979، غير أنّ آخر اللقاءات متعددة الأطراف جرى إجراؤها في 2 أوت 1990، لتزول هذه المبادرة نهائيا نتيجة اختلاف الأهداف والمصالح العربية والأوروبية.[1]

[1] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 88.

الفرع الثاني: ندوة الأمن والتعاون في المتوسط Organization for Security and Co-operation in the Mediterranean

بعد إنشاء **ندوة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE** بموجب إعلان هلسنكي 1 أوت 1975، أكد **العقد النهائي لهلسنكي Helsinki Final Act** على أنّ أمن المتوسط من أمن أوروبا.[1]

وبعد جهودٍ حثيثة من طرف هذا الإطار متعدد الأطراف للاهتمام بقضايا المتوسط، اقترحت إسبانيا وإيطاليا في اجتماعٍ لندوة الأمن والتعاون الأوروبية ببالما دي مايوركا شهر سبتمبر 1990 إنشاء **ندوة للأمن والتعاون في المتوسط**، تشمل كل دول الشرق الأوسط والدول المشاطئة للمتوسط والولايات المتحدة الأمريكية ودولاً أخرى، غير أنّ المشروع تمت معارضته من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بدعوى عدم خدمته لمصالحها في المنطقة، وكذلك فرنسا التي فضلت تركيز التعاون مع دول غرب المتوسط فقط.[2]

الفرع الثالث: حوار 5+5 وقضايا الأمن في المتوسط.

هو إطار رسمي ما بين حكوماتي تم إطلاقه يوم 10 أكتوبر 1990 في الاجتماع الوزاري الذي ضم أربع دول أوروبية: فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، وخمس دول تمثل الدول الأعضاء في الاتحاد المغاربي،[3] لتنضم مالطا لاحقًا في اللقاء الثاني للمجموعة الذي عُقد بالجزائر يومي 26 و27 أكتوبر 1991.[4]

لكن هذه المبادرة تجمدت سنوات التسعينيات بفعل الحصار الدولي الذي فُرض على ليبيا بعد أزمة لوكربي التي قوّضت العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط آنذاك، وكذلك بفعل دخول الجزائر في أزمة أمنية وسياسية داخلية عميقة. غير أنّ اجتماعات المجموعة تم استئنافها في لشبونة عام 2001، ولا تزال

---

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] نفس المرجع، ص. 89.

[3] Bichara KHADER, **The European Union and the Arab World: from the Rome treaty to the Arab Spring**, op. cit. p. 11.

[4] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 90.

الاجتماعات تتم دوريا إلى غاية يومنا هذا. بَيد أنّ الدول الأوروبية غير المتوسطية نظرت بعين التوجس لهذه المبادرة، أما مصر فاعتبرت أنه تم تهميشها في هذا الإطار، ما أدى إلى استحداث إطارٍ متوسطي آخر تمثل في: **المنتدى المتوسطي**.[1]

الفرع الرابع: المنتدى المتوسطي كإطار موازي لـ 5+5.

بعد إقصاء مصر من مجموعة 5+5، سعت هذه الأخيرة إلى استحداث منتدى متوسطي يجمع بين العديد من الدول المتوسطية، وهو ما تمكنت من تحقيقه بعد إقناع فرنسا بجدوى هذا المنتدى، بانعقاد اجتماع الإسكندرية يومي 3-4 يوليو 1994 الذي أُسّس بموجبه المنتدى المتوسطي بعضوية عشر دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، مصر، تركيا، مالطا، اليونان، البرتغال، إسبانيا، فرنسا، وإيطاليا. كما تم إنشاء ثلاثة فرق عمل (للتعاون السياسي، الاقتصادي، والثقافي).[2]

لكن ورغم استمرار انعقاد اجتماعاتٍ في إطار هذا المنتدى غير الرسمي، إلا أنّ إطلاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية أفرغ هذا المنتدى من محتواه، هذا إضافةً إلى أنّ جل ما تم تناوله من قضايا في هذا المنتدى تم تناوله أيضا في إطار مجموعة 5+5، باختلاف بسيط يتمثل في العضوية.[3]

دفعت هذه الشبكة المعقدة من المشروعات المتوجهة نحو الدول المتوسطية إلى تعقيد البناء التكاملي والتعاوني الإقليمي أكثر، **بشكل جعل من بناء صرح تكاملي يشمل كل الجوانب التعاونية مطلبًا حيويا**، وتعاظم هذا المسعى مع توفّر مجموعةٍ من الظروف الدولية الإقليمية، مهدت لإطلاق مشروع الشراكة الأورو-متوسطية، نذكر من أهمها:

---

[1] Bichara KHADER, **The European Union and the Arab World: from the Rome treaty to the Arab Spring**, op. cit. p. 12

[2] Ibid. s.p.

[3] Ibid. p. 13

– التوجس الذي أصاب الدول الأوروبية مخافةَ تصاعد قوة التيارات المتطرفة في دول جنوب المتوسط، خاصة مع تدهور الأوضاع في الجزائر. بداية التسعينيات.

– تصاعد وتيرة الهجرة نحو أوروبا، خاصة من المهاجرين القادمين من الدول العربية والإسلامية.[1]

– التوقيع على اتفاق أوسلو يوم 13 سبتمبر 1993 بين الكيان الصهيوني وفلسطين، ما دفع بعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط نحو الأمام.[2]

– استهدف المشروع الجديد كذلك إحداث نوعٍ من التوازن بين مساعي دول شمال أوروبا وعلى رأسها ألمانيا التي نادت بالتركيز على منطقة شرق أوروبا، ودول القوس اللاتيني التي تمثلها إسبانيا وإيطاليا إضافةً إلى فرنسا، التي أولت اهتمامًا خاصا لمنطقة جنوب المتوسط كمجال حيوي لأوروبا.[3]

لإحداث هذا التوازن، وفي ظل ظروف دولية وإقليمية ملائمة –سبق ذكرها– اقترحت المفوضية الأوروبية رسالةً إلى المجلس والبرلمان الأوروبيين شهر أبريل 1992، حول "**مستقبل العلاقة بين الجماعة والمغرب العربي**"، تضمنت الإشارة لأول مرة إلى ضرورة **بناء شراكة أورو–مغاربية.**[4]

وفي يونيو 1994 بكورفو Corfu اليونانية، كلّف المجلس الأوروبي المفوضية الأوروبية بالقيام بالإعداد لمشروع **شراكة أورو–متوسطية،**[5] لترد المفوضية باقتراح جديد شهر أكتوبر 1994 في وثيقة عنوانها: **السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي: تأسيس شراكة أورو–متوسطية.**[6] جاء فيها: بأنّ دول جنوب وشرق المتوسط ومنطقة الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية حيوية للاتحاد الأوروبي فيها مصالح كبيرة

---

[1] Walid Khalid ABU-DALBOUH, "Conceptualizing stability within the Euro-Mediterranean Partnership", **Jordan Journal of Social Sciences**, Volume 5, N°3, 2012. p. 479.

[2] Bichara KHADER, **The European Union and the Arab World: from the Rome treaty to the Arab Spring**, op. cit. p. 19.

[3] Walid Khalid ABU-DALBOUH, op. cit. p. 479.

[4] Bichara KHADER, **The European Union and the Arab World: from the Rome treaty to the Arab Spring**, op. cit. p. 19.

[5] Walid Khalid ABU-DALBOUH, op. cit. 480.

[6] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 95.

للاتحاد سواء في الجانب الأمني أو في مجال الاستقرار الاجتماعي". ليأتي التأكيد على ذلك خلال قمة إيسن Essen الألمانية في ديسمبر 1994 على أنّ **حوض البحر الأبيض المتوسط يحتل مكانة استراتيجية بالنسبة للاتحاد الأوروبي،** وجاء في هذه القمة تقديم تصور لطبيعة العلاقات المستقبلية بين الضفتين، بحيث يكون ذلك في إطارين: **إطار ثنائي متمثل في عقد اتفاقيات ثنائية** كمثل التي كانت سابقًا، **وإطار متعدد الأطراف** كذلك.[1] كما تم الاتفاق على عقد ندوة أورو–متوسطية شاملة تجمع بين مختلف دول المنطقة.[2]

<u>المطلب الثاني:</u> مضمون مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.

تم عقد الندوة الأورو–متوسطية في برشلونة يومي 27–28 نوفمبر 1995، باجتماع 15 دولة أوروبية: ألمانيا، النمسا، بلجيكا، الدانمارك، إسبانيا، فنلندا، اليونان، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، هولندا، المملكة المتحدة، البرتغال، السويد، و12 دولة متوسطية: قبرص، مالطا، الكيان الصهيوني، مصر، **الجزائر**، الأردن، لبنان، تركيا، المغرب، سوريا، تونس، وفلسطين. إضافةً إلى مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية.[3]

تبنت هذه الدول **إعلان برشلونة،** الذي أكدت فيه على أنّ هذا **المؤتمر لا يشكل قطيعةً مع البرامج السابقة ولكن امتدادًا لها.** كما نصّ الإعلان على أنّ الهدف العام من وراء إطلاق هذا المسار يتمثل في: "**جعل البحر الأبيض المتوسط منطقة حوارٍ وتبادلٍ وتعاونٍ، ما من شأنه تأمين السلام والاستقرار**

---

[1] بدر الدين طالبي، مرجع سابق. ص. 15.

[2] مصطفى بخوش، مرجع سابق. ص. 96.

[3] بدر الدين طالبي، مرجع سابق. ص. 16.

والازدهار، كما يفرض ذلك توطيد الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، ونموا اقتصاديا واجتماعيا مستديما ومتوازنا، ومكافحةً للفقر وتنميةً أفضل للتفاهم بين الثقافات...".[1]

أما الجديد الذي جاء به الإعلان، فقد تم استلهامه من **إعلان هلسنكي النهائي Helsinki Final Act** الموقّع عام 1975، والذي نصّ على ثلاثة محاور كانت ستحكم الحوار بين الغرب والشرق آنذاك: السياسي، الاقتصادي، والثقافي.[2]

إذ أنّ نفس الفلسفة قام عليها الإطار الأورو–متوسطي الجديد في برشلونة، بمحاولة تأكيد دول الاتحاد الأوروبي خصوصًا أنّه لتحويل منطقة المتوسط إلى منطقة سلام وحوار وتعاون كما نصّ عليه الإعلان، **يجب معالجة كافة جذور ومظاهر اللا استقرار في المنطقة، بما فيها الجذور السوسيو–اقتصادية والسوسيو–ثقافية للا استقرار** الذي تجسّد في بروز ظواهر الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، ومنها نذكر: الأداء الاقتصادي الضعيف لدول جنوب المتوسط، تدهور وضعية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بعض الدول، تغول الأنظمة التسلطية، ضعف البنية الاقتصادية التحتية، وغيرها.[3]

ولهذا نص الإعلان النهائي على ضرورة التركيز على ثلاثة أبعاد للشراكة من أجل تحقيق الهدف العام الذي اتفقت عليه الأطراف المجتمعة: **البعد السياسي والأمني، البعد الاقتصادي والمالي،** إضافةً إلى **البعد الاجتماعي، الثقافي، والإنساني.** و "هذه الجوانب الثلاثة غير قابلة للتفريق، مرتبطة فيما بينها ارتباط اعتمادية متبادلة، بحيث لا يمكن أن يحصل تطور في مجال معيّن دون أن يؤسس على تطور في الجانبين الآخرين".[4]

---

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو–متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، http://anhri.net/docs/undocs/pd.shtml.

[2] Bénédicte SUZAN, "Dynamiser l'esprit de coopération Euro-Méditerranéen", Groupement d'études et de recherches : Notre Europe : ***Études et Recherches***, N° 28, Septembre 2003. p. 8.

[3] Walid Khalid ABU-DALBOUH, op. cit. p. 480.

[4] Ibid. p. 489.

الفرع الأول: البعد السياسي والأمني.

جاء في إعلان برشلونة ما يلي: "السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلون مكسبا مشتركا تتعهد الدول المشاركة على تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي بحوزتها". لتحقيق هذا الهدف تتعهد الدول بمباشرة عملية دائمة من الحوار السياسي من أجل تحقيق الهدف السابق ومجموعة من الأهداف الأخرى ارتكازًا على مجموعة من المبادئ:

– الالتزام بما جاء في المواثيق الدولية (الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان).

– احترام حقوق الإنسان وتنمية دولة القانون والديمقراطية،[1] وجعل عدم احترام هذين المبدأين شرطا إقصائيا لأي عضو، ما يفسر عدم ضم ليبيا لمؤتمر برشلونة بفعل الحصار الغربي المفروض عليها آنذاك.[2]

– إنشاء مؤسستين لقيادة الحوار المتوسطي: **مجلس شراكة** يختص بعملية صناعة القرارات في اجتماع الوزراء مرة في السنة، **ولجنة شراكة** تتمثل مهمتها في عملية متابعة تنفيذ الشراكة.[3]

– كما تم الاتفاق على ضرورة توطيد التعاون لمكافحة مجموعة من المشكلات المشتركة: الإرهاب، الجريمة المنظمة، العنصرية، المخدرات، انتشار الأسلحة بكافة أنواعها، وغير ذلك.[4]

---

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو–متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، مرجع سابق.

[2] Sebastien DESSUS & Akiko SUWA. **Regional integration and internal reforms in the Mediterranean area**, (Paris: Development Centre of The ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD), 2000). p. 20.

[3] Ibid. pp. 20, 21.

[4] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو–متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، مرجع سابق.

الفرع الثاني: البعد الاقتصادي والمالي.

حدّد إعلان برشلونة الأهداف بعيدة المدى الآتية:

– تسريع عملية النمو الاجتماعي والاقتصادي المستديم.

– تحسين ظروف حياة السكان.

– رفع مستوى التشغيل.

– تشجيع التعاون والتكامل الإقليميين.[1]

– تقليل الفوارق في معدلات النمو بين الدول الأوروبية ودول المتوسط.[2]

لتحقيق هذه الأهداف، تم الاتفاق على:

1– إنشاء منطقة تبادل حر:

إذ اتفقت الدول الأعضاء على إنشاء منطقة تجارة حرة في أجل أقصاه عام 2010، وذلك تماشيا مع التطورات الحاصلة على الساحة الدولية، التي من أبرزها إنشاء منظمة التجارة العالمية التي اعتبرت الاتفاقيات التفضيلية كمثل التي كانت تعقد سابقا بين الدول الأوروبية والمتوسطية؛ غير قانونية ومضرة بالتجارة الدولية.[3]

كما تم الاتفاق على أن يتم منحُ كل دولةٍ مرحلةً انتقالية كافية تمتد لمدة 12 سنة (وهي أقصى مدة تسمح بها قواعد منظمة التجارة العالمية)، على أن تتخذ بعض الإجراءات لحماية الصناعات الناشئة وحفظ التوازن المالي لهذه الدول إبان هذه الفترة الانتقالية، كتعويض الخسائر الجمركية التي ستنجر عن إنشاء هذه المنطقة.[4]

---

[1] بدر الدين طالبي، مرجع سابق. ص. 30.

[2] محمد لحسن علاوي، **الاقتصادات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**. ص. 222.

[3] Sébastien DESSUS & Akiko SUWA. op. cit. p. 20.

[4] Ibid. p. 21.

ويكون تحرير التجارة **بشكل تبادلي غير تفضيلي** بين دول الاتحاد والدول المتوسطية، ويمس هذا التحرير القطاع الصناعي وقطاع الخدمات فقط، مع استثناء القطاع الزراعي الذي يكون فيه التحرير وفق "الحدود المسموح بها في مختلف السياسات الزراعية" كما أشار إليه إعلان برشلونة، أي بعبارة أخرى بشكل لا يمس بالمصالح الأوروبية القائمة على "السياسة الزراعية الأوروبية المشتركة"[1].

وإضافةً إلى مسعى إنشاء منطقة تجارة حرة متوسطية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى توقيع **اتفاقيات ثنائية** ذات صيغ مختلفة مع الدول المتوسطية. في الجدول الآتي نذكر مختلف الاتفاقيات الثنائية التي جرى التوقيع عليها بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي:

جدول رقم 27: الاتفاقيات الثنائية التي جرى التوقيع عليها بين الدول المتوسطية والاتحاد الأوروبي

الدولة الموقعة	نوع الاتفاقية	تاريخ الدخول إلى حيز التنفيذ
الجزائر	عقد شراكة	2005/10/10
تونس	عقد شراكة	1998/3/1
المغرب	عقد شراكة	2000/3/1
الكيان الصهيوني	عقد شراكة	2000/6/21
فلسطين	عقد شراكة انتقالي	1997/7/1
مصر	عقد شراكة	2004/6/1
الأردن	عقد شراكة	2002/5/1
لبنان	عقد شراكة	2003/3/1

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو–متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، مرجع سابق.

سوريا	اتفاق تعاون	1977/7/1
تركيا	اتحاد جمركي	1996/1/1

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

Commission Européenne, **Liste des accords**,
ec.europa.eu/taxation_customs/customs/customs_duties/rules_origin/preferential/article_779_fr.htm

2- مجالات التعاون الاقتصادي:

جرى تحديد مجالاتِ التعاون الاقتصادي في إعلان برشلونة، نذكر من أهم هذه المجالات:

- التأكيد على أهمية الادخار الداخلي والاستثمارات الأجنبية المباشرة كأهم عاملين دافعين للنمو الاقتصادي.
- تشجيع الشركات المتوسطية على التعاون فيما بينها.
- محاولة التوفيق بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.
- التأكيد على أهمية دور العنصر النسوي في عملية التنمية.
- التعاون في مجال الصيد البحري.
- توسيع التعاون في ميدان الطاقة.
- تنمية التعاون حول مسائل التزود بالمياه.
- التأكيد على وجوب دعم القطاعات الزراعية لتخفيف تبعية بعض الدول الزراعية للخارج.
- إضافةً إلى تشجيع التعاون في ميادين: البنية التحتية، الإحصائيات، البحث والتطوير، والتعاون بين الجماعات المحلية.[1]

3- الإعانات المالية:

[1] نفس المرجع.

وافق المجتمعون الأوروبيون في كان Cannes الفرنسية عام 1995 على منح معوناتٍ مالية أوروبية للدول المتوسطية قدرها 4.68 مليون إيكو، وقروض من البنك الأوروبي للاستثمار قدرها 3.9 مليون إيكو في إطار برنامج **ميدا 1 MEDA** الذي يغطي فترة 1995–1999. تُوجه هذه المعونات خصيصا لدعم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجارية في الدول المتوسطية.[1] على أن تمنح هذه المساعدات بمراعاة الحاجيات والظروف الخاصة بكل شريك، وعلى أساس إجراء حوار سياسي يضمن استغلالا أمثلا لهذه المساعدات والقروض.[2]

الفرع الثالث: الأبعاد الاجتماعية، الثقافية، والإنسانية.

نظرًا لاعتبار منطقة المتوسط منطقة تواجد للأديان السماوية الثلاثة، وباعتبارها مهدًا لعديد الحضارات، وضامة لثقافات مختلفة؛ فقد أكد بيان برشلونة على أهمية الحوار بين الثقافات للحد من التباعد الثقافي بين شعوب المنطقة.[3] لهذا أكد البيان على أهمية التعاون في المجالات الآتية:

– التعليم، وبالأخص اللغات.

– التأكيد على أهمية قطاع الصحة في التعاون.

– الاعتراف بالدور المحوري الذي بإمكان المجتمع المدني أن يلعبه.

– ومن أجل ذلك جرى الاتفاق على توطيد التعاون غير المركزي في قطاعات: الثقافة والدين، الجامعات، وسائل الإعلام، الجمعيات، النقابات، وغيرها.

– الاتفاق على التعاون في ميدان الهجرة، من أجل تخفيف وطأة الهجرة الشرعية وغير الشرعية.[4]

---

[1] Sébastien DESSUS & Akiko SUWA. op. cit. p. 22.

[2] بدر الدين طالبي، مرجع سابق. ص. 33.

[3] Bénédicte SUZAN, op. cit. p. 10

[4] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو–متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، مرجع سابق.

جرى تدعيم المسار الأورو–متوسطي بعد ذلك بالعديد من الآليات والمؤسسات والإجراءات الجديدة، نذكر منها:

– إطلاق برنامج **ميدا 2** بغلاف مالي قدره 5.3 مليار أورو من المساعدات، و6.3 مليار أورو من قروض البنك الأوروبي للاستثمار. ثم استحداث **التسهيل الأورو–متوسطي للاستثمار والشراكة FEMIP** في هيراكليون اليونانية يومي 26–27 ماي 2003.[1] التي تعتبر الآلية الشاملة للتعاون المالي بين أوروبا والمتوسط.[2]

– تم إنشاء **الجمعية البرلمانية** للبحر الأبيض المتوسط عام 2004. كما تم عام 2005 إنشاء مؤسسة **أنا ليندت Anna Lindh** التي مقرها الاسكندرية من أجل الحوار بين الثقافات.[3]

هذا إضافةً إلى العديد من المشروعات الأخرى المنجزة في المجالات: السياسية، الاقتصادية، والثقافية. غير أنه مع ذلك، لجأ الاتحاد الأوروبي عام 2004 إلى استحداث إطارٍ تعاوني جديد لا يشمل فقط الدول المتوسطية، ولكن كل الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي؛ ويتعلق الأمر بـ **السياسة الأوروبية للجوار European Neighbourhood Policy**.

المطلب الثالث: محاولات تطوير مشروع التكامل الأورو–متوسطي من خلال السياسة الأوروبية للجوار.

بعد انضمام عشر دولٍ كاملة إلى الاتحاد الأوروبي في الفاتح مايو 2004، صار للاتحاد عدد كبير من الأعضاء، وجيران كثر وجدد كذلك، ما دفع المفوضية الأوروبية يوم 11 مارس 2003 إلى تقديم ورقة عمل بعنوان: **أوروبا الموسّعة – الجوار: إطارٌ جديد لعلاقاتنا مع جيراننا في الشرق والجنوب.** جاء فيها

---

[1] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990–2008)**. تر: سليمان الرياشي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010). ص. 167.

[2] See http://www.eib.org/attachments/country/femip_instruments_fr.pdf

[3] Pierre BECKOUCHE, **Les régions NORD-SUD**, op. cit. p. 113.

أنّ الهدف الأساسي من هذه السياسة الجديدة هو إنشاء فضاء رفاهية وحسن جوار، أو ما سمته "**دائرةٌ من الأصدقاء**" يتميز هذا الفضاء بعلاقات محددة وسلمية مبنية على التعاون.[1]

يكون ذلك بمنح روسيا، نادي الدول المستقلة، ودول جنوب المتوسط إمكانية الانضمام إلى السوق الأوروبية، بشكل يسمح بتنقل الأشخاص، السلع، الخدمات، ورؤوس الأموال (الحريات الأربع).[2] **باستثناء العضوية الكاملة في الاتحاد**، أي في المؤسسات الأوروبية، كما عبر عن ذلك رئيس الوزراء الإيطالي السابق ***رومانو برودي*** ***Romano PRODI*** بعبارة: "**كل شيء إلا المؤسسات**" شهر نوفمبر 2002.[3]

وكأنّ الاتحاد الأوروبي أراد أن يوضح بشكل ضمني بأنه من المستبعد مستقبلاً توسيع عضوية الاتحاد وضم أعضاءٍ جدد من شرق وجنوب أوروبا (باستثناء الدول المرشحة للعضوية)، بل أكثر من ذلك، تُعتبر سياسة الجوار الأوروبية بمثابة "بديل" أمام الدول الراغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي.[4]

وتتمثل آليات سياسة الجوار الأوروبية في:

– **خطط عمل وطنية:** إذ يتفق الاتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدى على تبني خطة عمل لمدة ثلاث سنوات على الأقل قابلة للتجديد، تشمل مجالاتٍ متعددة: السوق الداخلية، الأمن والعدالة، البيئة، الثقافة، البحث العلمي، الطاقة، السياسة الاجتماعية... على أن تُعطى الأهمية لمجالاتٍ على حساب أخرى حسب كل دولة. مع منح أولوية صياغة خطط العمل للدول الموقعة على اتفاقيات شراكةٍ وتعاون مع الاتحاد الأوروبي.[5]

---

[1] Commission des Communautés Européennes, **L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud**, Bruxelles: Communication de la Commission au Conseil et au Parlement Européen. 11/3/2003. p. 4.

[2] Ibid. s.p.

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990–2008)**. مرجع سابق. ص. 68

[4] United Nations, **Competing in a changing Europe**, (New York and Geneva: Economic Commission for Europe), 2006. p.10.

[5] Lepesant. "L'Union européenne et son voisinage: vers un nouveau contrat". In: ***Politique étrangère*** N°4 - 2004 - 69e année p. 770.

- **الآلية الأوروبية للشراكة والجوار European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI):** تُعتبر بمثابة الأداة المالية الأولى لسياسة الجوار الأوروبية، دخلت إلى حيز التنفيذ في الفاتح يناير 2007، وهو العام التي وضعت فيه الخطة المالية الأوروبية 2007-2013. وجاءت هذه الأداة لتعوض الكم الهائل من الأدوات المالية الموجهة إلى دول الجوار الأوروبية، والتي خلقت مشاكل إدارية وتسييرية نتيجة تعددها وكثرتها، من أهم هذه الأدوات (ميدا الخاصة بدول المتوسط، ومنها الجزائر، والآلية الخاصة بدول شرق أوروبا) وتتركز مهام الأداة المالية الجديدة في تمويل مجموعةٍ من المشاريع ذات العلاقة مع دول الجوار في الأطر الثنائية، متعددة الأطراف، أو العابرة للحدود.[1]

وخصص الاتحاد الأوروبي غلافا ماليا قدره 11.2 مليار يورو لفترة 2007-2013 بارتفاع قدره 32% مقارنة ببرنامجي ميدا وتاسيس 2000-2006.[2]

- الآلية الأوروبية للجوار **European Neighbourhood Instrument:** تمت المصادقة عليها يوم 11 مارس 2014 لتعوض الآلية السابقة. جاءت لتقدم فوائد أفضل لشركاء الاتحاد الأوروبي، ولتقدم دفعة لمشروعي الاتحاد من أجل المتوسط، والشراكة شرق الأوروبية، بفلسفة قائمة على **إعطاء دعم أكثر لمن يتقدم أكثر More and More Logique**، وبغلافٍ مالي قدره 15.433 مليار يورو يغطي الفترة الزمنية 2014-2020.[3]

مع الإشارة إلى وجود العديد من الآليات المالية الأوروبية الموازية الموجهة لدول الجوار خلال هذه الفترة كذلك، نذكر منها:

- **الآلية الأوروبية للشراكة Development Cooperation Instrument** بغلاف مالي قدره 19.662 مليار دولار.

---

[1] United Nations, **Competing in a changing Europe**, op. cit.

[2] European Commission, **European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI)**, http://ec.europa.eu/europeaid/funding/european-neighbourhood-and-partnership-instrument-enpi_en

[3] European Neighbors **Library, EU and Neighbors: evolving relations**, http://www.enpi-info.eu/main.php?id_type=2&id=402#ENI

- **آلية الشراكة Partnership Instrument** : 955 مليون يورو.

- **آلية المساهمة في الاستقرار والسلم Instrument contributing to Stability and Peace:** 2.339 مليار يورو.

- **الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان European Instrument for Democracy & Human Rights:** 1.333 مليار يورو.[1]

لكن ورغم ظهور مشروع سياسة الجوار الأوروبية، إلاّ أنّ ذلك لم يمنع فرنسا من إطلاق مشروع مقابل بداعي فشل كافة البرامج السابقة، تمثل ذلك في مشروع الاتحاد من أجل المتوسط.

المطلب الرابع: المقاربة الفرنسية الجديدة للتعاون المتوسطي من خلال الاتحاد من أجل المتوسط.

هو مشروعٌ من اقتراح فرنسي، ظهرت بوادره في خطاب **تولون Toulon** الذي ألقاه المرشح للانتخابات الفرنسية آنذاك ***نيكولا ساركوزي Nicola SARKOZY*** يوم 7 فبراير 2007، حينما قام بانتقاد مشروع الشراكة الأورو–متوسطية قائلا بأنه: ""لم يحقق أهدافه، والإخفاق كان متوقعًا ما دامت أولوية أوروبا كانت في الشرق" لذلك اقترح مشروع إنشاء **اتحاد متوسطي،** تكون الأولوية فيه لقضايا الهجرة والبيئة والاستثمار والمياه والتعليم والطاقة.[2]

نفس الأمر عبر عنه تقرير **ابن سينا** الصادر يوم 23 أبريل 2007 والذي أعده مجموعة من الخبراء الفرنسيين، إذ أكد على أنّ مشروع برشلونة كان مخيبا للآمال مقترحاً مجموعة من الإصلاحات على المشروع.[3]

---

[1] Ibid.

[2] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990–2008)**. مرجع سابق. ص. 220.

[3] نفس المرجع. ص. 228.

لكن جاء في خطاب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي في طنجة يوم 23 أكتوبر 2007، بأنه لن يتم الخلط بين مشروعي الاتحاد من أجل المتوسط وبرشلونة، فمما جاء في هذا الخطاب قوله: "أن تريد الاتحاد المتوسطي، فأنت لا تريد محو التاريخ بل مواصلته". وأوضح بشكل مباشر بأنّه "لن يكون هناك خلط بين الاتحاد المتوسطي والعملية الأورو–متوسطية" وبأن أولويات الاتحاد المتوسطي هي: الثقافة والتعليم والصحة ورأسمال البشري، والعدالة ومكافحة اللا مساواة.[1]

ليأتي بعد ذلك إعلان روما يوم 20 ديسمبر 2007 بعد اجتماعٍ جمع رؤساء فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، ليصبح هذا المشروع ذا قيادةٍ ثلاثية وليس فرنسية فحسب، وتم الاتفاق على تنظيم لقاء قمة يجمع الدول المتوسطية يوم 14 يوليو 2008، على أن تتم تسمية المشروع بالاتحاد من أجل المتوسط.[2]

يوما 13–14 مارس 2008؛ تم تبني تسمية جديدة لهذا المشروع من قبل المجلس الأوروبي هي: **عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط**. وهو ما يعني أنّ هذا المشروع قد احتضنته أوروبا قاطبةً بعد هذا الاجتماع، وليس فرنسا فحسب. بعدها قامت المفوضية الأوروبية بإصدار بيان شهر مايو 2008 شخصت فيه واقع عملية برشلونة من كافة الجوانب، لتقدّم مقترحاتٍ وأفكار جديدة لدفع عملية الشراكة، من أهمها:

– إقرار رئاسة مشتركة للاتحاد: رئيس أوروبي، ورئيس يمثل باقي الدول المتوسطية.

– إنشاء لجنة دائمة مشتركة مقرها بروكسل من أجل تحسين الإدارة العامة للمشروع.

– إنشاء سكرتاريا لمتابعة القرارات المتخذة، وصياغة مبادرات جديدة.

– اختيار المشاريع وفق منطق جديد، حيث تتجه نحو القطاعات ذات الأولوية في كل منطقة.[3]

---

[1] نفس المرجع. ص. 223.

[2] Réseau Voltaire, **L'Appel de Rome pour l'Union pour la Méditerranée**, 20 DÉCEMBRE 2007, http://www.voltairenet.org/article153861.html

[3] بشارة خضر،، **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990–2008)**. مرجع سابق. ص ص. 255–258.

– **قمة باريس من أجل المتوسط 13 يوليو 2008:** تم فيها رسميا إنشاء **الاتحاد من أجل المتوسط**، في اجتماع حضرته 41 دولة إضافة إلى فلسطين وإمارة موناكو، وتم فيه التأكيد على أنّ هذا المشروع الجديد هو **إعادة إحياء لعملية برشلونة ولكن بفلسفة جديدة تركز على المشاريع لا على الإنفاق والمنطق البيروقراطي التقليدي.**

– **مؤتمر مرسيليا الوزاري 3–4 نوفمبر 2008:** جرى في هذا الاجتماع الذي حضره وزراء خارجية الدول الأعضاء 43 تسمية المشروع رسميا بالاتحاد من أجل المتوسط، وتم تحديد كافة مؤسسات الاتحاد ومقراتها[1].

والاتحاد من أجل المتوسط الذي تم إنشاؤه:

"يُعتبر منظمةً حكومية دولية تجمع بين الدول الثماني والعشرين أعضاء الاتحاد الأوروبي وخمسة عشر بلداً من الساحلين الجنوبي والشرقي للبحر المتوسط. وهو يتيح منتدى فريداً من نوعه لتعزيز التعاون الإقليمي والحوار في المنطقة الأورو–متوسطية. جمع الاتحاد من أجل المتوسط بشكل منتظم بين ممثلي دوله الأعضاء الثلاث والأربعين. وهو يعمل كإطار للحوار بشأن السياسات وتبادل أفكار المشاريع والتجارب وأفضل الممارسات بين الحكومات والمؤسسات الدولية الرئيسية وهياكل التعاون. ويتيح الاتحاد من أجل المتوسط منصة فريدة من نوعها لبلورة الأولويات الإقليمية والبت في مبادرات التعاون المعينة التي يتم تنفيذها".

يتم تنفيذ المشاريع والمبادرات في إطار الاتحاد من أجل المتوسط ضمن ستة مجالات ذات أولوية استراتيجية من ضمنها: تنمية الأعمال، الشؤون المدنية والاجتماعية، التعليم العالي والبحث العلمي، النقل والتنمية الحضرية، المياه والبيئة، الطاقة وتغير المناخ[1].

---

[1] نفس المرجع. ص. 265.

لذلك يُمكن القول بأنّ مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروعٌ **ذو فلسفة نيو ليبرالية**، قام من أجل تحقيق **أهدافٍ فرنسية** أساسًا في المنطقة المتوسطية، وقد أسهم إنشاء هذا الإطار الجديد في **تعقيد البناء الإقليمي المتوسطي أكثر**، فصارت الدول المتوسطية أمام عددٍ معتبر من المشاريع، في مقابل نقص في فاعلية هذه المشاريع ميدانيا.

المبحث الثالث: ظهور اتفاق الشراكة الأورو-جزائري وتطور تنفيذه.

تضمن منطق مشروع برشلونة توقيع مجموعة من اتفاقيات الشراكة الثنائية من طرف الاتحاد الأوروبي، مع كل دولة متوسطية على حدى، هذا إضافةً إلى الإطار متعدد الأطراف للاتفاق. وفي المبحث الآتي، سنحاول الوقوف عند مضمون وتطور اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وآليات تنفيذه ميدانيا.

المطلب الأول: استعراضٌ لمضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

تمّ التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية يوم 22 أبريل 2002 بفالنسيا الإسبانية، بعد 12 جولة من المفاوضات بين الطرفين بدأت شهر يونيو 1996، ولم تنتهِ إلا يوم 2001/12/13 حين تم التوافق بين الطرفين ببروكسل على صياغة نهائية لاتفاق الشراكة "تخدم الطرفين". ولعلّ هذا التباطؤ راجعٌ إلى وضعية الاقتصاد الجزائري في تسعينيات القرن الماضي، ورغبة الجزائر كذلك في تأجيل عملية التفكيك الجمركي، ورغبتها أيضًا في أن توسّع مجالات اتفاق الشراكة من التركيز فقط على جزئية التبادل التجاري بين الطّرفين، نحو إدراج قضايا ومجالاتٍ تعاونية أخرى،

---

[1] الاتحاد من أجل المتوسط، **المهمة**، http://ufmsecretariat.org/ar/who-we-are/

كمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، توسيع الدعم المالي الأوروبي للجزائر، وغير ذلك.[1] لتدخل الاتفاقية رسميا إلى حيز التنفيذ يوم الفاتح من سبتمبر 2005.[2]

وقد تضمّن نص الاتفاق تسعة أبواب أو محاور، تتضمن 110 مواد؛ كان أبرز ما تناولته ما يلي:

– يشير **الباب الأول** (من المادة 1 إلى 5) من اتفاق الشراكة الأورو–جزائري إلى أنّ هذا الاتفاق **ينشئ إطارًا للحوار السياسي بين الطرفين**، عبر مجلسٍ للشراكة وعبر أطرٍ تحاورية أخرى، من أجل معالجة ومناقشة كافة المشكلات التي تهدد السّلم والأمن وجهود التنمية والتبادل الحر في منطقة المتوسط.[3]

– في الفصل الأول من **الباب الثاني**، تمّ التأكيد على ضرورة **إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين في أجلٍ أقصاه 12 سنة** (المادة 6) بحيث تتم **إزالة كافة القيود الجمركية على السلع الصناعية المصدرة من الجزائر نحو المجموعة الأوروبية** (المادة 8)، **وعلى واردات الجزائر من المجموعة الأوروبية** (المادة 9)، وفق الجدول الزمني الآتي:

1– بالنسبة للمنتجات المذكورة في الملحق رقم 2، والتي تصدّرها المجموعة الأوروبية نحو الجزائر فإنّ حذف الحقوق الجمركية سيحدث تلقائيا فور دخول الاتفاق حيز التنفيذ.[4]

---

[1] سمينة عزيزة، "الشراكة الأورو–جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة **الباحث** (جامعة ورقلة). عدد 9، 2011. ص. 152.

[2] وزارة التجارة، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية**، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar

[3] Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf

[4] Ibid.

2- بالنسبة للمنتجات المذكورة في الملحق رقم 3، فإنّ التخفيض سيصل إلى 80% من قيمتها الأصلية عامين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، 70% ثلاث سنوات بعد ذلك، 60% بعد أربع سنوات، 40% في العام الخامس، و20% في السادس، قبل أن يتم رفع كافة الحقوق الجمركية على الواردات من المجموعة الأوروبية المذكورة في هذا الملحق نحو الجزائر في السنة السابعة.[1]

3- أما بالنسبة لواردات الجزائر من المنتجات الأوروبية غير المذكورة في الملحقين 2 و3 فسيتم تحريرها وفق الجدول الزمني الآتي: عامين بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ كل الحقوق الجمركية تنخفض إلى نسبة 90% من قيمتها الأصلية، ثم 80% في العام الثالث، 70% في الرابع، 60% في الخامس، 50% في السادس، 40% في السابع، 30% في الثامن، 20% في التاسع، 10% في العاشر، 5% في العام الحادي عشر، ثم التخلص نهائيا من الرسوم الجمركية في العام الثاني عشر.[2]

ينص الاتفاق كذلك على **تحريرٍ لتبادل بعض المواد الزراعية ومنتجات الصيد وللمنتجات الزراعية المحولة**، حيث تشير المادة 14 من الاتفاقية إلى تحريرٍ لتبادل بعض المنتجات الزراعية المصدرة من الجزائر نحو المجموعة الأوروبية (المذكورة في البروتوكول رقم1)، ولمنتجات الصيد القادمة من الجزائر (البروتوكول رقم 3)، وكذلك إلى تحرير المنتجات الزراعية المستوردة من المجموعة الأوروبية نحو الجزائر (البروتوكول 2)، ولمواد الصيد كذلك (البروتوكول 4). حيث يتم هذا التحرير بعد ست سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ (المادة 15).[3]

ينص الاتفاق في المقابل على مجموعةٍ من الإجراءات لحماية منتوجات الطرفين: **إجراءاتٌ استثنائية لصالح الصناعات حديثة النشأة أو بعض القطاعات التي تعاد هيكلتها** (المادة 11)، **ترخيص بإيقاف أو تحديد بعض الواردات في حالات معينة** (المادة 27)، **إجراءاتٌ للحماية ضد الإغراق** (المادة 22)،

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

إجراءات تعويضية (المادة 23)، **وإجراءات حمائية** (المادة 24)، كما تسمح المادة 21 للطرفين **بتوقيع اتفاقيات تجارة حرة أو إنشاء اتحادات جمركية مع أطراف أخرى.**[1]

– أما **الباب الثالث،** فينص على ضرورة تحرير التجارة في الخدمات، بحيث يجب أن تعطى لموردي الخدمات بين الطرفين معاملةٌ لا تقل عن المعاملة التي يتلقاها المتعاملون الآخرون في الجزائر وفي المجموعة (المادة 30، و32). كما تُمنح للشخصيات الحقيقية من العمال السامين وللشخصيات المعنوية نفس المعاملة (المادة 33).[2]

– في **الباب الرابع** الخاص بالصرف، حركة رؤوس الأموال والمنافسة، فقد أشارت المادة 39 إلى ضرورة التوصل لتحرير كامل لتنقل رؤوس الأموال بين الطرفين، وعلى تشجيع المنافسة بين الشركات، والقضاء على احتكار مؤسسات الدولة (المواد، 42، 43، 44، 46).[3]

– وقد جاء في **الباب الخامس** المعنون بـ: **التعاون الاقتصادي،** أنّ هذا التعاون الاقتصادي يستهدف **دعم مسعى الجزائر من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة** (المادة 47). هذا التعاون يكون أساسًا في القطاعات التي تأثرت بتحرير التجارة بين الطرفين؛ في الجزائر تحديدًا، ويركز على المجالات التي تعزز النمو الاقتصادي وتخلق فرص العمل، **وتعمل على تنويع صادرات الجزائر** (المادة 48). كما نصت المادة 51 على أهمية التعاون العلمي، التقني والتكنولوجي، وعلى التعاون لحماية البيئة (المادة 52)، ونصت المادة 53 على ضرورة التعاون الصناعي، **من أجل دعم القطاع الصناعي في الجزائر (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السلع المصنعة، المنتوجات الغذائية).** وكذلك على **تحسين مناخ الاستثمار من أجل رفع نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة** (المادة 54). إضافةً إلى التعاون في ميدان الزراعة والصيد البحري (المادة 58)، وفي مجال تحسين خدمات النقل في الجزائر

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

خاصة (المادة 59). وفي ميدان الاتصالات والمعرفة (المادة 60). أما المادة 61 فقد أشارت إلى أهمية التعاون في مجال الطاقة: من حيث رفع معدل الاستثمارات في القطاع، والتركيز على الطاقات المتجددة، والتعاون في استغلال، إنتاج، وتحويل المحروقات. إضافةً إلى تأكيد الباب على أهمية التعاون في ميدان السياحة والحرف التقليدية (المادة 62)، التعاون في قطاع الجمارك (المادة 63)، وفي قطاع الإحصاء (المادة 64)، إضافة إلى قطاع حماية المستهلك (المادة 65).[1]

– أما **الباب السادس** فقد أكّد فيه الطرفان على أهمية التعاون في الميدان الاجتماعي والثقافي، من خلال العمل على ترقية الحوار حول القضايا السوسيو–اقتصادية التي تهم الطرفين: الهجرة، الهجرة غير الشرعية، وغيرها. (المواد: 72، 73، 74) إضافة إلى تعزيز التعاون الثقافي والتبادل الفني بين الطرفين (المادة 77).[2]

– في **الباب السابع**، جاء التأكيد على أهمية التعاون المالي، خاصة من حيث ضرورة **مساعدة الاتحاد الأوروبي للجزائر ماليا** عن طريق مختلف الأدوات والآليات الأوروبية الموضوعة لذلك. أما **الباب الثامن** فقد تضمّن جانبًا تعاونيا آخر، تمثل في التعاون في **الميدان القضائي والأمني**، فقد جاءت في المادة 82 الإشارة إلى ضرورة تعزيز **مؤسسات ودولة القانون**، وأشارت المادة 83 إلى ضرورة التعاون في ميدان تنقل الأشخاص، إذ باعتبار أنّ اتفاق الشراكة تضمّن تعزيز الحريات الثلاث باستثناء حرية تنقل الأشخاص، فقد جاء في هذه المادة التأكيد على ضرورة تسهيل منح التأشيرات للأشخاص المتنقلين بصفة شرعية، أما المادة 84 فقد جاء فيها ضرورة الوقاية ومراقبة الهجرة غير الشرعية. ومن ميادين التعاون التي جاءت في هذا الباب؛ التعاون القضائي: المدني والجنائي (المادة 85)، إضافةً إلى **التعاون لمواجهة التهديدات العابرة للحدود:** الجريمة المنظمة بكافة أشكالها (المادة 86)، مكافحة تبييض الأموال (المادة 87)، مكافحة كافة أشكال العنصرية (المادة 88)، محاربة ظاهرة الإدمان وتعاطي المخدرات

[1] Ibid.

[2] Ibid.

(المادة 89)، إضافة إلى التعاون لمحاربة الإرهاب (المادة 90) ومحاربة الرشوة والفساد المالي (المادة 91).[1]

– أما **الباب التاسع** والأخير، فقد تضمن أحكامًا مؤسساتية وتنظيمية نهائية، من أهمها:

1– اعتبار **مجلس الشراكة** الهيئةَ التنظيمية الأبرز في الاتفاق. يعقد هذا المجلس اجتماعاته على المستوى الوزاري مرة في السنة (المادة 92)، ويتكون أعضاؤه من أعضاءٍ من مجلس الاتحاد الأوروبي، أعضاء من المفوضية الأوروبية، وأعضاء من الحكومة الجزائرية، وتُتداول رئاسة المجلس بشكل دوري بين الطرفين (المادة 93). كما تكون قرارات مجلس الشراكة **إلزامية التطبيق** على الطرفين (المادة 94).[2]

2– **لجنة الشراكة** هي هيئة مكملة للهيئة الأولى، مهمتها متابعة تنفيذ البرامج، واتخاذ قرارات في مسائل يتنازل فيها مجلس الشراكة بصلاحياته لهذه اللجنة (المادة 95). تتكون اللجنة من أعضاء من مجلس الاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، والحكومة الجزائرية (المادة 96)، وتكون قرارات اللجنة **ملزمة** كذلك (المادة 97).[3]

وقد أشارت في الأخير المادة 107 إلى أنّ "**الاتفاق الحالي مدته غير محدودة زمنيا. وكل طرف بإمكانه الانسحاب من الاتفاق على أن يُخطر الطرف الآخر بنيته في ذلك. حيث يتوقف الاتفاق نهائيا ستة أشهر بعد هذا الإخطار**".[4]

ويشمل اتفاق الشراكة الموقع بين الطرفين ستة ملاحق، وسبعة بروتوكولات؛ تُحدِد بدقة مراحل وإجراءات تحرير التجارة بين الطرفين خصوصًا، إضافة إلى بعض الجوانب التقنية الأخرى.[1]

---

[1] Ibid.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

المطلب الثاني: قراءةٌ في مضمون الاتفاق وآليات تطبيقه.

بعد إشارتنا لأهم ما تضمنه نص الاتفاق، ننتقل إلى تحليل مضمون هذا الاتفاق، الإشارة إلى أهم أدوات تنفيذه عمليا، وكذلك الغوص في طبيعة وخصائص الاتفاق بعد ذلك.

الفرع الأول: آليات تنفيذ اتفاق الشراكة.

من أجل متابعة السير الحسن وتطبيق اتفاق الشراكة تم إنشاء **لجنة دائمة خاصة بتحضير ومتابعة تنفيذ اتفاق الشراكة** تحت إشراف وزارة الخارجية يوم 30 ديسمبر 2004،[2] إضافةً إلى لجنة **تقنية مكلفة بمتابعة تنفيذ اتفاق الشراكة** التي تم إنشاؤها من طرف وزارة التجارة يوم 23 أوت 2005، ولم تدخل إلى حيز التنفيذ إلا يوم 4 مارس 2009. يترأس هذه اللجنة الرئيس المدير العام للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وتتكون من ممثلين من سبع وزارات وعديد الهيئات والمؤسسات الاقتصادية.[3]

ويأخذ التعاون الأورو–جزائري عمومًا الأشكال الآتية:

---

[1] كافة الملاحق والبروتوكولات متوفرة في الموقع الإلكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، http://www.caci.dz/fr/Nos%20Services/coop%C3%A9ration%20internationale/Pages/accord-association/Pr%C3%A9sentation-g%C3%A9n%C3%A9rale-de-l%27Accord-d%27Association.aspx

[2] وزارة التجارة، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية**، مرجع سابق.

[3] Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, **Commission Technique de suivi et d'évaluation de la mise en œuvre des Accords de Libre-Échange**, http://www.caci.dz/fr/Nos%20Services/coop%C3%A9ration%20internationale/Pages/accord-association/Commission-Technique-de-suivi-et-d%C3%A9valuation-de-la-mise-en-oeuvre-des-Accords-de-Libre-Echange.aspx

- **المساعدة التقنية:** نقل الكفاءة والمهارة من الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر، عبر: رحلاتٍ دراسية، تكوينات، بحوث، وغيرها. وتستفيد من هذه المساعدة المؤسسات العمومية إضافةً إلى بعض المؤسسات الخاصة الفاعلة في الميدان.[1]
- **تمويل المشاريع:** يقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل مجموعةٍ من المشاريع الموجهة نحو الفواعل غير الحكومية كمنظمات المجتمع المدني والجمعيات وغيرها.[2]
- **دعم الميزانية:** يكون ذلك عن طريق الحوار حول موضوعات محددة وقطاعية، ولا يتم تقديم هذه المساعدات إلا في حالة وجود مؤشرات إيجابية تثبت فعالية المؤسسات العمومية؛ هاته الأخيرة التي تُعتبر المستفيد الحصري من هذا الشكل من الدعم المالي.[3]
- **التوأمة المؤسساتية:** عبارةٌ عن أداة للتعاون طويل المدى بين مجموعة من المؤسسات والإدارات الجزائرية ونظيراتها الأوروبية في شكل: تكوينات، ملتقيات، زيارات عمل، تتراوح مدتها بين ستة أشهر وثلاث سنوات.[4]
- **أداة تبادل المعلومات والدعم التقني Technical Assistance and Information Exchange (TAIEX) Instrument:** أداةٌ تم استحداثها في إطار الآلية الأوروبية للجوار التي دخلت إلى حيز التنفيذ يوم 1 يناير 2007. وهي آلية موجهة لدعم التعاون السياسي والاقتصادي بين الطرفين في شكل مهمات لخبراء وزيارات عمل لا تتجاوز خمسة أيام.[5]

---

[1] Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne – Algérie**, (Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, 2014). Introduction.

[2] Ibid.

[3] Ibid.

[4] Programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, **Le Jumelage institutionnel, un instrument de rapprochement**, http://www.p3a-algerie.org/le-jumelage-institutionnel-un-instrument-de-rapprochement/

[5] Programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, **TAIEX : Technical Assistance and Information Exchange Instrument**, http://www.p3a-algerie.org/taiex-technical-assistance-and-information-exchange-instrument/

- **برنامج الدعم من أجل تحسين الحوكمة والتسيير Support for Improvement in Governance and Management** الممول من طرف الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، ويهدف إلى إصلاح الإدارات العمومية الجزائرية وتحسين أدائها من أجل خلق أرضية أفضل للتنمية السوسيو–اقتصادية.[1]

ويتم تمويل مختلف البرامج أو الأطر التعاونية من قبل الاتحاد الأوروبي في إطار برامج مساعداتٍ مالية (برنامج ميدا 2: 2000–2006، الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 2007–2013، ثم الآلية الأوروبية للجوار 2014–2020). وتدخل هذه البرامج دائرة التعاون الثنائي بين الطرفين في إطار اتفاق الشراكة فحسب، ذلك أنّه توجد برامج ومساعدات موجهة من طرف الاتحاد الأوروبي في **إطار إقليمي** توجه للجزائر كما للدول الأخرى، إضافةً إلى التعاون الثنائي بين دول الاتحاد الأوروبي منفردةً والجزائر. والتي نتناولها بالدراسة والتحليل تحديدًا هي تلك المساعدات وأشكال التعاون الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، التي تتميز **بالموضوعاتية** أي بتقسيم التعاون إلى مجالاتٍ وموضوعاتٍ محددة، كما هو موضح في اتفاق الشراكة.[2]

ويمكن ذكر أهم البرامج التعاونية "الثنائية" بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في الجدول الآتي:

انظر الملحق رقم 1

[1] SIGMA (Support for Improvement in Governance and Management), **SIGMA at a glance**, http://www.sigmaweb.org/about/

[2] Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne – Algérie**, op.cit. P. 9.

جدول رقم 28: أهم البرامج التعاونية الثنائية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

اسم البرنامج	الهدف منه	الغلاف المالي	الفترة الزمنية
الاقتصاد والتبادل التجاري			
برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة P3A	من الآليات المنشأة من أجل دفع عملية تنفيذ الاتفاق؛ **برنامج دعم تنفيذ اتفاق الشراكة P3A**، الذي تم استحداثه في إطار السياسة الأوروبية للجوار، وهو موجه من الاتحاد الأوروبي نحو الدول المتوسطية عمومًا، ونحو الجزائر في إطار اتفاق الشراكة من أجل دعم الإدارة الجزائرية ومختلف المؤسسات الجزائرية المساهِمة في تنفيذ اتفاق الشراكة.	76 مليون أورو	2009-2017
وقد تم استحداث ثلاث مراحل من الدعم المالي لحد الآن في إطار هذا البرنامج: 1- **البرنامج الأول P3A1:** بغلاف مالي قدره 10 مليون يورو موجه أساسًا للجوانب الاقتصادية والتجارية، ويشمل الفترة 2008، 2012. 2- **البرنامج الثاني: P3A2:** بغلاف مالي قدره 29 مليون يورو يشمل الفترة من مارس 2011 إلى عام 2015، ويمتد لمجالات أخرى كالزراعة، العدالة، وتسيير المال العام... 3- **برنامج ثالث 2011-2013:** بغلاف مالي قدره 30 مليون يورو، جاء لدعم البرنامج الثاني نظرا للطلبات الكبيرة من قبل المؤسسات والإدارات الجزائرية في إطار البرنامج الثاني.			
برنامج المؤسسات الصغيرة	تنمية وتحديث قطاع المؤسسات	44 مليون أورو	2008-2014

والمتوسطة (1 و2)	الصغيرة والمتوسطة		
برنامج الدعم من أجل تنويع الاقتصاد DIVECO	تحسين الأداء الاقتصادي (التنافسية، خلق مناصب العمل، تنمية الصادرات) في قطاعات: الزراعة، الصناعة الغذائية، الصيد البحري، والسياحة	20 مليون أورو	2015-2011
برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية في شمال غرب الجزائر PADSEL-NOA	تحسين شروط الحياة لسكان هذه المنطقة، خلق مناصب عمل فيها، ودعم المؤسسات المحلية الناشطة	20 مليون أورو	2018-2014
برنامج دعم التنمية الريفية والزراعية في الجزائر ENPARD	تحسين المداخيل وخلق مناصب عمل في ولايات: عين تيموشنت، الأغواط، سطيف، وتلمسان	20 مليون أورو	2018-2014
تقوية إمكانيات المركز الوطني للبحث في تنمية الصيد (برنامج توأمة)	تحسين فعالية المركز ودعم مختلف نشاطاته	1.14 مليون أورو	2014-2012
قطاع النقل			
دعم قطاع النقل 2	دعم الجزائر في استراتيجيتها الجديدة للنقل	16.5 مليون أورو	2016-2012
دعم قطاع الطيران المدني والأرصاد الجوية (توأمة)	تحسين طرق تسيير الأمن الجوي	1.45 مليون أورو	2015-2013
قطاع الموارد المائية والبيئة			
برنامج دعم قطاع الموارد المائية	دعم الجزائر في استراتيجيتها الهادفة لتحقيق الأمن المائي	40 مليون أورو	2015-2011
برنامج دعم القطاع البيئي	تحسين قدرات تحليل ومتابعة المؤسسات المكلفة بالاستراتيجيات	34 مليون أورو	2017-2013

	البيئية		
الخدمات الاجتماعية الأساسية: الصحة، التعليم، والحماية المدنية			
دعم إصلاح قطاع الصحة	دعم إمكانيات وزارة الصحة من أجل الحصول على الكفاءات والأدوات الضرورية لتحسين نوعية خدمات الصحة	15 مليون أورو	2014-2011
برنامج دعم السياسة القطاعية للتعليم العالي والبحث العلمي	دعم مختلف الإصلاحات في قطاع التعليم العالي	21.5 مليون أورو	2015-2011
الحكم الراشد والعدالة			
دعم إصلاح نظام العدالة JUSTICE 2	المساهمة في تقوية دولة القانون من خلال إصلاح نظام العدالة وتحديث مؤسسات السجون	18.5 مليون أورو	2014-2008
دعم الحوكمة السياسية والاقتصادية في الجزائر SPRING	يهدف إلى المساهمة في كل المبادرات التي تقود نحو حوكمة ديمقراطية في الجزائر، منها **الحوكمة السياسية:** محاربة الرشوة، دعم دولة العدالة والقانون... **والحوكمة الاقتصادية:** تسيير المال العمومي، دعم الرقابة والحسبة...	12.45 مليون أورو	2016-2013
تقوية هياكل وعمل مركز الأبحاث القضائية (توأمة)	تقديم دعم متواصل للنظام القضائي الجزائري	1.14 مليون أورو	2015-2013
الشباب والعمل			
دعم قطاع العمل	الهدف الرئيس للبرنامج هو تحسين وترقية وضبط التشغيل الاقتصادي عن	15.34 مليون أورو	2016-2010

	طريق دعم الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM		
برنامج دعم قطاع الشباب والرياضة	مرافقة ودعم إصلاحات الحكومة الجزائرية في سياستها المتوجهة نحو الشباب	26 مليون أورو	2012-2016
التراث، الثقافة، والاتصال			
مشروع حماية وتثمين التراث الثقافي الجزائري	متابعة دور التراث الثقافي في التنمية الاقتصادية والبشرية للجزائر	24 مليون أورو	2012-2016

تجميع الباحث من المصادر الآتية:

- Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne – Algérie**, op. cit, 2014.
- Commission européenne, **Fiche d'Action pour l'Algérie -Programme d'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'association (P3A III) – Algérie,** https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/aap-association-algeria-af-2012_fr_0.pdf
- Programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, **Le programme SPRING**, http://www.p3a-algerie.org/le-programme-spring/

الفرع الثاني: طبيعة الاتفاق وخصائصه.

بناءً على المعطيات السابقة، يتضح أنّ اتفاق الشراكة ليس مشروعًا ذا هدفٍ تجاري محض، بل هو يكرّس لمنطقٍ جديد صار يميز الاتفاقيات التجارية الجديدة، إذ يتجاوز هذا الاتفاق مجرد التنسيق في السياسات التجارية فحسب، إلى **محاولة بناء إطارٍ مشترك لمنطقة غير موحدة سياسيا**، قليلة التجانس من حيث مستويات المعيشة ودرجات التصنيع. حيث للمشروع أبعادٌ سياسية، اجتماعية، وثقافية: الأبعاد السياسية تفرضها السوق بشكلها الجديد، التي تستوجب تقوية المؤسسات السياسية، مشاركة المجتمع المدني، وبناء دولة القانون كشروط أساسية لنهضة السوق ولدفع عجلة النمو الاقتصادي.[1]

ذلك أنّ التجمعات الاقتصادية الإقليمية الجديدة صارت اليوم حسب ***ريتشارد هيجوت*** ***Richard HIGOTT*** تتميز بالمزج الشديد بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي. أما الأبعاد السوسيو–ثقافية والسوسيو–اقتصادية للمشروع فتتمثل في سعي الطرفين إلى معالجة كافة المشكلات ذات العلاقة بهذا المجال: الهجرة غير الشرعية، البطالة، الفقر، مشكلات الهوية، وغيرها، من أجل **تهيئة أرضية أفضل لتطبيق اتفاق الشراكة.** [2]

هذا يعني أنّ هدف الجزائر من الاتفاق لا يتمثل فقط في تكثيف المبادلات التجارية مع الطرف الأوروبي، ولكن أيضًا الاتجاه لبناء إطار ينظم ويوسع كافة أشكال التعاون الاقتصادي، السياسي، والسوسيو–ثقافي مع الطرف المهيمن في ميزان القوى الاقتصادي العالمي، القادر على تنظيم العلاقات التجارية وتوزيع

[1] Commissariat Général du Plan, **Le partenariat euro-méditerranéen, la dynamique de l'intégration régionale**, Rapport du groupe de travail : Méditerranée : Économie et Migrations, Président : Remy Leveau. Paris, la documentation française, Juillet 2000. P. 38.

[2] Pierre BECKOUCHE. **Les régions NORD-SUD**, op. cit. p. 45.

السلع العامة بشكل عادل بين الطرفين حسب منطق ***كيندلبرغر KINDLEBERGER*** الذي يرى في وجود قوة مهيمنة في التجمع شرطًا ضروريا لنجاحه.[1]

وهذا لكي تستفيد الجزائر أيضًا ليس فقط من الآثار الاستاتيكية لقيام منطقة التجارة الحرة، ولكن من الآثار الديناميكية لهذا الإطار التعاوني: زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نقل التكنولوجيا، إصلاح الهيكل الاقتصادي للجزائر بتنويع صادراتها المعتمدة بشكل شبه تام على المحروقات (المادة 48 من اتفاق الشراكة).[2]

إضافةً إلى دعم مستويات النمو الاقتصادي باعتبار أنّ التكامل شمال/جنوب هو أفضل فرصة لرفع نسبة النمو كما حاجج ***فيليب هيجون Philippe HUGON***.[3] بل أكثر من ذلك؛ يهدف المشروع بشكل عام إلى **دعم مسعى الجزائر من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وإلى تحقيق مختلف أهداف مشروع برشلونة.**[4]

أي بتعبير آخر فإنّ تحقيق منطقة تبادل حر أورو–جزائرية في آفاق عام 2020م، ليست معتبرة كغاية بحد ذاتها، ولكن هدفها النهائي هو **تسهيل إدماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.**[5]

غير أنّ منطق هذا الإطار التكاملي يختلف تمامًا عن الاتفاقيات التجارية السابقة التي أجرتها الجزائر مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، إذ أنّ اتفاق الشراكة الأورو–جزائري مؤسس على **مبدأ المعاملة بالمثل،**

---

[1] Philippe HUGON. **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op. cit. p. 75.

[2] Maurice SCHIFF & Alan WINTERS, "Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction", op. cit. p. 178.

[3] Philippe HUGON. **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, op. cit. p. 90.

[4] Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, op. cit.

[5] Philippe BERAUD, Jean-Louis PERRAULT, Omar SY, **Géo-économie de la coopération européenne, de Yaoundé à Barcelone**, Collection : Économies en développement, (Paris, Éditions Maison neuve & Larose, 1999). p. 195.

وهو المنطق الذي صار يحكم العلاقات التجارية في عصر ما بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، وليس منطق اتفاقيات التجارة التفضيلية التي كانت تمنح امتيازات لسلع الدول النامية لولوج السوق الأوروبية سابقًا دون مقابل. فحسب تعبير ***لويس غيراتو*** ***Luis GUERRATO*** السفير السابق للمجموعة الأوروبية بالجزائر **فإنّه لا يجب البحث عن الامتيازات التقليدية التي كانت تمنحها المجموعة الأوروبية للدول النامية، بل الأخذ بعين الاعتبار الفرص التي يوفرها الاتفاق للجزائر في مختلف المجالات.**[1]

أي أنّ المعاملة التفضيلية التي كانت تمنحها المجموعة الأوروبية للجزائر ولغيرها من الدول المتوسطية (في إطار السياسة المتوسطية الشاملة ثم المجددة) والافريقية (في إطار اتفاقيات لومي) قد تم التخلي عنها من طرف الاتحاد الأوروبي، لتستبدلها باتفاقيات تؤسس لمناطق تجارة حرة قائمة على أساس غير تفضيلي، بناءً على قواعد منظمة التجارة العالمية.

من ناحيةٍ أخرى، **لا يمكن اعتبار اتفاق الشراكة الأورو-جزائري اتفاقًا هدفه التأسيس لقيام تكامل اقتصادي حقيقي مبني على منطق رابح/رابح بين الطرفين**، إذ رغم تعدد ميادين التعاون التي نصّ عليها اتفاق الشراكة، فإنّ التكامل الاقتصادي العميق **Deep integration**، لا يستلزم فقط توفر تدفقات تجارية كثيفة بين الطرفين (Regionalization)، أو حتى وجود شبه مؤسسات فوق قومية تنظم وتقود عملية التكامل (مجلس الشراكة، ولجنة الشراكة)، بل يستلزم وجود مؤسسات فوق قومية لا تؤسس لتعاون سطحي بين الطرفين، بل إلى تعاون عميق، **يستهدف إيجاد مجموعة من القواعد والسياسات المشتركة**، كما هو حاصل داخل الاتحاد الأوروبي (السياسات الأوروبية المشتركة). لذلك فإنّ اتفاق الشراكة الأورو-جزائري، بل مشروع برشلونة بشكل عام يؤسّس **لتكامل اقتصادي سطحي** فحسب، منطقه التعاون في كل شيء إلا المؤسسات، كما صرح رئيس الوزراء الإيطالي الأسبق رومانو برودي.[2]

---

[1] كمال موهوبي، **البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011، ص. 168.

[2] Catherine FIGUIERE, Laetitia GUILHOT, op. cit. p. 80

المطلب الثالث: تطور تنفيذ اتفاق الشراكة.

.

بعد استعراض مضمون اتفاق الشراكة الأورو–جزائري الشامل لميادين تعاونية متعددة، غير المنحصرة في المجال التجاري فحسب، والقائم على منطق الشراكة التي تهدف إلى تحقيق أهداف الطرفين من توقيع الاتفاق (كما هو مُفترض)، يبدو أنّ كل ما تم ذكره سابقًا لم يرقَ إلى طموحات الطرفين، وبالأخص الطرف الجزائري الذي ما فتئ منذ سنة 2008 تقريبًا ينتقد مخرجات اتفاق الشراكة، من حيث تركيز الشراكة فقط ونجاحها في الجانب التجاري، أي في رفع نسبة المبادلات التجارية بين الطرفين، وعدم تمكن الاتفاق من تحقيق أهداف الجزائر الكبرى منه: تنويع صادرات البلد، استقطاب مزيدٍ من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونقل التكنولوجيا. لذلك بدأت التحفظات الجزائرية حول المشروع تطفو إلى السّطح عام 2008، إذ جاء في تصريحٍ لوزير الخارجية الجزائري السابق مراد مدلسي يوم 2008/3/11 دعوته إلى الانتقال من المنطق التجاري إلى شراكةٍ أوسع بين الطرفين: "**ننتظر من الشركاء الأوروبيين المساعدة من أجل تهيئة الجزائر لمرحلة ما بعد البترول...**".[1]

ثم تجلت هذه التحفظات بشكل صريحٍ عقب دعوة الجزائر على لسان وزير خارجيتها كذلك مراد مدلسي شهر يونيو 2010 في إطار الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة الأورو–جزائري المنعقد في لوكسمبورغ إلى **مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي بين الطرفين**، لأنّ هذا التفكيك حسب مدلسي أدى إلى خسارة الجزائر ما يقارب 2.5 مليار دولار في الفترة 2005–2009، ومتوقعٌ أن يؤدي إلى خسارتها 8.5 مليار دولار في الفترة 2010–2017، دون مقابل كبير يُذكر جنته الجزائر من هذه الشراكة، من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نقل التكنولوجيا، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة

[1] Ministère des affaires étrangères, **MEDELCI : Le passage de la logique commerciale au partenariat global**, http://www.mae.gov.dz/news_article/579.aspx

تنويع الصادرات الجزائرية وتسهيل ولوجها السوق الأوروبية، وغيرها من الآثار الديناميكية التي كان من المفروض أن تنتج عن هذه العملية التكاملية.[1]

إذ صرّح مراد مدلسي في هذا الصدد في إطار الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة شهر يونيو 2010 أيضًا: "مشكلتنا اليوم، أنه يجب علينا أن نوفّر أصلاً ما يمكننا تصديره، ولكن في بعض الحالات...واجهت بعض المنتوجات الجزائرية صعوبات في ولوج السوق الأوروبية"[2]

وأبدت الجزائر قلقها إزاء مشكلة عدم استقطاب كمية كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك في الإعلان الصادر عن الدورة السادسة لمجلس الشراكة الأورو–جزائري المنعقد في لوكسمبورغ يومي 20/19 يونيو 2011، إذ جاء في إعلان الطرف الجزائري: "تبدي الجزائر قلقها الشديد لأنه بعد ست سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ، فإنّ هذا الاتفاق لم يتمكن من رفع معدّل الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من أوروبا نحو الجزائر..."[3]

كما كانت الجزائر قد تقدّمت قبل ذلك يوم 15 يونيو 2010 بطلبٍ موجه للطرف الأوروبي لتأجيل عملية التفكيك الجمركي إلى غاية 2020 بدلاً من 2017، طبقًا لاتفاق الشراكة نفسه الذي يسمح بتجميد القيام بعملية التفكيك الجمركي من قبل الطرفين إذا كانت التبادلات التجارية بينهما غير متوازنة، ويستفيد منها طرفٌ واحد فحسب .انظر الملحق رقم 2.[4]

---

[1] Ministère des affaires étrangères, **M. MEDELCI demande à l'UE une révision du calendrier du démantèlement tarifaire**, 15/6/2010. http://www.mae.gov.dz/news_article/558.aspx

[2] Ministère des affaires étrangères, **L'Algérie et l'UE conviennent d'une révision du calendrier du démantèlement tarifaire**. 16/6/2010. http://www.mae.gov.dz/news_article/557.aspx

[3] Ministère des affaires étrangères, **Sixième session du Conseil d'association (Luxembourg, les 19 et 20 juin 2011)**, 20/6/2011. http://www.mae.gov.dz/news_article/546.aspx

[4] Ministère des affaires étrangères, **Démantèlement tarifaire: l'Algérie souhaite parvenir rapidement à un accord avec l'UE**, 21/6/2011. http://www.mae.gov.dz/news_article/543.aspx

وقد تم التوصّل بعد عامين (ثماني دورات) من المفاوضات إلى **اتفاق جزائري أوروبي لمراجعة رزنامة التفكيك الجمركي الخاص باتفاق الشراكة**، من أجل " إعادة النظر في وتيرة ومستوى التفكيك الجمركي بالنسبة للفروع الصناعية التي تواجهها صعوبات، وكذا إعادة تنظيم التنازلات التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية التي لها علاقة بالسياسة الزراعية والتجديد الريفي; وهي الحالات التي نصت عليها أحكام اتفاقية الشراكة"، وذلك بناءً على " المادة 11 التي تنص على أنّ الجزائر بإمكانها مراجعة جدول تفكيك التعريفة الجمركية بالنسبة لمجموعة من المواد والتي لا تتجاوز صادراتها نسبة 15 % من الصادرات الأصلية للاتحاد الأوروبي وأنّ الحق الجمركي المستعاد لا يتعدى نسبة 25% " وكذا المادة 16 التي "تنص على إعادة تنظيم تنازلات التسعيرة الجمركية الزراعية في حالة تغيير السياسة الزراعية".[1]

وقد توصل الطرفان إلى مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي، **بتأجيل رفع الحواجز الجمركية إلى سنة 2020 بدلاً من 2017 أمام أصنافٍ واسعة من المنتجات المصنّعة التي تستوردها الجزائر. وكذلك على إعادة النظر في بعض الأصناف التي تُمنح فيها أفضلية للاتحاد الأوروبي خاصة في المنتجات الزراعية والمنتجات الزراعية المصنّعة، على أن تدخل هذه الترتيبات الجديدة حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2012.**[2]

وكانت أهم أسباب إجراء هذه المراجعة حسب وزارة التجارة الجزائرية تتمثل في ما يلي:

– عززت وتيرة التفكيك الجمركي من تواجد الاتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية، لكن دون التوصل إلى شراكة فعلية تخدم الطرفين.

---

[1] وزارة التجارة، **كلمة السيد وزير التجارة: يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعاريف الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، الجزائر: فندق شيراطون، 2012/8/28. ص.3.
http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/allocministr.pdf

[2] وزارة التجارة، **بيان وزارة الشؤون الخارجية: اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي**، 2012/8/23، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/dzue091ar.pdf

– أصبح التفكيك الجمركي عائقًا أمام كثير من المؤسسات الجزائرية التي صارت غير قادرة على المنافسة.

– للمراجعة كذلك علاقة بتغيير السياسة الزراعية للجزائر وتبني سياسة التجديد الريفي.[1]

لذلك، يُمكن القول أنّ هذه المراجعة كانت ذات **طابع اقتصادي وتجاري بحت**، يتعلق بالصعوبات التي صارت تواجهها المؤسسات الجزائرية أمام الصادرات من الاتحاد الأوروبي، والتي صارت تهدد هذه المؤسسات بالزوال حال تم التفكيك الجمركي كاملاً.

غير أنّ التحفظ الجزائري استمرّ قائمًا، وتجلى بشكل واضح سنوات بعد ذلك، خاصة مع انهيار أسعار النفط وتبعاته على اقتصاد الجزائر، التي أصبحت في المقام الأول تبحث عن مخارج وبدائل فورية من أجل استعادة توازنها المالي الذي اختل بشكل كبير منذ منتصف عام 2014. وكانت تصريحات وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة ببروكسل يوم 4 يونيو 2015 في ندوة صحفية أعقبت الاجتماع التاسع لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أوضحُ تعبيرًا عن عدم رضا الجزائر بمخرجات اتفاق الشراكة الذي "كان أكثر نفعًا لأوروبا على حساب الجزائر"، لأنّ الجزائر "أعطت من خلال هذه الشراكة أكثر مما تلقت. لقد مضت 10 سنوات منذ أن أبرمنا الاتفاق، وبات من الضروري أن نعيد النظر فيه" يقول لعمامرة. بل تحفظ هذا الأخير على تدخل الاتحاد الأوروبي المستمر في الشؤون الداخلية للجزائر، خاصة في ما يخص بعض قضايا الحقوق والحريات الشخصية، قائلاً: " نحن نحترم شريكنا ونطلب منه، بل نطالبه بأن يحترم سيادتنا".[2]

---

[1] وزارة التجارة، **كلمة السيد وزير التجارة: يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعاريف الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، مرجع سابق. ص. 3..

[2] **الجزائر تطالب بمراجعة اتفاق الشراكة مع أوروبا**، موقع العربية نت، 2015/6/5. https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria.html

وجاءت هذه التصريحات في ظل دخول الجزائر في أزمة مالية معقدة جرّاء انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014، بشكلٍ جعلها تعيد النظر في استراتيجيتها التنموية، وكذلك في الأطر التكاملية التي تنتمي إليها، وبالتحديد الإطار الأورو–جزائري. إذ أنّ الخسائر الكبيرة التي تجرّعتها الجزائر مقابل رفع الرسوم الجمركية في إطار تبادلاتها التجارية مع الطرف الأوروبي، لم تعوّضها الآثار الديناميكية المرتقبة عن الشراكة، هذا ما جعل الجزائر تشدد على ضرورة مراجعة اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، بل إعادة النظر في طبيعة العلاقات الأورو–متوسطية قاطبةً، كما صرّح وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة في بيروت يوم 2015/6/24 أثناء اجتماع مراجعة السياسة الأوروبية للجوار: "نريد فضاءً أورو–متوسطيا مشتركا يعكس فلسفة جديدة وليس تكيفًا بسيطًا مع ما هو موجود، والذي أثبت محدوديته" انظر **الملحق رقم 3.**[1]

وقد توسّعت هذه الحالة من عدم الرضا لتتجلى في منتصف فبراير عام 2016 في شكل إشاعات تفيد برغبة الجزائر في الانسحاب بشكل أحادي من اتفاق الشراكة، رغم أنّ الجزائر كانت قد أوضحت في وقتٍ لاحق بأنّ هذا غير صحيح، إلاّ أنّ ذلك يعبّر عن حالة عدم الرضا بين النخب الحاكمة في الجزائر.[2]

بل صارت النخب الجزائرية تبحث عن بدائل ومحاور أخرى من أجل التعاون الاقتصادي، وتعزيز العلاقات التجارية، عوض الاستمرار في نفس منطق التبعية والعلاقات الاقتصادية والتجارية غير المتماثلة بين الطرفين، ومن هذه البدائل المحاور: العربية، الإفريقية، والمغاربية، وقد تمت إثارة أهمية هذه المحاور وضرورة الانعتاق من التبعية للمحور الأوروبي بشدة في الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية التي انعقدت بالجزائر شهر مارس 2015.[3]

---

[1] Ministère des affaires étrangères, **L'Algérie pour la création d'un espace euro-méditerranéen commun**, 25/6/2015. http://www.mae.gov.dz/news_article/3170.aspx

[2] Gonzalo ESCRIBANO, **The impact of low oil prices on Algeria**, (Columbia: Center on Global Energy Policy, October 2016). p. 16.

[3] انظر: https://search.proquest.com/docview/1667786454?accountid=134466

غير أنّ الجزائر قامت في الدورة العاشرة لمجلس الشراكة المنعقد بتاريخ 13 مارس 2017، بتوقيع وثيقة تتضمن مجموعة من التوصيات تستهدف **مراجعة اتفاق الشراكة**، حيث أكدت هذه التوصيات على أنّ الجزائر تسعى مستقبلاً إلى "الاستفادة بشكل أكبر من اتفاق الشراكة"، وتتضمن هذه التوصيات الأولويات التي تركز عليها الجزائر: تنويع الاقتصاد الجزائري، الحوكمة السياسية، استقطاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وغيرها. أي بمعنى آخر، فإنّ الجزائر لا نية لها للانسحاب من الاتفاق، بل تسعى نحو استغلال أفضل للفرص التي يوفرها هذا الاتفاق. **انظر الملحق رقم 4.**[1]

[1] Conseil Européen, Conseil de l'Union Européenne, **Conseil d'association UE-Algérie**, 13/03/2017. http://www.consilium.europa.eu/fr/meetings/international-ministerial-meetings/2017/03/13/

خلاصة الفصل.

لذلك يُمكن القول في نهاية هذا الفصل أنّ الجزائر التي اتجهت –على غرار دول عربية ومغاربية أخرى– إلى الضفة الشمالية للمتوسط بحثًا عن **دافعٍ لمسارها التنموي**، اصطدمت بطرف أوروبي يقدم في كل مرة شكلاً أو نموذجا جديدا من أشكال التعاون: السياسة المتوسطية الشاملة، السياسة المتوسطية المجددة، وصولاً إلى مسار برشلونة، فسياسة الجوار الأوروبية، إلى غاية ظهور مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. في ظل منطق متعدد الأطراف أساسه الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع كل دولة على حدى، وذلك في ما يتعلق بمسار برشلونة.

كما أنّ الهدف من هذا الفصل لم يتمثل في محاولة تقييم مختلف هذه التجارب التكاملية الأورو–جزائرية (كما تم إجراؤه بشكل مختصر في تجارب الجزائر الإقليمية الأخرى سابقًا)، ولكن توضيح وتفسير الفلسفة التي يقوم عليها كل نموذج من نماذج التعاون أو التكامل الأورو–جزائري، وبالأخص اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، **بشكل يُمهّد لدراسة حالة اتفاق الشراكة وآثاره على الجزائر في الفصل القادم من الدّراسة.**

الفصل الثانـي

اتفاق الشراكة الأورو-جزائري وآثاره على الجزائر

- **<u>محتويات الفصل:</u>**

<u>المبحث الأول:</u> الآثار الاستاتيكية (التجارية) والديناميكية (غير التجارية) لاتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر.

<u>المبحث الثاني:</u> الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر.

<u>المبحث الثالث:</u> رهانات اتفاق الشراكة الأورو-جزائري وسُبل تفعيله.

تمهيد.

بعد قيامنا في فصولٍ سابقة من الدراسة بالوقوف عند أهم التجارب التكاملية الإقليمية للجزائر، ممثلةً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارب التكاملية الجزائرية الإفريقية، واتحاد المغرب العربي. وصلنا إلى نتيجةٍ مفادها أنّ تعثر التجارب السابقة كما تبينه مختلف المؤشرات السياسية والاقتصادية قد دفع الجزائر للانخراط ضمن مشروع الشراكة الأورو–متوسطية، ومن ثم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي عام 2002.

ولعلّ الدافع الأساسي الذي حفز الجزائر على تفضيل الشريك الأوروبي يتمثل في توقع حدوث آثار إيجابية للاتفاق على الجزائر، سواءً كانت آثارًا اقتصادية أو غير اقتصادية، وذلك من أجل تجاوز الحالة الصعبة التي يمر بها اقتصاد الجزائر، وكذلك الحؤول دون السقوط في فخ التبعية للمؤسسات المالية الدولية من جديد. لذلك سنحاول في هذا الفصل إجراء تقييم اقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي اعتمادًا على ما يُسمى في الأدبيات التكاملية بالآثار الاستاتيكية (التجارية) والديناميكية (الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنافسية والمنافسة، نقل التكنولوجيا...) للاتفاق على الاقتصاد الجزائري تحديدًا.

ثم سنحاول تقييم الآثار الديناميكية غير الاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري على الجزائر، أي مختلف الآثار ذات الطبيعة السياسية، الأمنية، وغيرهما، كتعزيز الأمن في المنطقة، ترقية الديمقراطية وحقوق الإنسان، مكافحة الفساد، وغيرها.

لنصل في الأخير إلى محاولة تقديم مقاربة من أجل استغلال أفضل لهذا الاتفاق، انطلاقاً من فرضية مفادها أنّ الاتفاق ورغم سلبياته، إلاّ أنه يُمثل رهانًا وجب على الجزائر تفعيله واستغلاله بشكل أكبر، ولكن بمقاربة أحدث وأكثر نجاعة.

المبحث الأول: الآثار الاستاتيكية (التجارية) والديناميكية (غير التجارية) الاقتصادية لاتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر.

بعد استعراض مضمون اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي أظهر تطلّع الطرفين نحو تهيئة أرضيةٍ تساهم في تدعيم عملية التنمية، ودعم مستويات النمو، نأتي إلى محاولة تقييم اتفاق الشراكة في كل جوانبه، **بناءً على مختلف النقاط والمؤشرات** التي تناولناها في الإطار النظري، والتي تشمل الآثار الاستاتيكية والديناميكية من أجل قياس شامل لمخرجات العملية التكاملية بين الجانبين، أي على المستوى الاقتصادي، والمستويات غير الاقتصادية كذلك.

المطلب الأول: الآثار التجارية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري.

نحاول في هذا المطلب تحليل ثم تقييم مختلف الآثار الاستاتيكية لاتفاق الشراكة على اقتصاد الجزائر، من حيث وضع التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أولاً، آثار الاتفاق على الطلب العام والاستهلاك في الجزائر، ثم تحليل مخرجات مختلف برامج المساعدات المالية الأوروبية الممنوحة للجزائر.

الفرع الأول: دراسة وضعية التبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

نبدأ أولاً بدراسة الآثار التجارية لعملية التكامل الأورو-جزائري التي يُمكن أن تتجلى في أثري خلق التجارة وتحويل التجارة، ويُمكن أن يتمثل أبرز مؤشر لهذه الآثار **في زيادة أو انخفاض معدل التبادلات التجارية**

بين الطرفين، لذلك أولاً سنقوم في الجدول الآتي باستعراض وضعية التبادلات التجارية بين الطرفين وفق إحصائيات عام 2016:

جدول رقم 29: معدّلات التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال سنة 2016

التجارة الخارجية للجزائر	حجم المبادلات (مليار دولار)	النسبة من إجمالي التجارة الخارجية
صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي	19.56	%57.95
واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي	22.18	%47.47

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Direction Générale des Douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2016**. (Alger : DGD : Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2016). P. 14.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنّ الاتحاد الأوروبي يُعتبر الشريك التجاري الأول للجزائر، وذلك بسبب وجود نوع من الاعتمادية التجارية المتبادلة بين الطرفين، ونوع من العلاقات التجارية الثابتة التي لم تتغير طبيعتها منذ سنوات. غير أنّ التبادلات التجارية بين الطرفين انخفضت بشكل كبير خلال سنتي 2015 و2016 جراء أزمة انخفاض أسعار المحروقات التي مست الجزائر، ومقارنةً كذلك بالسنوات السابقة التي أعقبت دخول اتفاق الشراكة الأورو–جزائري حيز التنفيذ، كما يظهر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 30: تطور التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة: 2004-2014

(بالمليار دولار أمريكي)

	2004	***2005***	***2006***	***2007***	***2008***	***2009***	***2010***	***2011***	***2012***	***2013***	***2014***
الواردات	10	11.2	11.7	14.4	20.9	20.7	20.7	24.6	26.3	28.7	29.6
الصادرات	17.3	25.5	28.7	26.8	41.2	23.1	28	37.3	39.7	41.2	40.3
الميزان التجاري	**7.3**	**14.3**	**17**	**12.4**	**20.3**	**2.4**	**7.3**	**12.7**	**13.4**	**12.5**	**10.7**

إعداد الباحث اعتماداً على المرجع الآتي:

Direction générale des douanes, (**Évolution de la balance commerciale de l'Algérie, Période Années 2005-2015),** op. cit.

من خلال الجدول السابق يُمكن الاستنتاج أنّه بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يوم 1 سبتمبر 2005، بدأت حركة الواردات والصادرات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي بالارتفاع التدريجي جراء عملية التفكيك التدريجي للقيود الجمركية بين الطرفين، لكن يجدر التنويه بأنّ صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي ارتفعت ليس بسبب رفع القيود الجمركية فحسب، ولكن أيضًا تبعت تقلبات أسعار المحروقات في السوق الدولية التي وصلت إلى مستويات أسعار عالية في بعض الفترات، ما يفسر ارتفاع صادرات الجزائر عام 2008 ثم انخفاضها عام 2009، ثم عودتها إلى الارتفاع من 2011 إلى 2014، هذا الأخير الذي وصلت فيه إلى 40.3 مليار دولار، قبل أن تنخفض من جديد وبشكل كبير عام 2015 إلى 25.8 مليار دولار جراء أزمة انخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية.

في حين أنّ واردات الاتحاد الأوروبي استفادت بشكلٍ تدريجي من رفع القيود الجمركية من طرف الجزائر، لتُسجل ارتفاعًا من 10 مليار دولار عام 2004 إلى 29.6 عام 2014، أما انخفاضها عام 2015 إلى 25.34 مليار دولار فراجعٌ كذلك إلى اتجاه الجزائر لتقييد وتخفيض وارداتها من أجل سد عجز ميزانها التجاري جراء انخفاض أسعار المحروقات.

ما يعني بأنّ الجزائر ما استفادت من عملية التفكيك الجمركي، رغم تحقيق الميزان التجاري بين الاتحاد الأوروبي والجزائر فائضًا مستمرا لصالح الجزائر، ذلك أنّ تبعية الجزائر للسوق الأوروبية وللمنتوجات الأوروبية زادت، في حين أنّ تبعية الجزائر للمحروقات كمصدرٍ وحيد للعملة الصعبة بقي مستمرا، ما يدل على أنه ولو خُلقت تجاراتٌ جديدة لصالح الجزائر، **فإنّ ذلك لم يؤد تمامًا لتغيير هيكل صادرات وواردات الجزائر.**

سنحاول توضيح ما سبق طرحه في النقطة السابقة في الجدول الآتي:

جدول رقم 31: طبيعة المنتجات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي) خلال الفترة 2011-2015 (حسب إحصائيات الاتحاد الأوروبي).

2011 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)		
المنتوج	**صادرات**	**واردات**
الغذاء والمواد الخام	119	3,530
الوقود	27,302	1,204
المواد الكيميائية	316	2,286
الآليات والماكينات	43	6,080
المنسوجات والملابس	0	149
منتوجات أخرى	70	4,064
الإجمالي	**27800**	**17300**
2012		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**

الغذاء والمواد الخام	74	3,260
الوقود	32,141	2,674
المواد الكيميائية	421	2,609
الآليات والماكينات	62	7,657
المنسوجات والملابس	0	189
منتوجات أخرى	67	4,736
الإجمالي	**32800**	**21100**
2013		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاء والمواد الخام	107	3,659
الوقود	31,411	2,564
المواد الكيميائية	300	2,923
الآليات والماكينات	44	7,994
المنسوجات والملابس	0	192
منتوجات أخرى	57	5,060
الإجمالي	**31900**	**22400**
2014		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاء والمواد الخام	87	4,116
الوقود	28,550	1,572

المواد الكيميائية	687	3,011
الآليات والماكينات	38	8,714
المنسوجات والملابس	0	208
منتوجات أخرى	95	5,755
الإجمالي	**29500**	**23400**
2015		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاء والمواد الخام	65	3,666
الوقود	19,905	1,722
المواد الكيميائية	816	3,059
الآليات والماكينات	56	8,276
المنسوجات والملابس	1	230
منتوجات أخرى	55	5,343
الإجمالي	**20900**	**22300**

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

European Commission (Directorate-General for Trade), **Algeria : Main indicators**, 4/5/2015.
http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_111616.pdf

يتضح من خلال الجدول السابق **عدم التماثل بين اقتصادي الجزائر والاتحاد الأوروبي**، والذي يتجلى في تقسيمٍ للعمل لم يتغير منذ أمدٍ بعيد بين الطرفين، إذ تقوم دول الاتحاد الأوروبي بتصدير المواد الغذائية، الآلات والماكينات المختلفة، المواد الكيميائية، المنسوجات، إضافةً إلى المواد الطاقوية بعد تكريرها إلى

الجزائر، في حين أنّ كل صادرات الجزائر تقريبًا نحو الاتحاد الأوروبي **تنحصر في قطاع المحروقات،** أي في تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي فحسب.

فلو قمنا بتحويل البيانات التجارية لعام 2015 –مثلاً لا حصرًا– بين الطرفين إلى نسب مئوية، لحصلنا على النسب الآتية:

جدول رقم 32: طبيعة المنتجات المتبادلة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر (من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي) خلال عام 2015 (بالنسب المئوية)

2015		
المنتوج	**الصادرات**	**الواردات**
الغذاء والمواد الخام	%0.31	%16.43
الوقود	%95.21	%7.72
المواد الكيميائية	%3.9	%13.71
الآليات والماكينات	%0.26	%37.11
المنسوجات والملابس	%0.004	%1.03
منتوجات أخرى	%0.26	%23.95
الإجمالي	**%100**	**%100**

إعداد الباحث بناءً على المرجع السابق ذكره

من خلال الجدول السابق، يتضح من تمثيل الأرقام السابق ذكرها في شكل نسبٍ مئوية **تركيز الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات** بنسبة 95.21% عام 2015، في حين تُعتبر

الصادرات خارج المحروقات جد ضئيلة، إذ لا تتعدى الصادرات من المنسوجات مثلاً نسبة 0.004% (1 مليون دولار) فقط. في حين أنه في المقابل تتنوع صادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، حيث تتوزع على منتوجات مختلفة وليس على منتوج واحد فحسب، ما يبين عدم التماثلية في التبادلات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

ويُمكن التدليل على ذلك كذلك بإيراد **مؤشر تركيز الصادرات والواردات** –الذي تعده سنويا أونكتاد–، بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، من 2005 إلى 2014 في الجدول الآتي:

جدول رقم 33: تركيز التبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014

حسب مؤشر تركيز الصادرات والواردات (من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي)

التركيز	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات	0.598	0.595	0.560	0.591	0.596	0.573	0.552	0.571	0587	0.556
الواردات	0.101	0.102	0.099	0.127	0.105	0.099	0.118	0.148	0.124	0.109

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, **http://unctadstat.unctad.org/wds**. Op. cit.

يتضح أنّ تركيز صادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي على قطاع واحد كبيرٌ مقارنةً بصادرات الاتحاد الأوروبي نحو الجزائر، إذ رغم تذبذب قيمة المؤشر من 2005 إلى 2014 إلا أنّ القيم بقيت ثابتة عند التركيز المرتفع بالنسبة للجزائر، والتركيز المنخفض جدا بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

لذلك وبعباراتٍ أخرى، يُمكن القول أنّ تحرير التجارة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وإن ترتب عنه خلق تجارات جديدة، فإنّ ذلك حدث **لصالح المصادر الإنتاجية الأكثر كفاءة الموجودة في الاتحاد الأوروبي،** وأنّ ما نص عليه اتفاق الشراكة بأنّه سيتم تهيئة المؤسسات الجزائرية من أجل المنافسة، لم ينعكس –رغم الجهود المبذولة– في مؤشراتٍ اقتصادية إيجابية بالنسبة للجزائر.

إذ بينت دراسةٌ تم نشرها عام 2009 من طرف وزارة التجارة الجزائرية أنّ مختلف المؤشرات تُظهر أنّ اتفاق الشراكة لم يُحدث لا أثر تحويل التجارة، ولا خلق التجارة كذلك، باستثناء ظهور بعض التجارات الجديدة في قطاع المواد الكيميائية، المواد الغذائية (المشروبات)، ومنتوجات الصيد البحري.[1]

كما أنّ الاستدلال بنجاح التكامل الاقتصادي الأوروبي الجزائري بناءً على مؤشر كثافة التبادلات التجارية بين الطرفين غير ذي معنى، بل أكثر من ذلك يصبّ هذا المنطق من التبادل في مصلحة الاتحاد الأوروبي الذي لم يتأثر بتخفيض التعريفات الجمركية، عكس الجزائر التي صارت تحتاج إلى موارد مالية متعددة، وهي التي كانت قد خسرت حوالي 8 مليار دولار جراء عملية التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية على وارداتها من الاتحاد الأوروبي، ومن المرتقب حسب بعض الدراسات أن تصل قيمة هذه الخسائر إلى حوالي 19 مليار دولار إلى غاية 2020.[2]

لذلك فإن اقتصاد الجزائر يتميز بانكشاف كبير في مجال التجارة الخارجية، ذلك أن أكثر المبادلات التجارية الخارجية للجزائر تتم مع الاتحاد الأوروبي، بينما لا تمثل هذه الأخيرة أي ثقل يذكر في تجارة الاتحاد الخارجية، وهذا معطى مهم يؤثر على الأمن القومي للجزائر ولو بشكل غير مباشر.[3]

---

[1] République Algérienne Démocratique et Populaire, **Évaluation de l'état d'exécution de l'Accord d'Association Algérie-UE signé le 22/04/2002 entre l'Algérie et l'Union Européenne**, Requête Contrat Cadre n° 2009/ 207968 - version 3, Alger: Ministère du Commerce, 3 novembre 2009. P. 74.

[2] Amar Naït Messaoud, **Algérie-U.E : L'échange inégal coûtera 19 milliards de dollars d'ici 2020**, 15/10/2015 **http://impact24.info/algerie-u-e-lechange-inegal-coutera-19-milliards-de-dollars-dici-2020/**

[3] عبد النور بن عنتر: **البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.** مرجع سابق. ص. 77.

الفرع الثاني: آثار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري على الاستهلاك والطلب العام في الجزائر.

إضافة إلى ما سبق ذكره في النقاط السابقة، فإنّ رفع القيود الجمركية على الواردات من الاتحاد الأوروبي، لم يعد كذلك بالفائدة المرجوة على المستهلك الجزائري، ذلك بسبب أنّ قيمة الدينار الجزائري مقابل الأورو انخفضت من 69.20 عام 2003 إلى 107.99 دينار عام 2014، ثم إلى حوالي 130 دينار مقابل أورو واحد،[1] ومن أهم أسباب انخفاض قيمة العملة الوطنية؛ **ارتفاع واردات الجزائر مقابل صادراتها، إضافةً إلى ارتفاع نسبة التضخم بشكل كبير بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ**، كما يتبين من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 5: نسبة التضخم في الجزائر خلال الفترة التقريبية 2006–2016

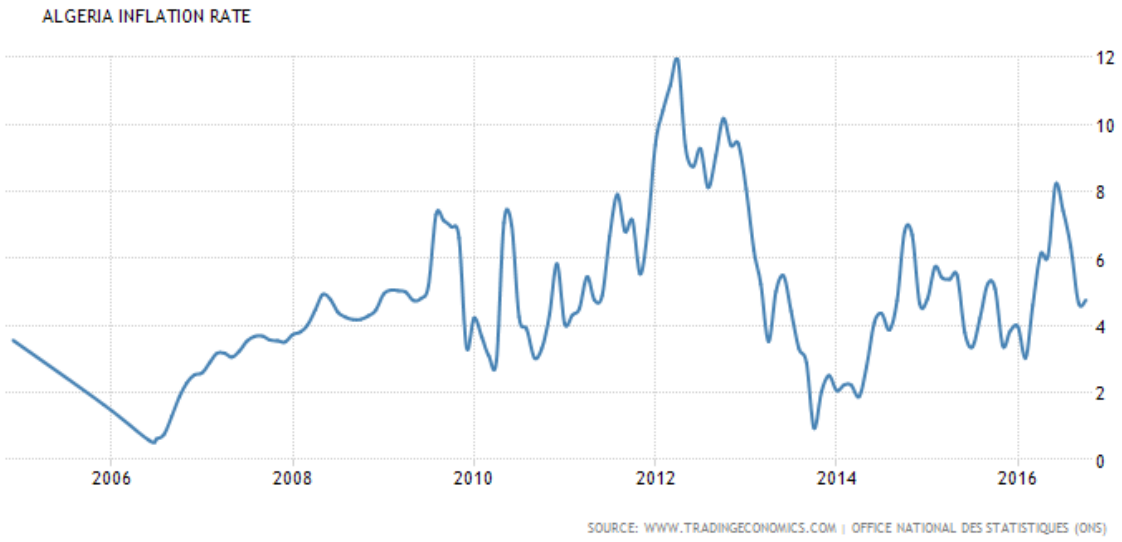

المصدر:

Trading Economics**, Algeria Inflation Rate**, https://tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

[1] Faiza MERAGHNI, Accord d'association Algérie-EU. Le démantèlement tarifaire : Opportunités ou menaces, **Magazine Business**, N° 08 - Novembre et Décembre 2014. P.22. http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/eu_algeria/accord_association_algerie_ue_article_business_magazine.pdf

إذ بعدما بلغت نسبة التضخم 0.58% شهر يونيو 2006، وصلت إلى 11.92% شهر أبريل 2012، لتستقر في حدود 8% عام 2016 وهي نسبةٌ مرتفعة، لا تعكس نتائج إيجابية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري على التضخم والأسعار في الجزائر.

من جهةٍ ثانية، يظهر من خلال دراسة **مؤشر أسعار المستهلك**؛ ارتفاع أسعار مختلف المواد الاستهلاكية منذ بداية تطبيق اتفاق الشراكة، كما يظهر من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 6: أسعار المواد الاستهلاكية في الجزائر اعتمادًا على مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة التقريبية 2008-2016



المصدر:

Trading Economics, **Algeria : Consumer Price Index**. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/consumer-price-index-cpi

ارتفعت قيمة المؤشر حسب الشكل السابق من حوالي 120 عام 2008 إلى حوالي 200 عام 2016، ما يدحض الفرضيات التي طرحها ***ميد وليبسي MEADE & LIPSEY*** التي تقول بأنّ **الاتفاقيات**

التجارية الإقليمية لها آثار إيجابية على المستهلك، من حيث انخفاض أسعار المواد الاستهلاكية خصوصًا، وهو ما لم يحدث في حالة اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية تحديدًا.

من جهةٍ أخرى، يورد أستاذ الاقتصاد في جامعة غرونوبل الفرنسية **عبد الحميد مراد بودية**، ما يسميه **بأثر الطلب Effet de demande**، بحيث كان من المفترض أن يؤدي حسبه اتفاق الشراكة الأورو–جزائري إلى انخفاض المداخيل المالية للحكومة جراء الخسائر الجمركية المحتملة، وهو ما يؤدي حتمًا إلى ضرورة انتهاج الحكومة الجزائرية حسبه أحد طريقين: إما مراجعة السياسة الضريبية بما يسمح بتعويض الخسائر الجمركية، أو تخفيض النفقات الحكومية. وكلا الحلان يؤديان حسبه إلى **انخفاض نسبة الطلب الداخلي العام**، إضافةً إلى التأثير السلبي على الرفاهية الاقتصادية للمواطنين.[1]

لكن، ورغم انخفاض العائدات الجمركية في الأعوام التي تلت توقيع دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، إلا أنّ ميزانية الحكومة لم تسجل عجزًا في السنوات الأولى التي تلت بداية تطبيق اتفاق الشراكة، وذلك عائدٌ أساسًا **إلى الإيرادات المالية من المحروقات التي كانت تشهد دومًا ارتفاعًا مستمرًا**، إذ ارتفعت المداخيل الحكومية من المحروقات من 2352.7 مليار دينار عام 2005 إلى 2799 مليار دينار سنة 2006، واستمرّ الأمر كذلك في أغلب السنوات اللاحقة، إلى غاية بداية تسجيل عجز في ميزانية الحكومة بداية من سنة 2009، ليترسخ ويتعمق العجز أكثر بداية من سنة 2014 التي شهدت انخفاضا حادا في أسعار المحروقات.[2]

---

[1] Abdelhamid, MERAD-BOUDIA, "Le partenariat euro-méditerranéen ; un espace de demande effective à promouvoir", **Mondes en Développement**, 2001 – Tome 29 – p. 116.

[2] Banque d'Algérie, **Rapport annuel de la Banque d'Algérie**, 2006, CHAPITRE IV : FINANCES PUBLIQUES, p. 75. http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba/chap_04_06.pdf

جدول رقم 34: نصيب الحقوق الجمركية من إجمالي الإيرادات الجبائية للجزائر 2002-2015 (بـ%)

	2002	2007	2012	2014	2015
الحقوق الجمركية	26.6	17.4	14.6	17.7	17.5

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Banque d'Algérie, **Rapport annuel de la Banque d'Algérie**, 2015, CHAPITRE IV : FINANCES PUBLIQUES, p. 57. http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015/chapitre5_2015.pdf

فكما يظهر من خلال الجدول السابق، فإنّ نصيب الحقوق الجمركية من إجمالي المداخيل الجبائية للجزائر قد انخفض بشكل كبير في الفترة التي أعقبت دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، كما أنّ الظروف الاقتصادية التي كان فيها انخفاض العائدات الجمركية لا يؤثر على الاقتصاد الجزائري قد ولّت، في ظل أزمة انخفاض أسعار المحروقات التي جعلت الحكومة تشرع في البحث عن بدائل من أجل سد العجز المتواصل في موازناتها السنوية، كل ذلك في انتظار استكمال رفع ما بقي من قيود جمركية بين الطرفين في غضون عام 2020، والذي سيؤثر حتمًا على المالية العامة كذلك.

الفرع الثالث: تقييم مخرجات برامج المساعدات المالية الأوروبية للجزائر.

إضافةً إلى ما سبق، استمرّ الاتحاد الأوروبي في منح مساعدات مالية للجزائر في إطار برنامج ميدا 1 MEDA قبل توقيع اتفاق الشراكة الأورو-جزائري، المخصص للفترة الزمنية الممتدة من 1995 إلى 1999، ثم برنامج ميدا 2 الذي شمل الفترة 2000-2006. لكنّ أهم ما ميز هذه المساعدات والقروض أنها تُمنح للدول المتوسطية ومنها الجزائر بناءً على **شروط تتعلق باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية. وهدف برامج ميدا تمثل في دعم الدول المتوسطية في مساعيها لتحقيق الانتقال الاقتصادي وتهيئتها لمنطقة التجارة الحرة** وذلك بالتركيز على مجالاتٍ شتى: إعادة البناء الصناعي، دعم المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة، دعم الخصخصة، ترقية الاستثمارات، دعم الإصلاحات الإدارية، بناء قواعد مشتركة، إصلاح القطاع المالي والبنكي، وغيرها.[1]

لكن ما يُعاب على هذه البرامج نقطتان أساسيتان:

1- أنّ المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي تختلف قيمتها من دولة لأخرى، فالجزائر مثلاً تُعتبر من الدول التي مُنحت لها مساعداتٌ قليلة مقارنةً بالدول المتوسطية الأخرى، إذ يبين الجدول الآتي التباين في الأغلفة المالية الممنوحة للدول المتوسطية في إطار برنامج ميدا 1.

جدول رقم 35: الالتزامات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 1 (بالمليون أورو)

الدولة	الالتزامات المالية
الجزائر	164
فلسطين	111
مصر	686
الأردن	254
لبنان	182
المغرب	660
سوريا	101
تونس	428
إجمالي المساعدات المالية (الثنائية)	2586

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

[1] Commissariat Général du Plan, **Le partenariat euro-méditerranéen, la dynamique de l'intégration régionale**, op. cit. p. 54.

European Union External Action, **Mediterranean Neighbourhood Countries : Commitments and Payments (€ million)**, 15/1/2007. **https://eeas.europa.eu/euromed/docs/meda_figures_en.pdf**

من خلال الجدول السابق، يتضح بأنّ حصة الجزائر لم تتجاوز 164 مليون أورو من الالتزامات المالية التي وعد الاتحاد الأوروبي بتقديمها في إطار برنامج ميدا 1، أي 6.34% من إجمالي مساعدات برنامج ميدا 1، بفارق كبير مقارنةً بالدول المجاورة على سبيل المثال.

نفس الأمر ينسحب على برنامج ميدا 2، كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 36: الالتزامات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا 2 (بالمليون أورو)

الدولة	الالتزامات المالية
الجزائر	338.8
فلسطين	522.3
مصر	592.5
الأردن	331.4
لبنان	132.7
المغرب	980.1
سوريا	179.7
تونس	517.6
إجمالي المساعدات المالية (الثنائية)	3595.1

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

European Union External Action, **Mediterranean Neighbourhood Countries : Commitments and Payments (€ million)**, op. cit.

يتبين من خلال الجدول السابق أنه رغم ارتفاع الغلاف المالي المخصص للجزائر من 164 إلى 338.8 مليون أورو، إلا أنّ هذه المساعدات بقيت ضئيلةً مقارنةً بالدول الأخرى، إذ لم يتجاوز نصيب الجزائر منها نسبة 9.42% من إجمالي المساعدات، مقارنةً بـ 14.4% لتونس، و27.3% للمغرب على سبيل المثال لا الحصر.

2- يُضاف إلى ما سبق أنّ ما سبق ذكره من مساعداتٍ في إطار برامج ميدا 1 و2 يُعتبر عبارةً عن التزامات مالية مقدّمة من طرف الاتحاد الأوروبي، غير أنّ **قيمة المساعدات المدفوعة فعليا والتي تم صرفها في إطار البرنامجين السابقين بالنسبة للجزائر تُعتبر ضئيلة** كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 37: نسبة المدفوعات الأوروبية للجزائر مقارنة بالالتزامات المقدمة في برنامجي ميدا 1، و2

البرنامج	الالتزامات (مليون أورو)	المدفوعات (مليون أورو)	نسبة الالتزام
ميدا1	164	30.2	%18
ميدا2	338.8	142.3	%42

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

European Union External Action, **Mediterranean Neighbourhood Countries : Commitments and Payments (€ million)**, op. cit.

أي أنّه من خلال الجدول السابق، يتضح بأنّ المبالغ المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي للجزائر فعليًا أقل بكثير من الالتزامات المالية الأوروبية. كذلك نفس الأمر ينطبق على المساعدات الأوروبية الممنوحة للجزائر في **إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة European Neighbourhood and Partnership**

Instrument 2013/2007 وهي الآلية الأوروبية الجديدة البديلة عن برامج ميدا، إذ يظهر من خلال الجدول الآتي انخفاض درجة التزام الاتحاد الأوروبي بوعوده من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض قيمة الغلاف المالي المخصص للجزائر مقارنةً بالدول المتوسطية الأخرى:

جدول رقم 38: نسبة المدفوعات الأوروبية للجزائر ولباقي الدول المتوسطية مقارنة بالالتزامات المقدمة في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة

الدولة	الالتزامات (مليون أورو)	المدفوعات (مليون أورو)	نسبة الالتزام
الجزائر	392	366.1	%93.39
مصر	1007	1007	%100
الأردن	488	589	%120.6
لبنان	337	388	%115.1
المغرب	1234.5	1431.1	%115.9
فلسطين	/	2501.7	/
سوريا	259	358	%138.2
تونس	540	775	%143.5

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

European commission, **European Neighborhood and partnership instrument 2007-2013**, (Brussels: EC : Directorate General Development and Cooperation – EuropeAid, 2014). pp. 20-35.

فإذا كانت المساعدات المالية الأوروبية المخصصة للجزائر كما يظهر من خلال الجدول السابق قد شهدت ارتفاعًا مقارنة ببرنامج ميدا 2 لتصل إلى 392 مليون أورو في إطار الآلية الأوروبية للجوار والشراكة 2013/2007، فإنّ المدفوعات بلغت 366.1 مليون أورو فقط، أي ما يمثل نسبة 93.39%

من الالتزامات الأوروبية. وإن كان يبدو أنّ نسبة المدفوعات قد ارتفعت بشكل محسوس من الناحية المالية؛ فإنه لو تمت مقارنتها بالأغلفة المالية المخصصة للدول الأخرى، وبنسبة المدفوعات الأوروبية للدول المتوسطية الأخرى كذلك؛ فإنّ كل الدول المتوسطية تجاوزت الجزائر من حيث نسبة الالتزام، أما من حيث المدفوعات فأتت الجزائر كذلك في المرتبة الأخيرة متوسطيا بعد سوريا، وفي المرتبة الأخيرة مغاربيا مقارنةً بتونس (775 مليون أورو) والمغرب (1431.1 مليون أورو).

نفس الأمر كذلك ينسحب على البرنامج الجديد المستحدث من قبل الاتحاد الأوروبي المسمى **بالآلية الأوروبية للجوار European Partnership Instrument** الذي جاء ليعوض الآلية السابقة، وهو خاص بالفترة 2014–2020. فقد انخفض نصيب الجزائر من هذه المساعدات إلى ما بين 221 إلى 270 مليون أورو فحسب (حسب درجة التقدم في تطبيق الإصلاحات) مقارنة بـ 392 مليون أورو التزاماتٌ مالية للفترة 2013/2007. بل إنّ الغلاف المالي المخصص للجزائر خلال الفترة 2020/2014 هو أقل مقدار يُمنح للدول المتوسطية قاطبةً من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار الآلية الأوروبية للجوار،[1]

كما يتبين من خلال الجدول الآتي:

[1] European Commission and European External Action Service. **Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE à l'Algérie (2014-2017)**. (Brussels : EC and EEAS, 2014). P. 7.

جدول رقم 39: المساعدات المالية الأوروبية المخصصة للجزائر ولباقي الدول المتوسطية في إطار الآلية الأوروبية للجوار

الدولة	الالتزامات (مليون أورو)	الفترة الزمنية
الجزائر	270-221	2020/2014
مصر	924-756	2020/2014
الأردن	714-588	2020/2014
لبنان	385-315	2020/2014
المغرب	1617-1323	2020/2014
فلسطين	300	في العام
تونس	886-725	2020/2014

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

http://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/neighbourhood/countries_en

من خلال الجدول السابق، يتبين أنّ نصيب الجزائر من المساعدات لن يتجاوز 270 مليون أورو خلال الفترة 2020/2014 في حين أنّ المساعدات التي ستُمنح لفلسطين مثلاً تقدر بـ 300 مليون أورو، ما يتعارض مع مكانة الجزائر الإقليمية وحجم اقتصادها، وكذلك الفترة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري منذ عام 2014.

يبرز من خلال الآثار الاستاتيكية السابق ذكرها، وكذلك من خلال أدوات المساعدة المالية المتعددة ما يلي:

- رغم إشارة تقرير 2014 حول التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر المُعَد من طرق ممثلية الاتحاد الأوروبي بالجزائر إلى أنّ تنوع مجالات التعاون في العلاقات الأورو–جزائرية أحسن دليل على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للجزائر، إلا أنّ **المساعدات المالية الممنوحة للجزائر خصيصا منخفضة مقارنة بدول الجوار وبكافة الدول المتوسطية الأخرى**، وذلك في كل البرامج المالية، إضافة إلى ضعف التزام الجزائر بتطبيق الإصلاحات المقترحة من قبل الاتحاد الأوروبي في المقابل، ما يفسر قلة المبالغ المدفوعة مقارنةً بالالتزامات المالية.[1]
- **أنه كما لا يُمكن تفسير نجاح المساعدات المالية بعدد المشروعات المجسدة وفق منطقٍ كمي، فإنه لا يمكن توصيف التبادلات التجارية الأورو–جزائرية بأنّ ارتفاع حجمها يعني نجاح اتفاق الشراكة**، بل إنّ النجاح يُقاس بناءً على مؤشرات متعددة متعلقة بأداء الاقتصاد الجزائري تحديدًا، ومرتبطة بأهداف الجزائر التي تريد تحقيقها من خلال اتفاق الشراكة، كتنويع الصادرات وتخفيض التبعية للمحروقات وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلا، وهي التي سنقوم بدراستها وتحليلها في المطلب اللاحق.

[1] Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne-Algérie**, op. cit. p. 10

المطلب الثاني: الآثار الديناميكية الاقتصادية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري.

ومن أبرز ما يدل كذلك على نجاح أو عدم نجاح اتفاق الشراكة الأورو-جزائرية في تحقيق أهداف الجزائر منه؛ **الآثار الديناميكية** المرتقبة على المسار التكاملي الذي تم إطلاقه بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، إذ رغم أنّ مؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافةً إلى مؤشرات التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوروبي؛ تبيّن عدم تحقيق الجزائر لأهدافها التي تتمثل أساسًا في تنويع الصادرات وتخفيض التبعية للمحروقات، تخفيض الأسعار وتحسين رفاهية المواطن، فإنّ الآثار الديناميكية المرتقبة -حال توفرها- قد تجُبّ ما سبق من تعثرات، ومن أبرز هذه الآثار: زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، زيادة المنافسة بين الشركات، نقل التكنولوجيا، وغيرها من الآثار.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة في الجزائر.

تحتل الجزائر مرتبة متدنية عالميا من حيث استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ذلك رغم أهمية هذه الاستثمارات في رفع نسبة النمو وتنويع صادرات البلد ونقل التكنولوجيا وخلق مناصب عمل وغير ذلك. ورغم أنه من الأهداف الرئيسية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائري؛ رفع معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر، إلا أن ذلك لم يحدث، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 40: إجمالي الاستثمارات الأجنبية القادمة من الاتحاد الأوروبي مقارنةً بإجمالي الاستثمارات التي تستقطبها الجزائر (الوحدة: مليون دولار أمريكي) خلال الفترة: 2005-2015

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة	1095	1795	1662	2594	2761	2237	2580	1499	1693	1507	587-
نصيب الاتحاد الأوروبي	395	832	876	1509	1116	997	-	-	-	0.3	1.1

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدرين الآتيين:

UNCTAD, **FDI flows in the host economy, by geographical origin : Algeria**
http://unctad.org/Sections/dite_fdistat/docs/webdiaeia2014d3_DZA.pdf

European Commission (Directorate-General for Trade), **Algeria : Main indicators**, op. cit.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه رغم الارتفاع النسبي في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية نحو الجزائر منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، إلا أنّها عادت إلى الانخفاض بعد سنة 2009 تحديدًا حتى بلغت 1.1 مليار دولار (بلغ إجمالي الاستثمارات الصادرة نحو الجزائر -587 مليون دولار أمريكي عام 2015 بسبب قيام الجزائر خلال هذه السنة بشراء شركة جيزي بمبلغ 2.6 مليار دولار).[1]

[1] انظر: http://euro-mediterranee.blogspot.com/2016/08/investissements-en-mediterranee-les-ide.htm

إضافةً إلى أنّ قيمة هذه الاستثمارات متدنية، بحيث لم تتجاوز حصص الجزائر السنوية منها مليار دولار أمريكي في أغلب الأحيان، ذلك رغم ارتفاع قيمة إجمالي الاستثمارات الأجنبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي نحو باقي دول العام، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 41: إجمالي تدفقات الاستثمارات الأوروبية المباشرة نحو باقي دول العالم خلال الفترة: 2008-2015 (الوحدة: مليون دولار أمريكي)

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الاستثمارات الصادرة	753360	353208	478906	491730	351719	272925	296362	487150
النسبة العالمية	%44.2	%32.1	%34.4	%31.5	%26.8	%20.8	%22.4	%33

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, op. cit.

يظهر من خلال الجدول السابق القيمة المعتبرة للاستثمارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي، والنسبة العالمية التي يحوزها الاتحاد الأوروبي من إجمالي الاستثمارات الصادرة في العالم، والتي قاربت 33% عام 2015، في حين لم تتجاوز حصة الجزائر منها حوالي مليار دولار خلال هذه السنة.

وفي المقابل كذلك، تتركز أغلب الاستثمارات الأجنبية الأوروبية وغير الأوروبية الواردة للجزائر في قطاعاتٍ غير منتجة كالعقارات والاتصالات أو في قطاع المحروقات، ما يعني ترسيخ تبعية الجزائر للنفط والغاز، كما يتبين من خلال الشكل الآتي:

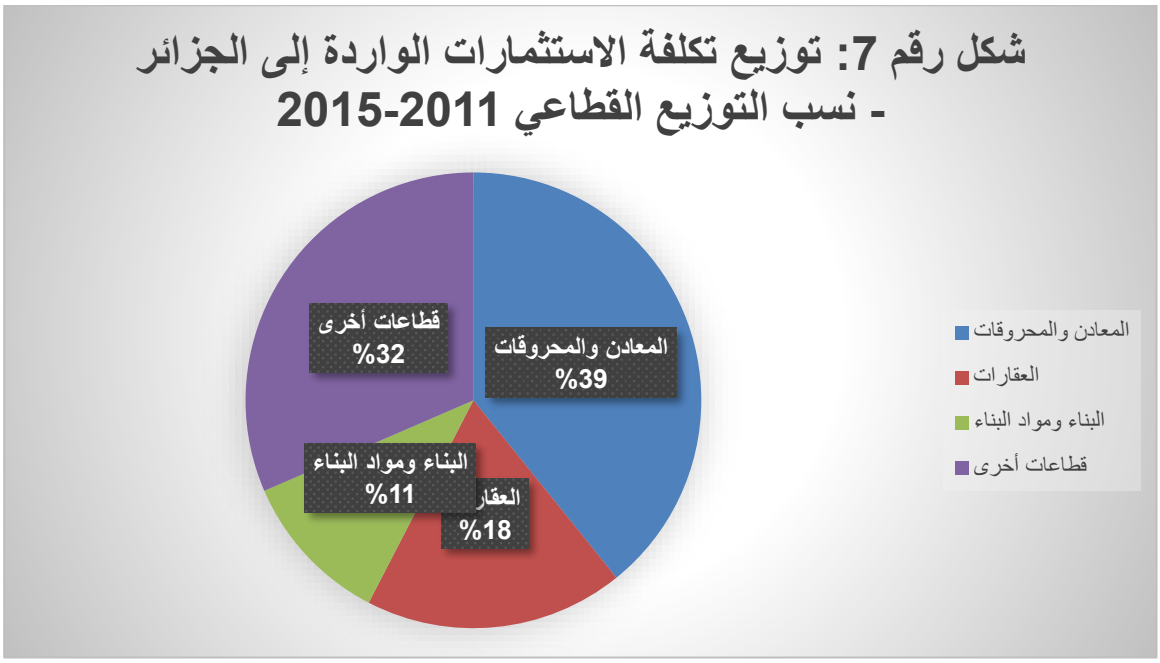

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، مرجع سابق. ص.119.

ففي تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2016 كما يظهر من خلال الشكل السابق، تم تقدير إجمالي عدد المشروعات الواردة إلى الجزائر بين سنتي 2011 و2015 بـ 87 مشروعا، وقد تصدرت إسبانيا وتركيا وقطر قائمة أهم المستثمرين في الجزائر في هذه الفترة، واحتلت الشركة الإسبانية للإنشاءات **أورتيز ORTIZ** قائمة أهم المستثمرين في الجزائر. غير أنّ الاستثمارات الضخمة لهذه الشركة وأغلب الاستثمارات الأخرى توجهت نحو قطاعات المحروقات والبناء والعقار والاتصالات وغيرها من القطاعات غير المنتجة كما يتبين في الشكل السابق.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016**، مرجع سابق. ص.119.

إضافةً إلى ذلك فقد انخفض عدد المشروعات الاستثمارية خلال هذه الفترة بشكل واضح مقارنةً بفترة 2005-2010، إذ قدر إجمالي المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة بـ 252 مشروعًا مقارنة بـ 87 مشروعا خلال فترة 2011-2015.[1]

وبشكل عام كذلك، فإنّ نصيب الدول المتوسطية باستثناء تركيا وإسرائيل من الاستثمارات الأوروبية التي وصلت إلى 5748 مليار أورو نهاية 2014 منخفضٌ بشكل كبير مقارنةً بالمناطق الأخرى، كما يتضح من خلال الخريطة الآتية:

(شكل رقم: 8) خريطة توضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي إلى غاية عام 2014

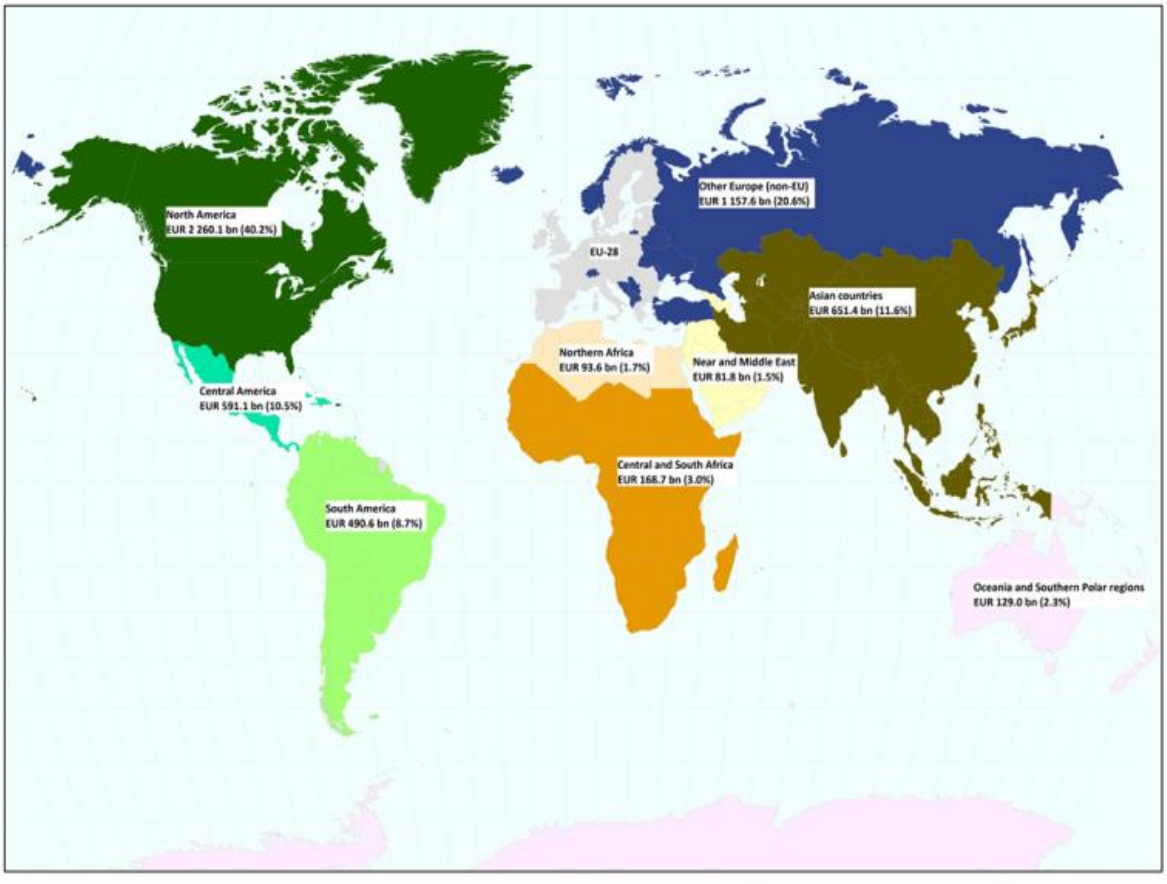

(*) The sum of the value of outward stocks by continent does not equal the the extra-EU total because of non-allocated flows.
Source: Eurostat (online data code: bop_fdi6_pos)

[1] نفس المرجع، نفس الصفحة.

http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Outward_stocks_of_FDI,_EU-28,_end_2014_(%C2%B9)_YB16.png

يتضح من خلال الخريطة أنّ منطقة شمال إفريقيا تُعتبر من أقل المناطق الجغرافية استقطاباً للاستثمارات الأوروبية، بنسبة لا تتجاوز 1.7%، أي حوالي 93.6 مليار أورو، رغم الأهمية التي ما فتئت دول الاتحاد الأوروبي توليها في الخطابات الرسمية على الأقل لهذه المنطقة.

كما أنّ أغلب الاستثمارات الأوروبية المتجهة نحو دول الجوار الأوروبي، تتركز في تركيا وإسرائيل وروسيا فحسب، دون باقي الدول المتوسطية والمجاورة للاتحاد الأوروبي، كما يظهر من خلال الخريطة الآتية كذلك:

(شكل رقم: 9) خريطة تُظهر تركز الاستثمارات الأوروبية في روسيا، إسرائيل، وتركيا

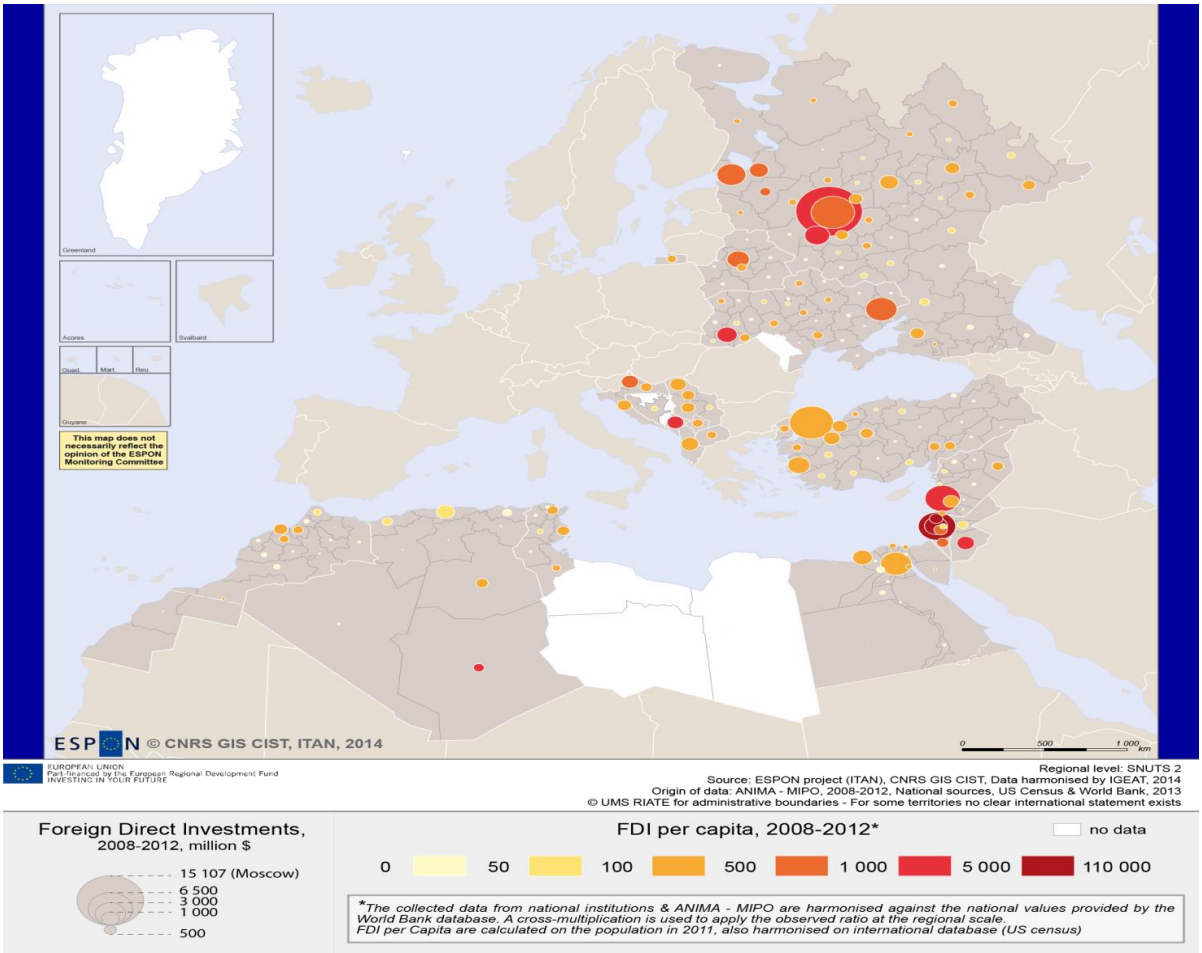

Collège international des sciences du territoire, **ITAN in brief – The Neighbourhoods, a new driver for European growth**, Paris : Université Paris Diderot UFR GHSS, http://www.gis-cist.fr/en/portfolio/itan_dossier6/

لذلك يظهر من خلال الخريطة السابقة التركز الواضح للاستثمارات الأوروبية الصادرة خلال الفترة 2008-2012 في روسيا، فتركيا، فإسرائيل، وهي تمثل بذلك الدول المجاورة للاتحاد الأوروبي التي تحوز الأولوية الكبرى في سياسات الاتحاد الاستثمارية.

الفرع الثاني: الأثر على تنافسية الاقتصاد الجزائري.

من الآثار الديناميكية المتوقعة لقيام التجمعات الاقتصادية الإقليمية بشكل عام؛ زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأعضاء، من حيث ازدهار نشاط ودور المؤسسات الإنتاجية الوطنية في اقتصاد البلاد، وكذلك زيادة تنافسية مختلف القطاعات الإنتاجية، كالزراعة، والصناعة. إضافةً إلى ترقية تنافسية اقتصاد البلاد بشكل عام.

1- الأثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم الدعائم المتوقعة لاقتصاد الجزائر، من أجل تخفيض التبعية المطلقة للمحروقات؛ **المؤسساتُ الصغيرة والمتوسطة**، من حيث إمكانية مساهمتها في تخفيض الواردات ورفع الصادرات خارج قطاع المحروقات، في حال تم إطلاق مشاريع في قطاعاتٍ إنتاجية معينة. وقد ارتفع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بشكل كبير في الفترة التي تلت الاتفاق (2009-2016) كما يتضح من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 10: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر 2009-2016

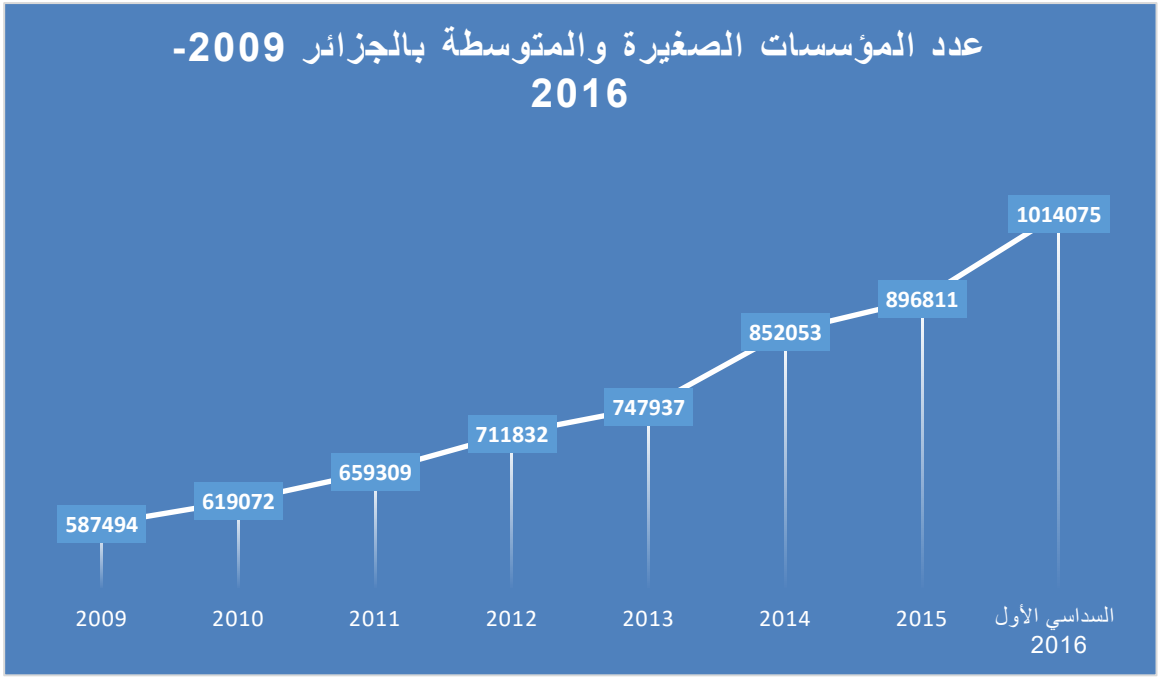

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletins d'information statistique de la PME**.
http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد ارتفاعا بشكل مستمر منذ عام 2009، غير أنه رغم عدم تأثير دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ على تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، **حيث كان من المتوقّع أن تضمحل العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة منها لعدم قدرتها على المنافسة**؛ إلا أنّ نشاط الأغلبية الساحقة لهذه المؤسسات ينحصر في واقع الأمر في **قطاع الخدمات**، وليس في قطاعاتٍ منتجة كالزراعة والصناعة، إضافةً إلى أنّ أغلب هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة جدا لا يتعدى عدد العمال بها تسعة أشخاص، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 42: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب عدد العمال – 2016

تصنيف المؤسسة حسب عدد العمال	عدد المؤسسات	%
عدد العمال أقل من 10	983653	97
عدد العمال من 10 إلى 49	27380	2.7
عدد العمال من 50 إلى 249	3042	0.3
الإجمالي	1014075	100

ترجمة الباحث من المصدر الآتي:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information. **Bulletin d'information Statistique**, N°29, Edition novembre 2016, p. 10.

يتضح بناءً على الجدول السابق أنّ حوالي 97 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بالجزائر هي من نوع المؤسسات الصغيرة جدا التي لا يتعدى عدد عمالها 9 أشخاص. هذا إضافةً إلى أنّ نشاط أغلب هذه المؤسسات يتركز في قطاع الخدمات، وليس في القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة، كما يظهر من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 43: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب قطاع النشاط – 2016

قطاع النشاط	إجمالي عدد المؤسسات
الصناعة	99468
الزراعة	7272
الخدمات	501746
البناء	169146

الصناعات التقليدية	233298
المحروقات	3205

ترجمة الباحث من المصدر الآتي:

Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information. **Bulletin d'information Statistique**, op. cit. p. 12.

من ناحيةٍ أخرى؛ لا يساهم ما يتم إنتاجه في هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات البلاد الخارجية التي لا تزال تعتمد على قطاع المحروقات، إضافةً إلى أنّ دخول الاتفاق حيز التنفيذ لم يؤد إلى نتائج ملموسة على مستوى توسع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز قدرتها التنافسية، إضافةً إلى تنافسية اقتصاد الجزائر بشكل عام. ففيما يخص تنافسية الاقتصاد الجزائري، لا تزال الجزائر تحتل مراتب متدنية منذ عام 2006 حسب مؤشر التنافسية الاقتصادية الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي كما يتضح من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 11: تصنيف الجزائر من 2007 إلى 2017 حسب مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي



Trading Economics, Algeria : **Competitiveness rank**. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank

ومن أهم الأسباب التي تقف وراء تذبذب ترتيب الجزائر العالمي خلال هذه الفترة حسب هذا المؤشر كما يبينه الشكل السابق؛ **تدهور مناخ الأعمال بالجزائر**. فحسب مؤشر **سهولة ممارسة الأعمال Doing business** الذي يعدّه البنك العالمي، يتضح من خلال الشكل الآتي تدهور رتبة الجزائر عالميا منذ عام 2008:*

شكل رقم 12: ترتيب الجزائر العالمي خلال الفترة 2008-2016 حسب مؤشر سهولة القيام بالأعمال



Trading Economics, **Algeria : Ease of Doing Business**. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/ease-of-doing-business

* انظر الفرع الثاني: **موقع الاقتصاد الجزائري حسب المؤشرات الاقتصادية العالمية**، من المطلب الثاني، من ثاني مبحث للفصل الثاني (الباب الأول).

يظهر من خلال الشكل السابق أنّ الجزائر تحتل مراتب متدنية منذ عام 2008 حسب مؤشر سهولة القيام بالأعمال، بل زاد تدهور ترتيب الجزائر في السنوات اللاحقة، لتصل إلى المرتبة 156 عالميا حسب تصنيف عام 2016، وهو ما يشير بشكل غير مباشر إلى عدم وجود تأثير إيجابي لاتفاق الشراكة على مناخ الأعمال بالجزائر.

أما من حيث تنافسية الشركات الاقتصادية الجزائرية، وبالتحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد استحدث الاتحاد الأوروبي برامج إقليمية، إضافةً إلى برامج ثنائية موجهة نحو تحسين أداء وتحديث هذه المؤسسات، من أهمها برنامج PME1 بغلافٍ مالي قدره 57 مليون أورو الذي استهدف تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج PME2 (2014/2008) الذي استفادت فيه 235 مؤسسة من دعم ذي أشكالٍ مختلفة، إضافةً إلى دعمٍ نوعي ومؤسساتي، وبرامج أخرى موجهة لتنويع الاقتصاد الجزائري كذلك.[1]

بَيد أنه رغم أهمية هذه المساعدات، إلاّ أنها **غير ذات تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري** إذا أخذنا بعين الاعتبار مؤشرات الاقتصاد الكلي، إضافةً إلى أنّ **عدد المؤسسات المستفيدة من هذا الدعم ضئيل جدا مقارنة بعددها الإجمالي الذي يتعدى المليون**. إذ أنّ المشكل يتمثل في أنّ الجزائر تبحث من خلال اتفاق الشراكة عن دعم مستويات النمو، وبشكلٍ عام دعم مسارها التنموي، **وهو الذي من الصعب أن يتحقق بمثل هذا المنطق من الشراكة.**

2- الأثر على الإنتاج الصناعي:

[1] Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne – Algérie**, op. cit.

شهد الإنتاج الصناعي تذبذبًا في تطوره منذ دخول اتفاق الشراكة الأورو–جزائري حيز التنفيذ، إذ عرف في البداية انخفاضاً حادا في السنوات الأولى التي أعقبت عام 2005، ليصل إلى حوالي –3% سنويا عام 2006 ثم –4% سنويا سنة 2008. أي أنّ الإنتاج الصناعي في الجزائر قد انخفض بشكل كبير بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، ويطلق الاقتصادي **عبد الحميد مراد بودية** على هذا الأثر ما يسميه **بأثر العرض Effet d'offre**، وهو الأثر الذي يؤدي حسبه إلى تأثر الإنتاج المحلي (الصناعي تحديدًا) بدخول الاتفاق حيز التنفيذ، من حيث عدم قدرة عدد من المؤسسات الاقتصادية على المنافسة، وحلول منتجات أجنبية مستوردة محل منتجاتها في الأسواق نتيجة أثر تحويل التجارة. أو بعبارةٍ أخرى، زوال بعض المؤسسات الصغيرة أو بعض القطاعات الإنتاجية لصالح الطرف الأكفأ، المتمثل بشكل خاص في الاتحاد الأوروبي غالبًا.[1]

شكل رقم 13: تطور الإنتاج الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2006–2017

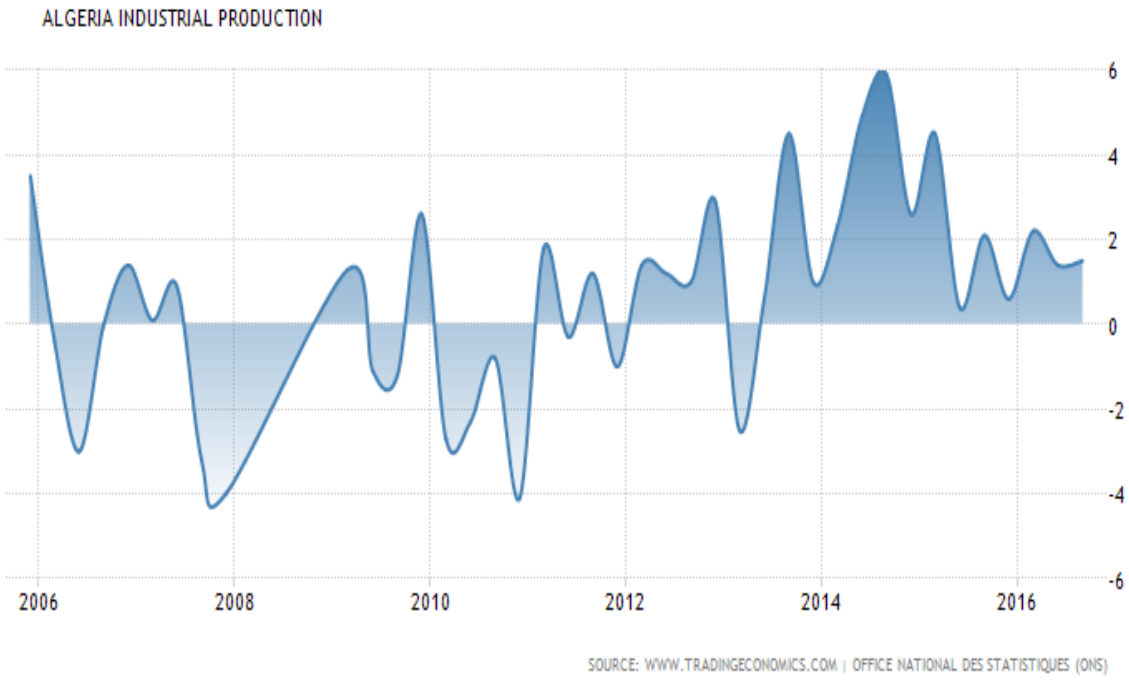

[1] Abdelhamid MERAD-BOUDIA, "Le partenariat euro-méditerranéen ; un espace de demande effective à promouvoir", op. cit. p. 117.

Trading Economics**, Algeria Industrial Production**, www.tradingeconomics.com

تراوح الإنتاج الصناعي بعد ذلك بين الانخفاض والارتفاع –كما يتضح من خلال الشكل السابق–، قبل أن يستقر عند حدود 2% عام 2016، وذلك نتيجة الجهود الحكومية الرامية إلى تشجيع القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات، بعد أزمة انخفاض أسعار النفط منذ 2014. هذا رغم أنّ **تطور الإنتاج في قطاع المحروقات بقي بمثابة المتغيرِ الرئيس المتحكم في نسب نمو الإنتاج الصناعي.**[1]

الفرع الثالث: أثر اقتصاد المعرفة (الآثار التكنولوجية والمعرفية).

لعلّ ما يُلاحظ في مؤشر التنافسية الاقتصادية الذي يُعدّه سنويا المنتدى الاقتصادي العالمي، احتلال الجزائر مراتبَ متدنية في المؤشرات ذات العلاقة بما يسمّى **باقتصاد المعرفة** (مؤشر التطور التكنولوجي، مؤشر الإبداع، تطوّر السوق المالية، وغيرها). هذا رغم توفر العديد من البرامج الثنائية في إطار اتفاق الشراكة، تهدف إلى تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الإبداع وهياكل البحث والتطوير بها، إضافةً إلى نقل المهارة والتكنولوجيا. ويبين الجدول الآتي –الذي يتضمن مجموعةً من المؤشرات الفرعية الخاصة بالتكنولوجيا والإبداع– حسب مؤشر التنافسية الاقتصادية 2016/2015؛ ذلك:

[1] انظر: http://www.ons.dz/IMG/IPI4t16.pdf

جدول رقم 44: تصنيف الجزائر حسب مؤشرات التكنولوجيا والإبداع في مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي 2016/2015

المؤشر	قيمة المؤشر	الرتبة العالمية
توفر آخر التكنولوجيات	3.6	129
درجة "امتصاص" المؤسسات الاقتصادية للتكنولوجيا	3.4	137
الاستثمارات الأجنبية المباشرة ونقل التكنولوجيا	3.8	116
إنفاق المؤسسات الاقتصادية على هياكل البحث والتطوير	2.6	122

جدول من إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016**, op. cit. p. 95.

ويتبين من خلال الجدول السابق أنّ برامج تهيئة وتطوير المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ومساعي نقل التكنولوجيا، في إطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائرية، لم تنعكس في شكل نتائجِ إيجابية بناءً على مختلف المؤشرات الدالة على ذلك.

وللتدليل أكثر على ما سبق، نورد ما جاء في **مؤشر الإبداع العالمي Global Innovation Index** الذي يتضمن العديد من المؤشرات الفرعية، والمُعَدّ سنويا من قبل ثلاث مؤسسات بحثية وأكاديمية أمريكية، هي: جامعة جونسون كورنل، مدرسة التجارة من أجل العالم، والمنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية. **Johnson Cornell University**، **INSEAD The business school for the world**، **WIPO: World Intellectual Property Organization**، فحسب تصنيف عام 2015 جاءت الجزائر في مرتبةٍ متدنية عربيا وعالميا ومغاربيا:

– المرتبة 126 عالميا من بين 141 دولة جرى تصنيفها.

– المرتبة الثالثة والأخيرة مغاربيا بعد تونس والمغرب.

– المرتبة 11 عربيا من بين 13 دولة عربية جرى تصنيفها.[1]

ويمكن الاستعانة كذلك **بمؤشر الاقتصاد المعرفي Knowledge Economy Index** المُعد من طرف البنك العالمي، ويعود آخر تقرير سنوي منشور من قبل البنك عن المؤشر إلى عام 2012، متضمنًا أربعة ركائز أو مؤشراتٍ فرعية: التعليم، الإبداع، تكنولوجيات الاعلام والاتصال، إضافةً إلى توفر المناخ الاقتصادي والمؤسساتي الملائم. وجاءت الجزائر في الرتبة 95 عالميا، التاسعة عربيا، والثانية مغاربيا بعد تونس.[2]

لذلك بناءً على ما سبق، يتضح بأنّ اتفاق الشراكة الأورو–جزائري رغم أنه أدى إلى تكثيفٍ للتبادلات التجارية بين الطرفين، **إلا أنّ الآثار الديناميكية الاقتصادية الناتجة عنه لم تكن إيجابيةً بالنسبة للجزائر**، إذ أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة القادمة من الاتحاد الأوروبي، التي كان يُعول عليها كثيرًا من أجل دعم مستويات النمو في الجزائر؛ لا تزال ضئيلةً مقارنةً بالدول المجاورة وبمناطق أخرى. كما أنّ اتفاق الشراكة لم يؤد إلى تحسين التنافسية بمستوياتها الثلاثة: مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مستوى القطاعات الإنتاجية، كقطاع الصناعة، إضافةً إلى تنافسية الاقتصاد الجزائري بشكلٍ عام. نفس الأمر ينسحب على نقل التكنولوجيا وتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والمساهمة بشكل عام في إدماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي، الذي لم يتحقق كما يظهر من خلال المؤشرات السابقة.

هذا الأمر يدفع إلى التساؤل حول جدوى بقاء الجزائر في الاتفاق، في ظل النتائج الاقتصادية السلبية التي سجلتها الجزائر، ما يدفع إلى الافتراض مجددًا بأنّ **مزايا التعاون الأمني والسياسي والثقافي والاجتماعي**،

---

[1] Cornell University, INSEAD, and WIPO (2015). **The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development**, (Fontainebleau, Ithaca, and Geneva: 2015). p. 31.

[2] **Knowledge Economy Index 2012**, https://knoema.com/atlas/topics/World-Rankings/Knowledge-Economy-Index/Knowledge-Economy-Index

والأبعاد الجيو–بوليتيكية لاتفاق الشراكة، ولمشروع برشلونة بشكل عام، هي التي تدفع الجزائر للبقاء ضمن هذا الاتفاق، وهو ما سنحاول تبيان صحته أو عدم صحته في المبحث القادم.

المبحث الثاني: الآثار الديناميكية غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر.

يفترض كثيرٌ من الدارسين أنّ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وإن كان ذا طبيعة اقتصادية في ظاهره، إلاّ أنّه يتضمن أبعادًا أمنية، سياسية، وجيو–بوليتيكية، هي التي تدفع الجزائر نحو الاهتمام بهذا الاتفاق، من أجل الاستفادة من مختلف المزايا التي يقدمها على مستوى هذه الأبعاد تحديدًا، وليس فقط الجانب الاقتصادي وحده الذي يحوز أهمية بالنسبة للجزائر.

المطلب الأول: قضايا الأمن والدفاع في المتوسط، بين اتفاق الشراكة والأطر الأمنية الموازية.

يحاجج كثيرون بأنّ الغاية الأسمى الكامنة وراء توقيع اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، وإطلاق مسار برشلونة بشكل عام، يتمثل في تعزيز السلم والأمن بين هذه الدول، وبأنّ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمشروع لا تغدو إلا أن تكون مجرد مجالاتٍ تعاونية ضيقة، وبأنّ هذا الإطار التعاوني وإن أثبت محدوديته في بعض الجوانب الاقتصادية، فإنّ مساهمته في تعزيز السلم والاستقرار في المتوسط تجبّ ما يحتويه من نقائص.

ويستدل هؤلاء على ذلك بأنّ إعلان برشلونة نفسه قد نصّ على أنّ "السلام والاستقرار والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط يشكلان مكسباً مشتركا تتعهد الدول بالمشاركة على تشجعيه وتوطيده بكل

الوسائل التي بحوزتها"، وعلى مكافحة كافة أشكال التهديد التي تواجه هذه الدول: إرهاب، جريمة منظمة...[1]

إضافةً إلى نص اتفاق الشراكة الأورو–جزائري في العديد من مواده على ضرورة التعاون في المجال الأمني، من أجل مكافحة كافة أشكال التهديد التي تواجه الطرفين الجزائري والأوروبي، خاصة في الباب الثامن من الاتفاق الذي أكد على ضرورة مكافحة كافة أشكال التهديد: الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، الإرهاب، وغير ذلك.[2]

بَيدَ أنّ هذه المحاججات لا تكاد تخلو من "**مبالغةٍ كبيرة**"، حيث أنّ التعاون الأمني في إطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، وفي الإطار الإقليمي الأورو–متوسطي **يُعتبر محدودًا وضيقًا مقارنةً بالتعاون في المجالات الاقتصادية والسوسيو–اقتصادية**، إذ باستثناء وجود بعض البرامج التعاونية في ميدان العدالة والشؤون الداخلية، التي تندرج في إطار مباحثات مجموعة العمل حول "العدالة والشؤون الداخلية" التي عقدت أول اجتماعاتها يومي 5/6–12–2006؛ لا نكاد نجد أثرًا لتعاونٍ معمق وفعلي في ميادين الأمن ومكافحة أشكال التهديد المختلفة.[3]

وتتجلى محدودية إطار التعاون الجزائري الأوروبي في **وجود العديد من الأطر التعاونية الأخرى في ميدان الأمن تحديدًا، والتي تُعتبر أكثر فاعلية مقارنةً بالإطار السابق**، ومن أبرز هذه الأطر: **حوار 5+5 دفاع، والحوار المتوسطي الذي يقوده حلف شمال الأطلسي**، حيث يتجلى التعاون الأمني بشكل أعمق:

---

[1] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو–متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، مرجع سابق.

[2] Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf, op. cit.

[3] Délégation européenne en Algérie, **30 ans de coopération 1979-2009**, (Alger : DEA, 2009). P. 26.

الفرع الأول: حوار 5+5 كإطار أمني أساسي في المتوسط.

يُمكن اعتبار حوار 5+5 الذي تعتبر الجزائر من الأطراف الفاعلة فيه، الإطار التعاوني **الأكثر فاعلية في مجال الدفاع والأمن بشكل عام على المستوى المتوسطي**، ذلك أنه الإطار الأقل "معاناة" من عراقيل هيكلية قد تهدد سيره، كما تُعتبر العضوية فيه محدودة بعدد معين من الدول كذلك، ما يقلل من مصادر التوتر بين الأعضاء، فرغم توفر بعض الخلافات الداخلية بين الأعضاء، إلا أنّ هذا الإطار ساهم إيجابًا في بث الثقة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء.[1]

أكثر من ذلك، يشمل حوار 5+5 عددًا معتبرًا من المجالات التعاونية: 5+5 شؤون خارجية، 5+5 دفاع، 5+5 مالية، 5+5 ثقافة، 5+5 استثمار، 5+5 هجرة، 5+5 طاقة. ورغم استقلاليته عن إطار برشلونة، إلاّ أنه ما فتئ يؤكد على أهمية والدور غير المباشر لمقاربة مشروع برشلونة في تحقيق الأمن المتوسطي، فجاء مثلاً في البيان الختامي للاجتماع الوزاري الثالث عشر لوزراء خارجية دول 5+5 المنعقد بمرسيليا يوم 28 أكتوبر 2016، التأكيد على أنّ مختلف المشروعات التي تندرج في إطار اتفاقيات الشراكة الأورو–متوسطية، السياسة الأوروبية للجوار، والاتحاد من أجل المتوسط، تساهم كلها إيجابًا وبشكل غير مباشر في تعزيز الأمن في المتوسط، وفي تحقيق الأهداف التي يسعى من أجلها حوار 5+5، وخصوصًا إعلان مراجعة السياسة الأوروبية للجوار الصادر يوم 18 نوفمبر 2015، الذي يؤكد على ضرورة مكافحة الجذور الحقيقية للتهديدات الأمنية. ويدل هذا المنطق على تنامي غلبة المنطق الاقتصادي والتنموي على منطق التعاون الأمني التقليدي على مستوى هذا الإطار.[2]

---

[1] Emmanuel COHEN-HADRIA, U**ne nouvelle architecture sécuritaire en Méditerranée ? Quel rôle pour l'UE ?** in : Annuaire IEMED de la méditerranée, (Barcelona : Institut Européen de la Méditerranée, 2016). P. 268.

[2] Ministère des Affaires Étrangères, **13ème Conférence Ministérielle MAE du Dialogue 5+5, Marseille le 28 Octobre 2016 (Relevé de conclusions),** http://www.mae.gov.dz/RELEVE%20CONCLUSION.pdf pp. 6, 8.

الفرع الثاني: الحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي ودوره في تعزيز الأمن في المتوسط.

من ناحيةٍ أخرى، اتجه كذلك حلف شمال الأطلسي في إطار استراتيجيته الجديدة لما بعد الحرب الباردة إلى الاهتمام بمناطق جغرافية جديدة، من أهمها أوروبا الوسطى والشرقية، منطقة المتوسط، وكذلك منطقة الخليج، لذلك قام الحلف سنة 1994 بإطلاق مشروع **الشراكة من أجل السلام** مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، وذلك بالموازاة مع إطلاق **مشروع الحوار المتوسطي** كذلك، الذي ضم مصر، إسرائيل، المغرب، تونس، موريتانيا، الأردن، **ثم الجزائر التي التحقت بالحوار عام 2000**، قبل أن يتم توسيع المجال الجغرافي للحوار المتوسطي مع إشراك مجموعة من دول الخليج في الحوار بموجب **مبادرة إسطنبول للتعاون** التي جرى إطلاقها خلال قمة إسطنبول شهر يونيو 2004، والتي تهدف إلى تعزيز علاقات التعاون مع دول ما يسمى "بالشرق الأوسط الموسع"، ودول الخليج خصوصًا، وذلك وفق منطق مضمونه أنّ أمن دول أوروبا الغربية والأطلسي لا يمكن تحقيقه إلا بتحقيق الأمن في المناطق السابق ذكرها كذلك.[1]

وصرح الرئيس الجزائري غداة الالتحاق بالحوار المتوسطي بأنّ: "الانضمام إلى الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي يُعد خيارًا استراتيجيا نابعا من قناعة الجزائر أنّ التشاور والتعاون كفيلان بتقارب الدول وضمان السلم والاستقرار الإقليميين...".[2]

---

[1] حلف شمال الأطلسي، **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع**، (بروكسل: ناتو، 2005).

[2] فاطمة الزهراء الفيلالي، "الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط: الواقع والآفاق"، **شؤون الأوسط**، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث و التوثيق، 2006. ص. 159.

ومنذ ذلك الحين صارت الجزائر تولي أهمية كبيرة لهذا الإطار في جانب التعاون الأمني في المجالات التالية تحديدًا:

1- مكافحة التهديدات العابرة للحدود:

يُعتبر ميدان التعاون من أجل مكافحة التهديدات الأمنية الجديدة وعلى رأسها: الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار الأسلحة، والإرهاب، أبرز الميادين التعاونية بين الجزائر وحلف شمال الأطلسي، وذلك من خلال التنسيق الاستخباراتي وتبادل المعلومات تحديدًا. إضافة إلى المشاركة في إطار المخطط المدني الاستعجالي والذي يتمثل هدفه في مواجهة حالات الطوارئ كالحروب والأزمات الكبرى وغير ذلك.[1]

2- التعاون الدفاعي:

من خلال تدريب القوات المسلحة الجزائرية على مواجهة الحروب غير المتكافئة تحديدًا، وذلك بمشاركة ضباط جزائريين في دورات تدريبية يقدمها الحلف حول مواضيع عسكرية بحتة، هذا إضافةً إلى تدريب المدنيين كذلك. دون إغفال ميدان تبادل الزيارات بين القيادات العسكرية كزيارات الرئيس الجزائري إلى مقر الحلف عامي 2001 و2002، زيارة الأمين العام لحلف شمال الأطلسي للجزائر عام 2004، وكذلك التدريبات المشتركة بين القوات المسلحة الجزائرية وقوات حلف شمال الأطلسي، التي تهدف إلى تعزيز القدرات القتالية للجيش الجزائري.[2]

---

[1] نفس المرجع، ص. 160.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وتكمن أهمية إدراج نشاط الجزائر في إطار حواري 5+5 والحوار المتوسطي لحلف شمال الأطلسي في هذه الدراسة، في التأكيد على أنّ التعاون في المجال الأمني والعسكري **يتجلى أكثر في هذين الإطارين على حساب إطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري.**

الفرع الثالث: دراسة حالة التعاون الأورو–جزائري حول قضايا الهجرة.

رغم النتيجة السابق ذكرها، إلا إنّ التعاون في إطار اتفاق الشراكة يَبرز نوعًا ما في بعض المجالات، من أهمها ميدان **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، إذ نصّت المادة 72 من الباب السادس (التعاون الاجتماعي والثقافي) من الاتفاق، على إنشاء حوار يتناول قضايا الهجرة، والهجرة غير الشرعية. كما أشارت المادة 74 من الفصل الثالث من الباب السادس إلى أهمية ربط التعاون في الميدان الاجتماعي بالتعاون في المجال الاقتصادي، أي بمكافحة البطالة والتعاون المالي وتحسين ظروف الحياة وغيرها من مجالات التعاون السوسيو–اقتصادي. وأشارت المادة 84 من الباب الثامن (التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية) على ضرورة التعاون من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وإعادة إدماج المهاجرين غير الشرعيين في بلدانهم الأصلية، لتشير في الأخير المادة 76 من الاتفاق إلى ضرورة إنشاء فوج عمل يهتم بالشؤون الاجتماعية، وعلى رأسها ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[1]

هذا الذي تحقق فعلاً بعد ذلك مع إنشاء **فوج العمل الخاص بالشؤون الاجتماعية**، الذي عقد أول اجتماع له يوم 15 يناير 2008، من أجل مناقشة قضايا اجتماعية محورية، منها قضية الهجرة بكافة أشكالها.[2]

[1] Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf op. cit.

[2] Délégation européenne en Algérie, **30 ans de coopération 1979-2009**, op. cit. p. 26.

هذا دون إغفال التعاون الجزائري الأوروبي في إطار البرنامج الإقليمي "**يوروميد للهجرة**" **MED MIGRATION**، وهو برنامج تعود نشأته إلى حقبة السياسة المتوسطية المجددة، ويحاول هذا البرنامج أن "يساهم في تطوير منطقة أورو–متوسطية للتعاون في مجال الهجرة، كما يدعم البلدان الشريكة في جهودها من أجل إيجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة".[1]

غير أنّ التعاون الجزائري الأوروبي حول ملف الهجرة في إطار اتفاق الشراكة ومشروع برشلونة بشكل عام، لم ينتج عنه تبني مقاربة شاملة تستهدف حل مشكلة الهجرة غير الشرعية من جذورها، بل المنطق الذي أسسه هذا التعاون هو منطق "**المناولة الأمنية**"، الذي جعلت فيه الدول الأوروبية دولَ جنوب المتوسط بمثابة **حارسة لحدودها الجنوبية**، تلعب دور **الدركي** أو المحارب الخلفي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.[2]

حيث كان من نتائج ذلك مثلاً أن قامت السلطات الجزائرية باتباع جملة من الإجراءات العقابية في مواجهة الهجرة غير الشرعية كما يتجلى في إصدار القانون الجنائي المعدل بتاريخ 31 أوت 2008، والذي يجعل من المهاجر غير الشرعي عرضةً للسجن لمدة ستة أشهر كاملة، حيث تتم محاكمته، ومن ثمة يقبع رهن الحبس المؤقت إلى غاية إصدار الحكم النهائي بشأنه. [3]

---

[1] انظر: **يوروميد للهجرة**، http://www.euneighbours.eu/ar/eu-in-action/projects/ywrwmyd-llhjrt-iii

[2] عبد النور بن عنتر، "**الربيع العربي**" **والخيارات الاستراتيجية الأورو–أطلسية**. (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2 فبراير 2012). ص. 7.

[3] مراد مقعاش، **التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري**، المركز الديمقراطي العربي، على: **http://democraticac.de/?tag=الهجرة-غير-الشرعية**

بيدَ أنّ مختلف المؤشرات والإحصائيات تُبرز استمرار استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومشكلات الهجرة بشكل عام، إذ جاء في المؤشر العربي 2016 الذي أعده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات أنّ حوالي 18% من الجزائريين يرغبون في الهجرة نحو الخارج، وأشار 76% من العينة المتسجوبة إلى أنّ العامل الرئيسي الذي يدفع هؤلاء إلى الرغبة في الهجرة خارج بلدانهم يتمثل **في الرغبة في تحسين الظروف المعيشية**. كما لا يزال أغلب الشباب الجزائري يَعتبر دولَ الاتحاد الأوروبي الوجهة المفضلة لهم، إذ فضل 61% الوجهة الأوروبية في أعلى نسبة بين الدول العربية.[1]

من ناحيةٍ ثانية، تُبرز الإحصائيات الخاصة بتدفقات المهاجرين غير الشرعيين من الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي استفحال، أو على الأقل استقرار لتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ حسب التقارير السنوية التي تقدمها ***الوكالة الأوروبية لتسيير التعاون العملياتي حول الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي FRONTEX***، جاء عدد الجزائريين الذين تم ضبطهم مقتحمين للحدود الأوروبية بشكل غير شرعي من 2010 إلى 2016 كالآتي:

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي 2016**. (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016). ص، ص. 37-42.

جدول رقم 45: عدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الموقوفين عند الحدود الأوروبية خلال الفترة: 2010-2016

	عدد المهاجرين الموقوفين	ترتيب الجزائر في قائمة الدول الأكثر تصديرا للمهاجرين غير الشرعيين نحو الاتحاد الأوروبي
2010	14404	5
2011	15398	5
2012	15776	6
2013	14474	5
2014	12993	8
2015	15587	10
2016	17772	8

إعداد الباحث اعتمادًا على مجموعة من التقارير الدورية الواردة في المصدر الآتي:

European Border and Coast Guard Agency (FRONTEX), **Frontex Risk Analysis Network Quarterly Reports (From 2010 to 2016)**, see: http://frontex.europa.eu/publications/

يتبين من خلال الجدول السابق أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين الذين تم ضبطهم في حدود الاتحاد الأوروبي ارتفع من 14404 إلى 17772 بين سنتي 2010 إلى 2016، كما أنّ الجزائر دائمًا ما احتلت إحدى المراتب العشر الأولى في كل سنة، هذا دون احتساب عدد الجزائريين الذين تمكنوا من عبور الحدود الأوروبية، وآخرون تم ضبطهم من قبل السلطات الجزائرية؛ ما يُعبر عن **عدم تحقيق تقدم فعلي في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية**، بما أنّ الإحصائيات تُظهر العكس.

المطلب الثاني: تقييم الأهداف السياسية ذات البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة.

من بين الأهداف الكبرى لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري كذلك، الأهداف السياسية ذات البُعد الاقتصادي، كترسيخ الديمقراطية، تعزيز دولة الحق والقانون (المادة 82 من الاتفاق)، محاربة الرشوة والفساد المالي (المادة 91)، وغير ذلك من الأهداف التي يرمي من خلالها الطرفان إلى مساندة الطرف الجزائري في قيادة إصلاحاته الداخلية، **ومن ثمة تهيئة الأرضية الملائمة لمنطقة التبادل الحر المزمع إقامتها في غضون عام 2020.**[1]

غير أنّ مختلف المؤشرات الخاصة بالجوانب السابق ذكرها لا تقدّم نتائج إيجابية بالنسبة للجزائر، فحسب **مؤشر الفساد Corruption Index** الذي تُعده سنويا ***منظمة الشفافية الدولية Transparency International***، والذي تقيس من خلاله درجة **الفساد السياسي والحكومي** تحديدًا، جاءت الجزائر في الرتبة 108 عالميا عام 2016 برصيد قدره 34 نقطة،[2] متخلفةً عن السنوات السابقة التي كانت تحتل فيها كذلك مراتب متدنية كما يتبين من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم 14: ترتيب الجزائر العالمي حسب مؤشر الفساد خلال الفترة: 2007–2016

[1] Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf op. cit.

[2] Transparency International, **Corruption Index 2016**, https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table



المصدر:

Trading Economics, Algeria : **Corruption rank**.
https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-rank

يتبين من خلال الشكل السابق أنّ ترتيب الجزائر العالمي حسب مؤشر الفساد قد تدهور، من الرتبة 99 إلى الرتبة 108 بين سنتي 2007-2016، ذلك رغم تعاون الطرفين الجزائري والأوروبي في مجال مكافحة الفساد السياسي في إطار اتفاق الشراكة.

الأمر نفسه ينطبق على الفساد المالي والاقتصادي، وخاصة على الحرية الاقتصادية بشكل عام، التي تستهدف تحسينها أغلب برامج التعاون في إطار اتفاق الشراكة، ويُبين ذلك **مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index** الذي يُعدّ سنويا من طرف مؤسسة ***Heritage Foundation***، ويأخذ هذا المؤشر بعين الاعتبار عشرة مؤشرات فرعية يُمكن جمعها في المؤشرات الكبرى الأربعة الآتية:

1- مؤشر حكم القانون: يشمل حقوق الملكية، والحرية من الرشوة.

2- مؤشر الأداء الحكومي: الحرية الجبائية، والإنفاق الحكومي، وفاعلية الأداء القضائي.

3- مؤشر فعالية النظام الاقتصادي: حرية التجارة، حرية تنقل العمال، والحرية النقدية.

د- مؤشر انفتاح السوق: حرية التجارة، حرية الاستثمار، والحرية المالية.

وبالتالي يُمكن اعتبار هذا المؤشر من أبرز المؤشرات التي تقيس درجة سلاسة الأداء الاقتصادي للحكومات، ودرجة الفساد الموجود في اقتصادات الدول. ويُظهر المؤشر الذي يُقاس بناءً على المؤشرات الفرعية السابق ذكرها **بالنسبة المئوية**، أنّ الجزائر تتواجد حسب ترتيب عام 2017 في المستوى الخامس، فئة الدول: **المقموعة Repressed**، وبالضبط في المرتبة 172 من بين 180 دولة جرى تصنيفها (المرتبة 14 عربيا، والرابعة مغاربيا بعد المغرب وتونس وموريتانيا)، بنسبة مئوية قدرها 46.5%.[1]

جدول رقم 46: الترتيب العربي والعالمي للجزائر حسب مؤشر الحرية الاقتصادية المعد من طرف مؤسسة Heritage Foundation - 2017

الدولة	الترتيب	النتيجة (بالنسبة المئوية)
الإمارات	8	76.9
قطر	29	73.1
البحرين	44	68.5
الأردن	53	65.7
الكويت	61	65.1
السعودية	64	64.4

[1] The Heritage Foundation, **2017 Index of Economic freedom**, (Washington: The Heritage Foundation, 2017). http://www.heritage.org/index/ranking

عمان	82	62.1
المغرب	86	61.5
تونس	123	55.7
موريتانيا	131	55.4
لبنان	137	53.3
مصر	144	52.6
السودان	164	48.4
*الجزائر	172	46.5

ترجمة وإعداد الباحث من المصدر الآتي:

The Heritage Foundation, **2017 Index of Economic freedom**, op. cit.

يتبيّن من خلال الجدول السابق أنّ الجزائر تحتل مرتبةً جد متدنية عالميًا وإقليميا من حيث درجة الحرية الاقتصادية، ما يشير في عمقه إلى **تعثر السياسات والبرامج المحلية والتعاونية التي تستهدف إحداث إصلاحات اقتصاد–سياسية، بما في ذلك تلك البرامج التي تدخل في إطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري كبرنامج الدعم من أجل تحسين الحوكمة والتسيير SIGMA، أداة تبادل المعلومات والدعم التقني TAIEX، برنامج دعم الحوكمة السياسية والاقتصادية في الجزائر SPRING، برامج P3A، وغيرها من البرامج.**

كما يُمكن أن يؤكد هذا الاتجاه السلبي تصنيفُ الجزائر عالميا حسب **مؤشر الحرية الاقتصادية Economic Freedom Index** المعد سنويا من قبل ***معهد فرايزر Fraser Institute*** الكندي، إذ جاءت الجزائر في الرتبة 156 عالميا حسب تصنيف عام 2015، بنتيجة قدرها 4.48 حسب هذا المؤشر، الذي تتدرج في إطاره خمسة مؤشرات فرعية كبرى: حجم الحكومة: النظام القانوني والملكية الفكرية، النظام

المالي، حرية التجارة الخارجية، وضبط الاقتصاد. إضافة إلى حوالي 24 مؤشرًا فرعيا تندرج كذلك ضمن هذه المؤشرات الفرعية الكبرى.[1]

جدول رقم 47: تطور تصنيف الجزائر عالميا حسب مؤشر الحرية الاقتصادية المُعد من طرف معهد فرايزر الكندي، **فترة 2005-2015**

السنة	2005	2010	2014	2015
النتيجة	5.63	5.07	5.01	4.84
الرتبة العالمية	126	147	152	156

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Fraser Institute, Economic Freedom of the World, op. cit. p. 31.

الأمر نفسه تقريبًا ينسحب كذلك على هدف ترسيخ الديمقراطية وتعزيز الحريات في الجزائر الذي يسعى اتفاق الشراكة الأورو-جزائري إلى تحقيقه، فقد صنفت مجلة ذي ***إيكونوميست*** ***The economist*** البريطانية الجزائر في الرتبة 118 عالميا برصيد قدره 3.56 نقطة حسب **مؤشر الديمقراطية 2016** **Democracy Index** (الذي يعتمد على 60 مؤشرًا فرعيا)، في فئة الدول التي تحوز **أنظمة تسلطية** **Authoritarian regimes**.[2]

شكل رقم 15: خريطة تُظهر تصنيف الجزائر حسب مؤشر الديمقراطية 2016

[1] Fraser Institute, **Economic Freedom of the World**, (Vancouver : Fraser Institute, 2017). P. 31.

[2] The Economist, **Democracy Index 2016**, http://www.eiu.com/topic/democracy-index

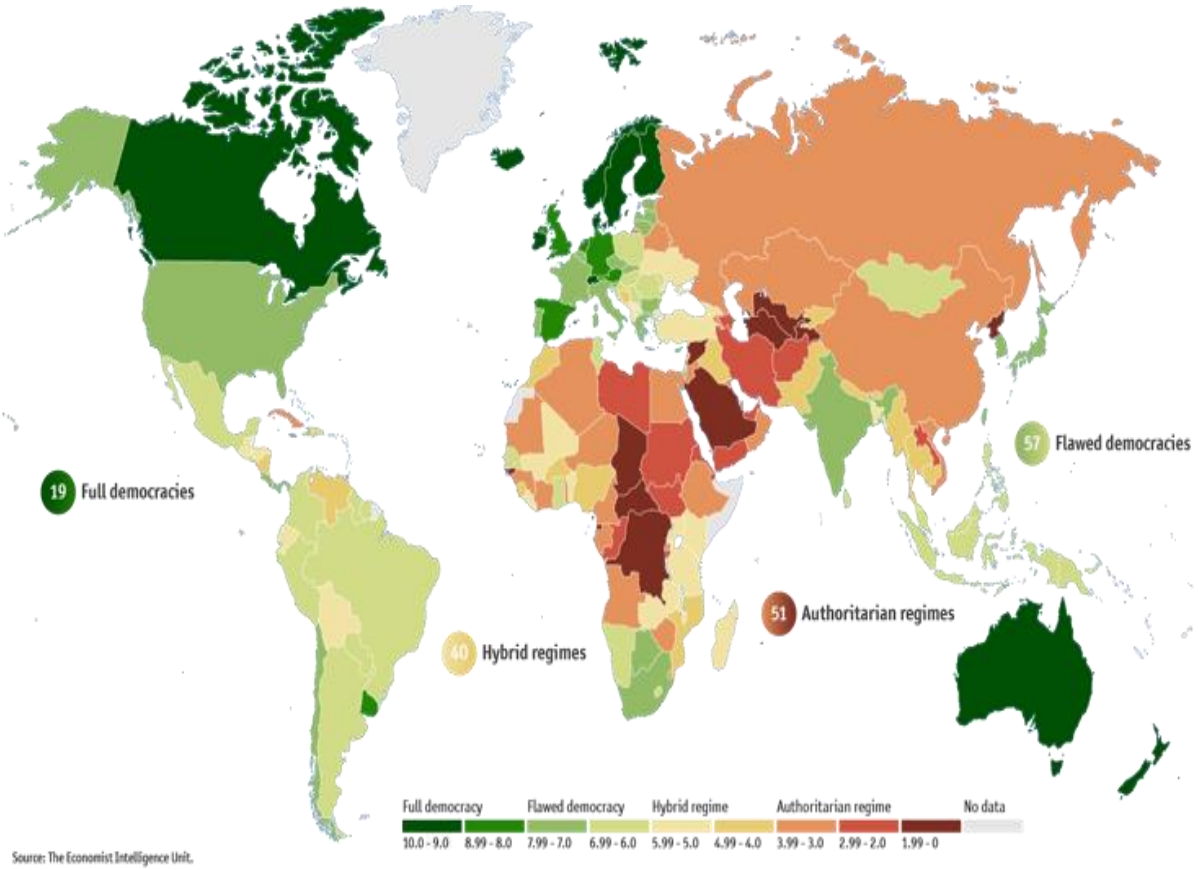

The Economist, **Democracy Index 2016**, op. cit.

كما صُنفت الجزائر في فئة **الدول غير الحرة Not free** بنتيجة قُدرت بـ 100/35 حسب **مؤشر الحرية في العالم 2017** الذي تُعده سنويا ***مؤسسة فريدوم هاوس Freedom House***، والذي تقوم من خلاله بقياس درجة اكتساب الحقوق السياسية وتوفر الحريات المدنية والسياسية في الدول،.[1]

شكل رقم 16: خريطة تُظهر تصنيف الجزائر حسب مؤشر الحرية في العالم 2017

[1] Freedom House, **Freedom in the world 2017**, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017

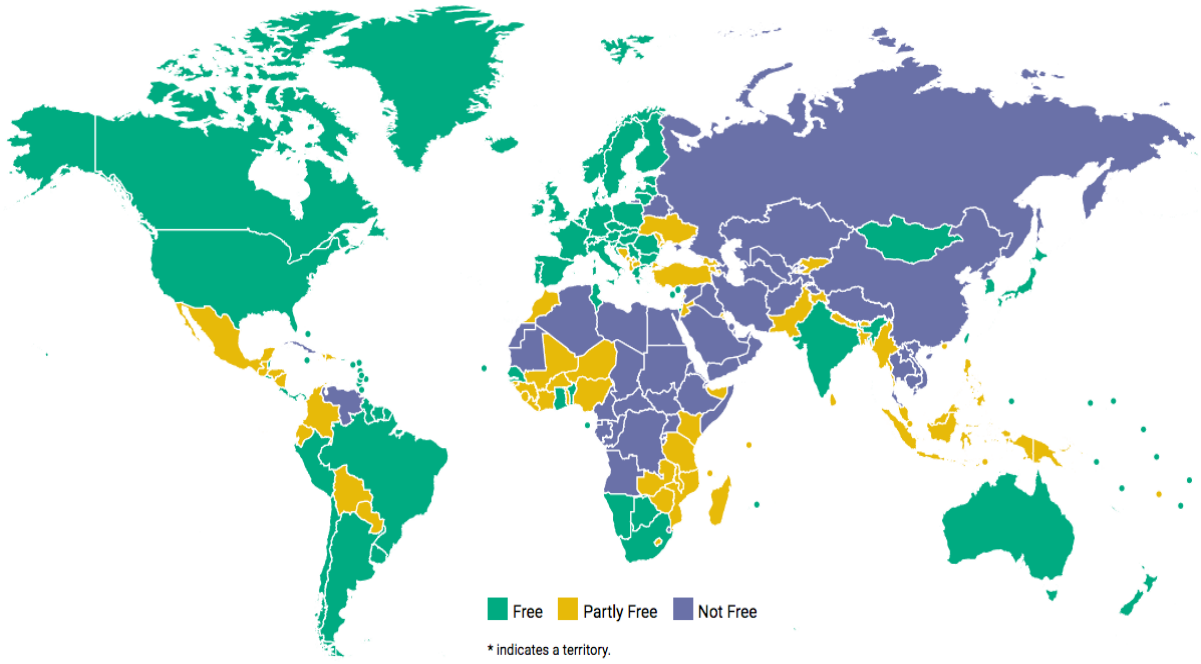

https://freedomhouse.org/sites/default/files/map_fiw_2017_svg.png

المطلب الثالث: الأبعاد الجيو–بوليتيكية والأيديولوجية لاتفاق الشراكة.

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار مشروع برشلونة، كما ينتمي بشكل عام إلى ما أصبح يُعرَف بالاتفاقيات الاقتصادية شمال/جنوب، التي صارت تتم بين دول نامية وأخرى متقدّمة. لذلك نحاجج بأنّ لمثل هذه الاتفاقيات أهداف جيو–بوليتيكية تسعى الدول النامية والمتقدمة معًا إلى تحقيقها.

الفرع الأول: التنافس الأوروبي الأمريكي في منطقة المتوسط.

لطالما اعتُبرَت منطقة جنوب المتوسط أو شمال إفريقيا، منطقةَ تنافس بين العديد من القوى، ولعلّ النسخة الحديثة من هذا التنافس تتجلى في المنافسة الأوروبية–الأمريكية حامية الوطيس، حيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، بناءً على نزعة الهيمنة العالمية التي تُميز سياساتها الخارجية، لم تَسعَ إلى توطيد علاقاتها مع دول جنوب المتوسط من خلال الحوار المتوسطي في إطار حلف شمال الأطلسي فحسب، بل تعدّته إلى إدراج دول جنوب المتوسط ضمن **محور الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا** في إطار استراتيجيتها الجديدة المسماة: "**مشروع الشرق الأوسط الكبير**".[1] والتي جرى إطلاقها كمشروع فعلي من قبل الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش خلال قمة مجموعة الثماني التي انعُقدت شهر يونيو 2004، من أجل دمقرطة دول العالم العربي كهدف مركزي، وكذلك قيادة مجموعة من الإصلاحات الداخلية الاقتصادية والسياسية في هذه الدول.[2]

من ناحيةٍ أخرى سعت الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار استراتيجيتها تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى الشروع في توقيع **اتفاقيات تجارة حرة مع مجموعة من الدول في المنطقة**، ولعلّ من أكثر الاتفاقيات إثارةً للجدل؛ اتفاق إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب الذي جرى توقيعه يوم 15 يونيو 2004، والذي اعتبره ممثل التجارة الأمريكية آنذاك ***روبرت زوليك Robert ZOELLICK*** بمثابة اللبنة الأولى في مشروع الشرق الأوسط الكبير، "ومثالاً ملموسًا على الالتزام الأمريكي بدعم المجتمعات الإسلامية المنفتحة والمزدهرة".[3]

وترجع حساسية هذا الاتفاق إلى أنه قد تم مع دولةٍ تُعتبر بمثابة عمق استراتيجي بالنسبة للاتحاد الأوروبي (على غرار باقي الدول المغاربية)، وبالنسبة لفرنسا خصوصًا، ما يُفسّر ردود الفعل السلبية، وفي بعض

---

[1] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق. ص. 232.

[2] Henri REGNAULT & Maurice CATIN, **Le sud de la méditerranée face aux défis du libre-échange**, Collection : *Emploi, industrie, et territoire*. (France : l'Harmattan, 2006). Pp. 185-187.

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، مرجع سابق، ص. 52.

الأحيان العنيفة، من قبل القيادة الفرنسية تحديدًا على هذا المشروع، حيثُ اعتبر الرئيس الفرنسي آنذاك ***جاك شيراك Jacques CHIRAC*** بأنّ الإدارة الأمريكية قامت من خلال الاتفاق بابتزاز أخلاقي للحكومة المغربية. كما صرح الوزير الفرنسي المفوض للتجارة الخارجية بأنّ "اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب لا يُناسب تعميق العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي" بالنسبة للمغرب، وهو ما اعتبره روبرت زوليك بمثابة "رؤية رجعية".[1]

من جهةٍ ثانية، سعى الاتحاد الأوروبي إلى محاولة الرد بطريقته الخاصة على المبادرة الأمريكية: الشرق الأوسط الكبير، وذلك من خلال التسريع في إدخال **السياسة الأوروبية للجوار** إلى حيز التنفيذ، وهي التي تُركز على ما يُمكن تسميته بالسياسة الدنيا، والتي يملك فيها الاتحاد الأوروبي خبرة وباعًا طويلين في علاقاته مع دول جنوب المتوسط. إضافةً إلى التركيز على السياسة العليا كذلك، من خلال إطلاق مشروع "**الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط**"، شهر يونيو 2004 كذلك، وذلك في إطار التعاون والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن ليس بشكل معمّق، لأن الاتحاد الأوروبي اعتبر أنّ التعاون المعمق مع الأمريكيين يمكن أن يضر بصورة أوروبا لدى جيرانهم الجنوبيين.[2]

غير أنّ نفس المنطق تقريبًا يحكم جميع المبادرات الأمريكية والأوروبية المتوجهة نحو دول المتوسط، فإن كان مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية يوصف بأنه مُبالغ في "أحادية التوجه" Unilateral ومكرس لنزعة الهيمنة لدى الأمريكيين، فإنّ السياسة الأوروبية للجوار، وكذلك مشروع الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا تخرج كلها عن **منطق هيمني أوروبي Europeocentrism** مضمونه **تقديم مجموعة من الخيارات لدول المتوسط**، أو بعبارة أخرى "**إملاءات**"، مع سياسة جديدة تتجلى في شكل منح "**مكافآت**" للدول التي تتقدم أكثر في تحقيق

[1] نفس المرجع، ص، ص. 52، 55.

[2] Henri REGNAULT & Maurice CATIN, op. cit. p. 189.

إصلاحات اقتصادية وسياسية. وأبرز دليل على ذلك، أنّ مشروع الشراكة الاستراتيجية، قد أكد حوله منشور للمفوضية الأوروبية شهر مارس 2004، على أنّ "وجهات النظر في منطقة المتوسط لم يتم أخذها بعين الاعتبار بشكل كامل" أثناء إعداده، بل يتعلق الأمر بمجرد ردة فعل ضد استراتيجية أمريكية مهددة لمصالح الاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط، أي أنّ الأمر **لا يخرج عن منطق صراع من أجل النفوذ والهيمنة، وليس تنافس من أجل صالح الدول المتوسطية الأقل نموًّا.**[1] بل يحصر بعض المختصين هذا الصراع في التنافس بين الولايات المتحدة وفرنسا في المنطقة، خاصة وأنّ فرنسا لا زالت تعتبر تونس، المغرب والجزائر خاصة مناطق نفوذ حيوية بالنسبة إليها.[2]

الفرع الثاني: الأبعاد الأيديولوجية لمشروع برشلونة.

أكثر من ذلك، يُحاجج بعض المختصين ***كعثمان بكنيش***، أنّ ندوة برشلونة كانت محدودة من حيث الإتيان بأفكار جديدة لصالح الدول المتوسطية، خاصةً من حيث وجود نوع من عدم المساواة في تحرير التجارة بين الطرفين، مع تقييد الاتحاد الأوروبي لفتح أسواقها في المجال الزراعي مثلاً، كما أنّ المشروع لم يأخذ بعين الاعتبار عدم التماثل الموجود في الهيكل والنمو الاقتصاديين بين الطرفين.[3]

نفس الأمر ينسحب على ما تلى مشروع برشلونة من مشروعات أوروبية متوجهة نحو دول المتوسط، وعلى رأسها سياسة الجوار الأوروبية، إذ حسب ***بشارة خضر***، فإنّ الاتحاد الأوروبي حاول من خلال

---

[1] Damien THIERRY, "La politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques", in : **Le partenariat euro-méditerranéen, l'heure de l'élargissement de l'union européenne**, sous la direction de : Abdelkhaleq BERRAMDANE, (France : KARTHALA, 2005). Pp. 78, 79.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق. ص. 76.

[3] Otmane BEKENNICHE, **Le partenariat euro-méditerranéen, les enjeux**, (Alger : Office des Publications Universitaires, 2011). Pp. 81, 82.

سياسة الجوار لعب دور الطرف القائد أو المسؤول عن الدول الجارة الأخرى، لكن أكثر من ذلك حاول دفع هذه الدول لتبني مجموعة من "**القيم الأوروبية**" كالسوق الحر والإصلاح الديمقراطي، وفق **منطق نيو-ليبرالي محض**.[1]

بل إنّ الاتحاد الأوروبي من خلال منطق المشروطية الذي يتبعه في سياساته المتوسطية، قد حاد عن منطقي الشراكة والتعاون، نحو مفهوم ضيق للمساعدة، لا يخرج عن منطق تقديم مساعدات مالية لدول جنوب المتوسط مع انتظار مقابل معين، دون وجود **مساعي حقيقية لفهم الاحتياجات الحقيقية للطرف الآخر كما حاجج *جان جاك غاباس Jean-Jacques GABAS***.[2]

هذا يدفعنا إلى محاولة الذهاب "بعيدًا" نوعًا ما، للتوغل في المناقشات الدائرة داخل التيار النيو-ماركسي والنيو-غرامشي، فحسب التحليل النيو-غرامشي للترتيبات الاقتصادية الإقليمية شمال-جنوب، فإنّ هذه الترتيبات تنشأ من وجود رغبة من قبل النخب الحاكمة في دول الجنوب في ربط اقتصاداتهم مع اقتصاديات دول المركز، وذلك من أجل **تحقيق هدف رئيس يتمثل في زيادة مشروعيتهم أمام شعوبهم**، بعد أن هيمنت الأفكار والأنظمة الاقتصادية السائدة في دول الشمال على تفكير قادة دول الجنوب. في حين أنّ التيار النيو-ماركسي يَربط بين الامبريالية والترتيبات الاقتصادية الإقليمية، إذ أنّ دول المركز تهدف من خلال هذه الترتيبات حسب هذا التيار إلى **الإبقاء على تبعية دول الجنوب لها، وذلك من خلال فصل دول المحيط عن بعضها البعض من خلال هذه الترتيبات**، كما هو حاصل في مشروع

---

[1] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**، مرجع سابق، ص. 212.

[2] Jean-Jacques GABAS, **NORD-SUD, l'impossible coopération**, (Paris : Presses de sciences po, 2002). P. 13.

الشراكة الأورو–متوسطية، الذي يفضل فيه الاتحاد الأوروبي التعامل مع كل دولة على حدى، عوض السعي نحو بناء وتعزيز تكامل حقيقي بين دول المتوسط الأقل نموا.[1]

على هذا الأساس، وجه المفكر ***علي الكنز*** انتقادات كبيرة لمشروع برشلونة، فحسبه، بعد أن أيقنت قيادات دول جنوب المتوسط من عدم **توفر مشروعية لحكمها على شعوبها**، قامت بالتوجه نحو توقيع اتفاقيات ثنائية في إطار مشروع برشلونة بداعي سعيها لتحقيق التنمية، في حين وصف ***علي الكنز*** في المقابل مشروع برشلونة بأنه مشروع "**يشجع على الفساد**" من خلال منح **مساعدات مالية لأنظمة تسلطية.**[2]

كما اعتبر من جهةٍ أخرى ***علي الكنز*** بأنّ الدول الأوروبية قامت من خلال سلسلة الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع دول جنوب المتوسط في إطار مشروع برشلونة؛ بفصل دول جنوب المتوسط عن بعضها البعض، وذلك بتوقيع دول منفردة محدودة التقدم الاقتصادي اتفاقيات اقتصادية مع كيان متحد قوي يتمثل في الاتحاد الأوروبي، واعتبر المفكر سمير أمين في المقابل بأنّ مشروع برشلونة **فصل بين الدول العربية المتوسطية والدول العربية غير المتوسطية**، في ضرب صريح للنظام الإقليمي العربي حسبه.[3]

واتفق ***سمير أمين وعلي الكنز*** بأنّ مشروع برشلونة يندرج في إطار **الفلسفة النيو–ليبرالية المعولمة**، بل ذهب ***علي الكنز*** إلى حد إطلاق تسمية "***وفاق برشلونة***" على شاكلة "وفاق واشنطن"، ذلك أنّ "وفاق برشلونة" قائم على التحاور والمساومات بين النخب الحاكمة، بعيدًا عن تطلعات الطبقات المتوسطة في الدول المتوسطية، كما حدث في "وفاق واشنطن".[4]

---

[1] Michelle PACE, **The politics of regional identity, meddling with the mediterranean**, *The new international relations series*, (United Kingdom : Routledge; 1 edition, October 3, 2007). Pp. 31, 33.

[2] Samir AMIN & Ali EL KENZ, **Le monde méditerranéen postcolonial**, (Alger : Dhakiret el ouma, 2012). Pp. 201, 204.

[3] Ibid. pp. 171, 212.

[4] Ibid. pp. 166, 204.

ويستدل ***علي الكنز*** على "تأدلج" مشروع برشلونة بالفلسفة النيو–ليبرالية، بنصوص عديدة، منها المادة الثانية من منشور مجلس الاتحاد الأوروبي الخاص ببرامج ميدا، الذي جاء فيه بأنه: "ينبغي على الدولة المعنية إطلاق برنامج إصلاحات موافق عليه من طرف مؤسسات بريتون وودز، أو إقامة برامج تتماثل مع منطق هذه المؤسسات.."[1] أي أنّ مشروع برشلونة يسعى إلى تجسيد نفس الفلسفة التي تسعى مؤسسات بريتون وودز إلى تجسيدها، دون تقديم معالجة أصيلة لمشكلات دول جنوب المتوسط.

أبعد من ذلك، يمكن أن نفهم تعثر مثل هذا الاتفاق ومسار برشلونة في تحقيق أهدافه بالنسبة لدول جنوب المتوسط، بالرجوع إلى ما وصلت إليه مدرسة التبعية من نتائج، من أن الخلل يمكن في طبيعة النظام الرأسمالي نفسه، الذي ينتج علاقات تبعية بين الشمال والجنوب.

إذ حاجج المفكر سمين أمين، أحد رواد مدرسة التبعية، الذين اختصوا بالمنطقة العربية تحديدًا، من أن النظام الرأسمالي يعاني اختلالاً هيكليا "أزليا"، يتجلى في طبيعة العلاقات غير المتوازنة التي يفرزها بين دول المحيط ودول المركز كما يسميها، ومن أن دول المركز تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر على إبقاء تبعية دول المحيط لها. خاصة من حيث طبيعة المبادلات التجارية وتقسيم العمل الموجود، من أن الدول النامية تتخصص غالبا في تصدير المواد الأولية فحسب؛ أو من خلال حركة رؤوس الأموال التي تتركز في الغالب في دول الشمال.[2]

إضافة إلى ذلك، يرى سمير أمين أن إحدى المشكلات الكبرى تكمن في أنه باستثناء مؤتمر باندونغ عام 1955، الذي يعتبر أحد أهم المؤتمرات التي انبثقت عنها رؤية عالم ثالثية خالصة للتنمية؛ فإن تطور

[1] Ibid. p. 183.

[2] Samir Amin, **L'échange inégal et la loi de la valeur**. (Paris : Anthropos, 1988). P. 239.

النظام الرأسمالي أجهض أية محاولات تكاملية أو تعاونية فعلية بين دول الجنوب، تحمل مشروعا تنمويا أصيلا يأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها، وهذا تجلى في زيادة تخلف دول المحيط وتقدم دول المركز.[1]

لكن سمير أمين لا يكتفي بنقد النظام الرأسمالي نفسه، بل يرى بأن دول المحيط نفسها تنقسم بشكل عام إلى قسمين: دول تصنف ضمن دول العالم الثالث، لكنها تحمل مشروعات وطنية مناهضة للامبريالية، وتحوز على حصة في الاقتصاد العالمي، كالصين، إيران، وغيرهما. في مقابل دول أخرى تصنف ضمن دول المحيط "المهمشة" التي لا أثر لها ظاهر في الاقتصاد العالمي. وصنف الدول العربية ضمن هذه الفئة، ورأى أن سواد واستمرار مشاريع "امبريالية" كمشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشاريع الأورو–متوسطية المختلفة، إنما سببه يمكن في عدم وجود مشروعات تكاملية مستقلة بين الدول المحيط المهمشة.[2]

ورغم أنّ كثيرين من المفكرين وحتى الاقتصاديين يتبنون هذا الطرح القريب من "**الراديكالية**" في تقييمهم للاتفاقيات الاقتصادية الثنائية في إطار مشروع برشلونة، هل يعني ذلك التسليم –بناءً على التقييم الشامل السابق لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري– **بأنّ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي أصبح غير ذي معنى، ويجب نقضه من طرف الجزائر، نظرًا لمخرجاته السلبية بالنسبة لها؟**

نفترض بأنّ الجواب على هذا السؤال سيكون بلا، بل نفترض بأنه **يُمكن تحويل اتفاق الشراكة إلى رهان تنموي،** أو على الأقل **حافز للنمو الاقتصادي في الجزائر،** وذلك وفق المحاججات التي سيتم إيرادها في المبحث اللاحق والأخير من الدّراسة.

---

[1] Ibid. P. 241.

[2] Samir Amin, **Au-delà du capitalisme sénile** (Paris : Presses Universitaires De France, 2001). P. 22.

المبحث الثالث: رهانات اتفاق الشراكة الأورو–جزائري وسُبل تفعيله.

رغم أنّ تقييم تجربة التكامل بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة يشير إلى آثار سلبية لهذا الاتفاق بالنسبة للجزائر خصوصًا، ورغم الانتقادات المتعددة الموجهة للاتفاق ولمشروع الشراكة الأورو–متوسطية بشكل عام؛ بيدَ أنّ الجزائر **لا يُمكنها الانسحاب من اتفاق الشراكة، لاعتباراتٍ جيو–بوليتيكية، مرتبطة أساسًا بإمكانية تعرض الجزائر لنوع من العزلة**، أمام دول مجاورة كالمغرب وتونس لا تزال متمسكة باتفاقيات الشراكة التي وقعتها مع الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى أنّ الدول المجاورة كذلك لا تزال منخرطة في ترتيبات اقتصادية إقليمية وثنائية أخرى، كعضوية المغرب في تجمع السين–صاد (تجمع دول الساحل والصحراء)، اتفاق التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى قرب انضمام المغرب لتجمع دول غرب إفريقيا (إيكواس). هذا الواقع الإقليمي، من شأنه ليس فقط كبح مساعي البعض في الجزائر نحو تجميد اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، بل أكثر من ذلك، السعي **نحو تبني مقاربة جديدة لتفعيل الاتفاق بما يخدم مصلحة الجزائر**، وذلك بناءً على مجموعةٍ من النقاط نعتبرها مفصلية، في **المقاربة** الآتية:

المطلب الأول: ضرورة تفعيل الأطر التكاملية جنوب–جنوب.

يُعتبر –في نظرنا– تفعيل واستحداث الأطر التكاملية جنوب–جنوب أداةً محورية لتفعيل اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، ومن أهم هذه الأطر، **الأطر شبه الإقليمية Sub regional**، كالاتحاد المغاربي والسين–صاد وغيرهما، وذلك لاعتباراتٍ اقتصادية نذكرها في ما يأتي من نقاط:

الفرع الأول: اقتراح انخراط الجزائر في تجمع دول الساحل والصحراء.

يُعد تجمع السين–صاد الذي تم إنشاؤه من قبل ليبيا يوم 4 فبراير 1998، **أكبر التجمعات الافريقية من حيث عدد الأعضاء**، إذ يبلغ عدد الدول الأعضاء به 28 دولة إفريقية، أي ما يقارب نصف دول القارة الإفريقية تقريبًا، ويهدف التجمع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية، الأمنية، والاقتصادية، تتمثل أهم هذه الأهداف في إنشاء **اتحاد اقتصادي شامل**، إضافةً إلى **تحرير التجارة وحركة الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.**[1]

ولعلّ المغرب قد تيقن من الأهمية الجيو–استراتيجية والاقتصادية لهذا التجمع، ما دفعه إلى تفعيل عضويته خاصة في الفترة التي أعقبت عام 2011، من خلال احتضان أحد اجتماعاته شهر يونيو 2012، في إطار **الاستراتيجية المغربية الجديدة التي تدعو إلى التركيز على دول الساحل والصحراء وإفريقيا بشكل عام على حساب المنطقة المتوسطية**، كما أشار لذلك دستور يوليو 2011. والأخطر من ذلك بالنسبة للجزائر يتمثل في أنّ المغرب هو البلد الوحيد من بين أعضاء التجمع من يمكن القول بأنه يتمتع بالإمكانيات والرغبة في قيادة التجمع، في ظل عدم عضوية الجزائر، وتمتع نيجيريا وكينيا بمكانة القيادة في تجمع دول غرب إفريقيا وشرق إفريقيا على التوالي، في مقابل انهماك مصر في مشكلاتها الداخلية.[2]

والرهان بالنسبة للجزائر يتمثل في **ولوج هذا التجمع ومنافسة المغرب حول قيادته**، من **أجل استغلال السوق الواسعة التي يتيحها التجمع حال تم تحقيق الأهداف المحددة سلفًا**، والمتمثلة خاصة في تحرير التجارة بين الدول الأعضاء.

---

[1] **Community of Sahel-Saharan States (CEN-SAD) Official website** http://censad.org/

[2] بنجامين نيكلز، **المغرب ينخرط في تجمّع دول الساحل**، واشنطن: معهد كارنيغي، 03 كانون الثاني/يناير 2013، http://carnegieendowment.org/sada/50491

شكل رقم 17: خريطة تُظهر الدول الأعضاء في تجمع الساحل والصحراء

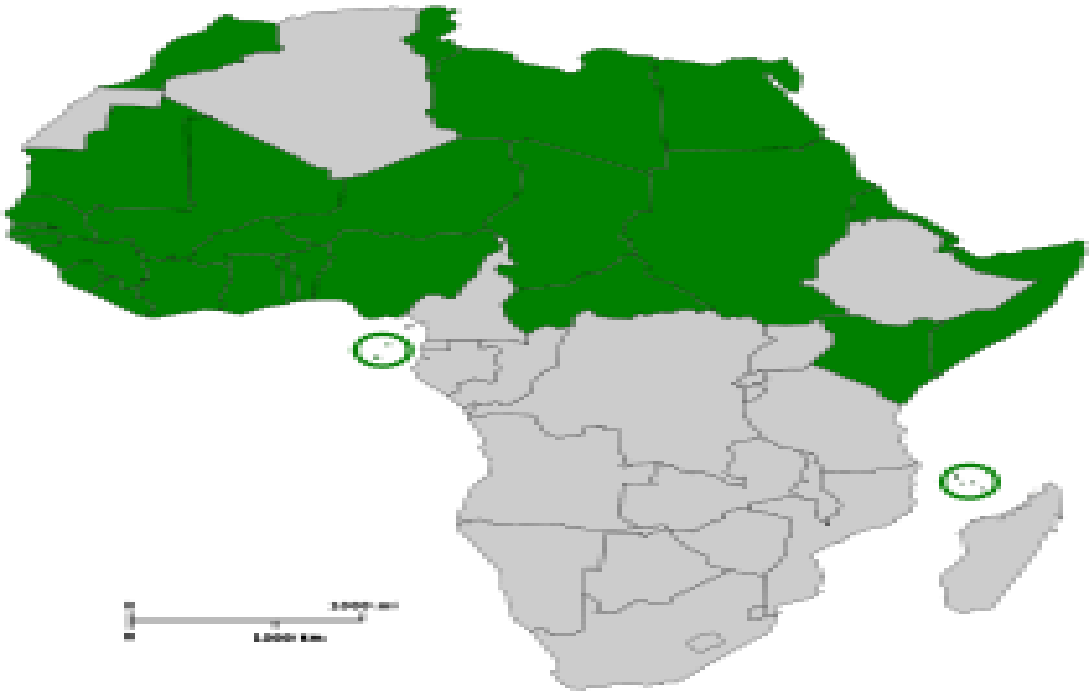

http://censad.org/

الفرع الثاني: اقتراح تفعيل الاتحاد المغاربي.

لعل من أبرز الحلول وليس فقط البدائل المطروحة أمام الجزائر من أجل استغلال أفضلٍ لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري؛ تفعيل الاتحاد المغاربي، إذ ما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعو الدول المغاربية إلى تفعيل التعاون فيما بينها في إطار الاتحاد المغاربي خصوصًا، حيث أشارت المفوضية الأوروبية في الوثيقة التي قامت بنشرها يوم 2012/12/17 بعنوان: "**دعم التعاون الوثيق والتكامل الإقليمي في المغرب العربي...**" **Supporting closer cooperation and regional integration in the Maghreb**، إلى مختلف الفوائد والأرباح التي سيجنيها الطرفان الأوروبي والمغاربي من وراء تعميق التعاون والتكامل بين الدول المغاربية، خصوصًا من حيث زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية نحو الدول المغاربية،

إذ جاء في الوثيقة ما يلي: "تكامل تجاري أكبر بين الدول المغاربية، مصحوبٌ بإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول المغاربية الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، سيكون مفيدًا للطرفين. إذ يُمكن أن تستفيد الشركات والمستثمرون في أوروبا من **السوق الأوسع** التي سيخلقها تعميق التكامل..." بما يعني دمج أكبر لهذه الأسواق في الاقتصاد العالمي.[1]

نفس الأمر ركزت عليه وثيقة "**مراجعة السياسة الأوروبية للجوار**" التي نشرتها المفوضية الأوروبية يوم 2015/11/18، إذ جاء في الوثيقة ما يلي: "العلاقات بين الجيران أنفسهم يجب أن تتقوى، كما أنّ التعاون تحت الإقليمي في الشرق والجنوب يجب أن يرتقي...".[2]

وأكدت هذه الوثيقة على أنّ الترتيبات تحت الإقليمية مهمة خاصة من حيث **رفع مستويات التبادل التجاري بين الدول الأعضاء**، وكذلك **تطوير شبكات اقتصادية أوسع**، وخفض **تكاليف النقل**، إضافة إلى **إقامة قواعد إقليمية مشتركة**، تساهم كلها في تحسين المناخ الاقتصادي لهذه الدول، دعم مستويات النمو، وجذب مزيد من الاستثمارات الأوروبية".[3]

وذكر البنك العالمي في دراسة قديمة له نشرها عام 2006 والموسومة: **رؤية جديدة للتكامل الاقتصادي في المغرب العربي Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb** أربعة سيناريوهات مستقبلية (قياسًا بعام 2006)، لعملية التكامل بين دول الاتحاد المغاربي، والآثار المتوقعة في كل سيناريو على اقتصاديات الدول الأعضاء، ويقتضي السيناريو الرابع والأخير المسمى: **تكامل أكثر**

---

[1] European Commission, **Supporting closer cooperation and regional integration in the Maghreb: Algeria, Libya, Mauritania, Morocco and Tunisia**, Brussels, HIGH REPRESENTATIVE OF THE EUROPEAN UNION FOR FOREIGN AFFAIRS AND SECURITY POLICY, 17.12.2012. p. 10. http://eeas.europa.eu/archives/docs/mideast/docs/2012_joint_communication_maghreb_en.pdf

[2] European Commission, **Review of the European Neighborhood Policy**, (Brussels: High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, 18/11/2015). p. 18.

[3] European Parliament, **The euromed region after the Arab Spring and the new generation of DCFTAs**, (Brussels : Directorate-General for External Policies of the Union, 2014). P. 60.

عمقًا واتساعا، تكوين الدول المغاربية لتجمع تجاري مع الاتحاد الأوروبي، مع تحرير التجارة في الخدمات، والقيام بمزيد من الإصلاحات لمناخ الاستثمار، وذلك في آفاق عام 2015، ليُعدد التقرير مختلف الأرباح التي ستجنيها الجزائر مثلاً وراء ذلك، خاصة من حيث رفع الدخل الفردي بنسبة 6.2% خلال الفترة 2005-2015، إضافة إلى رفع الناتج المحلي الخام الحقيقي بنسبة 57% عن النسب المذكورة في السيناريو الأول (الحفاظ على الوضع القائم)، وغيرها من الفوائد الاقتصادية. لذلك فإنّ أي تفعيلٍ للتكامل الاقتصادي المغاربي سيعود بآثار اقتصادية إيجابية للدول الأعضاء، ومن ثمة للإطار الأورو-متوسطي بشكل عام.[1]

الفرع الثالث: اقتراح إنشاء أو تفعيل أطر اقتصادية إقليمية على المستوى الإفريقي.

من جهةٍ أخرى، يُمكن تجاوز الإطارين السابقين من قبل الجزائر حال بقي مسار التكامل فيها مجمدا كما هو واقع على مستوى الاتحاد المغاربي، وذلك لصالح إنشاء **أطر اقتصادية شبه إقليمية**، أي مناطق حرة جديدة مثلاً على المستوى الإفريقي تحديدًا، أو تفعيل التكامل القاري الإفريقي.

وقد عدّدت الدراسة المنشورة عام 2011 من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "**التكامل الإقليمي والتنمية الإنسانية**" الإيجابيات التي من المتوقع أن يخلقها التكامل على المستويين الإقليمي والقاري (في إفريقيا)، واضعة مجموعة من السيناريوهات التكاملية وأثرها على منطقة شمال إفريقيا وغيرها من المناطق، قياسًا بمعيار الرفاهية الاقتصادية، كما يظهر من خلال الجدول الآتي:

[1] Banque Mondiale, **Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb**, Vol. 1, GROUPE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE ET SOCIAL, Novembre 2006. P. 105.

جدول رقم 48: الآثار المتوقعة خلال الفترة 2012-2020 لبعض مسارات التكامل الاقتصادي الإفريقي على منطقتي شمال إفريقيا وإفريقيا معًا

خلال الفترة 2012-2020	شمال إفريقيا	إفريقيا
الأثر المتوقع على الرفاهية الاقتصادية بعد رفع الرسوم الجمركية في إفريقيا وشمال إفريقيا	حوالي 0.7%	حوالي 0.12%
الأثر المتوقع على الرفاهية الاقتصادية بعد رفع الرسوم الجمركية وخفض تكاليف النقل في شمال إفريقيا وإفريقيا	حوالي 0.4%	حوالي 0.70%
الأثر المتوقع على الرفاهية الاقتصادية بعد رفع الرسوم الجمركية وخفض تكاليف النقل وإقامة اتحاد جمركي	حوالي 1%	

إعداد الباحث اعتمادًا على المرجع الآتي:

Programme des nations unies pour le développement, **intégration régionale et développement humain : une voie pour l'Afrique**. (New-York : UNDP, Avril 2011). Pp. 40-43.

يتضح من خلال الجدول السابق، ومن خلال ما تم ذكره قبله من معطيات؛ أنّ أية جهود تكاملية تُبذل سواءً على المستوى الإقليمي أو القاري، ستكون ذات آثار اقتصادية إيجابية على الجزائر، وعلى مختلف الدول المجاورة الأخرى، هذا دون إهمال **الاتفاقيات الثنائية أو عبر الإقليمية** التي يُمكن أن تُمثل بديلاً بالنسبة للجزائر لتجاوز تجمد العملية التكاملية المغاربية، وصعوبة تحقيق التكامل على المستوى القاري، في صورة **تجمع الساحل والصحراء**، وخاصة في شاكلة **مسار أغادير** الذي تم إطلاقه من قبل المغرب عام 2003، في مسعى يهدف لتجاوز تعثر المسار التكاملي المغاربي، وهو مشروع يلقى دعمًا متواصلاً من قبل الاتحاد الأوروبي، بل ويبقى في "قلب الاستراتيجية الأوروبية الخاصة بدعم التكامل جنوب-جنوب في المتوسط"، وهو مشروع **يُمكن للجزائر أن تستحدث اتفاقيات تجارة حرة على شاكلته، على الأقل من أجل تجاوز تعثر المسار التكاملي المغاربي للأسباب السياسية المعروفة**، من خلال توقيع

اتفاقيات تجارة حرة مع بعض الدول المغاربية، أو بعض الدول الإفريقية، بحيث **ليس بالضرورة أن تكون المغرب من بين الأطراف في هذه الاتفاقيات.**[1]

بيدَ أنّ البديل الأكثر فاعلية حسب رأينا يبقى متمثلاً في **تفعيل الاتحاد المغاربي** بدل تجاوزه، وإلا فإنّ الدول المغاربية ومنها الجزائر ستبقى ذات قدرة تفاوضية محدودة مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي لاحظه الوزير الجزائري المكلف بالشؤون المغاربية سابقًا عبد القادر مساهل في أحد تصريحاته: "...أظن بأنّ المفاوضات الأورو–مغاربية كان من الأفضل أن تتم بشكل تجمع مقابل تجمع، بحيث كنا نتمنى أن لا تكون دولنا أسواقا للمنتجات الأوروبية فحسب، بل أن تكون هناك علاقات شراكة صناعية، وعلاقات تعاون من أجل التنمية، وهذا لن يتحقق إلا عن طريق توحيد نشاطاتنا التفاوضية في إطار تجمع واحد...".[2]

ولعل من أبرز الآثار الاقتصادية المرتقبة لتعميق مفترض للتكامل في الإطار المغاربي أو في أطر إقليمية أخرى، زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر وغيرها من الدول المغاربية، فعلى خلاف منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي لا تتجلى فيها علاقات تبعية كبيرة بين المكسيك من جهة والولايات المتحدة الأمريكية وكندا من جهة أخرى، فإنّ ملاحظة خريطة الاستثمارات الأوروبية في الخارج توضح توجه أغلب هذه الاستثمارات نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية بدلاً من دول جنوب المتوسط، وتركز أغلب الاستثمارات الأوروبية نحو الجزائر في قطاع المحروقات خصوصًا، ذلك بسبب ضيق أسواق الدول المغاربية التي يتعامل الاتحاد الأوروبي معها منفردة ومنفصلة عن بعضها البعض، [3]

---

[1] European Parliament, **The euromed region after the Arab Spring and the new generation of DCFTAs**, op. cit. p. 60.

[2] Otmane BEKENNICHE, op. cit. p. 157.

[3] Samir AMIN & Ali EL KENZ, op. cit. p. 193.

إذ جاء في استطلاع نشرته شركة التأمين الأوروبية EY عام 2017 حول **جاذبية الاستثمارات الأوروبية،** أنّه رغم التحولات الدولية التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة والتي من أهمها بروز الصين كمستثمر ومنافس اقتصادي في أوروبا وغير أوروبا، ومستقطب كذلك لمختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة، **لا يزال أكثر المستثمرين الأوروبيين يفضلون الوجهة الأوروبية لتوطين استثماراتهم،** إذ حسب الاستطلاع السابق ذكره، جاءت النتائج كالآتي:

جدول رقم 49: الوجهات المفضلة للاستثمارات الأوروبية حسب استطلاع مؤسسة EY عام 2017

المنطقة	النسبة المئوية
دول أوروبا الغربية	%53
الولايات المتحدة الأمريكية	%39
دول وسط وشرق أوروبا	%37
الصين	%37

إعداد الباحث اعتمادًا على المصدر الآتي:

EY, **Investors vote remain in Europe : EY's Attractiveness Survey 2017**. EY : May 2017. P. 5.

ولعل من أبرز الظواهر الملاحظة في خريطة الاستثمارات الأوروبية المباشرة في السنوات الأخيرة تتمثل في بروز منطقة شرق ووسط أوروبا، خاصة فيما يتعلق بالدول الأربعة الآتية: بولندا، المجر، جمهورية التشيك، وسلوفاكيا. إذ صارت هذه المناطق تنافس الصين من حيث استقطاب أكبر قدر من المشاريع من الاتحاد الأوروبي. فحسب إحصائيات عام 2016، استقطبت هذه الدول الأربع وحدها **نصف عدد المشروعات الصناعية الأوروبية،** خاصة تلك المتعلقة **بصناعة وتركيب السيارات،** حيث أصبحت العديد من شركات السيارات الأوروبية تُفضل هذه الدول، وخاصة سلوفاكيا من أجل الاستفادة من الميزة النسبية التي توفرها أمام المستثمرين الأوروبيين خاصة من حيث توفر اليد العاملة الرخيصة والماهرة في آن.

وكذلك الأمر بالنسبة لبولندا التي صارت خامس أكبر بلد أوروبي مستقطب للاستثمارات الأوروبية المباشرة، خاصة في قطاع الخدمات، وبالأخص تلك الخدمات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصال الحديثة. بل إنّ المستثمرين الأوروبيين صاروا يتجهون إلى دول أوروبية غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي، على شاكلة صربيا ورومانيا، لنفس الاعتبارات السابق ذكرها.[1]

ومنه نلاحظ أنّ هذه الدول صارت تلعب دورًا كان من الممكن أن تلعبه دول شمال إفريقيا من حيث استقطاب أكبر قدر من الاستثمارات الأوروبية المباشرة، لولا ضيق حجم السوق، وتدهور مناخ الاستثمار في الدول المغاربية، مقارنةً بدول شرق ووسط أوروبا.

المطلب الثاني: مقاربة من أجل تطوير مشروع الشراكة الأورو-متوسطية.

في إطار اقتراح مقاربة جديدة للتعاون الأورو-جزائري والأورو-متوسطي بشكل عام، نرجع إلى مشروع قديم قدمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة الأوروبية يوم 21 أبريل 1992 مقترحةً تبني نموذج تعاوني جديد تحت مفهوم **التنمية المشتركة بين الدول الأوروبية والدول المغاربية** Co-development: "; وهي استراتيجية أورو-مغاربية تهدف إلى التصحيح المتدرج للاختلالات في التوازن من أجل تحقيق التجانس الاقتصادي والاجتماعي"، بحيث أنّ "نمو اقتصاديات الطرفين غير المتساوية من حيث التقدم، يجب أن يتم عبر تغيير طبيعة العلاقات بين التجمعين، بمعنى تجاوز العلاقات من نوع المساعدة Assistance..."."[2]

والأمر لا يتعلق هنا بالمقاربة الجديدة التي اتجه نحوها الاتحاد الأوروبي شهورًا بعد اندلاع الانتفاضات في بعض الدول العربية، حين سمح مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي للمفوضية الأوروبية شهر ديسمبر

[1] EY, **Investors vote remain in Europe : EY's Attractiveness Survey 2017**. Op. cit. pp. 16-17.

[2] Otmane BEKENNICHE, op. cit. p. 157.

2011 بإطلاق مفاوضات مع مصر، الأردن، المغرب، وتونس، الدول الأربعة الأعضاء في مسار أغادير، من أجل "**إقامة مناطق تجارة حرة كاملة ومعمقة**" **zones de libre-échange complet et approfondi** في إطار اتفاقيات التجارة التي تربطهم مع الاتحاد الأوروبي. إذ تنص هذه السياسة الجديدة على إقامة مناطق تجارة حرة **كاملة**، أي تشمل تحرير التجارة بشكل كامل خاصة في ميدان الزراعة، و**معمقة**، أي التركيز كذلك على رفع العوائق غير الجمركية أمام التجارة. وتكمن محدودية هذا الإطار في أنّه يُكرس من جهة للمقاربة الأوروبية التقليدية التي تهدف إلى تحويل هذه الدول إلى أسواق لمنتجاتها، والأكثر من ذلك تركيز أوروبا على دول بعينها سيؤدي إلى اختلال العلاقات الأورو–متوسطية لصالح هذه الدول حال ما نجحت مساعي تعميق عملية التكامل، كما سماها ***إيروان لانون*** ***Erwan LANNON*** أستاذ بجامعة أوروبا ببلجيكا، "**سياسة أوروبية بسرعات متعددة**"، في دعوة إلى ضرورة تخلي الاتحاد الأوروبي عن بعض الدول الشريكة والتركيز على دولٍ أخرى، وهو ما لا يصب في صالح الدول المتوسطية الأخرى الشريكة مع الاتحاد الأوروبي، وعلى رأسها الجزائر،[1] ولا يصب في صالح المسار التكاملي الأورو–متوسطي بشكل عام، باعتبار أنّه يزيد الشرخ القائم بين كتلة شمالية أوروبية موحدة ومتكاملة، ودول متفرقة في الجنوب تسعى كل واحدة منها إلى إثبات أنها تحرز تقدمًا أكثر من الأخرى، في حين أنّ العمل التكاملي الميداني لا يصب في صالح الجميع.[2]

ولعل مفهوم التنمية المشتركة السابق طرحه، يُمكن إدماجه في مقاربة أوسع، مفادها أنّه من أجل تجاوز مختلف الاختلالات والعوائق التي تعيق تحقيق أهداف اتفاق الشراكة الأورو–جزائري، والمسار الأورو–متوسطي بشكل عام، ينبغي استحداث **نموذج تكامل إقليمي** طموح بين الضفتين، يشمل كافة التفضيلات الخاصة بدول جنوب المتوسط، مع تفضيلات دول شمال المتوسط في آن كذلك: كتبني إصلاحات

---

[1] Erwan LANNON, **L'entrée en vigueur du nouvel Instrument européen de voisinage et la négociation des « zones de libre-échange complet et approfondi » : une politique européenne de voisinage à plusieurs vitesses**. In : Annuaire IEMED de la méditerranée, (Barcelone : Institut Européen de la Méditerranée : 2014). Pp. 247-251.

[2] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي**، مرجع سابق. ص.231.

عميقة في دول جنوب المتوسط، توسيع أسواقها الداخلية، تشجيع التكامل جنوب–جنوب. ويأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار التفضيلات الخاصة ببعض الدول الأوروبية، كألمانيا التي تؤكد على جزئية حماية العمل والعمال، في حين أنّ أبرز مهدد لهذه الحماية هي نقل توطين الشركات Delocalisation. ولهذا يُمكن التفاوض بشكل جدي ومتعمق حول هذا النموذج بين مختلف دول المتوسط، بشكل يخدم مصالح هذه الدول جميعًا.[1]

هذا النموذج من جهةٍ أخرى لا يُمكن إنجاحه من خلال نفس المقاربة الأورو–متوسطية الحالية، بل يجب طرح تساؤل حول وجود فضاء أورو–متوسطي موحد من الأساس، إذ يعتبر الكاتب الجزائري ***أكرم بلقايد*** أنه يجب علينا أنّ نعترف بعدم وجود ما يُسمى بالفضاء الأورو–متوسطي الموحد، وبأنّ وجوده لا يتعدى حدود الملتقيات واللقاءات الرسمية، في حين أنّ الواقع يُثبت وجود **فضاءات متوسطية عديدة**، وليس فضاءً واحدًا فحسب، خاصة مع التحولات التي شهدتها منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط منذ عام 2011.[2]

لذلك يقترح بشارة خضر مشروعًا أسماه "بالشراكة الإقليمية التفضيلية"، بحيث حاجج بأنّ مشروع برشلونة الذي يستهدف كل دول الاتحاد الأوروبي والمتوسط مجتمعةً لا يتعدى حدود الابهار، واقترح بدلاً من ذلك مشروعًا بعدد أقل من الدول يشمل دول المغرب العربي إضافةً إلى الدول الأوروبية المتوسطية الأساسية: فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، بحيث تكون إمكانية إنجاح الشراكة كبيرة مع وجود عدد محدود من الدول، وأنّ النجاح المرتقب لمثل هذا المشروع يمكن توسيعه فيما بعد ليشمل باقي الدول المتوسطية الأخرى، وعلى رأسها تركيا ومصر.[3]

---

[1] Prospective Économique du Monde Méditerranéen, **Régulations régionales de la mondialisation : Quelles recommandations pour la méditerranée ?** op. cit. pp. 50-51.

[2] Akram BELKAID, **Il faut accepter qu'il y ait plusieurs espaces méditerranéens**, in : Méditerranée : 30 voix pour bâtir un avenir commun. Paris : IPEMED : 2012. P. 35

[3] بشارة خضر، **أوروبا من أجل المتوسط**. مرجع سابق. ص. 287.

ومن أجل دفع مشروع الشراكة الأورو–متوسطية نحو الأمام، نقترح التركيز على النقاط الآتية كذلك، وذلك وفق منطق أولوياتي:

- **<u>إنشاء بنك أورو–متوسطي للاستثمار:</u>**

ولعل من أبرز الأفكار التي تنتظر التطبيق على المستوى الأورو–متوسطي، **استحداث بنك تنمية أورو–متوسطي**، إذ أنّ أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم تحوز على بنك إقليمي خاص بها، كالبنك الأوروبي للاستثمار، البنك الجديد للتنمية الخاص بتجمع بريكس، وغيرهما. وتكمن أهمية مثل هذا البنك في منح الثقة للمستثمرين المحليين والأجانب، وخصوصًا من حيث قيادة عمليات الاستثمار في منطقة جنوب المتوسط، خاصة من حيث البنية التحتية، وكذلك خلق مناصب الشغل.[1]

وفكرة إنشاء بنك أورو–متوسطي ليس فكرةً حديثة، بل تُمثل مقترحا قدمه الاتحاد الأوروبي نفسه عام 2001 لإنشاء **بنك أورو–متوسطي للاستثمار** على شاكلة البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية الذي تم إنشاؤه من طرف الجماعة الاقتصادية الأوروبية من أجل إعادة تعمير وتنمية دول أوروبا الشرقية عام 1990. وقامت المفوضية الأوروبية عام 2002 بدراسة مقترحين؛ الأول يتعلق بإنشاء بنك أورو–متوسطي مستقل عن البنك الأوروبي للاستثمار، أما الثاني فيتضمن إنشاء بنك أورو–متوسطي فرع عن البنك الأوروبي للاستثمار. غير أنّ هذه المقترحات قوبلت بالرفض من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية للاتحاد الأوروبي عام 2003، الذي فضل إدراج كافة أهداف البنك الذي كان من المزمع إنشاؤه في إطار **التسهيل الأورو–متوسطي للاستثمار والشراكة Facilité Euro-Méditerranéenne**

[1] Institut de Prospective Économique du Monde Méditerranéen, **l'Europe et la Méditerranée : propositions pour construire une grande région d'influence mondiale**, Paris : IPEMED, Avril 2013. P. 9.

d'Investissement et de Partenariat (FEMIP)، التي لا تزال تُعتبر الآلية الأساسية لتمويل الاستثمارات وتعزيز الشراكة على المستوى الأورو–متوسطي.[1]

- **محاربة الفساد بكافة أشكاله:**

ولعل من أهم ما يُمكن أن يدفع بالمشروع الأورو–متوسطي إلى الأمام السعي إلى **محاربة فعلية لظاهرة الفساد** في دول جنوب المتوسط خصوصًا، إذ تُعتبر هذه الظاهرة من أبرز الظواهر التي كبحت من تقدم هذه الدول بشكل عام. ورغم استحداث الاتحاد الأوروبي لما يُسمى بالمشروطية الإيجابية في إطار السياسة الأوروبية للجوار، إلاّ أنّ ذلك لا يُعتبر بحد ذاته كافيًا، بل ينبغي أن يترافق مع محاربة حقيقية لكل أشكال تهريب الأموال وتبييضها من دول جنوب المتوسط إلى دول الاتحاد الأوروبي، وكافة أشكال الفساد المالي المتفشية في دول جنوب المتوسط.[2]

ويَعتبر الاقتصادي الجزائري ***عبد الرحمان مبتول*** بأنّ الجزائر من خلال دعوتها إلى مراجعة اتفاق الشراكة بدعوى أنّه أنتج "علاقات غير متكافئة"، قامت بنوعٍ من "الهروب إلى الأمام" مع الاستمرار في العقلية "الشوفينية البيروقراطية" التي تُميز صناع القرار في الجزائر. إذ ذكر مبتول بأنّ "الخطاب الشوفيني المعادي للامبريالية من أجل تناسي المشكلات الداخلية، يُشبه ذلك القط الأسود الذي لا يمكن رؤيته في نفق أسود". لذلك اعتبر مبتول بأنّ الاتحاد الأوروبي غير مسؤول عن تنامي الفساد، سوء التسيير، وتفشي العقلية البيروقراطية في الاقتصاد الجزائري، بل صناع القرار في الجزائر هم المسؤولون عن فشله.[3]

---

[1] Sarah BOCHUD, **Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ?** Travail de Master, Département d'économie politique, Faculté des sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, 26 novembre 2008. Pp. 99-100.

[2] Ibid. p. 7

[3] Abderrahmane MEBTOUL, "Révision de l'accord d'association Algérie/Europe : pour un dialogue fructueux favorisant un partenariat gagnant/gagnant", Journal : **Réflexion**. Mardi 17 Janvier 2017 - 18:30

ومن أهم القوى المضادة للانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعلى التجارة العالمية حسب مبتول، يأتي **الفساد وسوء التسيير**، حيث أنّ المستثمر الأجنبي لا يُمكنه الاستثمار في مثل هذا المناخ. إضافةً إلى **سيطرة لوبيات الاستيراد** على الاقتصاد الجزائري، الذين أحصاهم مبتول في حوالي 100 لوبي يحتكرون حوالي 80% من الواردات، بما لهم من علاقات بصناع القرار من السياسيين والاقتصاديين، ما خلق نوعًا من **الدولة العميقة أو الشبكة** التي لا يُمكن تجاوزها إلاّ **بتبني إصلاحات هيكلية عميقة في الاقتصاد الجزائري، تقضي على العيوب المميزة له**، والتي صارت معروفة لدى الجميع: من احتكار للوبيات الاستيراد، سياسة الدعم التي تمارسها الحكومة، تخلف النظام البنكي، وغيرها.[1]

- **<u>ضرورة تعزيز التعاون الأورو–جزائري في مجال الطاقة:</u>**

إذا كان الاقتصاد الجزائري لا يزال قابعًا في ركن التبعية للمحروقات، فإنّ ذلك لا يعني وجوب عدم تركيز الجزائر على القطاع الطاقوي، بل بالعكس، يُعتبر التعاون بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في مجال الطاقات المتجددة، وبالخصوص في مجال الموارد الطاقوية غير التقليدية أمرًا بالغ الأهمية بالنسبة للجزائر، إذ تعتبر الجزائر صاحبة ثالث أكبر احتياطي عالمي من الغاز الصخري بعد الصين والأرجنتين باحتياطات قدرت بحوالي 706.9 تريليون متر مكعب،[2] مما قد يتيح لها حال نجاح عملية الاستغلال المزمع انطلاقها مستقبلاً بالتعاون مع شركة TOTAL الفرنسية تحديدًا إمكانية تغطية الطلب الداخلي، باعتبار أنّ شركة سوناطراك تعتزم إنتاج حوالي 30 مليار متر مكعب سنويا على الأقل مستقبلاً، ما يغطي نسبة كبيرة من الاستهلاك الداخلي للغاز.[3]

---

http://www.reflexiondz.net/Revision-de-l-accord-d-association-Algerie-Europe-pour-un-dialogue-fructueux-favorisant-un-partenariat-gagnant-gagnant_a44992.html

[1] Ibid.

[2] U.S. Energy Information Administration EIA, **Shale oil and shale gas resources are globally abundant** http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=14431

[3] Observatoire des multinationales, **Total et le gaz de schiste algérien**, basta (www.bastamag.net), Mars 2015, p. 11

والأهم من ذلك أيضًا، أنّ هذا المعطى يتيح للجزائر رفع قدرتها التصديرية من الغاز كذلك، بشكل يسمح لها بالرجوع وبقوة للمنافسة مع مجموعة من الدول، صارت تزاحم الجزائر في الأسواق الأوروبية، على شاكلة قطر التي أصبحت تُعتبر أول مصدر للغاز الطبيعي المسال Liquified Natural Gas نحو أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية التي قامت ولأول مرة بتصدير دفعات من الغاز الطبيعي نحو الاتحاد الأوروبي، عبر البرتغال شهر أبريل 2016. هذا دون إغفال الفاعل الطاقوي الأساسي في أوروبا؛ روسيا، إضافةً إلى إيران التي تعتزم تعزيز عمليات تصدير الغاز والنفط الطبيعيين نحو الاتحاد الأوروبي، خاصة بعد رفع الحصار الذي كان مفروضًا عليها في أعقاب التوقيع على الاتفاق النووي شهر يوليو 2015. ما يعني بأنّ الجزائر صارت مهددةً في سوقها الأساسية والتقليدية.[1]

لذلك فإنّ الجزائر التي "ستواصل العمل على تجسيد الشراكة التي تعاقدت عليها مع الاتحاد الأوروبي، ضمن تقاسم فعلي للمصالح" كما جاء في مخطط الحكومة الجزائرية المنشور شهر سبتمبر 2017،[2] لا يُمكنها إنجاح اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلاّ بالعمل على تغيير فلسفة ومنطق الاتفاق والعلاقات الأورو–متوسطية بشكل عام من جهة، ومن جهةٍ أخرى تبني إصلاحات داخلية عميقة للاقتصاد الجزائري. إضافةً إلى التركيز على الأطر التكاملية جنوب/جنوب، والتي يأتي على رأسها الإطاران المغاربي والإفريقي، دون إغفال تنويع علاقات التعاون مع الشريك الأوروبي في القطاع الطاقوي كذلك.

---

[1] Raphaël METAIS, **Ensuring Energy Security in Europe: The EU between a Market-based and a Geopolitical Approach**, Brugge: College of Europe, EU Diplomacy Paper 03 / 2013. p. 6

[2] الجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة**. الجزائر: مصالح الوزير الأول، سبتمبر 2017. ص. 44. المخطط متوفر على الرابط الآتي: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf

خلاصة الفصل.

حاولنا في هذا الفصل الأخير من الدراسة إجراء تقييم شامل وفق مقاربة في الاقتصاد السياسي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بحيث بدأنا الفصل أولاً بإثبات صحة الدعاوي المتعلقة بتأكيد الجزائر المستمر على أنّ الاتفاق أنتج علاقات غير متكافئة بين الطرفين، إذ ظهر أنّ اتفاق الشراكة من حيث آثاره الاستاتيكية على الاقتصاد الجزائري، كرس لنوع من تبعية الجزائر للسوق الأوروبية، كما لم يعد الاتفاق بالنفع على المستهلك الجزائري كذلك، من حيث بقاء مختلف أسعار الاستهلاك وكذلك التضخم مرتفعة.

من جهةٍ ثانية فإنّ مختلف الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية التي جرى تقديمها، تثبت كذلك محدودية الآثار الاقتصادية الديناميكية للاتفاق على الاقتصاد الجزائري، من حيث ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة الأوروبية وغير الأوروبية، وكذلك ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري، وعدم انفتاحه على الإبداع وما يسمى باقتصاد المعرفة، رغم وجود برامج أورو–جزائرية متعددة تسعى لتحقيق هذه الأهداف.

نفس الأمر تقريبًا ينطبق على الآثار غير الاقتصادية للاتفاق على الجزائر، خاصة وسط وجود أطر مقابلة أكثر فاعلية على مستوى التعاون الأمني الأورو–جزائري تحديدًا، كإطار 5+5، والحوار المتوسطي الذي يرعاه حلف شمال الأطلسي.

ولذلك خلصنا في الأخير إلى أنّ مراجعة الاتفاق ومشروع الشراكة الأورو–متوسطية بشكل عام من حيث الفلسفة وطريقة العمل ضرورية، ليس من أجل تجاوز هذا الاتفاق، ولكن لاستغلاله بشكل أفضل، وذلك لن يتأتى حسبنا إلا بسعي الجزائر نحو تعميق التكامل جنوب–جنوب، بما يخدم المحور الأورو–جزائري، ومن جهة أخرى سعي الطرفان الجزائري والأوروبي معًا، وكل الدول الأورو–متوسطية بشكل عام نحو تبني مقاربة جديدة للتعاون فيما بينها

الخاتمة

لقد تكاثر عدد التجمعات الاقتصادية الإقليمية في العالم منذ تسعينيات القرن العشرين تحديدًا، وأخذت أشكال هذه التجمعات تتباين وتتجدد، من حيث أنها لم تعد مقتصرة على الدول المتقدمة فحسب، بل إنّ الدول النامية صارت تتجه كذلك نحو مسارات التكامل الاقتصادي الإقليمي، من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، التي من أهمها الاندماج السلس في مسار العولمة الاقتصادية، وكذلك معالجة الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاداتها، خاصة إذا شملت هذه الاتفاقيات دولاً متقدمة وأخرى نامية في آن، كما هو الحال بالنسبة لمشروع برشلونة واتفاقيات الشراكة الثنائية التي تندرج في إطاره.

ومن بين الدول التي انتهجت هذه المسارات نجد الجزائر، وذلك على مستويات أربع: إفريقي، عربي، مغاربي، وأورو–متوسطي. ولعلّ اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هو أبرز هذه الاتفاقيات التي استعانت بها الجزائر من أجل تحقيق ليس فقط مجموعة من الأهداف التجارية المتمثلة في تعزيز التبادلات التجارية بين الطرفين، ولكن أيضا تحقيق مجموعة من الأهداف الديناميكية، كجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نقل التكنولوجيا، والخروج من التبعية للمحروقات.

وعليه، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة **بدراسة آثار هذه الاتفاقيات الاقتصادية الاقليمية على الاقتصاد الجزائري، ثم التركيز على حالة اتفاق الشراكة الأورو–جزائري ودراسة آثاره الاستاتيكية والديناميكية الاقتصادية وغير الاقتصادية على الجزائر، من أجل تقديم تقييم شامل، لا يشمل الجوانب الاقتصادية للاتفاق وحدها، ولا الجوانب غير الاقتصادية منفردةً، بل مختلف هذه الجوانب مجتمعةً، ومن ثمة الوقوف عند مختلف الاختلالات والعراقيل التي عرقلت تحقيق أهداف هذا الاتفاق، وكيف السبيل إلى تجاوزها بما يخدم مصلحة الجزائر تحديدًا.**

- **<u>اختبار فرضيات الدراسة (نتائج الدراسة):</u>**

وقد طرح الباحث مجموعة من الفرضيات، من أجل قياس مدى صحتها، ليصل إلى ما يلي:

أما الفرضية الأولى: **ساهم تعثر اندماج الجزائر في مسار العولمة الاقتصادية، وكذلك تبعات انخفاض أسعار المحروقات منذ منتصف 2014 في دفع توجهها نحو الإقليمية.** فقد أثبتنا صحتها في الفصل الثاني من أول باب من الدراسة، حيث أنّ تعثر اندماج الجزائر في الإطار متعدد الأطراف متمثلا في منظمة التجارة العالمية، وكذلك معاناتها مع مؤسسات بريتون وودز في تسعينيات القرن الماضي قد دفعاها نحو الاتجاه لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

كما أنّ مختلف الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، والمتمثلة أساسًا في التبعية للمحروقات، وخاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية منذ منتصف عام 2014، قد أدّت إلى دعوة الجزائر لمراجعة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك بداية الحديث عن ضرورة التوجه جنوبًا نحو إفريقيا تحديدًا، من أجل دفع مستويات النمو بما يخدم مسار التنمية أساسًا.

في ما يخص الفرضية الثانية: **أدى عدم إيلاء أهمية للأطر التكاملية المغاربية، العربية، والافريقية من قبل الجزائر إلى مراهنتها على خيار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.** فقد أثبتنا صحتها النسبية، إذ قمنا بدراسة مختلف مخرجات العمليات التكاملية للجزائر على مستوى هذه المحاور، ووصلنا بعد إيراد مجموعة من البيانات الكمية وغير الكمية إلى نتيجة تفيد بعدم وجود نتائج إيجابية معتبرة لها على الاقتصاد الجزائري، وعلى الجزائر بشكل عام. وهذا يُعتبر بحد ذاته دافعًا للجزائر نحو تفضيل التركيز على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حساب هذه الأطر.

أما فيما يخص الفرضية الثالثة: **أدى اتفاق الشراكة الأورو-جزائري إلى علاقاتٍ غير متوازنة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خصوصًا في الجانب الاقتصادي..** فبعد دراسة حالة اتفاق الشراكة بين

الاتحاد الأوروبي وآثاره الاستاتيكية والديناميكية الاقتصادية وغير الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري، نثبت نسبيا صحة هذه الفرضية، إذ أنّ النتائج السلبية للاتفاق بالنسبة للجزائر لم تنحصر في الجوانب الاقتصادية فحسب، بل تعدتها نحو الجوانب غير الاقتصادية، من حيث استنتاج محدودية اتفاق الشراكة في معالجة مجموعة من المشكلات المشتركة، كالهجرة غير الشرعية. إضافةً إلى توفر مجموعة من الأطر الموازية تعتبر أكثر فاعلية وإنتاجية على مستوى التعاون الأمني تحديدًا، كإطار 5+5 مثلاً.

- **<u>استنتاجات:</u>**

بعد اختبار الفرضيات السابق ذكرها، وبعد الدراسة التي قدمناها، وصلنا إلى مجموعة الاستنتاجات الآتية:

– أنّ مفهوم الإقليمية قد تغير مضمونه بشكل كبير، خاصة مع بروز طروحات الإقليمية الجديدة، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية الإقليمية تتميز بالكثرة، التنوع، التمايز، التشابك، والتمازج في العضوية بين الدول المتقدمة والدول النامية في آن.

– أنّ الجزائر واجهت ولا زالت تواجه صعوبات للاندماج في مسار العولمة الاقتصادية، وبالتحديد في منظمة التجارة العالمية، وفي التعامل مع المؤسسات المالية الدولية كذلك، ويعتبر ذلك من أسباب توجه الجزائر نحو الإقليمية.

– الجزائر التي تعاني منذ سنوات من أزمة مرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، صار ذلك بمثابة دافع لها للبحث عن بدائل وحلول من أجل تصحيح وضع اقتصادها، ومن بين هذه البدائل البحث عن تفعيل التكامل مع الدول النامية في الأطر المغاربية، العربية، والإفريقية، وكذلك إعادة النظر في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

– لاحظنا في الفصل الثاني من الباب الأول أنّ الجزائر ورغم الجهود التكاملية المبذولة في الإطار المغاربي (اتحاد المغرب العربي)، العربي (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، والإفريقي، لم تستفد كثيرًا من هذه التجارب التكاملية سواءً من حيث الآثار التجارية والديناميكية لها على الاقتصاد الجزائري، أو من حيث الآثار غير الاقتصادية كذلك، ما شكل دافعًا للجزائر للتوجه نحو توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ولكن على حساب الأطر السابقة.

– بالنسبة لاتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وبعد استعراض الآثار التجارية وغير التجارية له على الاقتصاد الجزائري، لاحظنا أنّ مختلف الأهداف التي كانت تستهدف الجزائر تحقيقها، خاصة من حيث استقطاب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الأوروبي، نقل التكنولوجيا، وباقي الآثار الديناميكية والاستاتيكية؛ لم تتحقق بشكل يرضي طموحات الطرف الجزائري، باستثناء جزئية ارتفاع حركة التبادل التجاري بين الطرفين، ولكن لصالح الطرف الأوروبي، بشكل جعل من الجزائر بمثابة سوق لتصريف مختلف المنتجات الأوروبية، في مقابل خسائر جمركية كبيرة تسببت بها عملية التفكيك الجمركي بالنسبة للجزائر.

هذا الذي دفع الجزائر عام 2012 إلى تمديد عملية الانتهاء من التفكيك الجمركي إلى غاية 2020 بدلاً من 2017، ثم دعوتها إلى إعادة النظر في مضمون اتفاق الشراكة، من خلال توقيعها لوثيقة مراجعة الاتفاق عام 2016، مدفوعةً بأوضاعها الاقتصادية الداخلية خصوصًا.

– من بين الاستنتاجات التي وصلنا إليها كذلك، أنّ القول بأنّ اتفاق الشراكة قد أتى بنتائج إيجابية من حيث الآثار الديناميكية غير الاقتصادية، المتعلقة خاصة بتعزيز التعاون الأمني والسياسي وغير ذلك، غير ذي حجة، لأنّ التعاون في هذه الميادين يتجلى أكثر على مستوى أطر أخرى، كحوار 5+5، والحوار المتوسطي في إطار حلف الأطلسي.

– أنّ الاتحاد الأوروبي يستهدف بالدرجة الأولى والأخيرة تحقيق مصالحه مع الجزائر وعلى المستوى المتوسطي بشكل عام، من خلال مختلف أطر التكامل الأورو–متوسطي، خاصة من خلال سعيه لتحقيق مجموعة من الأهداف الجيو–بوليتيكية، والتي من أهمها جعل منطقة المتوسط بمثابة منطقة "تابعة" للاتحاد.

– أنّ الفلسفة التي قامت عليها مختلف أطر التكامل الأورو–متوسطي: مشروع برشلونة، السياسة الأوروبية للجوار، الاتحاد من أجل المتوسط، وغيرها، لا تتضمن مساعدة الدول الأقل نموا ومن بينها الجزائر، على تحقيق تنمية حقيقية، ومعالجة لمختلف مشكلاتها الاقتصادية، والتي من أهمها التبعية للمحروقات.

لذلك فإنّ دعوة الجزائر إلى مراجعة اتفاق الشراكة لا ينبغي أن ينحصر في مجموعةٍ من التوصيات أو الوعود كما جاء في وثيقة مراجعة اتفاق الشراكة لعام 2016، بل بالدعوة إلى مقاربة جديدة للعملية التكاملية الأورو–متوسطية بشكل عام، ولن يتأتى ذلك إلا بتعزيز القدرة التفاوضية للجزائر، عن طريق تعزيز التكامل مع مجموعة من الدول النامية، وعلى المستويين المغاربي والإفريقي خصوصًا، وفق منطق الإقليمية الجديدة.

وذلك لن يعود بالنفع بالنسبة للجزائر في جزئية تعزيز قدرتها التفاوضية فحسب، بل سيؤدي كذلك إلى تعزيز الآثار الديناميكية لاتفاق الشراكة، خاصة من حيث استقطاب مزيد من الاستثمارات الأوروبية، حيث سيجد المستثمرون أنفسهم أمام سوقٍ أوسع، ومنطقة أكثر تكاملاً، بما يُعزز عوامل الثقة لديهم في المتعامل الجزائري.

بيد أن دراسة الباحث إلى دراسات مكملة، خاصة من حيث التكامل جنوب–جنوب، أي البحث في سبل تفعيل هذه الأطر من خلال مجموعة من الدراسات. كما يُمكن إجراء دراسات مقارنة بين اتفاق الشراكة ومشروع برشلونة بشكل عام من جهة، والأطر التكاملية شمال/جنوب الأخرى، كمنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) من جهة أخرى. إضافةً إلى إمكانية إجراء دراسات أكثر تعمقًا لجانب من جوانب اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وذلك من أجل جعل الاتفاق أكثر فاعلية بالنسبة للجزائر خصوصًا.

المصادر

والمراجع

- ***المراجع باللغة العربية:***

- **الكتب والمؤلفات العامة:**

1. أبو ستيت، فؤاد. **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، المزايا والمعوقات،** (مصر: جامعة حلوان، سنة النشر غير مذكورة).
2. بخوش، مصطفى. **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة،** (القاهرة: دار الفجر، 2006).
3. بن خليف، عبد الوهاب. **اتحاد المغرب العربي: بين حسابات الساسة وطموحات الشارع،** (الجزائر: دار طليطلة، 2010).
4. بن عنتر، عبد النور. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي.** (الجزائر: المكتبة العصرية، 2005).
5. تومي، عبد القادر. **العولمة، فلسفتها، مظاهرها، تأثيراتها،** (الجزائر: مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2009م).
6. خضر، بشارة. **أوروبا من أجل المتوسط: من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008).** تر: سليمان الرياشي. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
7. عبد المجيد، محمد توفيق، **العولمة والتكتلات الاقتصادية، إشكالية للتناقض أم للتضافر في القرن الحادي والعشرين،** ط.1 (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2013م).
8. عطوان، خضر عباس. والسعدي، إخلاص قاسم نافل. **الإقليمية الجديدة، رؤية في إمكانية تفعيل مشروع التكامل الاقتصادي العربي،** (بغداد: مركز الدراسات القانونية والسياسية، جامعة النهرين، السنة غير مذكورة).
9. العفاس، عمر إبراهيم. **نظريات التكامل الدولي الإقليمي،** (ليبيا: منشورات جامعة قان يونس، 2008).
10. عفيفي، سامي حاتم. **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية: التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق،** الكتاب الثاني. (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2005).
11. عياد، محمد سمير. **التكامل الدولي: دراسة في النظريات والتجارب،** (الجزائر: دار الأمة، 2013).

12. كبداني، محمد. **التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية.** في: كتاب الملتقى الوطني الأول حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة. (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم، 23 و24 أفريل 2012).

13. غريفيش، مارتن، وأوكالاهان، تيري. المفاهيم **الأساسية في العلاقات الدولية،** (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).

14. فاخر، أماني. **دور الإقليمية في الاقتصاد العالمي في ظل العولمة،** (مصر: جامعة حلوان، السنة غير مذكورة).

15. مصباح، عامر. **نظريات تحليل التكامل الدولي،** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008).

16. معراف، إسماعيل. **التكتلات الاقتصادية الإقليمية،** ط.2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).

- **المقالات والدراسات المنشورة:**

17. ببيلي، محمود. "الاتفاقيات التجارية الإقليمية"، **المركز الوطني للسياسات الزراعية** (سوريا: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي)، أبريل 2008.

18. بطاهر، علي. "سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (جامعة الشلف)، العدد الأول، السداسي الثاني 2004. ص–ص. 179–212.

19. بن عنتر، عبد النور. **"الربيع العربي" والخيارات الاستراتيجية الأورو–أطلسية.** مركز الجزيرة للدراسات (الدوحة)، 2 فبراير 2012.

20. بهلولي، فيصل. "التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورو–متوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية"، **مجلة الباحث** (جامعة ورقلة)، عدد 2012/11. ص–ص. 111–122.

21. بوبوش، محمد. "الاندماج الاقتصادي المغاربي مع الاتحاد الأوروبي"، **المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية،** عدد 80، مايو–يونيو 2008. ص–ص. 157–176.

22. بوتون، جيمس م. برادفور جونيور، كولن أ. "الحوكمة العالمية: قوى فاعلة جديدة فواعل جديدة". **التمويل والتنمية**، (صندوق النقد الدولي)، ديسمبر 2007. ص–ص. 10–14.

23. بودري، شريف. "جدوى سياسة تخفيض الدينار الجزائري لمواجهة تداعيات الصدمة النفطية"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا** (جامعة الشلف)، العدد السادس عشر، السداسي الأول 2017. ص–ص. 135–152.

24. توات، عثمان. عيه، عبد الرحمان. "تطور التجارة الخارجية للجزائر مع البلدان العربية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية". **بحوث اقتصادية عربية** (مركز دراسات الوحدة العربية)، العددان 53–54، شتاء–ربيع 2011. ص ص. 111–126.

25. الحربي، سليمان عبد الله. "مفهوم النظام الدولي الإقليمي"، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية** (الكويت)، الحولية 32، 2011.

26. عزيزة، سمينة. "الشراكة الأورو–جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة **الباحث**. عدد 9، 2011. ص–ص. 151–163.

27. علاوي، محمد لحسن. "الإقليمية الجديدة، المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **مجلة الباحث**، عدد 07، 2010/2009. ص–ص. 107–122.

28. الفيلالي، فاطمة الزهراء. "الجزائر وقضايا الأمن في حوض المتوسط: الواقع والآفاق"، **شؤون الأوسط** (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق)، 2006. ص–ص. 147–170.

29. كربالي، بغداد. "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، **مجلة العلوم الإنسانية** (جامعة محمد خيضر، بسكرة)، العدد 8، جانفي 2005.

30. الكواز، أحمد. "التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي"، **جسر التنمية** (المعهد العربي للتخطيط بالكويت)، العدد 81، مارس 2009.

31. مقعاش، مراد. **التهديدات الأمنية في المتوسط وأثرها في علاقات الأمن والتعاون الأورو – جزائري**، المركز الديمقراطي العربي، على: http://democraticac.de/?tag=الهجرة-غير-الشرعية

32. نوري، منير. "تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية". **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، عدد 4، جوان 2006. ص–ص. 21–48.

33. نيكلز، بنجامين. **المغرب ينخرط في تجمّع دول الساحل**، معهد كارنيغي (واشنطن)، 03 كانون الثاني/يناير 2013، http://carnegieendowment.org/sada/50491

- **الدراسات غير المنشورة:**

34. بن عزوز، محمد. **الاقتصاد الجزائري وإشكالية الاندماج الاقتصادي الإقليمي في ظل البحث عن البدائل المتاحة للفترة 1990–2007**، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010.

35. بيبي، يوسف. **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

36. رميدي، عبد الوهاب. **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في عصر العولمة وتفعيل التكامل الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006.

37. طالبي، بدر الدين. **الشراكة الأورو–متوسطية وآثارها على اقتصاديات المغرب العربي، دراسة حالة القطاع الزراعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011/2010.

38. عابد، شريط. **دراسة تحليلية لواقع وآفاق الشراكة الاقتصادية الأورو–متوسطية –حالة دول المغرب العربي**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر: 2004/2003.

39. علاوي، محمد لحسن. **الاقتصاديات العربية بين حتمية الإقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010/2009.

40. موهوبي، كمال. **البعد الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية**، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2011.

41. يوسفي، أمال. **العلاقات الأورو–مغاربية من اتفاقيات التعاون إلى اتفاقيات الشراكة**، أطروحة دكتوراه في القانون الدولي، كلية الحقوق بجامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.

- **التقارير والوثائق الرسمية:**

42. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 32، الجزائر: ديسمبر 2015.

43. بنك الجزائر، **النشرة الإحصائية الثلاثية**، رقم 37، الجزائر: مارس 2017.

44. البنك العالمي، **نسبة نمو الناتج المحلي الخام**، http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG/countries/DZ-XT?display=graph

45. جامعة الدول العربية، **إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، القاهرة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة، 1997/2/19.

46. جامعة الدول العربية، **معاهدة للدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول جامعة الدول العربية وملحقها العسكري**، 13 أبريل 1950. موجودة على الرابط الآتي: http://www.lasportal.org/ar/legalnetwork/Pages/agreements_details.aspx?RID=6

47. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية**، القرار 3281 الصادر عن الجلسة العامة للجمعية العامة، 4 ديسمبر 1974.

48. الجمعية العامة للأمم المتحدة، **إعلان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد**، القرار 3201 الصادر عن الدورة الاستثنائية السادسة للجمعية العامة، 1 مايو 1974.

49. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مخطط عمل الحكومة**. الجزائر: مصالح الوزير الأول، سبتمبر 2017. المخطط متوفر على الرابط الآتي: http://www.premier-ministre.gov.dz/ressources/front/files/pdf/plans-d-actions/plan-d-action-du-gouvernement-2017-ar.pdf

50. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **مرسوم رئاسي يتضمن التصديق على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية**، الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 49، 8 أوت 2004.

51. حلف شمال الأطلسي، **التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط الموسع**، بروكسل: ناتو، 2005.

52. الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، **إعلان برشلونة الذي تم تبنيه في المؤتمر الأورو-متوسطي في 27 و28 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام 1995**، **http://anhri.net/docs/undocs/pd.shtml**.

53. صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**. تقرير إلكتروني (PDF). 25 أفريل 2016.

54. صندوق النقد العربي، **نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية**، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2015.

55. المجلس الشعبي الوطني، **التقرير التمهيدي عن مشروع قانون المالية لسنة 2016**، الجزائر: لجنة المالية والميزانية بالمجلس الشعبي الوطني، الفترة التشريعية السابعة، دورة الخريف 2015، نوفمبر 2015.

56. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **المؤشر العربي 2016**. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

57. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات النامية والانتقالية**، جنيف: 28-30 يناير 2013.

58. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار**. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015.

59. منظمة الوحدة الإفريقية، **القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي**، أديس أبابا: منظمة الوحدة الإفريقية، 11 يوليو 2000.

60. هيئة الأمم المتحدة، **ميثاق الأمم المتحدة**، http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html

61. وزارة التجارة، **اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية**، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=itifakiachar

62. وزارة التجارة، **كلمة السيد وزير التجارة: يوم تحسيسي وإعلامي حول المخطط الجديد لتفكيك التعاريف الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**، الجزائر: فندق شيراطون، 2012/8/28. http://www.mincommerce.gov.dz/seminaire/semn280812/allocministr.pdf

63. وزارة التجارة، **بيان وزارة الشؤون الخارجية: اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حول مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي**، 2012/8/23، http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers12/dzue091ar.pdf

- **القواميس والموسوعات:**

64. إيفانز، غراهام. ونوينهام. جيفري. **قاموس بنغوين للعلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث. (دبي: مركز الخليج للأبحاث: 2004).

65. الكيالي، عبد الوهاب. **موسوعة السياسة**، ج1 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979).

66. **قاموس المعاني الالكتروني:** http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ .

- ***المراجع باللغات الأجنبية:***

1- باللغة الانجليزية:

- **Books :**

67. BALASSA, Bella. **The theory of economic integration**, (Connecticut, USA: Greenwood Publishing Group, 1961).

68. BALDWIN, Richard E. **The causes of regionalism**, (Oxford: Blackwell Publishers, 1997).

69. CAI, Kevin G. **The politics of economic regionalism**, *International political economy series*, (Hampshire, England: Palgrave Macmillan, 2010).

70. CORDEN, Max. **Economies of scale and customs union theory**, in: Trading blocs, by: Jagdish BHAGWATI, Pravin KRISHNA & Arvind PANAGARIYA. (Massachusetts: The MIT Press, 1999).

71. FARRELL Mary and others, **Global politics of regionalism**, (London: Pluto Press, 2005).

72. KEOHANE, Robert & NYE, Joseph. **Power and interdependence**, Foreword by: Fareed ZAKARIA, 4th Ed. (New Jersey: Pearson, 2012).

73. KHADER, Bichara. **The European Union and the Arab World: from the Rome treaty to the Arab Spring**, (Malta: Mediterranean Academy of Diplomatic Studies, March 2013).

74. MATTLI, Walter. **The logic of regional integration**. (United Kingdom: Cambridge University Press, 1990).

75. PACE, Michelle. **The politics of regional identity, meddling with the mediterranean**, *The new international relations series*, (Routledge; 1st edition, October 3, 2007).

76. ROBSON, Peter. **The economics of international integration**, 4th Ed. (London: Routledge, 1998).

77. ROUIS, Mustapha & TABOR, Steven R. **Regional economic integration in the Middle East and North Africa**. (Washington: The World Bank, 2013).

78. SCHIFF, Maurice & WINTERS, Alan. **Regional integration and development**, (Washington: The World Bank, 2003).

79. VINER, Jacob. **The customs union issue**, (New York: Oxford University Press, 2014).

- **Articles and studies:**

80. ABU-DALBOUH, Walid Khalid. "Conceptualizing stability within the Euro-Mediterranean Partnership", **Jordan Journal of Social Sciences**, Volume 5, N°3, 2012. pp. 477-493.

81. AMOS Jr., Orley. M. K. Miller, Ronald. Kim, Sunhoo."Regional Economic Integration and the Formation of Global Trading Blocs: A Historical Analysis of the 1980s"; **Modern Economy**, 3, 2012,

82. BALASSA, Bella. "Economic integration".in **The new Palgrave dictionary of economics**، (London: Macmillan, 1987).

83. BARARI, Hassan A. & SAIF, Ibrahim H. "The Agadir declaration, the Euro-Med Partnership and the potential to foster Arab economic integration", Amman**: Dirasat**, Vol 32, N° 3. 2005. pp. 659-670.

84. BENZAROUR, Choukri. **Macroeconomic Policies for Structural adjustment policies**, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/14980/ MPRA Paper No. 14980, posted 2. May 2009 14:16 UTC.

85. BERGSTEN, Fred. **Whither APEC ? The progress to date and Agenda to the future**, Washington: Institute for International Economics, Special report 9, October 1997.

86. BRAND, Joseph L. "The new world order of Regional Trading Blocs", **American University International Law Review**, Vol. 8, N°1, 1992. PP. 155-181.

87. Collège International des Sciences du Territoire, **ITAN in brief – The Neighbourhoods, a new driver for European growth**, Paris : Université Paris Diderot UFR GHSS, http://www.gis-cist.fr/en/portfolio/itan_dossier6/

88. DESSUS, Sebastien & SUWA, Akiko. **Regional integration and internal reforms in the Mediterranean area**, Paris: Development Centre of The ORGANISATION FOR ECONOMIC CO-OPERATION AND DEVELOPMENT (OECD), 2000.

89. ESCRIBANO, Gonzalo. **The impact of low oil prices on Algeria**, Columbia: Center on Global Energy Policy, October 2016.

90. FOXLEY Alejandro, **Regional Trade Blocs**, Massachusetts: Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

91. GOUGH, Gordon M. & VENKATARAMANY,Sivakumar."Regional economic cooperation", **International business and economics research journal**, Vol. 5, N° 2, February 2006. PP. 49-60.

92. HAOKIP, Thongkholal. "Recent trends in regional integration and the Indian experience", **International area studies review**, 15(4), 2012. PP. 377-392.

93. HUFBAUER, Gary Clyde & BRUNEL, Claire. "Maghreb Regional and global integration", Washington: **Peterson Institute for International Economics**, September 2008.

94. KREININ Mordechai E & G. PLUMMER Michael. **The theory of preferential trading arrangements: an overview**, Downloaded from Elgar Online at 04/29/2015 04:45:25PM.

95. LIPSEY, Richard "The theory of customs unions: A general survey". **Economic Journal**, Vol. 70. 1960. 496-513.

96. MACHLUP, Fritz. **The history of thought on economic integration**, Not mentioned, February 1975, N° 75-25.

97. MANSFIELD Edward D. & MILNER Helen V. "The new wave of regionalism", **International Organization**, 53, 3, summer 1999. PP. 589-627.

98. METAIS, Raphaël. **Ensuring Energy Security in Europe: The EU between a Market-based and a Geopolitical Approach**, Brugge: College of Europe, EU Diplomacy Paper 03 / 2013.

99. MITRANY, David. "The functional approach in historical perspective", **International Affairs** (Royal Institute of International Affairs), Vol. 47, N° 3, July 1971. pp. 532-543.

100. SCHIFF, Maurice & WINTERS, Alan. " Dynamics and Politics in Regional Integration Arrangements: An Introduction.". **The World Bank economic review**. Vol. 12. N° 2. PP. 177 – 195.

101. SCHOTT. Jeffrey J. The future of the multilateral trading system in a multi-polar world. **Deutsches Institut für Entwicklungspolitik,** Bonn: 8/2008.

102. SHAMS, Rasul. **Regional integration in developing countries : some lessons based on case studies**, Hambourg Institute of International Economics, Discussion paper n°251, 2003.

103. VAN LANGENHOVE, Luke. **Theorising Regionhood**, Bruges (Belgium): United Nations University/Comparative Regional Integration Studies (UNU/CRIS), W 2003/1.

- **Reports and Official Documents:**

104. Central Intelligence Agency, **The World Factbook : Algeria**, **https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/**

105. Cornell University, INSEAD, and WIPO (2015). **The Global Innovation Index 2015: Effective Innovation Policies for Development**, Fontainebleau, Ithaca, and Geneva: 2015.

106. Economic Commission for Africa, **Assessing regional integration in Africa 2: Rationalizing regional economic communities**. Addis Ababa: African Union. May 2006.

107. European Border and Coast Guard Agency (FRONTEX), **Frontex Risk Analysis Network Quarterly Reports (From 2010 to 2015)**, see: http://frontex.europa.eu/publications/

108. European Commission, **European Neighbourhood and partnership instrument 2007-2013**, Brussels : EC : Directorate General Development and Cooperation – EuropeAid, 2014.

109. European Commission (Directorate-General for Trade), **Algeria : Main indicators**, 4/5/2015. **http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_111616.pdf**

110. European Commission, **European Neighbourhood and Partnership Instrument (ENPI)**, http://ec.europa.eu/europeaid/funding/european-neighbourhood-and-partnership-instrument-enpi_en

111. European Commission, **Review of the European Neighborhood Policy**, Brussels: High Representative of the Union for Foreign Affairs and Security Policy, 18/11/2015.

112. European Parliament, **The euromed region after the Arab Spring and the new generation of DCFTAs**, Brussels : Directorate-General for External Policies of the Union, 2014.

113. EY, **Investors vote remain in Europe : EY's Attractiveness Survey 2017**. EY : May 2017.

114. Fund For Peace, **Fragile States Ranking 2016**, http://fsi.fundforpeace.org/rankings-2016

115. Fraser Institute, **Economic Freedom of the World**, (Vancouver : Fraser Institute, 2017).

116. Freedom House, **Freedom in the world 2017**, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2017

117. General Agreement on Tariffs and Trade, **Text of the General Agreement**, (Geneva: GATT, July 1986).

118. General Agreement on Trade in Services, https://www.wto.org/english/docs_e/legal_e/26-gats.pdf

119. International Monetary Fund. **World Economic Outlook: Too Slow for Too Long**. Washington: International Monetary Fund, Publication Services, April 2016.

120. International Monetary Fund, **Algeria: IMF Country Report No. 16/127.** Washington: International Monetary Fund, Publication Services, May 2016.

121. International Monetary Fund, **World Economic Outlook Database**, https://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2015/02/weodata/weoselser.aspx?a=&c=612&t=1

122. Kingdom of Morocco Ministry of Foreign Trade & Economic Commission for Africa, Office of North Africa, **Regional Integration in North Africa: what linkages to the world economy**, North Africa Development Forum: Trade for growth and job creation, Marrakech: K.M. & U .N. 19-20 February 2007.

123. Organization of African Unity, **Lagos plan of action for the economic development of Africa 1980-2000**, Addis Ababa: OAU, April 1980.

124. Organization of African Unity, **Treaty establishing The African Economic Community**, Addis Ababa: OAU, 3 June 1991.

125. The Heritage Foundation, **2017 Index of Economic freedom**, Washington: The Heritage Foundation, 2017. http://www.heritage.org/index/ranking

126. The World Bank, **Algeria**, http://data.worldbank.org/country/algeria

127. Transparency International, **Corruption Index 2016**, https://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016#table

128. UNCTAD, **FDI flows in the host economy, by geographical origin : Algeria** http://unctad.org/Sections/dite_fdistat/docs/webdiaeia2014d3_DZA.pdf

129. United Nations: General Assembly, **A fair globalization: Creating opportunities for all**. Geneva: International Labour Office, February 2004.

130. United Nations Conference on Trade and Development, **World Investment Report 2016**, Geneva: UNCTAD, 2016. Annexe 1.

131. United Nations, **Competing in a changing Europe**, New York and Geneva: Economic Commission for Europe, 2006.

132. United Nations Conference on Trade and Development**, UNCTAD STAT**, **http://unctadstat.unctad.org/wds**

133. United Nations, Economic Commission for Africa, **History of Africa's Regional Integration Efforts**, http://www.uneca.org/oria/pages/history-background-africas-regional-integration-efforts

134. U.S. Energy Information Administration EIA, **Shale oil and shale gas resources are globally abundant** http://www.eia.gov/todayinenergy/detail.cfm?id=14431

135. World Bank Group. **Doing Business Index 2016**, Washington, DC: World Bank, 2016.

136. World Economic Forum, **The global competitiveness report 2015-2016,** Geneva: WEF: 2016.

2- باللغة الفرنسية:

- **Livres et ouvrages :**

137. AMIN, Samir & EL KENZ, Ali. **Le monde méditerranéen postcolonial**, (Alger : Dhakiret el ouma, 2012).

138. AMIN, Samir, **Au-delà du capitalisme sénile** (Paris : Presses Universitaires De France, 2001).

139. AMIN, Samir, **L'échange inégal et la loi de la valeur.** (Paris : Anthropos, 1988).

140. BACH, Daniel. "Régionalismes, Régionalisation, et Globalisation", in : Mamoudou GAZIBOU et Céline THIRIAUT, **L'Afrique en science politique**, (Paris : Karthala, 2009).

141. BECKOUCHE, Pierre, **Les régions NORD-SUD**, (Paris : Éditions BELEN, 2008).

142. BEKENNICHE, Otmane. **Le partenariat euro-méditerranéen, les enjeux**, (Alger : Office des Publications Universitaires, 2011).

143. BELKAID, Akram, **Il faut accepter qu'il y ait plusieurs espaces méditerranéens**, in : Méditerranée : 30 voix pour bâtir un avenir commun. Paris : IPEMED : 2012.

144. BERAUD, Philippe. PERRAULT, Jean-Louis, SY, Omar, **Géo-économie de la coopération européenne, de Yaoundé à Barcelone**, *Collection : Économies en développement*, (Paris, Éditions Maison neuve & Larose, 1999).

145. COHEN-HADRIA, Emmanuel. U**ne nouvelle architecture sécuritaire en Méditerranée ? Quel rôle pour l'UE ?** in : Annuaire IEMED de la méditerranée, Barcelona : Institut Européen de la Méditerranée, 2016.

146. FOUGIER, Eddy. **Dictionnaire analytique de l'altermondialisme**, (Paris : Ellipses édition, 2006).

147. GABAS, Jean-Jacques. **NORD-SUD, l'impossible coopération**, (Paris : Presses de sciences po, 2002).

148. HUGON, Philippe. **Les économies en développement à l'heure de la régionalisation**, (Paris: Éditions KARTHALA, 2003).

149. LANNON, Erwan. **L'entrée en vigueur du nouvel Instrument européen de voisinage et la négociation des « zones de libre-échange complet et approfondi » : une politique européenne de voisinage à plusieurs vitesses**. In : Annuaire IEMED de la méditerranée, Barcelone : Institut Européen de la Méditerranée : 2014. Pp. 247-251.

150. MARIE HENRY**,** Gérard. **L'OMC**, (France : Groupe Studyrama, 2006).

151. OMAN, Charles. "Globalisation, Régionalisation et développement" in ,Michel DRON et Marie DE LATTRE-GASQUET, directeurs, **Politiques d'aide et recherche**

agricole, Collection : *Sciences en question*, (Versailles : Editions Quae, 2001). PP. 20-45.

152. REGNAULT, Henri & CATIN, Maurice. **Le sud de la méditerranée face aux défis du libre-échange**, *Collection : Emploi, industrie, et territoire*. (France : l'Harmattan, 2006).

153. THIERRY, Damien. "La politique européenne de voisinage dans le contexte d'une politique euro-méditerranéenne : aspects géopolitiques", in : **Le partenariat euro-méditerranéen, l'heure de l'élargissement de l'union européenne**, sous la direction de : Abdelkhaleq BERRAMDANE, (France : KARTHALA, 2005).

154. VAN CHAN, Nguyen. PONSON, Bruno.& HIRSCH, Georges. **Partenariats d'entreprises et mondialisation**, (Paris : Éditions KARTHALA, 1999).

- **Thèses et mémoires :**

155. BOCHUD, Sarah. **Du processus de Barcelone à la politique européenne de voisinage : quelles avancées pour le commerce méditerranéen et le développement de la région ?** Travail de Master, Département d'économie politique, Faculté des sciences économiques et sociales, Université de Fribourg, 26 novembre 2008.

- **Articles et études :**

156. ABBAS, Mehdi. "L'accession de l'Algérie à l'OMC entre ouverture contrainte et ouverture maitrisée", **Les cahiers du CREAD**, n° 93, 2010. pp. 43-72

157. AH TCHOU, Stéphanie - . **Intégration régionale et gouvernance mondiale, un nouveau regard.** (France : Forum Démocratique Mondial, ex ; Forum pour une nouvelle gouvernance mondiale, 2010-2011).

158. ARMAGAN, Ibrahim. "La théorie traditionnelle de l'intégration économique internationale et ses insuffisances au niveau des pays en voie de développement", **The Turkish Yearbook**, Vol. 11. 1971. pp. 119-149.

159. BECKOUCHE, Pierre " Comparer Euromed aux autres " Régions Nord-Sud " **Géoéconomie**, n° 42, Eté 2007 <hal-00382672> pp. 15-36.

160. BHAGWATI, Jagdish. "A l'aube d'un nouveau système", **Finances & Développement**,

https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/fre/2013/12/pdf/bhagwati.pdf. Décembre 2013. PP. 8-13.

161. DAVID, Charles-Philippe & BENESSAIEH, Afef. « La paix par l'intégration? Théories sur l'interdépendance et les nouveaux problèmes de sécurité », **Études internationales**, vol. 28, n° 2, 1997, pp. 227-254.

162. DEBLOCK, Christian. **Régionalisme économique et Mondialisation : Que nous apprennes les théories ?** Montréal : Université du Québec, Institut d'études internationales, Centre études internationales et mondialisation, Octobre 2005.

163. FIGUIERE, Catherine, & GUILHOT, Laetitia. "Caractériser les processus régionaux : Les apports d'une approche en termes de coordination", **Mondes en développement**, N° 135, 3/2006. PP. 79-100.

164. Lepesant. "L'Union européenne et son voisinage: vers un nouveau contrat". In: ***Politique étrangère*** N°4 - 2004 - 69e année pp. 767-780.

165. MERAD-BOUDIA, Abdelhamid, "Le partenariat euro-méditerranéen ; un espace de demande effective à promouvoir", **Mondes en Développement**, 2001 – Tome 29 – pp. 115-121.

166. MERAGHNI, Faiza. Accord d'association Algérie-EU. Le démantèlement tarifaire : Opportunités ou menaces, **Magazine Business**, N° 08 - Novembre et Décembre 2014. http://eeas.europa.eu/archives/delegations/algeria/documents/eu_algeria/accord_association_algerie_ue_article_business_magazine.pdf

167. SACHWALD. "La mondialisation comme facteur d'intégration régionale". In: **Politique étrangère** N°2 - 1997 - 62e année pp. 256-264.

168. SLAOUTI, Abdenour. "OMC-Algérie : conditions stratégiques pour un développement durable". **Revue des sciences commerciales**, (Alger : Institut National du Commerce), n°4,. pp. 46-75.

169. SUZAN, Bénédicte. "Dynamiser l'esprit de coopération Euro-Méditerranéen", *Groupement d'études et de recherches : Notre Europe* : ***Études et Recherches***, N° 28, Septembre 2003.

170. TALAHITE, Fatiha. BARBET, Philippe. & SOUAM, Said. "Enjeux et impacts du processus d'adhésion de l'Algérie à l'OMC". **Centre d'économie de l'Université Paris Nord**, n°05-2009. <halshs-00607420>

- **<u>Rapports et Documents officiels :</u>**

171. Banque d'Algérie, **Rapport annuel de la Banque d'Algérie**, 2006, CHAPITRE IV : FINANCES PUBLIQUES, http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport_ba/chap_04_06.pdf

172. Banque d'Algérie, **Rapport annuel de la Banque d'Algérie**, 2015, CHAPITRE IV : FINANCES PUBLIQUES, http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapportba_2015/chapitre5_2015.pdf

173. Banque Mondiale, **Une nouvelle vision pour l'intégration économique du Maghreb**, Vol. 1, GROUPE DÉVELOPPEMENT ÉCONOMIQUE ET SOCIAL, Novembre 2006.

174. Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie, **Commission Technique de suivi et d'évaluation de la mise en œuvre des Accords de Libre-Échange**, http://www.caci.dz/fr/Nos%20Services/coop%C3%A9ration%20internationale/Pages/accord-association/Commission-Technique-de-suivi-et-d%C3%A9valuation-de-la-mise-en-oeuvre-des-Accords-de-Libre-Echange.aspx

175. Commissariat Général du Plan, **Le partenariat euro-méditerranéen, la dynamique de l'intégration régionale**, Rapport du groupe de travail : Méditerranée : Économie et Migrations, Président : Remy Leveau. Paris, la documentation française, Juillet 2000.

176. Commission des Communautés Européennes, **L'Europe élargie – Voisinage : un nouveau cadre pour les relations avec nos voisins de l'Est et du Sud**, Bruxelles: Communication de la Commission au Conseil et au Parlement Européen. 11/3/2003.

177. Commission européenne, **Fiche d'Action pour l'Algérie -Programme d'appui à la mise en œuvre de l'Accord d'association (P3A III) – Algérie,** https://ec.europa.eu/europeaid/sites/devco/files/aap-association-algeria-af-2012_fr_0.pdf

178. Commission Européenne, **Liste des accords**, ec.europa.eu/taxation_customs/customs/customs_duties/rules_origin/preferential/article_779_fr.htm

179. Conseil Européen, Conseil de l'Union Européenne, **Conseil d'association UE-Algérie**, 13/03/2017. http://www.consilium.europa.eu/fr/meetings/international-ministerial-meetings/2017/03/13/

180. Conférence des Nations Unies sur le Commerce et le Développement, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développent de l'Afrique**, Genève : CNUCED, 2009.

181. CVCU (Université de Luxembourg), **Déclaration du sommet de Paris (19 au 21 octobre 1972)** http://www.cvce.eu/content/publication/1999/1/1/b1dd3d57-5f31-4796-85c3-cfd2210d6901/publishable_fr.pdf

182. Délégation de l'Union Européenne en Algérie, **Accords de coopérations Algérie - Union européenne : 30 ans de coopération**, http://eeas.europa.eu/delegations/algeria/eu_algeria/political_relations/index_fr.htm

183. Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne** Algérie, Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, 2014.

184. Délégation européenne en Algérie, **30 ans de coopération 1979-2009**, Alger : DEA, 2009.

185. Direction générale des douanes, **Évolution de la balance commerciale de l'Algérie, Période Années 2005-2015, http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/Serie.pdf**

186. Direction Générale des Douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2015**. Alger : DGD : Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2015.

187. Direction Générale des Douanes, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2016**. Alger : DGD : Centre National de l'Informatique et des Statistiques, 2016.

188. European Commission and European External Action Service. **Programmation de l'Instrument Européen de Voisinage (IEV) Cadre Unique d'Appui pour l'appui de l'UE à l'Algérie (2014-2017)**. Brussels: EC and EEAS, 2014.

189. Institut de Prospective Économique du Monde Méditerranéen, **l'Europe et la Méditerranée : propositions pour construire une grande région d'influence mondiale**, Paris : IPEMED, Avril 2013.

190. Ministère de l'Industrie et des Mines, **Bulletins d'information statistique de la PME**. **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique**

191. Ministère de l'Industrie et des Mines, Direction Générale de la Veille Stratégique, des Études et des Systèmes d'Information. **Bulletin d'information Statistique**, N°29, Edition novembre 2016.

192. Ministère des affaires étrangères, **Démantèlement tarifaire: l'Algérie souhaite parvenir rapidement à un accord avec l'UE**, 21/6/2011. http://www.mae.gov.dz/news_article/543.aspx

193. Ministère des affaires étrangères, **L'Algérie et l'UE conviennent d'une révision du calendrier du démantèlement tarifaire**. 16/6/2010. http://www.mae.gov.dz/news_article/557.aspx

194. Ministère des affaires étrangères, **L'Algérie pour la création d'un espace euro-méditerranéen commun**, 25/6/2015. http://www.mae.gov.dz/news_article/3170.aspx

195. Ministère des affaires étrangères, **M. MEDELCI demande à l'UE une révision du calendrier du démantèlement tarifaire**, http://www.mae.gov.dz/news_article/558.aspx

196. Ministère des affaires étrangères, **MEDELCI : Le passage de la logique commerciale au partenariat global**, http://www.mae.gov.dz/news_article/579.aspx

197. Ministère des affaires étrangères, **Sixième session du Conseil d'association (Luxembourg, les 19 et 20 juin 2011)**, 20/6/2011. http://www.mae.gov.dz/news_article/546.aspx

198. Ministère des Affaires Étrangères, **13ème Conférence Ministérielle MAE du Dialogue 5+5, Marseille le 28 Octobre 2016 (Relevé de conclusions),** http://www.mae.gov.dz/RELEVE%20CONCLUSION.pdf

199. Ministère du commerce, **Accord Euro-Méditerranéen établissant une association entre la République Algérienne Démocratique et populaire d'une part, et la communauté européenne et ses états membres, d'autre part**, http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers08/accordasso.pdf

200. Nations Unies, **Le développement économique en Afrique : Renforcer l'intégration économique régionale pour le développement de l'Afrique**, Genève : Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Rapport 2009.

201. Organisation Mondiale du Commerce, **Régionalisme: partenaires ou rivaux?** http://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/bey1_f.htmhttp://www.wto.org/french/thewto_f/whatis_f/tif_f/bey1_f.htm.

202. Programme des Nations Unies pour le développement, **Intégration régionale et développement humain : Une voie pour l'Afrique**, (New York : PNUD, Avril 2011).

203. Prospective Économique du Monde Méditerranéen, **Régulations régionales de la mondialisation : Quelles recommandations pour la méditerranée ?** Rapport du groupe de travail composé de : Charles ABDALLAH et AL. Coordonné par : Pierre BECKOUCHE, Collection : *Construire la Méditerranée*. Paris : IPEMED, Février 2011.

204. Réseau Voltaire, **L'Appel de Rome pour l'Union pour la Méditerranée**, 20 DÉCEMBRE 2007, http://www.voltairenet.org/article153861.html

205. Union du Maghreb Arab, **Conventions Maghrébines Signées**, http://www.maghrebarabe.org/fr/conventions.cfm?type=1

- ***المراجع الالكترونية:***

1- باللغة العربية:

206. الاتحاد من أجل المتوسط، **المهمة**، http://ufmsecretariat.org/ar/who-we-are/

207. أسعار العملات، **نتيجة التحويل لأسعار يوم السبت 30 سبتمبر 2017**، https://www.currencyc.com/ar/results.html

208. **الجزائر تطالب بمراجعة اتفاق الشراكة مع أوروبا**، موقع العربية نت، 2015/6/5. https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria.html

209. قناة دنيا نيوز على اليوتيوب، **أويحي يعلنها من البرلمان صندوق ضبط الايرادات نفد في فيفري 2017 الماضي**، 2017/09/17. https://www.youtube.com/watch?v=ylWALTQFN20

2- باللغات الأجنبية:

باللغة الانجليزية:

210. African Economic Outlook, **Statistics**, http://www.africaneconomicoutlook.org/en/statistics

211. European Neighbours Library**, EU and Neighbours: evolving relations**, http://www.enpi-info.eu/main.php?id_type=2&id=402#ENI

212. **Knowledge Economy Index 2012**, https://knoema.com/atlas/topics/World-Rankings/Knowledge-Economy-Index/Knowledge-Economy-Index

213. New development bank, **About us**, http://www.ndb.int/about-us/essence/history /

214. The Economist, **Democracy Index 2016**, http://www.eiu.com/topic/democracy-index

215. The Economist**, Economies of scale and scope**, Oct 20th 2008. http://www.economist.com/node/12446567

216. Trading Economics, **Algeria : Competitiveness rank**. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/competitiveness-rank

217. Trading Economics, **Algeria : Consumer Price Index**. http://ar.tradingeconomics.com/algeria/consumer-price-index-cpi

218. Trading Economics, **Algeria : Corruption rank**. https://tradingeconomics.com/algeria/corruption-rank

219. Trading Economics**, Algeria : Inflation Rate**, https://tradingeconomics.com/algeria/inflation-cpi

220. World Trade Organization, **Algeria**, https://www.wto.org/english/thewto_e/acc_e/a1_algerie_e.htm

221. World Trade Organization, **How many regional trade agreements have been notified to the WTO?** https://www.wto.org/english/tratop_e/region_e/regfac_e.htm

باللغة الفرنسية:

222. Institut MEDEA, **PROGRAMMES MED**, **http://www.medea.be/fr/themes/cooperation-euro-mediterraneenne/programmes-med /**

223. ILLINGER, Benoit. **Compatibilité du régionalisme et du multilatéralisme**, http://www.memoireonline.com/

224. MEBTOUL, Abderrahmane, "Révision de l'accord d'association Algérie/Europe : pour un dialogue fructueux favorisant un partenariat gagnant/gagnant", Journal : **Réflexion**. Mardi 17 Janvier 2017 - 18:30 http://www.reflexiondz.net/Revision-de-l-accord-d-association-Algerie-Europe-pour-un-dialogue-fructueux-favorisant-un-partenariat-gagnant-gagnant_a44992.html

225. NAIT MESSAOUD, Amar. **Algérie-U.E : L'échange inégal coûtera 19 milliards de dollars d'ici 2020**, 15/10/2015 http://impact24.info/algerie-u-e-lechange-inegal-coutera-19-milliards-de-dollars-dici-2020/

226. Observatoire des multinationales, **Total et le gaz de schiste algérien**, basta (www.bastamag.net), Mars 2015.

227. Office National des Statistiques, **Le rythme d'inflation annuel se situe à +6,5%**, http://www.ons.dz/Le-rythme-d-inflation-annuel-se,2025.html

228. Programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, Le Jumelage institutionnel, un instrument de rapprochement, http://www.p3a-algerie.org/le-jumelage-institutionnel-un-instrument-de-rapprochement/

229. Programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, Le programme SPRING, http://www.p3a-algerie.org/le-programme-spring/

230. Programme d'appui à la mise en œuvre de l'accord d'association, TAIEX : Technical Assistance and Information Exchange Instrument, http://www.p3a-algerie.org/taiex-technical-assistance-and-information-exchange-instrument/

231. SIGMA (Support for Improvement in Governance and Management), SIGMA at a glance, http://www.sigmaweb.org/about/

الملاحق

ملحق رقم 1: ملخص تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي في الجزائر لعام 2014 عن التعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر.

Délégation de l'Union européenne en Algérie, **Rapport de coopération Union Européenne – Algérie**, Alger : Délégation de l'Union européenne en Algérie, 2014.

يُعد هذا التقرير المنشور من قبل ممثلية الاتحاد الأوروبي بالجزائر عام 2014 بمثابة استعراضٍ شامل لمختلف المشروعات العملية التي تم تحقيقها في إطار اتفاق الشراكة الأورو–جزائري إلى غاية عام 2014، حيثُ تضمن التقرير عشرة فصول، كل فصلٍ ركز على جانبٍ من جوانب التعاون: الاقتصاد، النقل، البيئة، الطاقة، الخدمات الاجتماعية، الحوكمة، المجتمع المدني، الشباب، الثقافة والاتصال، والمساعدات الانسانية.

بيدَ أنّ هذا التقرير لم يُقدّم إلاّ تقييمًا سطحيًّا لمخرجات اتفاق الشراكة، من خلال تركيزه على تقديم بعض الأرقام والمشاريع، دون الحديث حول تأثيرها الحقيقي المفترض على الاقتصاد الجزائري. كما أنّ هذا التقرير وباعتباره تقريرًا رسميا، لم يخلُ من تركيزٍ على بعض الجوانب الإيجابية الجزئية فحسب لاتفاق الشراكة، دون محاولة إجراء نقد شامل وعميق لهذا الاتفاق.

ملحق رقم 2: التصريحات حول إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي لاتفاق الشراكة الأورو–جزائرية – تصريحات وزير الخارجية الجزائري السابق: مراد مدلسي.

Ministère des affaires étrangères, **Démantèlement tarifaire: l'Algérie souhaite parvenir rapidement à un accord avec l'UE**, 21/6/2011. http://www.mae.gov.dz/news_article/543.aspx

"إنها مهمة معقدة للغاية لأنها تقنية جدا (حول مراجعة الاتفاق)، ولكن لدينا الاتفاق السياسي لقيادة ذلك إلى نهايات جيدة".

"إن التقدم الذي تم إحرازه خلال الجولة الخامسة يتيح لنا أن نعرب عن أملنا في أن ينتهي عملنا بسرعة من خلال اتفاق مفيد للطرفين"

ملحق رقم 3: تصريحات وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة حول الشراكة الأورو–متوسطية في اجتماع مراجعة سياسة الجوار الأوروبية في بيروت يوم 2015/6/25.

Ministère des affaires étrangères, **L'Algérie pour la création d'un espace euro-méditerranéen commun**, 25/6/2015. http://www.mae.gov.dz/news_article/3170.aspx

"هدفنا بناء منطقة أورومتوسطية مشتركة تعكس فلسفة جديدة وليس مجرد تكييف ما هو موجود وقد وصلت إلى حدودها. كما تضمن مساحة مشتركة من السلام المشترك والتضامن والازدهار يجب أن تشمل العمل المستدام من أجل التسوية السلمية للصراعات والأزمات، وحتى منعها."

"في العلاقة بين شريكين لا يقل أهمية عن أوروبا والعالم العربي، يجب علينا، على أية حال، أن نشير إلى مبادئ القانون الدولي مثل الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان واحترام السيادة الوطنية والاستقلال."

"إنه من المحتم أن تظهر هذه العلاقة أيضا في المبادئ المتعلقة بتقرير المصير للشعوب، فضلا عن عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة، أي ينطبق تماما على القضية الفلسطينية وإنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية ".

ملحق رقم 4: تصريحات وزير الخارجية الجزائري السابق رمطان لعمامرة ومسؤولة المفوضية الأوروبية للشؤون الخارجية فيديريكا موغيريني في مجلس الشراكة لاتفاق الشراكة الأورو–جزائري المنعقد في بروكسل يوم 13 مارس 2017 (الذي تمخض عنه مراجعة اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي).

Conseil Européen, Conseil de l'Union Européenne, **Conseil d'association UE-Algérie**, 13/03/2017. http://www.consilium.europa.eu/fr/meetings/international-ministerial-meetings/2017/03/13/

"إن مسار الشراكة كان ملموسا وإيجابيا. أولويات الشراكة المعتمدة اليوم تمثل نقلة نوعية في علاقتنا الثنائية مع الجزائر. قررنا زيادة تعميق تعاوننا الاستراتيجي وحوارنا حول التحديات المشتركة. التي نتشاطرها، والأجوبة على تلك التحديات ". – فيديريكا موغيريني

"نعتزم بذل قصارى جهدنا لتحقيق اقصى استفادة من اتفاقية الشراكة وتقديم أنفسنا بحزم نحو المستقبل وهو مستقبل أفضل نوعيا لكلا الطرفين. وهذه الروح من العمل المشترك وهذه الروح من الجهود المشتركة سوف تؤدي إلى الكثير من التفاعل في الأسابيع والأشهر المقبلة ". – رمطان لعمامرة

الاطلاع على إعلان اجتماع المجلس في الرابط الآتي:

http://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/03/13/joint-communique-eu-algeria /